

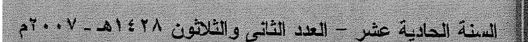


مجلة مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

مجلة علمية دورية محكمة


السنة الحادية عشر - العدد الثانى والثلاثون ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

مجلـــــة
مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي
بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

تصديـــــر

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز ورئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ومولانا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه وتابعيه إلى يوم الدين، وبعد :

فهذا هو العدد الثاني والثلاثون من أعداد مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، يصدر حاملاً العديد من الدراسات الاقتصادية المتميزة التي تعالج بعض الجوانب العلمية، العملية منها والنظرية، وتقدم لمستقبليها زاداً نافعاً، ومعرفة متنوعة. وهذا العدد بما يحمل من دراسات قيمة يسهم في تحقيق الهدف العام لهذه المجلة، وهو نشر المعرفة الاقتصادية من المنظور الإسلامي. فلقد اشتمل هذا العدد على دراسة أصيلة، شغلت بالتعرف على أفضل الوسائل المعاصرة لجعل الشريعة الإسلامية منهجاً لهذه المجتمعات التي غفلت عما لديها من أصول السياسة والحكم، وراحت تتسول ما تظنه نافعاً لها من وراء السهوب وخلف البحار، متجاهلة أن ضالتها بين يديها، وأن ما يصلحها ليس إلا الذي تملكه من أفكار ومناهج، ويحاول البحث أن يقدم طريقة لإحياء هذا الذي تملكه الأمة، بحيث يحقق مصالحها وأهدافها في ظل العصر ومستحدثاته، وما طرأ عليه من تغيرات، قدرتها الشريعة الإسلامية مسبقاً، وأعدت لها العدة مقدماً.

هذا البحث هو الشريعة الإسلامية في الحكم والإدارة، الأصول والإحياء. وتضمن العدد بحثاً تطبيقياً عن الطلب على سلعة استهلاكية هامة هي الأسماك في بلد الله الحرام مكة المكرمة، وآخر يدرس محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية. ثم حمل العدد بحثاً في التكاليف يتناول منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف، ثم حمل العدد مقالاً شائقاً عن الإنترنت، نظرة اقتصادية وتطبيقية. حاول فيه كاتبه أن يفاضل بين طريقتين للبحث

في الشبكة، الأول باستخدام الـ URL والثانية باستخدام الكلمة المفتاحية Keyword، وأن بين إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الدراسات والأبحاث المأخوذة من شبكة المعلومات الدولية، والرجوع إليها مرة أخرى باستخدام URL كإشارة مرجعية، ومدى اتصاف هذه الطريقة بالمصداقية، وبحث آخر عن مظاهر الفساد الاقتصادي في البورصات «وخاصة العربية..» دراسة من منظور الفكر الإسلامي، وأيضاً دراسة عن تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة، وآخر عن العوامل الفردية والتنظيمية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين .. دراسة تطبيقية على قطاع البترول.

هذه الأبحاث وتلك الدراسات، توزعت بين باحثين من أقطار العالم العربي، كما تعودنا من مجلتنا التي هي مجلة الجميع، والتي نسأل الله تعالى أن ينفع بها الجميع، وأن يجزى كل من ساهم في وصولها إلى أيدي المستفيدين منها، إنه نعم المولى، ونعم المجيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه وتابعيه.

مدير المركز رئيس التحرير
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

أولاً: البحوث

مظاهر الفساد الاقتصادي في البورصات «وخاصة العربية ... » دراسة من منظور الفكر الإسلامي

دكتور/ عادل حميد يعقوب(*)

المقدمة

شهدت أسواق الأوراق المالية في العالم العربي تطوراً كبيراً في السنوات القليلة الماضية وخاصة في عام ٢٠٠٥م، نتيجة للزيادة الكبيرة في السيولة المحلية والتي نجمت عن استمرار الارتفاع في الإيرادات النفطية، وما رافق ذلك من زيادة عدد الشركات المدرجة، كذلك ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تعزيز ملموس للنشاط التجاري والاقتصادي لهذه الدول، مما أثر بشكل إيجابي على أداء الشركات المدرجة في أسواق الأسهم وتعزيز فرص جذب الاستثمار الأجنبي إلى تلك الأسواق، وارتفاع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي بنسبة ٩١٫٦٪ في نهاية ٢٠٠٥م، حيث بلغ ٤١٣٫٣ نقطة في عام ٢٠٠٥م وهو أعلى رقم سجله المؤشر منذ احتسابه[1]، ويعكس ارتفاع المؤشر المركب للصندوق الأداء الجيد لأسواق الأوراق المالية العربية مقابل أداء أسواق الأوراق المالية الدولية، فقد سجل مؤشر مؤسسة التمويل الدولية (ستاندرد اندبورز) والذي يقيس أداء الأسواق المالية في الدول الناشئة إرتفاعاً بلغت نسبته ٣٧٫٦٪، في حين ارتفعت مؤشرات الأسواق الدولية الرئيسية بنسب متفاوتة، إذ سجل مؤشر نيكاي للأسهم اليابانية ارتفاعاً بلغت نسبته ٤٠٫٢٪، ومؤشر ستاندرد بورز ٥٠٠ للأسهم الأمريكية ارتفاعاً بلغت نسبته ٣٪[2]، غير أن عام ٢٠٠٦م قد شهد أزمات عنيفة طالت معظم الأسواق المالية العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي ومصر والأردن ومعظم البلدان العربية، فقد انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بهذه الأسواق انخفاضاً كبيراً، وقد بلغت هذه الانخفاضات في الربع الثاني من ٢٠٠٦م

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد كلية التجارة بنين ــ جامعة الأزهر.

حوالي ١٩٪ في سوق دبي، ١٩٫٣٪ في أبو ظبي، و٢٢٫٣٪ في السعودية، و ٠٫٤٪ في الكويت، و١٦٫٤٪ في مصر، وفي لبنان ١٪ وكذلك الحال في تونس بنفس النسبة، كما بلغ الانخفاض ٣٥٪ في فلسطين و ١٠٫٧٪ في بورصة الخرطوم، أما في الدوحة فقد بلغ الانخفاض ٨٫٥٪[٢].

وبالرغم من وجود أسباب اقتصادية ومالية وهيكلية وفنية وإدارية لمعظم هذه الأزمات، إلا أن استغلال الآليات الحديثة المصاحبة للاقتصاد الرقمي من قبل بعض المتعاملين بهذه الأسواق وبناء استراتيجيات الحصول على الأرباح حتى لو كانت في معظم الأحيان بطرق غير مشروعه وغير أخلاقية وبعيدة كل البعد عن الضوابط الشرعية التي تحكم المسلم في تعاملاته وممارساته الاقتصادية، كانت من الأسباب المعتبرة والمهمة التي أدت إلى ذلك، بالرغم من إهمال معظم المحللين والاقتصاديين والخبراء لهذا السبب الجوهري والذي يعتبره الباحث من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك.

ولذلك سيهدف هذا البحث إلى إبراز وتحليل أهم مظاهر الفساد الاقتصادي في البورصات وخاصة العربية وطرق علاجها في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي والمعطيات الشرعية.

كما سيركز الباحث على إبراز أهم مظاهر الفساد الاقتصادي في البورصات العربية على معاملات البيوع الفورية وخاصة المضاربة ولن يتطرق الباحث للبيوع المستقبلية أو أسواق الخيارات.

وسوف يستخدم الباحث منهجي الاستقراء والاستنباط في هذا البحث وكذلك بعض الطرق الإحصائية كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي.

وفي ضوء ما تقدم سوف يتم تقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الفساد الاقتصادي في أسواق المال (المفاهيم - الأسباب).

المبحث الثاني: مظاهر الفساد الاقتصادي في أسواق الأوراق المالية (البورصات) بالعالم العربي.

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية في البورصات العربية وطرق مواجهتها من وجهة النظر الاقتصادية والشرعية .

وسوف يختتم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث .

المبحث الأول
الفساد الأقتصادي في أسواق المال (المفاهيم ـ الأسباب)

تعد دراسة المفاهيم الأساسية للفساد الاقتصادي في أسواق المال وتحليل أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك هي المدخل الرئيسي لفهم هذا الموضوع، وعلى ذلك فإن هذا المبحث سيتناول:

١/١ ـ المنطلقات الأساسية لجانب المتعاملين في النشاط الاقتصادي في الفكر الإسلامي.

١/٢ ـ مفهوم الفساد الاقتصادي من الناحية الشرعية والاقتصادية.

١/٣ ـ مجالات وصور الفساد الاقتصادي في أسواق المال .

١/٤ ـ أهم أسباب الفساد الاقتصادي بأسواق المال .

والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

١/١ المنطلقات الأساسية لجانب المتعاملين في النشاط الاقتصادي في الفكر الإسلامي:

غاية النشاط الاقتصادي في النظام الإسلامي هو تحقيق الكسب الطيب وتحصيل الرزق الحلال من خلال سلامة التعامل المعيشي والتداول المالي على أساس عادل ومنصف، يتحقق للمجتمع فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسود الإخاء والتكامل ويعمه الاستقرار، ويرى علماء الفقه أن هناك أربعة أمور أساسية تعد بمثابة منطلقات قبل الدخول في دراسة السلوكيات والممارسات غير المنضبطة في سوق الأوراق المالية سواء من قبل الأفراد أو الشركات وهي(٤):

١ــ وجوب تحري الحلال واجتناب الحرام:

إن طلب الحلال واجتناب الحرام من الواجبات الشرعية التي يجب على كل مسلم ومسلمة أن يلتزم به ويتحراه ولا ينبغي أن يحول دون ذلك مشاغل حياته أو الاستكثار في جمع المال وزيادة الأرصدة، وهذا الواجب الشرعي يجب أن يسبق

ممارسة أي عمل مالي أو استثماري، فقد ثبت في الحديث الصحيح من حديث أبوهريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ[٥]: «يا أيها الناس إن الله طيبٌ لا يقبل إلا طيباً»، بل أن الأصل في المسلم أن يتجنب الشبهات حرصاً على دينه وحرصاً على آخرته، ولذلك أخبر ﷺ في حديث[٦] النعمان بن بشير المتفق عليه عن ذلك بقوله «إن الحلال بيِّن وإن الحرام بيِّن وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وأن حمى الله محارمه»، كما أن كسب المال ليس مقصوداً في ذاته ولكنه وسيلة للاستعانة به على طاعة الله، فإذا لم يكن حلالاً يستعان به على طاعة الله فهو بؤس وشقاء قال تعالى: ﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾[٧].

٢ـ مراعاة المقاصد الكلية وقيم الاستثمار في الإسلام.

يجب أن لا تخرج جميع الأنشطة الاقتصادية التي أباحها الإسلام عن رعاية المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، بل يجب أن تدور في فلكها وتحققها، فالتجارة ليست هدفاً في ذاتها وإنما شرعها الإسلام لتحقيق مصالح الناس وقضاء حوائجهم والتيسير عليهم، وكل ضابط من ضوابط الشرع في المعاملات المالية إنما يهدف إلى تحقيق هذا الأمر.

٣ـ وجوب استكمال كافة العقود المالية لأركانها وشرائطها المعتبرة شرعاً.

لقد ضبط الشرع كافة العقود بأركان وشروط وضوابط متعددة يجب على من يباشر أي عقد منها أن يراعيها وإلا وصف العقد بالفساد والحرمة وعجز مثل هذا العقد عن تحقيق مقاصد الشرع من تشريع وإباحة، هذه الأركان والشروط في جملتها هي من قبيل القواعد الآمرة التي لا يجوز لطرفي العقد أن يتفقا على خلافها ولا التراضي على تركها وإهمالها، فقد نصت عليها أدلة شرعية معتبرة ويجب على كل من يباشر أي عقد منها أن يلتزم بها .

٤- مرونة الشريعة الإسلامية واستيعابها لكل جديد في مجال المعاملات المالية إذا ما انضبط بضوابطها وقواعدها العامة .

إن الإسلام لا يضيق بالجديد في المعاملات ولا يتنكر له ما دام هذا الجديد يلبي حاجة الأمة وتحقيق مقصداً مشروعاً من مقاصدها ، وعلى ذلك قام فقه المعاملات المالية على اعتبار أن الأصل فيه الإباحة ليفتح الباب أمام أي تطور وابتكار جديد .

غير أن كثير من المعاملات المالية في أسواق المال (البورصات) تسير في اتجاه عكسي لتوجهات الشريعة ، مما جعل الكثير من هذه المعاملات يدخل ضمن دائرة فساد النشاط الاقتصادي .

وتأسيساً على ما تقدم فإننا سنستعرض بعض المفاهيم الأساسية لفساد النشاط الاقتصادي .

٢/٢ مفهوم الفساد الاقتصادي من الناحية الشرعية والاقتصادية:

يشير الفقهاء إلى أن الفساد هو نقيض الصلاح وأخذ المال ظلماً[٨] ، ويختلف علماء الأصول في مدلول الفساد في باب المعاملات ، فذهب الجمهور إلى القول بالترادف ، فالباطل والفاسد بمعنى واحد في العقود وهو نقيض الصحة ، فالعقد أما صحيح أو باطل وكل باطل فاسد ، وذهب الحنفية إلى منع الترادف بينهما ، فالفاسد من العقود ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه والباطل ما لم يكن مشروعاً بأصله ووصفه ، وقاعدتهم في ذلك أنه لا يلزم من كون الشيء ممنوعاً بوضعه أن يكون ممنوعاً بأصله فكان الفاسد متوسطاً بين الصحيح والباطل[٩] .

أما الفساد الاقتصادي من وجهة نظر علماء الاقتصاد المسلمين فهو جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال ، أو التفات للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية الروحية[١٠] .

وبعبارة أخرى فإن الفساد الاقتصادي يتمثل في التركيز أثناء الممارسة الاقتصادية عملاً وإنتاجاً وتوزيعاً على جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية وإهمال الجوانب الأخرى، كعدم الالتزام الكامل بالأحكام الشرعية المنظمة لتحصيل المال وكيفية تنميته وإنفاقه، وكذلك عدم أداء الحقوق الواجبة في المال، وإساءة التصرف في التعامل بما يضر بمصالح النظام الاقتصادي السليم من جوهره الذي يقوم عليه، ويفرغ مساره التطبيقي من وسائله المشروعة التي تكفل له الوجود الحقيقي والأداء المنشود .

وعلى ذلك فالفساد الاقتصادي بأسواق المال هو محاولة تحقيق أقصى الأرباح الممكنة بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة دون مراعاة للقواعد الشرعية التي تحكم تعاملات المسلم .

٣/١ مجالات وصور الفساد الاقتصادي في أسواق المال .

تشكل بعض التعاملات في أسواق المال أهم صور الفساد الاقتصادي والتي منها المعاملات المتعلقة بالتعامل بالربا مثل التعامل بالهامش، والتعامل في الشركات المصنفة بالمحرمة لحصولها على قروض ربوية أو لممارستها أنشطة غير مباحة، وكذلك الاحتكارات المؤدية إلى الإضرار بالمتعاملين واستغلال النفوذ، وترويج المعلومات والشائعات الكاذبة بغية التأثير في أسعار أسهم معينة، وتسريب المعلومات والقرارات لبعض المتعاملين دون غيرهم، والتعامل الوهمي (تقديم طلبات شراء أو بيع وهمية لسوق المال وسحبها قبل التنفيذ للتأثير في السوق والإيحاء للمتعاملين بأن هناك فرص كبيرة للربح من هذه العمليات).

ولا يقتصر الفساد الاقتصادي على فئة دون غيرها من المتعاملين في سوق المال، فقد يكون الفساد الاقتصادي من بعض المستثمرين أو المضاربين أو بعض شركات الوساطة، كما قد يشمل بعض مجالس إدارات الشركات المساهمة بالسوق، أو بعض العاملين بالبنوك، أو بعض المحللين الاقتصاديين والماليين

والمحاسبين القانونيين، أو بعض رجال القانون، وكذلك بعض العاملين بالهيئات الحكومية ذات العلاقة بسوق المال .

وقد يشمل الفساد الاقتصادي كافة المراحل الخاصة بالتعامل في أسواق المال بداية من إصدار الأوراق المالية مروراً بعمليات البيع ثم تداول هذه الأوراق .

٤/١ أهم أسباب الفساد الاقتصادي بأسواق المال .

لا شك أن هناك أسباباً كثيرة مؤثرة في حدوث الفساد الاقتصادي بأسواق المال تتشابك فيها الأسباب الاقتصادية والمالية بالأسباب الشرعية والرقابية والإدارية، بالإضافة إلى الأسباب الفنية والتقنية والاجتماعية والثقافية، ويمكن أن نوجز أهم هذه الأسباب على النحو التالي:

١- انعدام الوازع الديني والأخلاقي عند بعض المتعاملين.

٢- ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية التي تنظم أعمال الأسواق المالية بالعالم العربي .

٣- غياب أو ضعف الجانب الرقابي من قبل الدول في كثير من الأحيان .

٤- الاقتصاد الرقمي جعل التغرير بكثير من المتعاملين أسهل بكثير وأسرع من التغرير بهم في حالة المعاملات العادية .

٥- ضعف الثقافة المتعلقة بأسواق المال عند الكثير من المتعاملين .

٦- المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالفقر والبطالة والتضخم وسوء التوزيع وتدني مستوى الدخول عند كثير من الأفراد(١١) .

٧- ثقافة الثراء السريع .

المبحث الثاني
مظاهر الفساد الاقتصادي في أسواق الأوراق المالية (البورصات) بالعالم العربي

تعتبر أسواق الأوراق المالية مطمع لكثير من العاملين والمتعاملين بهذه الأسواق أملاً في تحقيق الثراء السريع وذلك من خلال ممارسة بعض الأنشطة غير المنضبطة، مستخدمين في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة غير مبالين بما تحدثه هذه الأنشطة من آثار مدمرة على الأسواق والمتعاملين بل والتنمية الاقتصادية بهذه الدول بوجه عام.

ولذلك فإن أسواق الأوراق المالية من أكثر الجهات عرضة للفساد الاقتصادي، نظراً لضخامة حجم التعاملات اليومية بالبورصات، وكذلك الرساميل الضخمة للشركات المدرجة بهذه الأسواق، والسرعة الكبيرة التي تتم بها عمليات البيع والشراء.

كما تتميز الأسواق المالية بالعالم العربي ببعض الخلل في كفاءة الأسواق، وهذا قد يساعد في زيادة حدة الفساد الاقتصادي، ويشمل الخلل في كفاءة هذه الأسواق ما يلي[١٢]:

- كفاءة التخصيص: حيث إن هناك بعض الأموال اتجهت إلى المشروعات غير ذات الجدوى الاقتصادية حيث تفتقد إلى الميزة النسبية والتنافسية في كثير من الأحيان.
- كفاءة التسعير: وهي تعني أن أسعار الأسهم يجب أن تكون مساوية لقيمتها الحقيقية في جميع الأوقات (القيم العادلة)، وهذا لا ينطبق على معظم الأسهم بالأسواق العربية.
- كفاءة المعلومات: حيث تستلزم عدم وجود فواصل زمنية بين نشر المعلومات واستيعابها، وهذه أيضاً بها خلل كبير في الأسواق العربية.

وباستعراض التعاملات والرساميل في بعض الأسواق المالية في العالم العربي يتضح أنها كبيرة، فمثلاً يبلغ حجم التداولات اليومية في سوق الأوراق المالية

السعودي حوالي ٣٠ مليار ريال في أوقات رواج ونمو السوق، وحوالي ١٠ مليار ريال في الأوقات التي تشهد تراجعاً بالسوق، وفي السوق المصري حوالي مليار جنية مصري، والكويت أكثر من ١٠٠ مليون دينار، وسوقي دبي وأبو ظبي حوالي مليار درهم .

أما من حيث الرساميل فقد بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق دبي في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦م حوالي ٨٣٫٥٩ مليار دولار، وفي أبوظبي ٩٣٫٧٦ مليار دولار، وفي الدار البيضاء ٣٧٫٤٩ مليار دولار، كما بلغت في مصر في الربع الأول من نفس العام ٦٥٫٥ مليار دولار (سوقي الإسكندرية والقاهرة)، والسوق السعودي ٥٢٥ مليار دولار، وفي الكويت حوالي ١٠٠٫٩ مليار دولار، وفي عُمان حوالي ٢١٫٨٤ مليار دولار(١٣) .

كما أن السهم المالي يختلف عن سائر السلع العينية في أن تداوله أكثر عرضةً للغرر والجهالة الممنوعان شرعاً، فهو يتميز عن غيره من السلع العينية في أنه غير منظور وغير معروف لكثير من المتداولين(١٤) .

وقبل استعراض أهم مظاهر الفساد في أسواق الأوراق المالية نود أن نؤكد أن الغرض من المعاملات والتي من بينها أسواق المال هو تحقيق مصالح العباد في المعاش ورفع الحرج عنهم بعيداً عن الباطل والحرام، ولهذا كان من مميزات الشريعة الإسلامية أنها تقوم على جلب المصالح ودرء المفاسد في كل زمان ومكان مصداقاً لقول الرسول ﷺ «لا ضرر ولا ضرار»(١٥) .

ويرى العلماء أنه في ضوء ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ وأصول الشريعة من معايير ثابتة وقواعد خاصة يهتدى بها في تنظيم واستثمار المال واستثمار الجهود الإنسانية وهو ما يُفهم أن النظام المالي لم يصادر النشاط الاقتصادي كلية أو يبيح الكسب مطلقاً بل قيدهما بقيود معينة تضمن تحقيق العدالة لكل الناس، وتمنع الاستغلال ودفع الضرر عنهم فلا يطغى غنى على فقير ولا كثير على قليل ولا يستبد أصحاب النفوذ بغرض الكسب دون غيرهم من الناس،

وهذا عملاً بما يقرره الفقهاء من أن الأصل في المعاملات الصحة حتى يقوم دليل على البطلان والحرمة فإن الحلال ما أحله الله والحرام ما حرم الله وما سكت عنه فهو عفو(١٦) .

وتأسيساً على ذلك فإن أهم مظاهر الفساد الاقتصادي في أسواق الأوراق المالية (البورصات) من وجهة نظر الباحث تتلخص في :

١/٢ تداول أسهم الشركات التي ما زالت في طور الإنشاء .

٢/٢ التعامل في أسهم بعض الشركات المحرمة شرعاً .

٣/٢ المضاربات غير المشروعة .

٤/٢ انعدام الشفافية .

٥/٢ الاستحواذ على نسبة كبيرة من أسهم بعض الشركات بغرض الاحتكار .

٦/٢ تلاعب شركات الوساطة ومكاتب الاستشارات المالية والاقتصادية .

٧/٢ تغليب المصلحة من قبل متخذي القرار .

والتي يمكن تناولها على النحو التالي :

١/٢ تداول أسهم الشركات التي ما زالت في طور الإنشاء .

تنص أحكام الشريعة الإسلامية أنه إذا كانت الشركة المساهمة في طور الإنشاء ورأس مالها ما زال نقوداً فإنه ينطبق على أحكام تداول أسهمها أحكام الصرف، لأن العملية لا تخرج عن بيع نقود بنقود ويشترط فيها المثلية والتقابض الفوري عند التعاقد الفوري عند التعاقد للبديلين، كما يجب أن يكون التداول بالقيمة الاسمية فقط ليس بأزيد ولا أقل وإلا دخلت العملية في الربا .

ولذلك يرى أحد الباحثين أن ما جاء في المادة ١٣٨ من لائحة قانون الشركات المصرية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بأنه لا يتم التداول بأزيد من القيمة الاسمية إلا بعد نشر حساب الأرباح والخسائر عن سنة مالية كاملة أمر يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية(١٧)، غير أن الباحث يرى أنه كان يجب الإشارة إلى أن

التداول يكون بالقيمة الاسمية فقط ليس بأزيد ولا أقل منها حتى يتفق والأحكام الشرعية للصرف[18] .

٢/٢ التعامل في أسهم بعض الشركات المحرمة شرعاً .

نكاد نجزم أن معظم الشركات المدرجة في أسواق المال العربية والمصنفة ضمن الشركات (المحرمة) طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية هي شركات مباحة النشاط، فهي شركات تعمل في الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية والقليل منها يعمل في أنشطة أو يمارس بعض الأنشطة المحرمة كبعض البنوك التي تمارس الإقراض الربوي وبعض المعاملات التي لا تتوافق مع الشريعة (بعض أنواع الاستثمارات - بطاقات الائتمان - بعض العمليات غير المصرفية)، ولكن حرمة هذه الشركات تنبع من أن رؤوس أموالها أو جزء كبير منه ناتجا عن قروض ربوية، فعلى سبيل المثال أفتى علماء المملكة العربية السعودية بعدم جواز التعامل في حوالي ٢٣ شركة ضمن شركات سوق المال السعودي، أظهرت قوائمها لآخر فترة قروضاً أو استثمارات محرمة تعد كبيرة بالنسبة لموجودات الشركة، ولذلك يحرم الشراء والبيع في هذه الشركات مطلقاً[19]، سواء كان الشخص مضارباً أو مستثمراً، ومن بين هذه الشركات جميع البنوك المدرجة بالسوق باستثناء مصرف الراجحي وبنك البلاد، مع ملاحظة أن جميع البنوك المحرمة تقدم بعض المنتجات المصرفية الإسلامية والمجازة شرعاً من قبل لجان شرعية متخصصة، كما أن هناك شركات تعمل في مجالات مباحة مثل شركات الإعلان والتصنيع والزراعة والنقل البحري والغاز والصادرات تقع ضمن الشركات المحرمة بالرغم من أن جميع أنشطتها مباحة.

ويرى الفقهاء أن هذا النوع من الشركات المحرمة لا يجوز التعامل في أسهمها ولا العمل فيها ولا مناصرتها ومؤازرتها وإنما يجب مقاطعتها وحلها، فهي حرب على الله ورسوله وجهر بالمنكرات وجرأة على حدود الله ومحارمه وهي أسس البلاء والفساد في المجتمعات، وقد صحت نصوص شرعية كثيرة تنهي عن هذه التعاملات وتحرمها إذا ما مورست بطريقة فردية وهي في صورتها الحالية أكثر حرمه لعظم ضررها وآثارها[20] .

أما الآثار الاقتصادية للربا فإنه يعمل على عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية وتقليل مجالات الاستثمار، ذلك لأنه يؤدي إلى تمييز رأس المال على سائر عناصر الإنتاج بأن يكون مستحقاً لعائد دون مقابل من إنتاج أو عمل أو تعرض لمخاطرة، وبعبارة أخرى فإن المعاملات الربوية تؤدي إلى استخدام النقود في غير وظيفتها الأساسية فتكون سلعة تباع وتشترى يباح تأجيرها بثمن معين يسمى الفائدة، مما يمنحها القدرة على إنتاج نقود من غير إسهام فعلى فى العملية الإنتاجية بالعمل أو التعرض للمخاطرة أو الإنتاج الفعلي.

٣/٢ المضاربات غير المشروعة.

يختلف مفهوم المضاربة في البورصات عن مفهوم المضاربة الشرعية والتي تعني اتحاد المال المقدم من أحد الأطراف والعمل المقدم من طرف آخر بهدف تنفيذ مشروع استثماري، يطلق على الطرف الأول رب المال أو المقارض والذي عليه أن يتحمل عبء الخسارة وحده إذا ما وقعت،أما الطرف الثاني فيطلق عليه رب العمل أو المضارب الذي له نصيب في الربح يتفق عليه، أما الخسارة فلا يتحمل منها المضارب شيئاً طالما لم يثبت تقصيره أو تعمده وإن كان لا يحصل على شيء مقابل الجهد الذي يبذله في الإدارة.

أما المضاربات في البورصات فهي البيع والشراء اعتماداً على توقعات الأسعار والحصول على فروق الأسعار كربح، والمضاربة جائزة شرعاً ولكن وجود بعض الممارسات غير المشروعة، وكذلك التصرفات الشاذة قد تجعل من المضاربة في كثير من الأحيان مضاربات غير مشروعة، نظراً لآثارها الضارة على المجتمع والمتعاملين بالسوق . ومما يؤكد ذلك رأي الفقهاء والاقتصاديين والسياسيين والمؤسسات الدولية.

يقول الدكتور علي السالوس المضاربة الموجودة الآن بأسواق المال أغلبها هي المقامرة بعينها[٢١]، أما جون ما ينارد كينز فيقول بالرغم من أن المضاربة تفيد في زيادة السيولة والكفاءة التشغيلية للأسواق بتخفيض تكاليف الصفقات، لكن

الأثر الصافي أثر سالب، كما أكد على ما تحدثه المضاربات من آثار سلبية على كفاءة الأسواق التخصيصية والتسعيرية والمعلوماتية .

أما الرئيس الفرنسي شيراك فيقول المضاربون هم وباء الايدز في الاقتصاد العالمي[٢٢]، وفي دراسة لبنك التسويات العالمي قدر حجم الأموال المستثمرة في المضاربة في المشتقات المالية والعملات حوالي ٢٠٠٠ تريليون دولار على مستوى العالم[٢٣]، ونظراً لما تمثله المضاربات غير المشروعة بأسواق المال من فساد كبير وضرر فإن الباحث سيقوم بتحليلها من الناحية الاقتصادية على النحو التالي :

٢/٣/١ الخصائص الاقتصادية لشركات المضاربة:

بتحليل أهم الخصائص الاقتصادية لشركات المضاربة في أسواق المال العربية اتضح أنها تتميز بما يلي :

- أنها أسهم لشركات صغيرة الحجم إذا ما قيست بحجم الشركات الأخرى في البورصات[٢٤].
- معظمها شركات متعثرة أو خاسرة .
- يغلب على ملكية هذه الشركات الملكية الخاصة وعدم وجود ملكية للدولة بها .
- سريعة الاستجابة للتقلبات السعرية .
- تعطي نتائج وهمية لأداء جيد للبورصة من خلال (سرعة التداول) وهو أحد المعايير المستخدمة لقياس كفاءة سوق الأوراق المالية .
- أسعارها دائماً أكبر من قيمتها الحقيقية .

هذا وتعتمد المضاربة على التحليل الفني الذي يفتقر للرؤى المستقبلية بجانب التركيز فقط على نتائج الحدث الفعلي وإغفال مثل هذه التحليلات الفنية عدداً من العوامل الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والدين العام ومعدل البطالة والتضخم[٢٥].

هذا ويمكن مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية لشركات المضاربة مع بعض شركات الاستثمار بسوق المال السعودي من خلال هذا الجدول :

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية لبعض شركات المضاربة مقارناً ببعض شركات الاستثمار بسوق المال السعودي

اسم الشركة	بعض شركات المضاربة المختارة			اسم الشركة	بعض شركات الاستثمار المختارة		
	مكرر الربحية	السعر	الربح الموزع		مكرر الربحية	السعر	الربح الموزع
الأسماك	٣٧,٠٦ ــ	٧٠	–	مصرف الراجحي	٢٥,٥٨	٢١٣	٢,٦٧
بيشه الزراعية	٣,٣٨١,٦٤	١٤٠	–	سابك	١٩,٣٣	١٠٧	٣
الباحه	٣١١,٤٥ ــ	٩٢,٢٥	–	زجاج	١١,٠٩	٧٢	١,٠٠
الغذائية	٢٣,٣٤ ــ	٥٥,٥٠	–	الاسمنت العربية	١٥,١٤	٨٣,٥٠	٢,٤٠
السعودية للفنادق	٢٢,٩٣	٣٦,٥٠	٠,٨٠	الاتصالات	١٤,١٨	٨٨,٢٥	٥,٥٠
فيبكو	٦٧,٩٦	٩٦	١,٢٠	التعاونية للتأمين	١٨,٣٩	١١٥,٢٥	٦,٠٠

المصدر: http:// www.Tadawul.Com. Sa 15-11-2006

وبتحليل هذه البيانات يلاحظ ما يلي :

- ارتفاع مكررات الربحية بأرقام فلكية لمعظم الشركات المضاربة مقارنة بشركات الاستثمار.

- وكذلك ارتفاع القيمة السوقية لأسهم شركات المضاربة نتيجة لزيادة الطلب عليها برغم من تحقيق الكثير لها لخسائر وعدم تحقيقها أرباح موزعة، كما أن أسهم هذه الشركات لم تحقق من الناحية الاقتصادية أي مردود يذكر على مستوى التنمية الاقتصادية .

- إن الارتفاعات السعرية الكبيرة في هذه الأسهم لا تعبر عن حقيقة الأداء المالي والاقتصادي لهذه الشركات .

وبمقارنة هذه الأسهم «المرتفعة السعر» بالسوق السعودي بأسهم بعض الشركات الأمريكية التي حققت ارتفاعات سعرية كبيرة يلاحظ ما يلي :

من دراسة لأعلى الأسهم ارتفاعاً في الأسعار من العام ١٩٥٢ وحتى العام ٢٠٠١م في سوق الصناعة الأمريكية وجد أن ارتفاع أسعار الأسهم كان نتيجة لأداء مالي واقتصادي جيد[٢٦]، فقد أضافت بعض الشركات منتجات أو خدمات جديدة مهمة تباع بسرعة وتسببت في زيادة الأرباح أكثر من معدلات الزيادة السابقة وكان من أهم أسباب ذلك تغير إيجابي في الإدارة ينتج عن نشاط جديد ، ووجود أفكار جديدة مبتكرة، ومن المنتجات الجديدة التي أسفرت عن نجاحات كبيرة ما يلي[٢٧]:

١ـ ارتفع سهم International Game Technology ١٦٠٠٪ خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٣م مع ابتكار منتجات ألعاب تعتمد على برامج المعالجة الدقيقة .

٢ـ رفعت شركة (Microsoft) سهمها حوالي ١٨٠٠٪ من مارس ١٩٩٢ وحتى نهاية ١٩٩٩م حيث سيطرت برامج الويندوز المبتكرة على سوق الحاسبات الشخصية .

٣ـ تقدمت أسهم شركة Dell Computer وهي الرائدة والمبتكرة في مجال مبيعات الحاسب الشخصي ١٧٨٠٪ من نوفمبر ١٩٩٦م وحتى يناير ١٩٩٩م .

٤ـ تعد «Aol» و «Yahoo» الرائدتان في مجال الإنترنت والتي زودت المستهلكين بالمداخل الجديدة التي يحتاجونها للوصول إلى الخدمات والمعلومات المتاحة على الشبكة وقد حققتا زيادة قدرها ٥٠٠٪ بدءاً من الربع الأخير لعام ١٩٩٨م إلى أن وصلت للذروة في عام ١٩٩٩م.

٥ـ دفعت قاعدة بيانات وبرامج تطبيقات التجارة الإلكترونية بسهم شركة (oracle) في سبتمبر ١٩٩٩م من ٢٠ دولار إلى حوالي ٩٠ دولار خلال ٢٩ أسبوع فقط .

٦ـ ظهرت شركة (Sunmico Systems) لمنتجات رائدة في مجال الشيكات وقد حققت زيادة في أسعارها أكثر من ٧٠٠٪ من أكتوبر ١٩٩٨م وحتى مارس ٢٠٠٠م .

وبعد هذا التحليل لهذه الشركات الأمريكية يلاحظ أن الارتفاعات السعرية بهذه الشركات له ما يبرره سواء على مستوى الشركات أو على مستوى المنافسة المحلية والعالمية، بعكس الكثير من الشركات العربية والتي تتميز بالمبالغة في أسعار أسهمها والتي لم تحقق الأهداف المرجوة منها محلياً وعالمياً .

وكذلك تتميز أسهم المضاربة بارتفاع معدل المخاطرة مقارنة بأسهم الاستثمار، وقد قام الباحث باستخدام أسلوب معامل الاختلاف النسبي كأسلوب إحصائي في تحليل البيانات للشركات محل الدراسة بالسوق المالي السعودي كدراسة حالة وذلك في الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٦م .

وقد تم اختيار الشركات التالية[٢٨] :

أولاً : الشركات التي يغلب عليها جانب الاستثمار وهي : شركة الاتصالات السعودية، مصرف الراجحي، شركة الاسمنت العربية المحدودة، الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) .

ثانياً : الشركات التي يغلب عليها جانب المضاربة وهى : الشركة السعودية للأسماك، شركة الباحة للاستثمار والتنمية، شركة المنتجات الغذائية، شركة بيشة الزراعية.

وقد تم حساب معامل الاختلاف النسبي على النحو التالي[٢٩] :

(١) حساب المتوسط سَ = $\frac{\text{مجموع الأرباح}}{\text{عدد السنوات}} = \frac{\text{مج س}}{\text{ن}}$

(٢) حساب الانحراف المعياري (ع) = $\sqrt{\frac{\text{مجـ}(س - \bar{س})^2}{ن}}$

(٣) $\frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{المتوسط}} \times ١٠٠ = خ = \frac{ع}{\bar{س}} \times ١٠٠$

وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢) يوضح معامل الاختلاف النسبي
لبعض الشركات السعودية المختارة «استثمار ومضاربة» في الفترة
من ٢٠٠٠- ٢٠٠٦م

م	اسم الشركة	متوسط الأرباح	الانحراف المعياري للأرباح	معامل الاختلاف النسبي
١	شركة الاتصالات السعودية	٧٠٤٣٩٨٢,١٦٧	٣٧١٥٩٢٥,٥٩٢	٠.٥٣
٢	مصرف الراجحي	٢٥٦٩١٣٠,١٦٧	١٤٥٥٥٠٥,٢٨٣	٠,٥٧
٣	شركة الاسمنت العربية المحدودة	١٨٨٢٤٢,٤٢	١٤٠٥٨٥.٤٣	٠,٧٥
٤	شركة الصناعات الزجاجية الوطنية	٤٢٦٩٧,٦٧	٤٢٤٤٠	٠,٩٩
٥	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	٣٧٣٨٦٢٥,٧٥	١٨٢٩٤٧٩,٥٠٥	٠,٤٩
٦	الشركة السعودية للأسماك	ـ ٥٤٠٠,٣٢٨	١٤٧١٨,٢	ـ ٢,٧
٧	شركة الباحه للاستثمار والتنمية والخدمات	ـ ٤٨٩٣	٢١٨٢,٣	ـ ٠,٤٥
٨	شركة المنتجات الغذائية	ـ ١٧٢٩,٢٩	٢٦٤٩٦,٦٧	ـ ١٥,٣٧
٩	شركة بيشة الزراعية	ـ ١١٨٤,١٧	٩٥٤,١٧	ـ ٠,٨١

وقبل تحليل هذا الجدول يجب أن نشير إلى[٣٠]:

إذا كان معامل الاختلاف يزيد على ٥٠٪ فإن الشركات التي تحقق هذه القيمة تكون نسبة الأمان فيها مرتفعة، أما إذا كان معامل الاختلاف يقل عن ٥٠٪

وأكبر من الصفر فإن الشركات التي تحقق هذه القيمة تكون نسبة الأمان فيها ضعيفة، وإذا كان معامل الاختلاف ينحصر ما بين ٥٠٪، صفر فإن نسبة المخاطرة تكون ضعيفة، وإذا زادت عن ٥٠٪ بالسالب تكون كبيرة، وذلك لأن معامل الاختلاف النسبي لها له قيمة سالبة وتتجه إلى ∞ يعكس الشركات التي يكون فيها معامل الاختلاف النسبي موجباً يكون فيها نسبة الأمان عالياً.

وبتحليل بيانات الجدول يتضح ما يلي:

لما كانت المخاطر تلعب دوراً مهماً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات يتضح لنا ارتفاع معدلات المخاطرة للشركات التالية: الشركة السعودية للأسماك، وشركة الباحة للاستثمار والتنمية والخدمات، وشركة المنتجات الغذائية، شركة بيشة الزراعية، حيث بلغ معامل الاختلاف النسبي سلبياً على التوالي ٧ر٢، - ٤٥ر٠، - ٣٧ر١٥، - ٨١ر٠.

على عكس شركات الاتصالات السعودية ومصرف الراجحي وشركة الاسمنت العربية المحدودة وشركة الصناعات الزجاجية الوطنية والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، حيث أن نسبة الأمان فيها مرتفعة كما أنها من الشركات الواعدة حيث بلغ معامل الاختلاف النسبي ٥٣ر٠، ٥٧ر٠، ٧٥ر٠، ٩٩ر٠، ٤٩ر٠ على التوالي.

٢/٣/٢ الأسباب التي تؤدي إلى المضاربات من الناحية الاقتصادية.

بالتحليل الاقتصادي للأسباب التي تؤدي إلى المضاربات تبين لنا أنها كثيرة ومتعددة ولكننا سنستعرض الأهم منها والتي لها تأثير كبير على زيادة حدة عمليات المضاربة.

(١) التشوهات الموجودة بأسواق الأوراق المالية بالعالم العربي.

وتتمثل هذه التشوهات في سيطرة المتعاملين الأفراد على الغالبية العظمى لتعاملات البورصة، ففي مصر بلغت تعاملات الأفراد في الفترة من مارس ٢٠٠٦م

إلى يوليو ٢٠٠٦م أكثر من ٩٠٪ من حجم التعاملات ومع سياسة تشجيع الاستثمار بالسوق المصري تقلصت النسبة إلى ٦٥٪ بعد دخول صناع حقيقيون للسوق متمثل في صناديق استثمارية ومؤسسات كبيرة[٢١] .

(٢) تركز المعاملات على عدد محدود من الأسهم:

فبالرغم من وجود أعداد كبيرة من الأسهم المقيدة بأسواق الأوراق المالية بالعالم العربي، فإن التعاملات اليومية تنشط على عدد محدود جداً من الأسهم، فمثلاً شهدت البورصة المصرية في كثير من الفترات استحواذ سهم واحد وهو (هرمس) على أكثر من ٦٠٪ من حجم التعاملات اليومية[٢٢] وهو ما كان يزيد من حدة التقلبات .

(٣) ما تقدمه الأسواق المالية من تشكيلة من الآليات التي تساعد على المضاربة

فمن أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة حجم المضاربة بأسواق الأوراق المالية ما تقدمه الأسواق المالية من تشكيلة من الآليات من أهمها : متطلبات الهامش، والاقتراض بفائدة، والبيع القصير وفترات التسوية الممتدة .. وغيرها .

٢/٣/٣ تحليل الطلب على أسهم المضاربات مقارنة بأسهم الاستثمار .

لما كان هناك زيادة كبيرة على أسعار أسهم المضاربات بأسواق الأوراق المالية بالعالم العربي مقارنة بأسهم الاستثمار، فإن الباحث سيوضح أهم المحددات الرئيسية لدالتي الطلب على أسهم المضاربات وأسهم الاستثمار بأسواق الأوراق المالية بالعالم العربي

فبالنسبة لأسهم المضاربات فإن محددات الطلب عليها هي :

١ـ الربحية السريعة .

٢ـ سهولة الشراء والبيع «توافر الكميات من الأسهم المعروضة في حالة الشراء ووجود طلب كبير في حالة البيع» .

٣ـ الاشاعات .

٤ـ أسعار الأسهم .

أما أسهم الاستثمار فإن أهم محددات الطلب عليها هي :

١ـ مشاركة الدولة في ملكية الشركة «الإحساس بعدم المخاطرة» .

٢ـ نوعية النشاط .

٣ـ الخبرة السابقة للمستثمرين في نشاط معين .

٤ـ شهرة المؤسسين .

٥ـ إشاعات السوق .

٦ـ تقليد كبار المستثمرين .

٧ـ توقع عائد مجزي من الاستثمار في هذه الشركات .

٨ـ أن أسعار هذه الأسهم مناسبة إذا ما قيست بأسعار الأسهم غير الجيدة .

٢/٣/٤ أهم الممارسات غير المشروعة التي تمارس من خلال المضاربة .

من أهم الممارسات غير المشروعة التي تمارس من خلال المضاربة البيوع الصورية أو ما يطلق عليه المضاربة الوهمية، وكذلك تسريب معلومات خاطئة إلى السوق ويمكن تناولهما على النحو التالي :

١ـ البيوع الصورية أو ما يطلق عليه المضاربة الوهمية[٢٣]:

ساعد نظام التداول الالكتروني للأسهم في البورصات على البيوع التي تعتمد على الخداع أو ما يطلق عليه (الغرر) وهو أكل أموال الناس بالباطل، يقول الله سبحانه وتعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ﴾[٢٤]. ويقول تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ

ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾[٢٥] . ويعتبر العلماء أن الغرر وهو الخداع الذي هو مظنه عدم الرضا به عند تحققه فيكون من أكل أموال الناس بالباطل[٢٦]، ويرى بعض العلماء أن القاعدة العامة هي النهي عن بيع الغرر لما قد ينجم عنه من منازعات بين الناس[٢٧].

ويتم ذلك بخلق تعامل نشط على سهم ما في الوقت الذي قد لا يوجد فيه تعامل فعلي يذكر على هذا السهم، وذلك كقيام شخص ببيع أوراق مالية لابنه أو أحد أفراد أسرته أو قيام ذات الشخص بشراء وبيع ذات الورقة في نفس اليوم لشخص يتفق معه على ذلك، وتتم العملية بأن يقوم المشتري بإعادة بيع الورقة إلى ذات الشخص الذي سبق أن اشتراها منه وذلك في نفس اليوم وبسعر أكبر أو أقل حسب الاتفاق، والهدف من البيع الصوري هو إيهام المتعاملين أن تغييرات سعرية حدثت للورقة المعنية وأن تعاملاً نشطاً يجري عليها، ولما كانت البورصات تقوم بنشر كافة المعلومات بشأن الصفقات أولاً بأول، فإن هذه السلسلة من البيوع للأوراق المالية من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية بشكل يوحي للمتعاملين بتدهور حالة الشركة المصدرة لها، وهنا يصاب البعض بالذعر مما يدفعهم إلى التخلص مما يمتلكونه من هذه الأسهم، الأمر الذي يترتب عليه عروض كبيرة دون طلب موازى فيهبط السعر، وعندما يتدخل المستثمر المخادع مشترياً يحدث عكس ما تقدم في المضاربة على البيع، وقد تتخذ العمليات الوهمية صورة أخرى يتم التحكم من خلالها في العرض داخل السوق كما يؤدي إلى زيادة أو نقصان الطلب حسب رؤية صانع السوق .

ويطلق على مثل هذه الصورة شرعاً مصطلح التناجش[٢٨]، وقد فسره الفقهاء بأنه يزيد في ثمن السلعة من لا يرغب في شرائها وإنما ليغري المشتري الحقيقي، وقد جاء تحذير شديد ونهي جازم في التعامل بهذه الصورة وأخرج البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نهى النبي ﷺ عن النجش» وفيه عن

ابن أبي أوفى قال: الناجش آكل ربا خائن وخداع باطل لا يحل[٢٩]، قال النبي ﷺ: «الخداع في النار» وقد ورد في التناجش أحاديث كثيرة .

أما من الناحية الاقتصادية فإن هذه السلوكيات تؤدي إلى إحداث خلل بالسوق، يتمثل في الابتعاد عن السعر العادل (التقاء الطلب الحقيقي بالعرض الحقيقي) وتسعير الأسهم بقيم تختلف عن قيمتها الحقيقة، مما يؤدي إلى الإضرار بكثير من الشركات كما قد تؤدي الارتفاعات السعرية غير المبررة إلى إحداث هبوط كبير في السوق يتطور في بعض الأحيان إلى انهيار .

٢ـ تسريب معلومات كاذبة أو مضللة.

كثيراً ما يتعمد بعض المتعاملين في السوق إلى تسريب معلومات كاذبة أو إطلاق معلومات مغرضة بهدف خفض أو رفع القيمة السوقية لأسهم إحدى الشركات، أو الحديث عن بعض الحوافز الايجابية مثل رفع رأس مال الشركة أو اندماجها مع إحدى الشركات الكبرى ذات الشهرة الواسعة، أو الفوز بعطاءات وعقود كبيرة، كما قد يكون الحديث عن قرارات حكومية تتعلق بضبط السوق والرقابة عليه أو التدخل فيه، ومثل هذه المعلومات المغلوطة قد تهوي بالسهم إلى سعر متدنٍ فيشتري المستفيد أو ترفعه إلى عنان السماء فيبيع المستفيد .

ففي الحالتين يحقق المستفيد من الشائعات المكاسب من المشترين والبائعين اللذين يقعون ضحية لهذه الشائعات فترتفع الأسعار أو تنخفض دون مبرر اقتصادي معتبر، ومثل ما تقدم في خطورته تعمد إخفاء بعض المعلومات المتمثلة في صورة قرارات أو صفقات لا يعرف بها إلا عدد محدود من المضاربين، حيث يقوم هؤلاء بالتصرف في ضوء مثل هذه المعلومات بينما يواجه الآخرون آثارها والتي غالباً ما تكون صعبة .

ولقد حرم الإسلام غش المسلم لأخيه المسلم وكذا الخداع والاحتيال والخيانة والكذب والكتمان وأمر بالصدق والأمانة والوضوح والشفافية .

روى البخاري ومسلم عن حكيم بن حزام قال: قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما»[٤٠] وعند مسلم وغيره عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يبيع بعضكم على بيع أخيه»[٤١] وعنده «من غش فليس مني» وعند الترمذي «المسلم أخو المسلم لا يخونه ولا يكذبه ولا يخذله».

٤/٢ انعدام الشفافية .

تعاني معظم الأسواق المالية العربية وخاصة الخليجية من عدم تحقيق الشفافية في هذا القطاع المتمثل في عدم ربط السوق بالقوائم المالية للشركات فيما يخص الموازنات المالية ومكررات الربحية بما يجعل المتعاملين والمستثمرين على دراية كاملة لطبيعة الأسهم التي يرغبون في التعامل بها[٤٢]، وقد أدى ذلك إلى تقديم بيانات غير صحيحة عن ميزانيات بعض الشركات أو سياساتها أو خططها المستقبلية في التوسعات، وقد كان لهذه البيانات الأثر السلبي في التغرير ببعض المتعاملين بالسوق، كما قد تحرص بعض الشركات على حجب بعض المعلومات التي تهم المستثمرين أو المراقبين لحركة السوق والتي يكون لها نفس الآثار السابقة أو تقدم معلومات مفيدة لبعض الأشخاص، ولذلك اعتبرت هيئة الرقابة والإشراف على الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تقديم معلومات داخلية من الشركات لبعض الأفراد من الانتهاكات الفاضحة والتي تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون[٤٣].

٥/٢ الاستحواذ على نسبة كبيرة من أسهم بعض الشركات بغرض الاحتكار

ساعدت قوانين السوق الحرة والتي تبيح شراء أو بيع كميات كبيرة من الأسهم وبدون ضوابط في كثير من أسواق المال على الاحتكار، وغالباً ما يتحقق الاحتكار في الشركات الصغيرة نسبياً، نظراً لسهولة الاستحواذ عليها أو على جزء كبير منها وذلك من خلال قيام مجموعة صغيرة أو حتى أحد المستثمرين أو المضاربين بالسوق بشراء جميع الكميات المعروضة من سهم ما بغرض تحقيق نوع

من الاحتكار يمكنه فيما بعد من بيع الأسهم للراغبين في الشراء عند الأسعار التي يحددها، كما قد يقوم ومن خلال ملكيته لنسبة كبيرة من هذه الأسهم بالانفراد بصناعة القرار في الشركة مالكة الأسهم، وكثيراً ما يسبب الاحتكار في الأسواق المالية أضراراً اقتصادية ومالية كبيرة من أهمها رفع القيمة السوقية لأسعار بعض الأسهم على غير حقيقتها مما يؤدي إلى التسبب في حدوث خسائر كبيرة لكثير من المتعاملين نتيجة لشرائهم أسهم بأسعار بعيدة كثيراً عن السعر العادل، كما يؤدي الاحتكار إلى خفض الكفاءة الاقتصادية للسوق وهذا بدوره يساهم في زعزعة اقتصاد الدولة، كما أنه يساهم في زيادة سوء توزيع الدخول بين الأفراد، ولذلك فقد اعتبر الإسلام الاحتكار جريمة تستوجب الطرد من رحمة الله عزوجل، فالمحتكر ملعون وبرئت منه ذمة الله ورسوله، روى ابن ماجه عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «من احتكر حكره يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ»[٤٤]. وعند أحمد والطبراني عن معقل بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة[٤٥]، ولعلاج هذه الظاهرة يمكن لهيئة سوق المال مراقبة الصفقات الكبيرة في البيع والشراء وتحديد نسب معينة من الملكية في الشركات لا يمكن تجاوزها حفاظاً على نزاهة السوق .

٦/٢ تلاعب شركات الوساطة ومكاتب الاستشارات المالية والاقتصادية «الخاصة بالبورصات».

تقوم بعض شركات الوساطة وهي المخولة لها نظاماً في معظم دول العالم بالوكالة عن الأفراد في الاستثمار في البورصات بالتلاعب في السوق عن طريق استخدام المعلومات الداخلية أو التلاعب في تحريك أسعار الأسهم هبوطاً أو صعوداً لتحقيق أرباح استثنائية غير مشروعة، وربما قامت في كثير من الأحيان بالتصرف في أسهم العملاء دون الرجوع إليهم، وقد تقوم بعض المكاتب الاستشارية بتقديم معلومات وتحليلات كاذبة عن السوق وعن الشركات المتوقع نمو أسعار أسهمها

نتيجة لأدائها الاقتصادي المالي الجيد، وهي في ذلك قد تعمل لمصلحة بعض المتعاملين بالسوق، ولا شك أن هذا السلوك هو من الناحية الشرعية كذب وتضليل وخيانة للأمانة وكلها جرائم شرعية، ومن الملاحظات المعتبرة أن معظم المكاتب الاستشارية تبني تحليلاتها اعتماداً على التحليل الفني دون الاقتصادي وهو ما يجعل التحليلات غير دقيقة في معظم الأحيان.

٧/٢ تغليب المصالح الخاصة من قبل متخذي القرار.

حيث يقوم بعض رجال الحكومة والمسئولين في بعض الدول بالتعامل في البورصات مباشرة أو من خلال آخرين، ومن أخطر ما يصيب البورصات وغيرها من مؤسسات أسواق المال أن يتحول أفراد الحكومة ورجالها إلى تجار يتربحون فيها ويستثمرون سواء كان ذلك بطريق مباشر وهو ما لا تسمح به كثير من الأنظمة أو بطريق غير مباشر عن طريق وكلاء أو سماسرة فيتجرون نيابة عنهم، وقد ترتب على قيام المنفذين بالدولة ممارسة مثل هذه الأعمال فساد السوق واضطرابه في بعض الأحيان، إذ يعمل هؤلاء لمصلحتهم ويسخرون الدولة وأنظمتها لتحقيق ما يريدون.

وتعتبر هيئة الرقابة والإشراف على الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية استفادة موظفي الحكومة أو الجهات الحكومية من معلومات معينة لبعض الشركات من الجرائم التي تستحق العقاب، وتعتبر الهيئة أن استفادة هؤلاء المسئولين دون غيرهم يؤدي إلى التقليل من ثقة المستثمرين في نزاهة وسلامة أسواق الأوراق المالية[٤٦].

المبحث الثالث
الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي في البورصات العربية وطرق مواجهته من وجهة النظر الاقتصادية والشرعية

نتناول فيما يلي أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي في البورصات العربية وطرق مواجهته اقتصادياً وشرعياً .

٣/١ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي في البورصات .

من أهم الآثار التي يؤدي إليها الفساد الاقتصادي في معاملات البورصات هو إحداث خسائر اقتصادية ومالية واجتماعية كبيرة تشمل الأفراد والمؤسسات والشركات والمتعاملين بالبورصة، وتنتقل هذه الخسائر لتشمل قطاعات أخرى لا تتعامل مباشرة مع البورصة بل قد تؤدي في أحياناً كثيرة إلى أضرار كبيرة للمجتمع بأكمله .

ويمكن استعراض أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي في معاملات البورصة على النحو التالي :

(١) الأزمات الاقتصادية العنيفة .

أدت المعاملات غير الأخلاقية في كثير من بورصات العالم إلى إحداث أزمات اقتصادية عنيفة، فقد ساعدت المضاربات غير المنضبطة وكذلك المعلومات المضللة والشائعات والبيوع الوهمية في بورصات جنوب شرق آسيا في نهاية القرن الماضي إلى حدوث انهيار اقتصادي كبير، وقد شمل هذا الانهيار كلٍ من إندونيسيا وتايلاند وسنغافورة وكوريا الجنوبية... وغيرها[٤٧]، كما أدت هذه النوعية من المضاربات إلى حدوث هبوط كبير بأسواق المال بالعالم العربي وخاصة المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي (أزمة فبراير ٢٠٠٦م)، حيث بلغت خسائر سوق المال السعودي على سبيل المثال من فبراير ٢٠٠٦م وحتى ديسمبر من نفس العام أكثر من ٧ر٦٠٪[٤٨].

(٢) نمو الاقتصاد المالي دون نمو للاقتصاد العيني أو الحقيقي.

تسهم المضاربات السريعة (الهادفة إلى الربح) إلى نمو الاقتصاد المالي بمعدلات كبيرة جداً دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في نمو أداء الشركات المدرجة بالأسواق المالية وخارجها، ويرى بعض الاقتصاديين أن أموال المضاربة ومعظمها ليس بغرض الاقتناء فكما أنها تدخل بسهولة فهي تخرج بسهولة، وبالتالي فهي لا تساعد على دعم الاقتصاد بل أنها تضغط عليه من خلال تسعير الأصول بأكثر من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى حدوث خلل في كفاءة الأسواق[٤٩] ومن أمثلة ذلك وصلت القيمة السوقية لأسهم شركة الأسماك السعودية في فبراير ٢٠٠٦م إلى حوالي ٨ مليار ريال بعد أن كانت قيمتها الاسمية حوالي ٨٠٠ مليون ريال[٥٠].

(٣) تقديم صورة غير حقيقية عن الحالة الاقتصادية للدولة .

إذ تسهم المضاربات والمعاملات غير المنضبطة في تقديم صورة تخالف واقع الحالة الاقتصادية، فهناك أحاديث عن أرباح وأرقام وعمليات استثمارية، بينما لا يوجد صدى لهذه الحركة في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة من خلال تحسين مستوى وكفاءة الخدمات المقدمة وكذلك زيادة مستوى الدخول الحقيقية .

(٤) إهمال العمل والتطلع إلى الثراء السريع من قبل الكثير من المتعاملين بالبورصات

فقد أدت المضاربات غير المشروعة والمعاملات إلى تحقيق أرباحاً كبيرة أغرت الكثير من الأفراد على ترك أعمالهم كلياً أو جزئياً أملاً في الحصول على الأرباح السريعة، وقد قدرت إحدى الدراسات أن هناك فقد لحوالي ٨٦٠ ألف ساعة عمل يومياً من الموظفين في المملكة العربية السعودية نتيجة لانشغالهم بعمليات البيع والشراء ومتابعة سوق المال، مما يؤدي إلى تدني مستوى الخدمة الإنتاجية في المؤسسات والشركات التي يعملون بها[٥١].

(٥) المساهمة في زيادة التفاوت في توزيع الدخول في المجتمع.

يساهم الفساد الاقتصادي بمختلف أشكاله بتعميق الخلل في توزيع الدخول بين المواطنين، وهي المشكلة التي تعاني منها معظم البلدان العربية والإسلامية، هذا وتؤدي المعاملات غير المنضبطة في البورصات إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول، وذلك بسبب ما يحصل عليه هؤلاء المتعاملون من أرباح طائلة لهذه المعاملات في مقابل خسائر مالية واقتصادية لفئات أخرى في المجتمع تضررت نتيجة لهذه المعاملات .

(٦) هروب رؤوس الأموال للخارج.

تؤدي المعاملات غير الشرعية إلى سهولة تهريب رؤوس الأموال للخارج، إذ عادة ما يهرب المضاربون الكبار اللذين يصنعون الأسعار ويتحكمون في السوق بالأرباح التي حققوها خارج البلاد بعد أن تسببوا في إحداث الأزمات والانهيارات.

(٧) المشاكل الاجتماعية.

أدت الدخول المرتفعة والناتج بعضها عن الغش والاحتيال في أسواق المال إلى تغيير أنماط الاستهلاك وزيادة حالات الطلاق والمشاكل الأسرية كما أدت خسائر بعض الفئات إلى الإفلاس وزيادة نسبة الجريمة بالمجتمعات.

٢/٣ طرق مواجهة الفساد في البورصات من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي

يتخذ أسلوب مواجهة الفساد في معاملات البورصات عدة طرق ولا شك أن هذه الطرق كفيلة بالحد من الفساد الاقتصادي ومحاولة القضاء عليه.

(١) الإصلاح الاقتصادي الشامل.

يحث الفكر الاقتصادي الإسلامي على الأخذ بكافة الطرق الشرعية والاقتصادية التي تؤدي إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد الاقتصادي بكافة أشكاله، ويشمل هذا الإصلاح إصلاح جميع الهياكل الاقتصادية

ومعالجة الاختلالات الكلية الموجودة مثل التضخم والبطالة وسوء توزيع الدخول والفقر، كما يجب أن تشمل هذه الإصلاحات على إعادة هيكلة المؤسسات والبنوك وهيئات سوق المال وأسلمه المعاملات وترتيب أولويات تخصيص الموارد الاقتصادية، كما يجب أن يتزامن هذا الإصلاح مع المزيد من الإصلاحات القانونية والإدارية والسياسية.

(٢) المظهر التربوي والأخلاقي.

يعتبر كثير من العلماء أن المظهر التربوي والأخلاقي هو الأهم في محاربة مشاكل الفساد الاقتصادي[٥٢]، فالإسلام ربى في نفوس معتنقيه آداب الإلتزام بتعاليمه والرقابة التي يشعر المسلم من خلالها أن الله مطلع عليه ولا تخفى عليه خافية ولا يغفل عنه طرفة عين، مما يستلزم الخشية منه تعالى والخوف من عقابه فيعصمه ذلك من مخالفة شرعه والتزام أوامره .

(٣) الأخذ بتجارب البلدان المتقدمة في محاربة الفساد الاقتصادي في البورصات مع مراعاة خصوصية هويتنا الإسلامية .

(٤) أما بالنسبة لمواجهة المضاربات والمعاملات غير المشروعة والتي تزعزع السوق.

فهناك بعض الآليات والتي تحد منها ومن أهم هذه الآليات ما يلي :

- وجود نظام ينص على عدم البيع إلا بعد مرور عدة أيام على تاريخ الشراء .
- تحديد سقوف قصوى لكميات الأسهم المباعة لكل المحافظ المالية يومياً وتشمل محافظ الأفراد والشركات والبنوك (صناديق الاستثمار).
- مقاضاة المتلاعبين، بل ومقاطعة من يكون كسبه مالاً حراماً ناتجاً عن ممارسات غير مشروعة في الأسواق المالية، وبهذا يتفق الفقهاء أن مستغرق الذمة الذي كل ماله حرام فهذا تمنع معاملته ومداينته بل ويمنع من التصرف المالي[٥٣].
- ضرورة توقف البنوك من خلال التمويل أو صناديق الاستثمار عن دعم عمليات المضاربة على أسهم ليست لها قيمة[٥٤].

- إنشاء صندوق للتوازن بالسوق (صانع سوق عملاق مدعوم من الحكومة) للحد من المضاربات الضارة وإعادة توازن السوق بالتدخل بيعاً وشراءً لحماية مصالح المتعاملين عند اللزوم، ونقترح أن يكون هذا الصندوق مستقلاً في إدارته (غير مرتبط بالحكومة) ويمكن أن يتبع مباشرة للديوان الملكي أو الرئاسي حسب النظام السياسي للدولة.
- إنشاء هيئة رقابية يعمد إليها مراقبة أسواق المال (البورصات) والعاملين فيها والمتعاملين معها والأخذ على أيدي المتلاعبين فيه بعقوبات صارمة، فقد بين الفقه الإسلامي أن من أهم العقوبات التي لولى الأمر أو من ينوب عنه العقوبات المالية، وقد ورد آثار بذلك في بعض الجرائم التعزيرية، منها روى أن عمر ﷺ أراق لبناً مغشوشاً، وأن علياً ﷺ أحرق طعاماً محتكراً بالنار وبهذا أخذ أبويوسف والإمام مالك والإمام أحمد.

ونظراً لأهمية هذه الهيئات الرقابية قامت الدول المتقدمة بإنشاء هيئات ولجان برلمانية لمراقبة عمل البورصات، ومن التجارب المهمة في هذا المجال تجربة الولايات المتحدة الأمريكية(٥٥)، والتي قامت بإنشاء لجنة مراقبة عمليات البورصة (SEC) عام ١٩٣٤م لتنظيم صناعة الأوراق المالية بعد الانهيار الذي شهده السوق عام ١٩٢٩م، فقد كان بمثابة كارثة على الاقتصاد الأمريكي، وهي تشبه مسئول الأمن في صناعة الاستثمارات، وهي تضع القواعد والتنظيمات والمعايير التي يجب أن يتبعها العاملون في «وول ستريت» والغرض من هذه اللجنة هو حماية المستثمرين ضد حالات الغش والاحتيال والتأكد من أن الأسواق تدار بطريقة سليمة ونزيهة كما أنها تعاقب بشدة كل من تجده يخالف قوانين الأوراق المالية(٥٦).

(٥) تصحيح مسار آلية عمل السوق وذلك للحد من الفساد الاقتصادي بحيث تحقق العناصر التالية(٥٧):

- أن تكون المعلومات المالية والاقتصادية متاحة للجميع وبتكلفة صفرية.

- أن لا يكون بوسع أحد المضاربين في السوق السيطرة على حركات الأسعار وذلك عن طريق تدخل هيئات سوق المال في الوقت المناسب.
- أن يسود السوق ما يقرب من التوازن الدائم بحيث تتجه القيمة السوقية نحو القيمة الذاتية.
- نشر الثقافة الاستثمارية الصحيحة من النواحي الشرعية والاقتصادية والنظامية .
- تحديد ضوابط في السوق الثانوية وذلك للحد من عقد صفقات ربحية بقصد الشراء السريع .

الخاتمة والنتائج

تناول هذا البحث «مظاهر الفساد الاقتصادي في البورصات وخاصة العربية دراسة من منظور الفكر الإسلامي» من خلال ثلاثة مباحث رئيسية كانت على النحو التالي:

المبحث الأول تناول الفساد الاقتصادي في أسواق المال [المفاهيم - الأسباب] وذلك من خلال دراسته لأهم المنطلقات الأساسية لجانب المتعاملين في النشاط الاقتصادي في الفكر الإسلامي، ثم وضح المفاهيم الأساسية للفساد الاقتصادي من الناحية الشرعية والاقتصادية، وكذلك الفساد الاقتصادي في أسواق المال، بالإضافة إلى مجالات وصور الفساد الاقتصادي في أسواق المال وأهم الأسباب التي تؤدي إليه.

أما المبحث الثاني فتناول وبرؤية تحليلية مظاهر الفساد الاقتصادي في أسواق الأوراق المالية بالعالم العربي ولماذا تعتبر أسواق أوراق المال من أكثر الجهات عرضة للفساد الاقتصادي . وقد اشتملت أهم مظاهر الفساد في أسواق أوراق المال: تداول أسهم الشركات التي ما زالت في طور الإنشاء، التعامل في أسهم بعض الشركات المحرمة شرعاً، المضاربات غير المشروعة، والتي يعتبرها الباحث من أهم مظاهر الفساد وأكثرها تأثيراً سلبياً على أسواق المال، وقد استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية في التحليل الاقتصادي، ثم تناول الباحث انعدام الشفافية، والاستحواذ على نسبة كبيرة من أسهم بعض الشركات بغرض الاحتكار، وتلاعب شركات الوساطة ومكاتب الاستشارات المالية والاقتصادية، واختتمت مظاهر الفساد بتغليب المصالح الخاصة من قبل متخذي القرار .

وتناول المبحث الثالث الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي في البورصات والتي اشتملت على: الأزمات الاقتصادية العنيفة، ونمو الاقتصاد المالي دون نمو الاقتصاد العيني، وتقديم صورة مزيفة عن الاقتصاد، وإهمال العمل والتطلع إلى الثراء السريع من قبل بعض المتعاملين، والخلل في توزيع الدخول في المجتمع

وهروب رؤوس الأموال للخارج، واختتم هذا المبحث ببيان لأهم الطرق في مواجهة الفساد الاقتصادي في البورصات من وجهة النظر الاقتصادية والشرعية والتي اشتملت على ما يلي:

الإصلاح الاقتصادي الشامل، والمظهر التربوي والأخلاقي في مواجهة المضاربات غير المشروعة، ومراقبة عمل البورصات، وتصحيح مسار آلية عمل السوق .ومن الدراسة خرج الباحث بالنتائج التالية:

١- بالرغم من التطورات الكبيرة التي حدثت في أسواق الأوراق المالية بالعالم العربي إلا أنها لا زالت تعاني من بعض المشاكل والتي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي والمتمثلة في بعض المعاملات الربوية، والمضاربات غير المشروعة، والاحتكار، وعدم الشفافية، وتغليب المصالح الخاصة من قبل متخذي القرار على المصالح العامة .

٢- من أهم مظاهر الفساد الاقتصادي في أسواق الأوراق المالية بالعالم العربي المضاربات غير المشروعة والتي تركز في معاملاتها على أسهم ضعيفة وغير مجدية في كثير من الأحيان كما أن معدلات المخاطرة بها مرتفعة جداً، وهذا يؤدي إلى الإضرار بكثير من المتعاملين بالإضافة إلى التأثير السلبي على أسواق المال بصفة خاصة واقتصاد الدولة بصفة عامة.

٣- أدى الفساد الاقتصادي في كثير من الأحيان إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية قاسية من أهمها حدوث أزمات اقتصادية عنيفة، ونمو الاقتصاد المالي دون نمو للاقتصادي العيني أو الحقيقي، وإهمال العمل من قبل كثير من المتعاملين في البورصات، وخلل في توزيع الدخول، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية المتمثلة في تغيير أنماط الاستهلاك وزيادة حالات الطلاق ... وخلافه .

٤- تحتاج أسواق الأوراق المالية العربية إلى المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والرقابة الشرعية وتتمثل هذه الإصلاحات في: الإصلاح الهيكلي لأسواق المال، وكذلك أنماط التعامل الفردي، وتشجيع دخول شركات الاستثمار الكبيرة، والحد

من سيطرة الأفراد على تعاملات البورصات، وتحقيق مزيد من الشفافية والرقابة. ويجب أن تتزامن هذه الإصلاحات مع الإصلاحات الكلية لهياكل الاقتصاد في العالم العربي، كما يجب على هيئات أسواق المال بالعالم العربي إنشاء أقسام بها للرقابة الشرعية لها قوة فاعلة ومؤثرة لتحديد الضوابط والمعايير التي من شأنها أن تحد من الغرر والجهالة والمعاملات المحرمة إسوة بالرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية والأخذ بيد أسلمه المعاملات في البورصات.

٥- الاهتمام بالسوق الأولية والتركيز عليها خاصة وأن جميع البلدان العربية بحاجة إلى كثير من المشروعات الإنتاجية لسد الاحتياجات ومحاولة التصدير للخارج.

الهوامش

1) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠٠٦م، ص١٣٤ - ص١٣٦.
2) المرجع السابق، ص١٣٦.
3) صندوق النقد العربي، قاعدة أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الثاني، أبوظبي، ٢٠٠٦م، ص١١ - ص٩١.
4) عطية السيد فياض (دكتور)، التعامل في سوق الأسهم والسندات (البورصة) في الفقه الإسلامي، دراسة مقدمة إلى كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد - أبها - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ، ص١ - ص٢.
5) صحيح مسلم، الموسوعة الإسلامية الشاملة، حديث رقم ٢٢٩٩.
6) صحيح البخارى، باب البيوع، الجزء السابع، ص. ٢٠٢.
7) القرآن الكريم، سورة القصص، الآية ٧٧.
8) رشاد حسن خليل (دكتور)، الفساد في النشاط الاقتصادي [صوره وآثاره وعلاجه]، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥م، ص١١.
9) المرجع السابق، ص١١.
10) المرجع السابق، ص١٢.
11) محمد سعيد العمور (دكتور)، مظاهر الفساد الاقتصادي بدول مجموعة (سي - دي - أو) الإسلامية بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥م، ص٨.
12) محمد عبيد الله (دكتور)، تمويل الشركات من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، فبراير ٢٠٠٦م، ص٣٧ - ص٤٠.

١٣) صندوق النقد العربي، قاعدة أسواق الأوراق المالية العربية، مرجع سبق ذكره، ص١١ـ ص٩١.
14) SEIFEL-DIN-I- TAJELDIN, TOWARDS Islamic Model of stock Market, Journal of King AbdulAziz University, Islamic Economics, Volume 14, 2002 pp3-6.
١٥) المسند لأحمد بن حنبل، ص٣١٢ ـ سنن البيهقي، الجزء السادس، ص١٥٢.
١٦) رشاد حسن خليل (دكتور)، الفساد في النشاط الاقتصادي [صورة وآثاره وعلاجه]، مرجع سبق ذكره، ص١٣.
١٧) محمد عبد الحليم عمر (دكتور)، الجوانب الشرعية العامة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، المنتدى الاقتصادي (اللقاء الثاني)، بعنوان الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، مركز صالح كامل لأبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، القاهرة، يوليو، ١٩٩٧م، ص٦٩ - ص٧١.
١٨) المرجع السابق، ص٧٠.
١٩) يوسف عبد الله الشبيلي (دكتور)، فتوى حول جواز الشركات المساهمة المحلية التي يجوز الدخول فيها وكذلك الشركات المحرمة، بدون ناشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، فبراير ٢٠٠٦م.
وكذلك عبد الرحمن السعدي، ابن باز، ابن عثيمين، ابن فوزان، فتاوى البيوع في الإسلام، مشروع النشر الإسلامي، جمعية إحياء التراث الإسلامي، مجلة الفرقان، الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، ص٤٦ ـ ص٥٩.
٢٠) عطية السيد فياض (دكتور)، التعامل في سوق الأسهم والسندات (البورصة) في الفقه الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص٥.
٢١) علي السالوس (دكتور)، الاستثمار في أسواق المال، مقابلة في قناة المجد الفضائية، الرياض، ١٣ فبراير ٢٠٠٦م.
٢٢) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة «الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية» ترجمة د/ عباس علي، عالم المعرفة، الكويت أكتوبر ١٩٩٨م.
23) The world Bank, world development report, Washington DC, 2003, pp.220-221.
24) William. J. Oneil, How to make money instocks, third editon, Jarir Book Stort Riydah, 2006, p42.

٢٥) هاني سري، أزمة الأسواق الخليجية، المؤتمر الرابع لأسواق الأسهم الخليجية، دبي، الإمارات العربية المتحدة ١٩-٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، ص٨ - ص٩ .
26) William J. Oneil, How to make money instocks, op, cit, pp.31-33.
27) Ibid, p33.
٢٨) البيانات الخاصة بحسابات الأرباح والخسائر للشركات المذكورة مأخوذة من http//www.tadawal.com,sa,mar2007.
٢٩) محمد الدسوقي حبيب (دكتور) وجلال مصطفى الصياد (دكتور)، مقدمة في الطرق الإحصائية، مكتبة دار حافظ للنشر والتوزيع - جده - المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م، ص٤٦ .
٣٠) سمير مصطفى شعراوي (دكتور) ومحمد علي إسماعيل (دكتور)، مبادئ الإحصاء ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٩٢ - ص١٩٧ .
٣١) هاني سري، تطوير هيئة سوق المال المصرية، محاضرة بالجمعية المصرية للأوراق المالية، ٥ أكتوبر ٢٠٠٦م، القاهرة، ص٢ .
٣٢) المرجع السابق، ص٣ .
٣٣) منير إبراهيم هندي (دكتور)، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص٥٤١ - ص٥٤٢ .
٣٤) القرآن الكريم، سورة النساء ، الآية ٢٩ .
٣٥) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٨٨ .
٣٦) السيد سابق، فقه السنة، الجزء الثاني، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٧١م، ص٧٩ .
٣٧) محمد سيد طنطاوي، معاملات البنوك وأحكامها الشرعية، القاهرة، دار الإفتاء المصرية، ١٩٩٠م، ص٢٦ .
٣٨) رشاد حسن خليل (دكتور)، الفساد في النشاط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص٢٧ .
٣٩) صحيح البخاري، باب البيوع ، الجزء السابع، ص.٢٤٧ .
٤٠) صحيح البخاري، باب البيوع ، الجزء السابع، ص ٣٠٢ .

٤١) صحيح البخاري، باب البيوع، الجزء السابع، ص٣٢٤ .

٤٢) هاني سري، أزمة الأسواق المالية الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص٢ .

43) Michael D. – Shemo, stock market Rules – Third edition, Jarir Book Store, Riydah 2006, pp59-60 .

٤٤) سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص٧٢٩.

٤٥) مسند الإمام أحمد، الموسوعة الإسلامية الشاملة، حديث رقم ١٩٩٢٧ .

46) Michael D. Shemo, stock Market rules, op. cit., p.60 .

47) Michael Bowe, Daniela, Investor Herding during financial crisis: Aclincal study of the Jakarta stock Exchange, pactfic – Basin Journal, 12 (2004), p.399 .

48) http//www.tadawul.com.sa.jan2007 .

٤٩) حاتم عبد الجليل القرنشاوي (دكتور) التفسير الاقتصادي للأزمة، ندوة أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٩٧ الأسباب والنتائج تحليل اقتصادي وشرعي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧م، ص٢٣ .

50) http//www.tadawul.com sa 28 – Feb. 2006 .

51) http//www.arabiyat.com/magazine-7-2-1427 .

٥٢) عبد الله محمد عبد الله (دكتور)، بحوث في غسيل الأموال وبيان حكمه في الفقه الإسلامي والنظم المعاصرة، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥م، ص٣٢ .

٥٣) المرجع السابق، ص٣٥ .

٥٤) هاني سري، أزمة الأسواق الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص٥ .

55) Michael Sincere, Understanding stocks, Jarir Book Store, Riyday, 2006, p.53.

56) Ibid, p.53 .

٥٧) عبد اللطيف الوابل (دكتور)، سوق الأسهم بين المصالح والمفاسد، بحث غير منشور، كلية اللغة العربية - جامعة الملك خالد - أبها - المملكة العربية السعودية، أبريل ٢٠٠٦م، ص٣ - ص٥ .

محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ

دكتور/ عابد بن عابد العبدلي(*)

١ - مقدمة:

تحظى التجارة الخارجية باهتمام كبير لدي الاقتصاديين، وذلك نظرا لمساهمتها الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول لاسيما الدول النامية منها. ويشكل جانب الواردات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية جزءاً هاماً للاقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على السلع والخدمات التي لايتمكن من إنتاجها وعرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى. كما أن الواردات تسهم أيضا في نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة، إضافة إلى أنها ترفع مستوى الاستثمار المحلي وزيادة المقدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال السلع الرأسمالية الأجنبية.

والمملكة العربية السعودية كدولة إسلامية وعضو مؤسس في منظمة المؤتمر الإسلامي، تتبنى سياسة الاقتصاد المفتوح، حيث يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على القطاع الخارجي. وقد بلغت درجة انفتاحه على الاقتصاد العالمي (نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي) في عام ٢٠٠٥م نحو ٧٧٫٨ ٪ مقارنة بنسبة ٦٨٫٢ ٪ في عام ٢٠٠٤م، مما يدل على أهمية الاقتصاد الخارجي في ديناميكية الاقتصاد المحلي. ويعتمد جزء كبير من اقتصاد المملكة على ما يستورده من السلع والخدمات الأجنبية سواء في شكل منتجات للاستهلاك النهائي على مستوى الأفراد، أو في شكل مواد خام وسلع وسيطة لأغراض الإنتاج المحلي على مستوى قطاع الأعمال.

(*) أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني: drabid2000@hotmail.com

١/١. أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية حجم الواردات والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى آثارها التي تنعكس على قطاعات مختلفة مثل تحديد وضع ميزان المدفوعات، حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج المحلي، فان تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في حجم الواردات، في إطار مفهوم نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، يقود إلى معرفة سلوكها كما يعتبر إسهاما علميا يضاف إلى أدبيات الاقتصاد السعودي. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة تسهم أيضاً في إثراء أدبيات الاقتصاد الإسلامي لاسيما في جانبه التطبيقي لكون المملكة العربية السعودية دولة إسلامية وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢/١. أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تقدير وتحليل محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية كدولة إسلامية وعضو فاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتحديدا، سوف يتم توظيف تقنيات تحليل التكامل المشترك الحديثة (cointegration) ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لاسيما طريقة (Bounds Testing Approach) لاختبار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ في تقدير محددات الطلب على وارداتها خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٥م)، ومن ثم تقدير الآثار (قصيرة وطويلة المدى) للمتغيرات التفسيرية على حجم الواردات.

٣/١. هيكل وخطة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث فإن الدراسة سوف تنقسم إلى ستة أجزاء، حيث تتناول في الجزء الأول مقدمة تشمل أهمية البحث وأهدافه، وفي الجزء الثاني نستعرض بعض الملامح النظرية المتعلقة بمحددات الواردات بشكل عام، ثم يليه الجزء الثالث حيث نستعرض أهم الدراسات السابقة المماثلة مع التركيز على الدراسات التي تناولت واردات المملكة في السابق ثم تلك التي تناولت الدول

الإسلامية ومن ثم الدارسات المتعلقة بالدول الأخرى، وفي الجزء الرابع، سوف نركز على خصائص وتطور الواردات في المملكة العربية السعودية مع بيان مكوناتها واستخداماتها ومصادرها، وبعد ذلك في الجزء الخامس، نقوم بصياغة وبتقدير نموذج الدراسة مع بعض التفصيل في تحليل خواص السلاسل الزمنية والتكامل المشترك وصياغة نماذج تصحيح الخطأ، وأخيراً في الجزء السادس نختتم الدراسة بذكر النتائج التي تم التوصل إليها واستخلاص التوصيات الهامة.

٢- ملامح نظرية هامة حول محددات الطلب على الواردات:

على المستوى النظري، تحفل النظرية الاقتصادية بزخم كبير من الأدبيات ذات الصلة بدراسة وتحليل سلوك الطلب على الواردات. وتشير هذه الأدبيات إلى أن مستوى الواردات التوازني يتحدد نتيجة لتفاعل الطلب والعرض في سوق الواردات من السلع والخدمات. ويتم مواجهة الطلب على الواردات من مصدرين، هما: العرض الأجنبي ممثلا في الواردات، والعرض المحلي من البدائل. ويقرر بعض الاقتصاديين بأن معرفة محددات عرض الواردات تكون أكثر تعقيدا وصعوبة من محددات الطلب عليها (Leamer and Stern: 1970). ويتم تجاوز الصعوبات المتعلقة بتعريف دوال عرض الواردات بافتراض أن مرونة العرض لانهائية (infinite elasticity of supply)، وعليه يصبح مستوى الواردات التوازني مرتبط فقط بالتغيرات في الطلب (Murray and Ginman: 1976, p.75). ومع ذلك فان هذا الافتراض ربما لا ينطبق على العرض المحلي من البدائل، وعند أخذ العرض المحلي في الاعتبار، فإن دوال الطلب على الواردات تمثل دوال طلب فائضة (Jacqueline D. et. al: 1993).

وفي النموذج التقليدي يكون حجم الواردات دالة في كل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا، أو ما يسمى بالأسعار النسبية، كما في الصيغة التالية:

$$M = \left(\frac{P_m}{P_y}, \frac{Y}{P_y} \right)$$

حيث (M) تمثل حجم الواردات، و(P_m) أسعار الواردات، و (P_y) أسعار السلع المنتجة محليا، و(Y) الدخل النقدي المحلي. وهذا النموذج التقليدي لدالة الطلب على الواردات يعتبر أكثر النماذج المقيدة في أدبياتها النظرية.

ووفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات، يؤكد اغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل القومي كمحدد رئيسي للواردات في الاقتصاديات المفتوحة، وأن ارتباطه بالواردات في أغلب الأحوال يكون طردياً. ويعلل الاقتصاديون أهمية الدخل في تحديد الواردات، بان الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وتحديداً نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة (-- :.Caesar C)، وأن هذه الفرضية تنسحب على طلب الواردات، وبالتالي فإن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل وبأسعار الواردات نفسها وأسعار السلع الأخرى، ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد (Harrod and Hague: 1963). ومن الناحية النظرية، من الممكن أن تكون مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل مرونة سالبة، فطالما أن الواردات هي فائض الاستهلاك المحلي عن العرض المحلي، فإن مرونة الواردات الدخلية ممكن أن تكون سالبة إذا كان العرض المحلي له مرونة دخلية أكبر من مرونة الاستهلاك المحلي الدخلية. وبالرغم من ذلك، فإن الدراسات التطبيقية غالباً تؤكد عكس ذلك لاسيما وأن الباحثين عادة يفترضون أن معامل الدخل في معادلة طلب الواردات يأخذ إشارة موجبة على أساس أن الواردات هي سلع عادية في الاستهلاك. وعلى نفس أساس النظرية الجزئية، فإن أسعار الواردات تعتبر أيضا من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات. ويقرر كل من (Cave and Jones: 1994) بأن ارتفاع سعر الواردات يصاحبه انخفاض في الطلب عليها، ويُعلل ذلك بثلاثة أسباب، أولها: أثر الإحلال (Substitution effect) في الاستهلاك، أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات، وثانياً: أثر الدخل (Income effect) أي أن ارتفاع أسعار الواردات يقود إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي

انخفاض الواردات، وثالثا : أثر الإنتاج (Production effect) حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي الأمر الذي يقود إلى انخفاض إجمالي الواردات.

ومن ناحية أخرى، يرى بعض الاقتصاديين أن الطلب على الواردات يتأثر بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة من خلال التعريفات الجمركية والقيود الأخرى مثل نظام الحصص والتراخيص والحظر (Caesar C.: --). فالسياسات التجارية المتعلقة بالرقابة على الواردات، على سبيل المثال، تؤدي إلى فجوة تفصل بين أسعار عارضي الواردات وبين أسعارها محليا، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات محليا، وبالتالي انخفاض حجم الواردات (Musgrave R. (A. and P. B.Musgrave: 1989). ومع ذلك يعتقد (Kindleberger: 1973) أن أثر ميزان المدفوعات ربما يجعل السياسة التجارية في نهاية الأمر تقود إلى زيادة حجم الواردات. فعلى سبيل المثال، التعريفات الجمركية تحد من الإنفاق على السلع الخارجية، ونتيجة لذلك يزداد الإنفاق على السلع المحلية – على افتراض أن ما لا ينفق في الخارج لا يُدخر محليا. وبالتالي، فإن زيادة الإنفاق محليا، الناتج عن تخفيض الإنفاق على الواردات، تفضي إلى زيادة الدخل محليا حتى يصل إلى مستوى يتطلب عنده المزيد من الإنفاق على الواردات بالقدر الذي يعيد توازن ميزان المدفوعات. وعليه يمكن القول أن انخفاض الواردات نتيجة لتعريفات الجمركية قد يقود في نهاية المطاف إلى فائض في الواردات.

وفيما يتصل بمفهوم تحرير التجارة، والذي اكتسب حديثا اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين والمنظمات الدولية، يمكن لنا إلقاء الضوء بشكل مختصر حول أثرها على الواردات. ففي هذا الإطار يرى (Dornbusch: 1992) أن الأسعار المحلية للواردات ترتبط بمعدل سعر الصرف والسياسة التجارية من خلال الصيغة التالية:

$$Pd = E.Pw\ (1+t)$$

حيث (t) معدل الحماية الاسمي، و(Pd) مستوى الأسعار المحلية، و(Pw) مستوى الأسعار في العالم الخارجي، و(E) سعر الصرف معرف بسعر الوحدة من العملة الأجنبية مقابل الوحدات من العملة المحلية. وفي ظل ثبات الأسعار المحلية، فإن المتوقع أن سياسة تحرير التجارة تقود تدريجيا إلى زيادة الدخل الحقيقي دون إحداث اختلال في ميزان المدفوعات، وفي ظل هذه الفرضية فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الواردات. وبالرغم من ذلك، فإن الدول النامية غالبا ما تقاوم انخفاض قيمة عملاتها مما يؤدي ظاهريا إلى خفض تكاليف وارداتها – انخفاض أسعار الواردات نسبة إلى الأسعار المحلية. وعلى ذلك فإن سياسة تحرير التجارة في الغالب تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الواردات.

٣- الدراسات السابقة:

هناك دراسات كثيرة ومتعددة تناولت دالة الطلب على الواردات في دول مختلفة، شملت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وكانت الصياغة التقليدية لنموذج تقدير الطلب على الواردات في المدى الطويل، استخدام لوغاريتم إجمالي الواردات كمتغير تابع ولوغاريتم كل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والأسعار النسبية (نسبة أسعار الواردات إلى الأسعار المحلية) ومتغيرات أخرى مختلفة تتعلق بخصائص كل دولة، كمتغيرات مستقلة (Salas: 1982; Goldstien and Khan: 1985; Gafar: 1988; Sarnad: 1988).

وسوف نتناول في هذا الجزء أهم تلك الدراسات التطبيقية، وخصوصا تلك المتعلقة بالدول الإسلامية (أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي) إن وجد، وكذلك بعض الدراسات التي تناولت الدول النامية الأخرى، وذلك لكون المملكة العربية السعودية دولة إسلامية، وهي أيضا مصنفة ضمن الدول النامية.

ففي دراسة مبكرة على المملكة العربية السعودية قام (Doroodian, et. al.,: 1994) بتقدير دالة طلب الواردات في المملكة العربية السعودية في الصيغة الخطية اللوغارتمية خلال الفترة (١٩٦٣-١٩٩٠م)، ووجدوا أن الدخل وأسعار الواردات نفسها وأسعار البدائل المحلية ذات تأثير معنوي على حجم الواردات،

وكشفت النتائج بعدم مرونة الواردات الدخلية في المدى القصير والطويل، حيث بلغت (٢٢ر٠) و (٤٧ر٠) على التوالي، بينما كانت مرنة بالنسبة لسعرها في المدى الطويل (-٤٥ر١)، وكذالك أظهرت مرونة تقاطعية في المدى القصير بنحو (٣ر١) وبنحو (٩ر٢) في المدى الطويل بالنسبة لأسعار البدائل المحلية، مما يؤكد حساسية الطلب على الواردات بالنسبة للمنتجات المحلية البديلة. كما قام (محمد خياط: ١٤١٢هـ) بتقدير دالة الطلب على واردات المملكة خلال الفترة (١٩٦٩-١٩٩٧م)، وتناولت الدراسة تقدير دالة الطلب على الواردات على المستوى الكلي وكذلك على مستوى مجموعات السلع المستوردة مقاسه بالطن، وقد استخدم كل من الدخل القومي الحقيقي ومؤشر الأسعار المحلية ومؤشر أسعار الواردات وسعر الصرف كمتغيرات تفسيرية في دالة الطلب، وذلك باستخدام منهج نموذج التعديل الجزئي. وتوصلت نتائج الدراسة، على المستوى الكلي ومجموعات السلع، إلى أهمية كل من مؤشري أسعار الواردات والأسعار المحلية، حيث كانت مرونة الأخير عالية على المدى القصير والطويل، بينما كانت أسعار الواردات مرنة فقط على المدى الطويل، بينما أوضحت النتائج عدم أهمية متغيري الدخل وسعر الصرف كمحددين للواردات، ورغم ظهورهما بالإشارات المتوقعة إلا إنهما غير معنويين إحصائيا. وبالرغم من شمولية الدراسة إلا أن المأخذ عليها هو تجاهلها تحليل خواص السلاسل الزمنية الممتدة عبر الفترة (١٩٦٩-١٩٩٧م) والتحقق من مدى سكونها وما إذا بينها علاقة توازنية على المدى الطويل، وهو الذي سوف يتم معالجة في هذا البحث.

وفي دراسة أخرى حول الطلب على الواردات في المملكة ضمن عينة شملت دول مجلس التعاون، قام (-- :,.Yousuf H. et. al) بتوظيف نموذج التعديل الجزئي في تقدير أثر كل من الدخل والأسعار النسبية على إجمالي الواردات لكل دولة من دول المجلس. وقامت الدراسة بفحص خواص السلاسل الزمنية للبيانات، واتضح أنها غير ساكنة المستوى ولكن ساكنة في الفرق الأول ماعدا الأسعار النسبية لكل من السعودية والبحرين كانت ساكنة في المستوى، كما كشفت نتائج اختبار بواقي الانحدار لكل دولة عن وجود تكامل مشترك بين الواردات وكل من الدخل والأسعار

النسبية. وعلى ضوء هذه النتائج تم استخدام نموذج التعديل الجزئي لتقدير معادلة الانحدار لكل دولة على حده، واستنتجت الدراسة حول محددات الطلب على واردات المملكة، أن الطلب على الواردات فيها لم يكن مرنا بالنسبة للدخل (٢٣٧ر٠) في المدى القصير ولكنه مرنا على المدى الطويل (٣٣٩ر١). ومن ناحية أخرى، ظهرت الواردات منخفضة المرونة بالنسبة للأسعار النسبية في المدى القصير (-٧٠ر٠) وكذلك في المدى الطويل (-٣٩٥ر٠).

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ظهرت عدة دراسات مبكرة تناولت دالة الطلب على الواردات، وأغلبها استنتج أن الطلب على الواردات دالة فقط في الدخل الحقيقي (انظر: Metwally et al: 1985). ثم تلا ذلك عدد من الدراسات على الدول نفسها، ووجدت بالإضافة إلى الدخل أن متغير الأسعار النسبية - نسبة مؤشر أسعار الواردات إلى مؤشر الأسعار المحلية - كان أيضا محدداً هاما في دالة طلب الواردات في دول المجلس (انظر: Shaltout: 1987; Asseery et al: 1990 and 1993; Elsamadisy:1995; Mohammad: 1998). ويظهر أن اغلب نتائج هذه الدراسات اعتمدت إما على صياغة نماذج المدى الطويل بتقدير العلاقة بين مستوى المتغيرات الداخلة في النموذج، أو بالطريقة التقليدية في تقدير دالة الطلب على الواردات، وهي نماذج التعديل الجزئي (Partial adjustment Models). في حين أن الدراسات الحديثة أصبحت تتبنى وعلى نطاق واسع طرق قياسية حديثة في تقدير دالة الطلب على الواردات من خلال توظيف مفهوم التكامل المشترك بين متغيرات الدالة ونماذج تصحيح الخطأ والتي تأخذ في الحسبان تحليل ديناميكية العلاقة التوازنية طويلة المدى وكذلك الكشف عن الآثار طويلة وقصيرة المدى لكل متغير على الواردات (Annie R: 2000).

وعلى مستوى الدول الإسلامية الأخرى، اختبر (Festus O.: 1999) محددات إجمالي الواردات ومكوناتها لنيجيريا خلال الفترة (١٩٥٣ـ ١٩٨٩م). ومع أن صياغة النموذج التي تبنتها الدراسة اعتمدت على دالة الطلب التقليدية للواردات ودالة همفل (Hemphill: 1974) القائمة على فرضية أن الوحدات

الاقتصادية تهدف إلى تدنية تكاليف الانحرافات بين القيم الفعلية والمرغوبة لكل من مستويات الواردات والصرف الأجنبي، إلا أن طريقة التقدير أخذت في الاعتبار مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. وقد كشفت النتائج أن عوامل مثل عوائد الصرف الأجنبي والأسعار النسبية والدخل الحقيقي تعتبر محددات رئيسية في سلوك إجمالي واردات نيجيريا، كما أن قرارات الاستيراد تتأثر في المدى القصير بمدى توافر الصرف الأجنبي. وفي دراسة حول تركيا، قام (Zelal et. Al: 1999) بتقدير دالة الطلب على وارداتها، باستثناء الواردات النفطية، من واقع بيانات ربع سنوية على مدى الفترة (الربع الأول من ١٩٨٧ـ الربع الأول من ١٩٩٩م))، مستخدما نموذج انجل - جرانجر ذو المرحلتين (Engle-Granger two-step method) في تحليل التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. واشتمل دالة الطلب على متغير الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل سعر الصرف الاسمي موزونا بمتوسط سلة من العملات وتحديدا الدولار الأمريكي والمارك الألماني، وحركة الاحتياطي من الصرف الأجنبي، ومؤشر سعر الاستهلاك كمحددات رئيسية للطلب على الواردات غير النفطية لتركيا. وفي تقدير النموذج طويل الأجل تم عزل الآثار الموسمية باستخدام متغيرات صورية، كما تم إدراج متغير صوري في نموذج تصحيح الخطأ ليعكس نمو الصادرات في عام ١٩٩٨م. وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر على المدى الطويل لكل من الدخل ومعدل سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم والاحتياط الأجنبي، على حجم الواردات، مع أن نتائج التقدير لم تظهر مرونة للواردات بالنسبة للدخل وأسعار البدائل المحلية. بينما على المدى القصير، اتضح تلاشى تأثير الاحتياطي الأجنبي ومعدل التضخم على حجم الواردات. وفي إطار البلدان الإسلامية، تناول (Kwabena A. et. al :2001) تحليل محددات إجمالي الطلب على الواردات في بروناي دار السلام خلال الفترة (١٩٦٤- ١٩٩٧م) باستخدام نموذج لوغاريتمي مزدوج تضمن إجمالي قيمة الواردات كمتغير تابع وكل من متوسط دخل الفرد وإجمالي السكان ومؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي، كمتغيرات مستقلة. وقد استخدم مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي

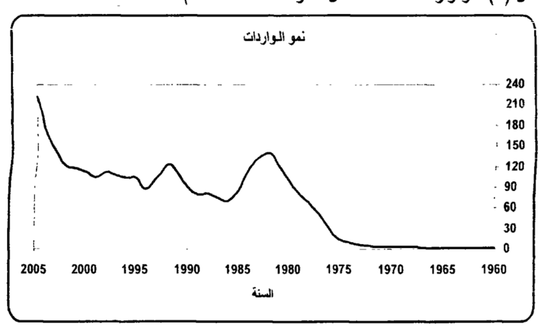
كمتغير ينوب عن متغير الأسعار النسبية. كما أن تقدير النموذج كان على افتراض أن التغير في الواردات يحدث فوريا دون فترات مبطئة، وقد اختبر هذا الافتراض بإضافة متغير الواردات مبطأ بفترة واحدة على يمين المعادلة، إلا أن معلمته لم تظهر معنوية إحصائيا، وعلى ذلك استنتج أن التغيرات في الواردات نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة تتحقق في الفترة نفسها. واستنتجت الدراسة أن متغير السكان كان أهم محددات الطلب على الواردات وبمرونة عالية (٢٫٩٢)، ويأتي بعده متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمرونة (-٠٫٦٧)، ثم متغير متوسط دخل الفرد بمرونة (٠٫٢٢). ووفقا لنتائج التقدير أكدت الدراسة أن معدل سعر الصرف يمثل أهم الأدوات المتاحة لدى صناع السياسة لتحقيق أهداف معينة ذات صلة بالواردات، حيث أن تبني سياسة تعويم العملة يتوقع أن تنجح في خفض فائض الطلب على الواردات، وزيادة درجة الانسجام مع أوضاع الأسواق الدولية. ومما يؤخذ على هذه الدراسة أنها أهملت نواحي فنية متعلقة بفحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات التي اعتمدت عليها في التقدير، لاسيما في ظل إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة الأمر الذي ينطوي على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل وتفاعل حركي لتصحيح اختلال التوازن بين الواردات ومحدداتها في المدى القصير.

وفي دراسة تتعلق بماليزيا قام كل من (Tang and Mohammod: 2000) بتقدير دالة الطلب على الواردات باستخدام طريقة جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٨م) إلا أنهم لم يجدوا علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدالة. وتلا ذلك محاولة لكل من (Tang and Nair: 2002) في إعادة دراسة دالة الطلب على الواردات في ماليزيا، ووجدوا علاقة تكامل مشترك بين الواردات وكل من الدخل والأسعار النسبية. وكشفت نتائج التقدير عن مرونة الواردات في المدى الطويل بالنسبة لكل من الدخل (١٫٥) والأسعار النسبية (-١٫٣).

٤- خصائص وتطور واردات المملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة من البلدان المستهلكة، وتعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات في قطاعاتها الاستهلاكية والإنتاجية. وقد صاحب نمو العائدات البترولية نموا مطردا في الواردات انطلاقا من أوائل السبعينيات نتيجة ارتفاع أسعار النفط الحادة وحتى أوائل الثمانينيات، حيث بلغت مداها في عام ١٩٨٢م بنحو ١٤٠ مليار ريال، ثم بدأت في الانخفاض نظرا لتدهور أسعار البترول في عقد الثمانينات، حيث انخفضت إلى مستوى ٧٠ مليار في عام ١٩٨٦م، وهي السنة التي تراجعت فيها أسعار النفط بشكل حاد. وبعد تلك الفترة ومع تحسن أسواق النفط، بدأت في الارتفاع التدريجي والتذبذب في بعض السنوات، حتى عام ٢٠٠٠م، حيث حافظت على استمرار نموها، وبلغت بحلول عام ٢٠٠٥م ما يقارب ٢٢٣ مليار ريال.

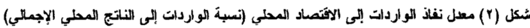
شكل (١) نمو واردات المملكة خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٥م.

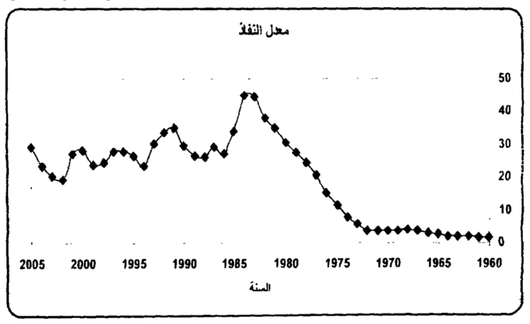


وحسب إحصائيات منظمة التجارة الدولية المتاحة (WTO: 2004) احتلت السعودية مرتبة التاسعة والثلاثين من حيث إجمالي الواردات بين أكبر دول مستوردة في عام ٢٠٠٣م، والمرتبة السادسة والعشرين في حالة استثناء التجارة البينية لدول الاتحاد الأوربي. وقد قدرت إجمالي وارداتها بنحو ٣٦٫٣ مليار دولار،

وقد بلغت نسبتها من إجمالي واردات العالم ٥ر٠ ٪، وهي أعلى نسبة سجلتها حتى ٢٠٠٥م. أما حجم الواردات من الخدمات فقد احتلت المرتبة السابعة والثلاثين بنحو ٩ر٧ مليار دولار وبحصة من إجمالي واردات العالم الخدمية بلغت ٤ر٠ ٪، وعند استثناء دول الاتحاد الأوربي تصبح المملكة في مرتبة الرابعة والعشرين على مستوى العالم.

وبمقارنة الواردات مع الناتج المحلي، نلاحظ أن أعلى نسبة بلغتها كانت ٥ر٤٤٪ في عام ١٩٨٥م، وهذا يعكس ارتفاع معدل نفاذ (اختراق) الواردات للاقتصاد المحلي مما يدل على نزعة الاقتصاد نحو الاقتصاد العالمي، وذلك مقارنة مع ما قبل ١٩٧٥م حيث لم يتجاوز معدل نفاذ الواردات ٥ ٪. ومع ذلك انخفضت هذه النسبة بعد عام ١٩٨٥م بشكل تدريجي وربما يعود إلى انخفاض المقدرة الاستيرادية للاقتصاد نتيجة لانخفاض عوائد البترول ومن ثم الناتج المحلي. والملاحظ أيضاً أن نسبة الواردات استمرت في الانخفاض حتى ما بعد عام ٢٠٠٠م رغم تصاعد الواردات، وهذا يمكن تفسيره: أولا بارتفاع الناتج المحلي بنسب أكبر من الواردات، وثانيا بطئ استجابة الواردات للتغيرات في الدخل.


شكل (٢) معدل نفاذ الواردات إلى الاقتصاد المحلي (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)



وبالنظر إلى مكونات الواردات في جدول (١)، نجد أن الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية تتصدر قائمة الواردات خلال الفترة (٩٧-٢٠٠٥م) وبنسب مئوية متفاوتة (٥٣-٢٢٫٧٪)، وهذه المواد تشتمل على سلع رأسمالية مما يدل على سيطرة قطاع الأعمال على الطلب على الواردات (مؤسسة النقد العربي السعودي: ١٤٢٧هـ). كما تشير هذه النسب أيضا، برغم قصر المدة وتفاوتها من فترة إلى أخرى، إلى مستوى يعتد به من التركز السلعي متمثلا في الآلات والمعدات الكهربائية في هيكل واردات المملكة. ويليها المواد الغذائية في المرتبة الثانية حيث تراوحت حصتها في الواردات بين (١٥٫٣-١٧٪) خلال الفترة نفسها. ثم تأتي المنتجات الكيمائية والمعدنية في المرتبة الثالثة بنسبة تتراوح بين (١٢٫٧-١٣٫٧٪)، ثم المنسوجات والملبوسات بنسب تتراوح بين (٤٫٨-٧٫٣٪)، وبنفس النسب تقريبا للمجوهرات والأحجار والتحف حيث تتراوح بين (٤٫٦-٩٫٩٪). وأخير تأتي الجلود والأخشاب والأوراق بنسب أقل تتراوح بين (٢٫٣-٣٫٥٪).

جدول (١) نسبة واردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسية خلال الفترة (٩٧-٢٠٠٥م).

النوع	٩٧-١٩٩٩م	٢٠٠٠-٢٠٠٢م	٢٠٠٣-٢٠٠٥م
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	٤٦,٣	٥٣	٢٢,٧
مواد غذائية	١٧	١٦,٥	١٥,٣
منتجات كيميائية ومعدنية	١٢,٦	١٣	١٣,٧
منسوجات وملبوسات	٧,٣	٦,٥	٤,٨
مجوهرات وأحجار وتحف	٧,٣	٤,٦	٩,٩
جلود وأخشاب وورق	٣,٣	٣,٥	٢,٣
سلع أخرى	٦	٢,٩	١٠

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد: ٣٧ - ٤٢، خلال الأعوام ٢٢-١٤٢٧هـ، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.

وبالنظر إلى استخدامات الواردات، يكشف جدول (٢) أن المواد الوسيطة والرأسمالية تشكل نسب عالية من إجمالي واردات المملكة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث تراوحت نسبة السلع الوسيطة بين (٤٢٫٩-٤٤٪)، والسلع

الرأسمالية بين (٦ر١٧ـ ٨ر١٨٪) خلال الفترة. وهذه الإحصائيات تشير إلى نمو وسيطرة قطاع الأعمال على إجمالي الواردات، إذ تشكل كل من السلع الوسيطة والرأسمالية مدخلات ومستلزمات للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي. في حين أن طلب القطاع الاستهلاكي تراوحت حصته في الواردات بين (٣ر٣٧ـ ٨ر٣٨٪) خلال الفترة، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد طلب قطاع الأعمال إذا ما أخذنا مجموع نسب كل من السلع الوسيطة والرأسمالية في الحسبان.

جدول (٢) نسبة الواردات حسب استخدام المواد خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م).

المواد	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م
مواد استهلاكية	٣٨,٨	٣٨,٤	٣٧,٣
مواد وسيطة	٤٢,٩	٤٤	٤٣,٩
مواد رأسمالية	١٨,٢	١٧,٦	١٨,٨

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي: إحصاءات التجارة الخارجية ٢٠٠٥م، مصلحة الإحصاءات العامة و المعلومات، ٢٠٠٥م.

وبالنسبة للهيكل الجغرافي لمصادر واردات المملكة على مدى العقدين الماضيين، نلاحظ من جدول (٣) أن اغلب واردات المملكة العربية السعودية تأتي من دول أوربا الغربية بمتوسط عام يبلغ ٣٧,٧٪ والدول الآسيوية غير العربية والإسلامية (١ر٢٦٪) ثم دول أمريكا الشمالية (٣ر١٩٪). في حين أن مجموعات الدول الأخرى وهي الدول الإسلامية والعربية بما فيها دول مجلس التعاون وكذلك دول أمريكا الجنوبية ودول اوقيانوسيا وأوربا الشرقية وغيرها من الدول الأخرى، لاتشكل مصدراً رئيسا لواردات المملكة حيث لم يتجاوز متوسط حصتها في الواردات ٣٪.

جدول (٣) نسبة واردات المملكة حسب مصدرها خلال الفترة (٨٤-٢٠٠٥م)

مجموعة الدول	٨٤-١٩٨٨م	٨٩-١٩٩٣م	٩٤-١٩٩٨م	٩٩-٢٠٠٥م	المتوسط الهندسي
دول أوربا الغربية	٤٠,٠	٤٠,٩	٣٦,٠	٣٤,٣	٣٧,٧
دول آسيوية غير عربية وإسلامية	٣٠,٥	٢٥,١	٢٤	٢٥,٣	٢٦,١
أمريكا الشمالية	١٧,٤	٢٠,٩	٢٢,٠	١٧,٤	١٩,٣
دول إسلامية غير عربية	٣,٠	٣,٩	٤,٧	٤,٧	٤,٠
دول الجامعة العربية الأخرى	٢,١	٢,٧	٣,١	٣,٥	٢,٨
دول مجلس التعاون	١,٨	١,٩	٣,٠	٤,٣	٢,٦
أمريكا الجنوبية	١,٦	١,٩	٢,٤	٣,٢	٢,٢
اوقيانوسيا	١,٨	١,٢	١,٦	٣,٣	١,٨
دول أوربا الشرقية	٠,٩	٠,٩	١,٢	٢,٢	١,٢
دول أخرى	٠,٦	٠,٣	٠,٩	٠,٨	٠,٦
الدول الإفريقية غير العربية والإسلامية	٠,٣	٠,٣	١,١	١,٠	٠,٥

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثاني والأربعون، ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).ص. ٤١٣-٤١٥.

وتكشف هذه البيانات إلى حد ما تركزا جغرافيا لمصادر واردات المملكة، حيث نجد أن اغلب وارداتها تأتي من دول أوربا الغربية خلال العقدين الماضيين بمتوسط يبلغ ٣٧ر٧٪، كما نلاحظ أيضا أن مستوى هذا التركز كان عاليا في الثمانينات وبداية التسعينات بنحو ٤٠٪ و٤٠ر٩٪ على التوالي، إلا أنه بعد ذلك اتجه للانخفاض. والجدير بالملاحظة، أنه في مقابل ذلك نلحظ نمواً، وإن كان متواضعا، في واردات المملكة من دول أخرى لاسيما الدول الإسلامية وكذلك العربية ودول مجلس التعاون، وربما يعكس ذلك جهود هذه الدول في تعزيز ودعم التجارة البينية بينها.

٥- نموذج الدراسة:

كما سبق فإن الدراسة تهدف إلى تقدير محددات الطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية في إطار مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، متضمنا تقدير آثار المتغيرات التفسيرية في المدى القصير والطويل على الواردات.

٥/١: تحديد المتغيرات وصياغة النموذج:

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن متغيرا الدخل والأسعار النسبية يعتبران محددان رئيسان في دوال الطلب على الواردات لاسيما في اقتصاديات السوق المفتوح، لان آثار بقية العوامل الأخرى تندرج ضمن هذين العاملين ولو حتى نظريا (Hong P.: 1999). وتبدأ صياغة هذا النموذج في هذه الدراسات على أن قيمة الواردات الحقيقية (M_t) دالة في كل من الدخل ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي (GDP_t) وأسعار الواردات نفسها ممثلا بمؤشر أسعار الواردات (P_t^m) والأسعار المحلية ممثلا بمؤشر سعر الاستهلاك (P_t^d)، وفق الصيغة التالية:

$$M_t = f(GDP_t, P_t^m, P_t^d) \quad ....(5.1)$$

ونظراً لاحتمال ظهور مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) في تقدير معادلة (5.1) بين الأسعار أو بين مؤشر الأسعار المحلية والدخل المحلي، يتم قسمة الطرف الأيمن على الأسعار المحلية (P_t^d) (Goldstein and Khan: 1985). ويصبح النموذج كالتالي:

$$M_t = f\left(\frac{GDP_t}{P_t^d}, \frac{P_t^m}{P_t^d}\right) \quad ....(5.2)$$

أي أن قيمة الواردات الحقيقية دالة في كل من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية (نسبة مؤشر أسعار الواردات إلى مؤشر الأسعار المحلية). وهذه الصياغة تم

استخدامها بشكل واسع في الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت محددات الطلب على الواردات في مختلف الدول (انظر على سبيل المثال: T.C. Tang: 2003; Paresh K. and Seema N:. 2005; Athokorala and Menon: (1995); Gafar J.S.: (1988,1995; Kwabena A. and Samantha M.: (2001). وتضيف بعض الدراسات التطبيقية متغيرات تفسيرية أخرى بجانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، وتختلف طبيعة هذه المتغيرات حسب منهج الدراسة والدول محل الدراسة. ومن هذه المحددات التفسيرية الإضافية على سبيل المثال، حجم الصادرات ومعدل التضخم ومعدل سعر الصرف (Zelal K.:1999)، ومعدل الحماية أو التعريفات الجمركية (Jacueline D. and Christopher K.: 1993). والبعض، بدلا من الناتج المحلي، استخدم مكوناته مثل: الاستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري بجانب الصادرات (T.C. Tang: 2002)، بينما آخرون أضافوا متغير السكان كمحدد للواردات (Kwabena A. and Samantha M.: 2001). كما أن عوائد الصرف الأجنبي والاحتياطات الدولية كانتا من ضمن المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات في دراسات أخرى (Caesar C.: --).

وفيما يتعلق بالصياغة الدالية لتقدير محددات الطلب على الواردات، يقترح (Khan and Ross: 1977; Salas: 1982) أن الصياغة اللوغاريتمية الخطية لها أفضلية على الصياغة الخطية. وهناك أدلة تطبيقية تدعم هذا الرأي، حيث استعرض (Marquez: 1989) الدراسات التطبيقية خلال الفترة (١٩٤١م - ١٩٩١م) ووجد أن من بين ١١٠ دراسة تطبيقية حول تقدير محددات الطلب على الواردات، ٧٤ دراسة تبنت الصياغة اللوغاريتمية وافترضت أنها الصياغة الأنسب. ومع ذلك، يؤكد (Leamer and Stern: 1970) أنه لا يوجد معايير محددة لاختيار الصياغة الدالية ونوعية المتغيرات في تقدير محددات الطلب على الواردات.

وعلى ضوء ما تقدم من استعرض لصياغة النموذج وتحديد المتغيرات في أدبيات تقدير دالة الطلب على الواردات، وبعد محاولات تضمنت استخدام صيغ مختلفة وكذلك إدراج العديد من المتغيرات التفسيرية، فقد تبين أفضلية الصيغة

اللوغاريتمية واختيار ثلاثة محددات تفسيرية لتقدير النموذج الأساس لمحددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية، وينطوي على العلاقة طويلة المدى وفق الآتي:

$$InM_t = a_0 + a_1 InGDP_t + a_2 InRP_t + a_3 InRES_t + \varepsilon_t \quad (5.3)$$

$$t : 1960, \ldots, 2005$$

حيث (InM_t): اللوغاريتم الطبيعي للواردات الحقيقية من السلع والخدمات، وتم الحصول على القيمة الحقيقية بقسمة قيمة الواردات على مؤشر أسعار الواردات، و($InGDP_t$): اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتم الحصول على القيمة الحقيقية بقسمته على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، وكلا الواردات والناتج المحلي الإجمالي مقاسه بالعملة المحلية وهي الريال السعودي. و($InRP_t$): اللوغاريتم الطبيعي للأسعار النسبية – وهو مؤشر أسعار الواردات كنسبة من مؤشر الأسعار المحلية ممثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، و($InRES_t$): اللوغاريتم الطبيعي لصافي الاحتياطات الدولية باستثناء الذهب وتشمل الصرف الأجنبي ووحدات حقوق السحب الخاصة، ومقاسه بالدولار بالأسعار الثابتة (١٩٩٥=١٠٠)، وأخيرا (ε_t): حد الخطأ العشوائي مع افتراض تحقيقه الخواص الإحصائية التقليدية ـ بوسط يساوي الصفر وتباين ثابت. وقد تم استخلاص البيانات من مصادر متعددة، وهي تغطي الفترة (١٩٦٠م– ٢٠٠٥م)(*).

(*) تم جمع البيانات من مصادر محلية ودولية، وهي:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الأعداد (٣٧-٤٢). الفترة (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م – ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

- وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي. مصلحة الإحصاء العامة، الأعداد (٣٦-٤٠)، الفترة (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م - ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م)

- International Monetary Fund (2001), International Financial Statistics, Vol.: LIV.

- The World Bank (2003), World Development Indicators; WDI (2003), CD-ROM.

٢/٥. التوقعات المسبقة لمحددات نموذج الدراسة:

كما اشرنا أعلاه فإن نموذج الدراسة الأساس المزمع تقديره هو نموذج (5.3) وصياغته هي:

$$InM_t = a_0 + a_1 InGDP_t + a_2 InRP_t + a_3 InRES_t + \varepsilon_t$$
$$t: 1960, \ldots, 2005$$

وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية، فإن المعالم الجزئية تعبر عن مرونة الواردات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية على المدى الطويل. ومن المتوقع أن تكون علاقاتها الاتجاهية:

$$a_1, a_3 > 0, \quad a_2 < 0$$

حيث تعبّر (a_1) عن مرونة الواردات بالنسبة للدخل، والمتوقع أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وهذه العلاقة الطردية تكشف أيضا عن مدى الانعكاس السلبي الذي قد يلحق الميزان التجاري نتيجة لزيادة الإنفاق الخارجي الناجم عن زيادة الدخل بدلا من امتصاصها محليا. وتتحقق هذه العلاقة إذا كانت الواردات تعتبر مثل أي سلعة في دالة طلب المستهلك أو إذا لم يكن هناك إنتاج محلي بديل للسلعة، وفي هذه الحالة تصبح دالة الطلب على الواردات هي دالة الطلب للسلعة نفسها. وعلى خلاف ذلك، فقد تكون العلاقة عكسية إذا كان هناك سلع محلية بديلة نسبيا للسلع المستوردة (Magee: 1975). وبالرغم من أن اغلب نتائج الدراسات التطبيقية تكشف عن علاقة طردية بين الدخل والطلب على الواردات، إلا أن هناك بعض الدراسات الحديثة قد كشفت عن علاقة عكسية بين الدخل والواردات مثل دراسة (Sinha: 2001) على الهند وسيريلانكا، وقد علل ذلك في حالة الهند بأنها تتميز، منذ زمن طويل، بمنتجات محلية بديلة للواردات. وبالنسبة للمعامل (a_3) تمثل مرونة الواردات بالنسبة لحجم احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي، ويعتبر من المحددات الهامة في الطلب على الواردات لاسيما في الدول النامية، حيث يتوقع أن تراكم الصرف الأجنبي لدى الدولة يعزز تمويل الواردات، أي أن العلاقة بينهما طردية (Zelal K.:1999). وفيما يتعلق بمعامل

(a_2) فيمثل مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية، وحسب نظرية الطلب، فإن ارتفاع أسعار الواردات تؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، بينما ارتفاع الأسعار المحلية تؤدي ارتفاع الطلب على الواردات، وبالتالي فانه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين أسعار الواردات، كنسبة إلى الأسعار المحلية، والطلب الحقيقي على الواردات (Parcsh K. and Seema N.: 2005).

٣/٥. مفهوم نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model):

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للواردات في إطار محدداتها. وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد تأخذ الواردات قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن (Equilibrium error)[1]. ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج، بنموذج تصحيح الخطأ (Luke K.: 2004) (أحمد الناقة: ١٩٩٩). وعلى ذلك يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين الواردات كمتغير تابع ومحدداتها كمتغيرات تفسيرية، وهي:

(١) علاقة طويلة المدى (long-run relationship)، أي علاقة توازنية على المدى البعيد بين الواردات كمتغير تابع ومحدداتها وهي: الدخل الحقيقي (GDP)، والأسعار النسبية (RP)، والاحتياطي الأجنبي (RES) كمتغيرات تفسيرية، وتقاس العلاقة هنا بمقياس مستوى متغيرات النموذج.

---

(١) يستخدم القياسيون مصطلح التوازن (equilibrium) للدلالة على وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات متكاملة أو غير ساكنة، بينما عند الاقتصاديين يستخدم للدلالة على مستوى توازني تتساوى عنده القيم الفعلية والمرغوب فيها. ولذلك مفهوم التكامل المشترك، أو لعلاقة التوازنية، في نماذج تصحيح الخطأ لا يتطلب بالضرورة أن يكون هذا التوازن متولد بفعل عوامل السوق أو القرارات السلوكية للأفراد (Narsid M.A: 2005 pp.5-6).

(٢) علاقة قصيرة المدى (short-run relationship)، وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين الواردات ومحدداتها في كل فترة زمنية، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.

وتقدير نموذج تصحيح الخطأ يتطلب أولا: التحقق من مدى سكون (stationarity) مستوى متغيرات النموذج، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده عن طريق اختبار جذر الوحدة، وثانيا: التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال اختبار التكامل المشترك (cointegration) بين هذه المتغيرات.

٥/٤. اختبارات جذر الوحدة (unit root tests):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الواردات (InM_t) والدخل ($InGDP_t$) والأسعار النسبية ($InRP_t$) والاحتياطي الأجنبي ($InRES_t$) خلال الفترة (١٩٦٠- ٢٠٠٥م)، والتأكد من مدى سكونها[١]، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده. ولاختبار سكون (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test). ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين، وهما: اختبار ديكي- فوللر (Dickey and Fuller: 1979)، واختبار فيلب- بيرن (Phillip-Perron: 1988). ويمكن توضيح اختبار ديكي- فوللر من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta y_{t-1} + u_t \quad \text{.......} (5.4.1)$$

حيث تشير (Δ) إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (y_t)، ويتم اختبار فرض العدم (Null hypothesis) بأن المعلمة ($H_0: \delta = 0$) أي بوجود جذر وحدة في السلسلة، بمعني أنها غير ساكنة، في مقابل الفرض البديل ($H_1: \delta < 0$) أي سكون

(٢) السلسلة الزمنية الساكنة هي التي تظل متوسطاتها وتباينها وتغايرها ثابتة مع مرور الزمن. (انظر على سبيل المثال: G.S Maddala,1992, Introduction to Econometrics

السلسلة، وإذا كانت (δ) معنوية وأقل من الصفر ($\delta < 0$) فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة (unit root)، أي أن المتغير ساكن أو مستقر (stationary). ويمكن أن يضاف إلى معادلة (5.4.1) متغير الزمن (t)، وإذا كان حد الخطأ (u_t) في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي (autocorrelation)، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة، وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كالآتي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \text{........(5.4.2)}$$

وهذا النموذج يوصف باختبار ديكي- فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test)، حيث تصبح (ε_t) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخواص المرغوبة (White noise). ولتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة يتم عادة استخدام معايير مثل (Akaike Info Criterion). ويتم اختبار الفرض العدمي ($\delta = 0$) أو بوجود جذر وحدة من خلال مقارنة إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لـ (Dickey and Fuller) والمطورة أيضا بواسطة (Mackinnon:1991)[1]. فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (τ)[2] المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (DF) أو (Mackinnon) فإنها تكون معنوية إحصائيا، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة (stationary)، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير ساكنة (non-stationary)، وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول (first difference) للسلسلة، وإذا كان غير ساكن نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى .. وهكذا. والمعادلة المقدرة في اختبار جذر الوحدة

---

(٣) القيم الجدولية لـ (ADF) تم احتسابها ضمن مخرجات برنامج (EViews) المستخدم في هذه الدراسة. وهذه القيم تختلف حسب عدد حدود الفرق المبطأ الداخلة في نموذج الاختبار، والتي قد تم حسابها تلقائيا وفق معيار Akaike (AIC) بحد أقصى ٩ فترات.

(٤) قيم (τ) المحسوبة في هذا الاختبار عادة تكون سالبة.

هي صيغة دوكي - فوللر الموسع (ADF) في (5.4.2). وبالنسبة لاختبار فيلب - بيرن (Phillip-Perron: 1988) فيعتمد تقديره على نفس معادلة (5.4.1)، إلا أنه يختلف عن اختبار (DF) في طريقة معالجة وجود الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (nonparametric) لإحصائية (τ) للمعلمة (δ)، بينما اختبار (DF) يواجه مشكلة الارتباط التسلسلي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة حدود الفروق المبطأة للمتغير على يمين المعادلة كما في (5.4.2). ومن المعلوم، أن اختبار (ADF test) قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive (AR) process) بينما اختبار (PP test) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA)). ولذا يرى (Hallam D. and Zanoli R.: 1993, p.160) أن اختبار (PP test) له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير. وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test) (Obben J.: 1998, p. 114). ونتائج الاختبارين ملخصة في جدول (٤) و (٥).

جدول (٤) اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية باستخدام:
(Augmented Dickey-Fuller (ADF) and (DF) unit root tests.

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
الواردات	- ١,٦٩٧ (١)	- ١,٦٥٢ (١)	- ٣,٠٢٢ (٠)*	- ٣,١٤٣ (٠)
الناتج المحلي الإجمالي	- ١,٥٠٩ (١)	- ٢,٥٣٧ (٢)	- ٣,١٦٧ (٠)*	- ٣,٢٤٦ (٠)
الاحتياطي الأجنبي	- ٢,٣١٠ (٠)	- ٠,٥٠٣ (٠)	- ٥,٣١٤ (٠)**	- ٦,٠٦٤ (٠)**
الأسعار النسبية	- ٢,٤٧٥ (١)	- ٢,٣٥٥ (١)	- ٣,٨٧٦ (٠)**	- ٣,٩٤٩ (٠)*

* معنوية عند مستوى ٥ % حسب القيم الجدولية لـ (MacKinnon: 1996).
** معنوية عند مستوى ١ % حسب القيم الجدولية لـ (MacKinnon: 1996).
( ) طول فترة الإبطاء المناسبة آليا وفق معيار (Schwartz Info Criterion) بحد أقصى ٩ فترات.

جدول (٥) اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية باستخدام:
(Phillip-Perron (PP) unit root test)

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
الواردات	- ١,٩٠٧ (٤)	- ١,٠٦٦ (٤)	- ٣,٠٨١ (١)*	- ٣,١٤٢ (٢)
الناتج المحلي الإجمالي	- ١,٤٠٣ (٤)	- ١,٤٠٤ (٤)	- ٣,٢٢٥ (٣)*	- ٣,٣٠٧ (٣)*
الاحتياطي الأجنبي	- ٢,٢٠٤ (٣)	- ٠,٥٢٩ (٢)	- ٥٥,٣١٧ (٢)**	- ٦,٠٣٢ (٤)**
الأسعار النسبية	- ٢,٥٥١ (١)	- ١,٩٤٨ (٢)	- ٣,٧٤٣ (٤)**	- ٣,٧٩٣ (٥)*

* معنوية عند مستوى ٥ % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon: 1996).
** معنوية عند مستوى ١ % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon: 1996).
( ) العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة
.(Bartlett Kernel)

وعلى ضوء نتائج الاختبارين، نلاحظ أن إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة (δ) غير معنوية مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكن، وبتطبيق الاختبارات على الفرق الأول للمتغيرات كشفت نتائج الاختبارين عن رفض الفرض العدمي بوجود جذر وحدة عند مستوى معنوية ٥٪ وبعضها عند ١٪، لاسيما في حالة الانحدار بدون اتجاه. وعليه يمكن الاستنتاج بأن السلاسل الزمنية وهي: الواردات والدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي هي سلاسل غير ساكنة المستوى ولكنها ساكنة الفرق، وكل متغير على حده يعتبر متكامل من الدرجة الأولي (InM_t, $InGDP_t$, $InRP_t$, $InRES_t$ ~IN (1)) طالما أن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر (ΔInM_t, $\Delta InGDP_t$, $\Delta InRP_t$, $\Delta InRES_t$ ~IN (0)). وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول .(Enders: 1995)

٥/٥. اختبار التكامل المشترك (cointegration test):

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حده متكامل من الدرجة الأولى ((Each is IN(1))، أي أنها غير ساكنة في المستوى

ولكنها ساكنة في الفرق الأول. وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة (non-stationary)، حيث يشير كل من (Engle and Granger: 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون ((IN(0)) من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة (cointegrated)، وبالتالي فإن يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا (spurious) (B.Bhaskara : 1994)، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. وتكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة (5.3) هو كالآتي:

$$\varepsilon_t = InM_t - a_0 - a_1 InGDP_t - a_2 InRP_t - a_3 InRES_t \quad ......(5.5.1)$$

وعلينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي (ε_t) أي أن ($InM_t - \alpha - b_1 InGDP_t - b_2 InRP_t - b_3 InRES_t$)، والمتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية IN(0)، أي أنه سلسلة زمنية ساكنة. فإذا كان هذا المزيج متكامل من الدرجة صفر، فإن متغيرات النموذج ($InM_t, InGDP_t, InRP_t, InRES_t$) تحقق التكامل المشترك أي أنها متكاملة من نفس الدرجة.

٥/٥/١. اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل وجرانجر (Engle-Granger Test):

يبدأ اختبار انجل - جرانجر للتكامل المشترك أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالآتي:

$$InM_t = a_0 + a_1 InGDP_t + a_2 InRP_t + a_3 InRES_t + \varepsilon_t \quad (5.5.1.1)$$

و تسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك (cointegration regression)، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة ($\hat{\varepsilon}_t$)، وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. وينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزيج الخطي ($\hat{\varepsilon}_t$) ساكن أي متكامل من الدرجة الصفر ($\hat{\varepsilon}_t \sim IN(0)$) وفق الآتي:

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \qquad e_t \sim IN(0) \ldots\ldots\ldots (5.5.1.2)$$

فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة ($\hat{\varepsilon}_{t-1}$) معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي ($\Delta\hat{\varepsilon}_t \sim I(1)$) بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو ($\Delta\hat{\varepsilon}_t \sim I(0)$)، وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة (cointegrated). وبتقدير نموذج الانحدار المشترك (5.5.1.1) حصلنا على النتائج في (5.5.1.3):

$$\ln M_t = -25.3489 + 1.6835 \ln GDP_t - 0.3872 \ln RP_t + 0.2151 \ln RES_t \ldots\ldots\ldots (5.5.1.3)$$

t : (-8.2695)** (14.7670)** (-1.8132)* (4.5907)**

(R^2: 0.98) (Ajd R^2: 0.98) (S.R: 0.2304) (SSR: 2.2304) (F-statistic: 819.349) (DW: 0.363)

❖ معنوي عند ١٠٪، ❖❖ معنوي عند ١ ٪

وبعد الحصول على بواقي الانحدار تم تقدير (5.5.1.2) لاختبار جذر الوحدة، باستخدام كل من (ADF test) و(PP test) وحصلنا على النتائج في جدول (٦)

جدول (٦) اختبار التكامل المشترك باستخدام (ADF test) و (PP test).

	ADF test		PP test	
	قاطع	قاطع واتجاه	قاطع	قاطع واتجاه
إحصائية (t)	٣,٤٧١ - **(٢)	٣,٧٦٢ - *(٢)	٢,٢٨٦ - (١)	٢,٣٧٠ - (١)
فرض جذر الوحدة	رفض	رفض	قبول	قبول
القرار	CI ~ (0)	CI ~ (0)	NOT CI ~ (0)	NOT CI ~ (0)

القيم الجدولية للتكامل المشترك معدلة لاختبار سكون البواقي، وتم الحصول عليها ضمن مخرجات برنامج (EViews 4.1)

** معنوي عند مستوى ٥ % ، * معنوي عند مستوى ١٠ %

وكما نلاحظ من الجدول، أن فرضية جذر الوحدة لم نتمكن من رفضها باستخدام اختبار (PP test)، بينما يمكن رفضها وفقا لاختبار (ADF test) عند مستوى ٥٪ و١٠٪، مما تتدل على وجود تكامل مشترك بين الواردات ومحدداتها.

ونتيجة لتضارب نتائج هذين الاختبارين وعدم تقديم قرار حاسم حول مدى تحقق التكامل المشترك، فإن ذلك يتطلب اللجوء إلى اختبارات أخرى للتكامل المشترك.

٥/٥/٢. اختبار التكامل المشترك بدلالة داربون واتسون (CRDW Test):

وهذا اختبار بديل وسريع يمكن استخدامه لمعرفة مدى تحقق تكامل مشترك بين الواردات ومحدداتها. ولتطبيق اختبار (CRDW Test) نقوم باستخدام قيمة (DW) المقدرة في معادلة انحدار التكامل المشترك السابقة في (5.5.1.3)، وهي تساوي (DW: 0.363)، ونختبر الفرضية العدمية وهي أن (d = 0) بدلا من (d=2). وإذا كانت قيمة (D.W) المحسوبة في معادلة المدى الطويل أقل من القيم الجدولية عند مستوى المعنوية المحدد، فإننا نرفض فرضية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وإذا تجاوزتها فإننا نقبل فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (D.N. Gujarati: 1995). وقد قدم كل من (Sargan Bhargava: 1983) القيم الجدولية كما يلي:

جدول (٧) القيم الجدولية لإحصائية (DW) للتكامل المشترك.

مستوى المعنوية	١ %	٥ %	١٠ %
القيمة الجدولية (CRDW)	٠,٥١١	٠.٣٨٦	٠,٣٢٢
الفرض العدمي (لا يوجد تكامل مشترك)	قبول	قبول	رفض
قيمة (Durbin-Watson) المقدرة = (٠,٣٦٣) *			

* معنوي عند مستوى ١٠ %

وهنا قيمة (D.W) المحسوبة = ٣٦٣ر٠ وهي معنوية عند مستوى ١٠ ٪، وليست معنوية عند ١٪ و٥٪. وعند مستوى معنوية ١٠٪ نستطيع أن نرفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك، ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

٥/٥/٣. اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جسلس (Johansen-Juselius cointegration test):

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك السابق، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل (S.G. Hall: 1986). ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، يقترح (Johansen:1988,1991 ; Johansen and Juselius: 1990) اختبار إحصائيتين، وهما، الأول: اختبار الأثر (Trace test - λtrace) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q = r)، ويحسب بالصيغة:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} In(1 - \hat{\lambda}_i) \quad ....(5.5.3.1)$$

حيث ($\lambda r+1, ...\lambda n$) تمثل أقل المتجهات الكامنة (eigenvectors) (p-r). وتشير فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r). والثاني: اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue) ويحسب من الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -TIn(1 - \hat{\lambda}_{r+1}) \quad ....(5.5.3.2)$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r + 1) متجه للتكامل المشترك (ممدوح الكسواني: ١٤٢٢هـ). وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة (Johansen-juselius) مرة باستخدام الاتجاه ومرة بدون الاتجاه، وحصلنا على النتائج في جدول (٨). وكما نلاحظ عند اختبار الفرض

العدمي ابتداً من (r = 0) أي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نجد أن إحصائية الاختبارين (Trace test) و (Maximal eigenvalue) معنوية عند مستوى ١٪ وتقترح بأن متجه التكامل المشترك (r = 1)، مما يعني وجود تكامل مشترك واحد وفريد بين الواردات والدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي. ويمكن الاعتماد على نتائج هذا الاختبار بوجود تكامل مشترك وفريد بين متغيرات النموذج، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة وطويلة المدى بين الواردات ومحدداتها.

جدول (٨) اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن-جيسلس

(Johansen-juselius Maximum likelihood Cointegration Tests)*

Null	Alternative	Statistic		مستوى معنوية ٥ %		مستوى معنوية ١ %	
		اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه
Maximal Eigenvalue Test							
r = 0	**r = 1 ****	**42.17**	**38.81**	**31.46**	**28.14**	**36.65**	**33.24**
r ≤ 1	r = 2	21.53	15.65	25.54	22.00	30.34	26.81
r ≤ 2	r = 3	8.85	6.11	18.96	15.76	23.65	20.20
Trace Test							
r = 0	**r ≥ 1 ****	**78.09**	**63.21**	**62.99**	**53.12**	**70.05**	**60.16**
r ≤ 1	r ≥ 2	35.91	24.40	42.44	34.91	48.45	41.07
r ≤ 2	r ≥ 3	14.36	8.74	25.32	19.96	30.45	24.60

(*) تم إجراء الاختبار باستخدام برنامج (EViews 4.1) والقيم الجدولية مستخلصة من (Osterwald-Lenum: 1990)

(r) يشير إلى عدد متجهات التكامل المشترك. (**) تشير إلى رفض الفرض العدمي بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وتشير كل من احصائية (Maximal Eigenvalue Test) و (Trace) قبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد عند مستوى ٥% و ١% سواء في ظل وجود اتجاه أو عدم وجوده.

٥/٦. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM Estimation):

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق، ومن ثم التحقق من أنها جميعا متكاملة تكاملاً

مشتركاً، يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات (lnM_t) وكل من الدخل ($lnGDP_t$) والأسعار النسبية ($lnRP_t$) والاحتياطي الأجنبي ($lnRES_t$). وحسب (Engle and Granger: 1987) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation). وسوف نقوم باستخدام منهجين في تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق الآتي:

٥/٦/١. تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لانجل وجرانجر (Engel-Granger two step method):

ويقوم منهج انجل وجرانجر على مرحلتين، الأولى: تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. والثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير ـ أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة ونموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هو:

$$lnM_t = a_0 + a_1 lnGDP_t + a_2 lnRP_t + a_3 lnRES_t + \varepsilon_t \quad .....(5.6.1.1)$$

والذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة (Cointegration Relationship) بين الواردات وكل من الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي، من خلال التأكد من سكون بواقي انحدار التكامل المشترك ($\varepsilon_t \sim IN(0)$). وبعد التحقق من ذلك في اختبارات التكامل المشترك، يتم في الخطوة الثانية حسب (Engel-Granger two step method) بتقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز له (ECT_t):

$$ECT_t = lnM_t - (\hat{a}_0 + \hat{a}_1 lnGDP_t + \hat{a}_2 lnRP_t + \hat{a}_3 lnRES_t) \quad ......(5.6.1.2)$$

ويسمى بحد تصحيح الخطأ (Error Correcting Term)، ويضاف كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة، كما يلي:

$$\Delta lnM_t = b_0 + \sum_{i=1}^{n} b_{1i} \Delta lnM_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} b_{2i} \Delta lnGDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} b_{3i} \Delta lnRP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} b_{4i} \Delta lnRES_{t-i}$$
$$+ \lambda ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad ....(5.6.1.3)$$

ولذلك يسمى بنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)[٥]، حيث يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين الواردات ومحدداتها. وأساسا، ظهور (ECT_{t-1}) في (5.6.1.3) تعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة الواردات الفعلية في المدى القصير في (5.6.1.3) لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل في (5.6.1.1)، ولذلك فإنه في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال. وهنا يمثل معامل حد تصحيح الخطأ (λ) معلمة تعديل القيم الفعلية للواردات باتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى، وتحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t-1) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t). وقد تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية سابقا كما في (5.5.1.3) وإدراج البواقي المقدرة مبطأة لفترة واحدة في نموذج المدى القصير (5.6.1.3)، ثم تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وحصلنا على النتائج في جدول (٩).

---

(٥) لا يوجد أساس نظري يحدد عدد فترات الإبطاء في نموذج تصحيح الخطأ، وإنما يؤخذ في الاعتبار مراعاة درجات الحرية، ويمكن استخدام اختبار (LM: Lagrange Multipliers) لاختبار فرضية عدم وجود ارتباط تسلسلي (Serial Autocorrelation) في البواقي. وعندما يشير اختبار (LM) بعدم وجود مشكلة ارتباط يمكن إيقاف إدخال فترات أبطأ إضافية للمتغيرات.

جدول (٩) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمحددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة المرحلتين لأنجل – جرانجر

(Engel-Granger two step method)

المتغير التابع: Δ لوغاريتم الواردات (ΔInM)			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية (t)	p. value
Constant	0.0358 *	1.7729	0.0842
ΔInM_{t-1}	0.1740 *	1.7676	0.0851
$\Delta InGDP_t$	0.5095 **	2.0971	0.0427
$\Delta InRP_t$	-0.2308 ***	-2.9919	0.0039
$\Delta InRES_t$	0.1148 ***	3.0758	0.0048
ECM_{t-1}	-0.3354 ***	-3.9128	0.0004
(R^2: 0.80) (Ajd R^2: 0.77) (SR: 0.0955) (SSR: 0.3470) (F-statistic: 30.644) (DW: 1.57)) (Durbin h test= 1.88) ⇒ $-1.96 < 1.88 < 1.96$, at 5 percent level.			

* معنوي عند ١٠%، ** معنوي عند ٥ %، *** معنوي عند ١ %

ويتضح من خلال الإحصائيات المصاحبة في جدول (٩) سلامة النموذج إحصائيا بشكل عام ، وتظهر إحصائية (Durbin h test) معنوية عند ٥٪، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في حالة إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري. وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات كما في جدول (١٠)، ومنه نجد أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي، مثل تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera)، وخلوه من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار (LM) حتى الدرجة الثالثة، وعدم وجود اختلاف تباين حتى الدرجة الثالثة باستخدام (ARCH test) وكذلك باستخدام (White test)، وعدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج باستخدام (Ramsey RESET Test).

جدول (١٠) إحصائيات فحص بواقي النموذج:

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jarque-Bera)	1.15	(0.561)
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	[1]: 2.822 [2]: 1.975 [3]: 1.451	(0.072) (0.135) (0.238)
ARCH Test	[1]: 0.081 [2]: 0.740 [3]: 0.512	(0.776) (0.483) (0.675)
White Heteroskedasticity Test	[no cross terms]: 1.121 [cross terms]: 1.247	(0.375) (0.302)
Ramsey RESET Test	[1]: 2.318 [2]: 2.415 [3]: 1.572	(0.136) (0.103) (0.213)

وعلى ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في جدول (٩)، نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) عند مستوى ١٪، مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا تأكيد أيضا على وجود علاقة توازنية طويلة المدى في نموذج (5.6.1.1). وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-٣٣٥٤ر٠) إلى أن الواردات تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) تعادل ٥٤ر٣٣٪. وبعبارة أخرى، أن الواردات تصحّح من اختلال قيمتها التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو ٥٤ر٣٣٪. أي أنه عندما تنحرف الواردات، خلال المدى القصير في الفترة (t-1)، عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل ٥ر٣٣٪ من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t). ومن ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل منخفضة نحو التوازن، بمعنى أن الواردات تستغرق ما يقارب ٩ر٢ سنوات (١ ÷ ٣٣٥٤ر٠) باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في محدداتها وهي: الدخل و الأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي. وباستخدام نتائج تقدير نموذج (5.5.1.3) ونموذج

(5.6.1.3) نحصل على مرونات الواردات بالنسبة لمحدداتها على المدى الطويل والقصير كما في جدول (١١).

جدول (١١) مرونات الواردات قصيرة وطويلة الأجل المقدرة باستخدام طريقة المرحلتين لأنجل-جرانجر (Engel-Granger two step method).

المتغيرات	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
الدخل (GDP)	٠,٥٠٩	١,٦٨٤
الأسعار النسبية (RP)	- ٠,٢٣٠	- ٠,٣٨٧
الاحتياطي الأجنبي (RES)	٠,١١٤	٠,٢١٥

ومن جدول (١٠) نلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت حسب المتوقع، أي أن الواردات تتأثر طرديا بالدخل والاحتياطي الأجنبي وعكسيا بالأسعار النسبية. وتظهر الواردات غير مرنة بالنسبة لمحدداتها في المدى القصير والطويل إلا في حالة الدخل فتظهر مرنة بالنسبة للدخل على المدى الطويل. ومن النتائج نلاحظ أن الزيادة في الدخل المحلي بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة مباشرة في الطلب على الواردات بنسبة ٥ر٠٪، ويستمر أثرها في المدى البعيد حتى تصل ٧ر١٪. وهذا ربما يدل على اعتماد الواردات بشكل كبير على حجم الدخل المحلي. وبالنسبة لأثر الأسعار النسبية نجد أن ارتفاع أسعار الواردات كنسبة من الأسعار المحلية بمعدل ١٪ يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات بنسبة ٢٣ر٠٪ في المدى القصير و٣٩ر٠٪ على المدى الطويل. أما أثر الاحتياطي الأجنبي نلاحظ أن ارتفاع بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة فورية في الطلب على الواردات بنسبة ١١ر٠٪، وعلى المدى البعيد بنسبة ٢٢ر٠٪.

٥/٦/٢. تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) مع اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج تحليل الحدود (Bounds analysis procedure):

وفي هذا الجزء سوف نقدر محددات الطلب على واردات المملكة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وهو منهج بديل لطريقة انجل وجرانجر

ذي الخطوتين، وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة. وتتم صياغة نموذج (UECM) ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة – autoregressive distributed lag (ARDL) model – ويأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta InM_t = a_0 + \sum_{i=1}^{n} b_i \Delta InM_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} c_i \Delta InGDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} d_i \Delta InRP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} e_i \Delta InRES_{t-i}$$
$$+ \lambda_1 InM_{t-1} + \lambda_2 InGDP_{t-1} + \lambda_3 InRP_{t-1} + \lambda_4 InRES_{t-1} + \varepsilon_{1t} \quad .....(5.6.2.1)$$

ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معياري (AIC) و (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة (AIC) و (SC). وتكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة في يمين المعادلة (λ_1) هي معلمة التعديل أو حد تصحيح الخطأ. بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (b_i , c_i , d_i , e_i) عن مرونة الواردات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية على المدى القصير. ويمكننا أن نشتق معلمات المدى الطويل، وهي الثابت ومرونة الواردات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية على المدى الطويل، وفق الآتي:

$$M = \left(\frac{a_0}{\lambda_1}\right) + \left(\frac{\lambda_2}{\lambda_1}\right) GDP + \left(\frac{\lambda_3}{\lambda_1}\right) RP + \left(\frac{\lambda_4}{\lambda_1}\right) RES \quad .... (5.6.2.2)$$

ويتميز هذا المنهج (UECM) عن طريقة انجل وجرانجر بأنه يعزل خواص العلاقة في المدى البعيد عنها في المدى القصير،إضافة إلى فصل معلمة حد تصحيح الخطأ أو معلمة التعديل. ومن ناحية أخرى، يتميز منهج (UECM) بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل طريقة جوهانسن (Johansen: 1988) وجوهانسن - جسلس (Johansen and Juselius: 1990) وانجل - جرانجر (Engel and Granger: 1987) لاسيما في أدبيات دوال الطلب على الواردات (.Paresh K and Seema N.: 2005). ولاختبار مدى تحقق التكامل المشترك بين المتغيرات في

إطار نموذج (UECM)، يقدم (Pesaran et al: 2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach)[1] أو ما يمكن وصفها بطريقة اختبار الحدود أو النطاق. وتتميز هذه الطريقة، عن الطرق التقليدية، أولا: بإمكانية تطبيقها سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من درجة الصفر (I(0)) أو متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)) أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الرتبة، وثانيا: يمكن تطبيقها أيضا في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق التقليدية مثل طريقة انجل - جرانجر وجوهانسن - جسلس حيث لا تكون نتائجها موثوقة في حالة العينات الصغيرة (Cheung and Lai: 1993, p.316). وتعتمد هذه الطريقة على اختبار (Wald test) وإحصائية (F-statistic)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج من خلال فحص معنوية مستوى المتغيرات المبطأة (InM_{t-1}، $InGDP_{t-1}$، $InRP_{t-1}$، $InRES_{t-1}$) في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (5.6.2.1)، أي اختبار ($H_0: \lambda_1=\lambda_2=\lambda_3=\lambda_4=0$)، مقابل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين مستوى متغيرات النموذج ($H_1: \lambda_1\neq\lambda_2\neq\lambda_3\neq\lambda_4\neq0$). وهنا يتم مقارنة إحصائية (F) المقدرة مع القيم الجدولية التي اقترحها (Pesaran et al: 2001) وليس قيم (F) الاعتيادية، وهي عبارة عن قيمتين جدولية، قيمة تمثل الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى (I(1))، وقيمة تمثل الحد الأدنى في حالة التكامل من درجة الصفر (I(0)). فإذا تجاوزت قيمة (F) المحسوبة قيمة الحد الأعلى فإنه يمكن رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بينها دون الحاجة لمعرفة رتبة التكامل، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فإنه لا يمكن رفض فرضية العدم، وفي حالة وقعت قيمة (F) بين الحدين فإنه لا يمكن اتخاذ قرار حاسم، وبالتالي فإنه لابد من فحص خواص السلاسل الزمنية

(١) اغلب الدراسات التطبيقية الحديثة استخدمت هذا المنهج. انظر على سبيل المثال بعض الدراسات حول الواردات: (Tang and Nair: 2002; T.C Tang:2003; Paresh K. and Seema N. 2005)

لمعرفة درجة التكامل قبل اتخاذ القرار. ويعتمد اختبار (F) هنا على عدد المتغيرات التفسيرية، وفيما إذا كان نموذج (ARDL) يتضمن على ثابت واتجاه. وللتحقق مما إذا كان هناك تكاملا مشتركا واحدا وفريدا بين متغيرات النموذج، أي تحقق التكامل المشترك فقط عند انحدار متغير الواردات على الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي، سوف نقدر نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد باستخدام كل متغير من متغيرات النموذج الأربعة على انه متغير تابع كالآتي:

$$\Delta \ln M_t = a_{0M} + \sum_{i=1}^{n} b_{iM} \Delta \ln M_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} c_{iM} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} d_{iM} \Delta \ln RP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} e_{iM} \Delta \ln RES_{t-i} + \lambda_{1M} \ln M_{t-1} + \lambda_{2M} \ln GDP_{t-1} + \lambda_{3M} \ln RP_{t-1} + \lambda_{4M} \ln RES_{t-1} + \varepsilon_{1t} \quad ...(5.6.2.3)$$

$$\Delta \ln GDP_t = a_{0GDP} + \sum_{i=1}^{n} b_{iGDP} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} c_{iGDP} \Delta \ln M_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} d_{iGDP} \Delta \ln RP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} e_{iGDP} \Delta \ln RES_{t-i} + \lambda_{1GDP} \ln GDP_{t-1} + \lambda_{2GDP} \ln M_{t-1} + \lambda_{3GDP} \ln RP_{t-1} + \lambda_{4GDP} \ln RES_{t-1} + \varepsilon_{2t} \quad ..(5.6.2.4)$$

$$\Delta \ln RP_t = a_{0RP} + \sum_{i=1}^{n} b_{iRP} \Delta \ln RP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} c_{iRP} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} d_{iRP} \Delta \ln M_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} e_{iRP} \Delta \ln RES_{t-i} + \lambda_{1RP} \ln RP_{t-1} + \lambda_{2RP} \ln GDP_{t-1} + \lambda_{3RP} \ln M_{t-1} + \lambda_{4RP} \ln RES_{t-1} + \varepsilon_{3t} \quad ......(5.6.2.5)$$

$$\Delta \ln RES_t = a_{0RES} + \sum_{i=1}^{n} b_{iRES} \Delta \ln RES_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} c_{iRES} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} d_{iRES} \Delta \ln M_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} e_{iRES} \Delta \ln RP_{t-i} + \lambda_{1RES} \ln RES_{t-1} + \lambda_{2RES} \ln GDP_{t-1} + \lambda_{3RES} \ln M_{t-1} + \lambda_{4RES} \ln RP_{t-1} + \varepsilon_{4t} \quad ....(5.6.2.6)$$

ويتم اختبار إحصائية (F) لمعلمات مستوى المتغيرات المبطأ في ظل الفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك في كل نموذج على التوالي:

$$F_M(M/GDP, RP, RES) \Rightarrow H_0 = \lambda_{1M} = \lambda_{2M} = \lambda_{3M} = \lambda_{4M} = 0$$

$$F_{GDP}(GDP/M, RP, RES) \Rightarrow H_0 = \lambda_{1GDP} = \lambda_{2GDP} = \lambda_{3GDP} = = \lambda_{4GDP} = 0$$

$$F_{RP}(RP/GDP, M, RES) \Rightarrow H_0 = \lambda_{1RP} = \lambda_{2RP} = \lambda_{3RP} = = \lambda_{4RP} = 0$$

$$F_{RES}(RES/GDP, RP, M) \Rightarrow H_0 = \lambda_{1RES} = \lambda_{2RES} = \lambda_{3RES} = \lambda_{4RES} = 0$$

مقابل الفرض البديل لكل نموذج على التوالي وهو:

$$F_M(M/GDP, RP, RES) \Rightarrow H_1 = \lambda_{1M} \neq \lambda_{2M} \neq \lambda_{3M} \neq \lambda_{4M} \neq 0$$

$$F_{GDP}(GDP/M, RP, RES) \Rightarrow H_1 = \lambda_{1GDP} \neq \lambda_{2GDP} \neq \lambda_{3GDP} \neq \lambda_{4GDP} \neq 0$$

$$F_{RP}(RP/GDP,M,RES) \Rightarrow H_1 = \lambda_{1RP} \neq \lambda_{2RP} \neq \lambda_{3RP} \neq \lambda_{4RP} \neq 0$$
$$F_{RES}(RES/GDP,RP,M) \Rightarrow H_1 = \lambda_{1RES} \neq \lambda_{2RES} \neq \lambda_{3RES} \neq \lambda_{4RES} \neq 0$$

وقبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (5.6.2.1) علينا أولا أن نتحقق من وجود التكامل المشترك باستخدام طريقة تحليل الحدود أعلاه. وبإجراء اختبار (Wald test) لمستوى المتغيرات المبطأة في المعادلات (5.6.2.3 - 5.6.2.6) حصلنا على النتائج في جدول في جدول (١٢).

جدول (١٢) نطاق القيم الجدولية لـ (*F*-statistic): مع قاطع وبدون اتجاه*.

k	0.100		0.050		0.010	
	Lower bounds I(0)	*Upper bounds* I(1)	*Lower bounds* I(0)	*Upper bounds* I(1)	*Lower bounds* I(0)	*Upper bounds* I(1)
3	2.72	3.77	3.23	4.35	4.29	5.61

Computed *F*-statistic (Wald test):
$F_M(M/GDP,RP,RES)$= 7.1019 *** — $F_{GDP}(GDP/M,RP,RES)$= 0.7605
$F_{RP}(RP/GDP,M,RES)$= 3.4960 — $F_{RES}(RES/GDP,RP,M)$= 1.5678

***From Pesaran et. al. (2001), Table CI. Iii: case III: unrestricted intercept and no trend (three regressors, *k* =3)**
*** Significant at 1 %

وبمقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع نطاق القيم الجدولية لـ(Pesaran) لثلاثة متغيرات تفسيرية (k=3) مع ثابت وبدون اتجاه، نلاحظ أن قيمة ($F_M(M/GDP,RP,RES)= 7.1019$) بالنسبة للمعادلة (5.6.2.3)، أي عندما تكون الواردات (M) فقط متغير تابع، معنوية وتجاوزت الحد الأعلى للقيم الجدولية عند مستوى ١٪ (٥,٦١)، مما يعني رفض فرضية العدم - بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج:

$$F_M(M/GDP,RP,RES) \Rightarrow H_0 = \lambda_{1M} = \lambda_{2M} = \lambda_{3M} = \lambda_{4M} = 0$$

وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك:

$$F_M(M/GDP,RP,RES) \Rightarrow H_1 = \lambda_{1M} \neq \lambda_{2M} \neq \lambda_{3M} \neq \lambda_{4M} \neq 0$$

بينما في الحالات الأخرى لم تتجاوز قيمة (F) الحد الأعلى للقيم الجدولية، مما يعني عدم رفض فرضية العدم. وعلى ذلك يمكن الاستنتاج بأن هناك تكاملا مشتركا فريدا يتحقق فقط عند انحدار متغير الواردات (M_t) على كل من الدخل (GDP_t) والأسعار النسبية (RP_t) والاحتياطي الأجنبي (RES_t)، كما في نموذج (5.6.2.1) وصيغته:

$$\Delta InM_t = a_0 + \sum_{i=1}^{n} b_i \Delta InM_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} c_i \Delta InGDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} d_i \Delta InRP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} e_i \Delta InRES_{t-i}$$
$$+ \lambda_1 InM_{t-1} + \lambda_2 InGDP_{t-1} + \lambda_3 InRP_{t-1} + \lambda_4 InRES_{t-1} + \varepsilon_{1t}$$

وبتقدير هذا النموذج ـ نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ـ حصلنا على نتائج التقدير كما في جدول (١٣).

جدول (١٣) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لمحددات الطلب على واردات المملكة.

المتغير التابع: Δ لوغاريتم الواردات (ΔlnM)			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية (t)	p-value
Constant	*** -7.1538	-2.8198	0.0078
ΔInM_{t-1}	*** 0.2902	2.8841	0.0066
$\Delta InGDP_t$	** 0.6021	2.2320	0.0319
$\Delta InRP_t$	** -0.2676	-2.4217	0.0206
$\Delta InRES_t$	*** 0.1228	3.0165	0.0047
InM_{t-1}	** -0.3069	-2.4387	0.0198
$InGDP_{t-1}$	** 0.4112	2.6443	0.0120
$InRES_{t-1}$	* 0.0536	1.9020	0.0652
(R^2: 0.78) (Ajd R^2: 0.73) (S.E: 0.1028) (SSR: 0.3807) (F-statistic: 18.443) (DW: 1.91) (Durbin h test= 1.517) $\Rightarrow -1.96 < 1.517 < 1.96$, at 5 percent level.			

* معنوي عند ١٠%، ** معنوي عند ٥ %، *** معنوي عند ١ %

وعلى ضوء الإحصائيات المحسوبة، نلاحظ المقدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المعدل تبلغ ٧٣٪، بينما بلغت المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية (F) ١٨٫٤ وهي معنوية عند ١٪. وتشير إحصائية داربون واتسون المعدلة للانحدار الذاتي (Durbin h test) إلى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي عند مستوى ٥٪. بالإضافة إلى ذلك، جدول (١٤) يعرض مزيدا من الإحصائيات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر، وتشير هذه الاختبارات إلى سلامة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، من حيث تحقق التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال اختبار (Jarque-Bera) بقيمة احتمالية (٤٣٤ر٠)، وعدم وجود ارتباط تسلسلي في البواقي حتى الدرجة الثالثة باستخدام (LM Test)، وكذلك رفض فرضية اختلاف التباين حتى الدرجة الثالثة باستخدام (ARCH Test) وكذلك باستخدام (White test)، كما أن اختبار (Ramsey RESET Test) يرفض فرضية وجود مشكلة خطأ تحديد النموذج حتى الرتبة الثالثة.

جدول (١٤) إحصائيات فحص بواقي النموذج.

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jarque-Bera)	1.66	(0.434)
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	[1]: 1.113 [2]: 0.616 [3]: 0.418	(0.298) (0.545) (0.741)
ARCH Test	[1]: 0.005 [2]: 0.669 [3]: 0.380	(0.942) (0.517) (0.767)
White Heteroskedasticity Test	[no cross terms]: 1.060 [cross terms]: 0.666	(0.428) (0.812)
Ramsey RESET Test	[1]: 1.566 [2]: 1.607 [3]: 1.186	(0.219) (0.215) (0.330)

وبالنظر إلى نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (5.6.2.1) في جدول (١٣)، نلاحظ أن فترات الإبطاء المناسبة هي فترة واحدة (n=1) وفق معيار(AIC) و(SC)، وقد تم إسقاط متغير الأسعار النسبية المبطأ فترة واحدة ($InRP_{t-1}$) نظرا لعدم معنويته. وتكشف نتائج التقدير معنوية معالم النموذج على المدى القصير والطويل عند ١٪ و٥٪ و١٠٪، وتظهر معلمة التعديل (λ_1) وهي معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على يمين المعادلة، معنوية عند مستوى ٥٪ وتأخذ الإشارة السالبة المتوقعة، وبالتالي تؤكد على وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج.

- تحليل ومناقشة النتائج:

على ضوء نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد كما في جدول (١٢)، نلاحظ أن معلمة التعديل تبلغ (-٣٠٦٩ر٠)، وهي تشير إلى أن الواردات تتعدل في الفترة (t) بما يعادل ٣٠.٧٪ من اختلال قيمتها التوازنية في الفترة (t-1)، أي أن الواردات تستغرق نحو ٢ر٣ سنوات نحو قيمتها التوازنية في المدى الطويل بعد أثر الصدمة في النظام (النموذج)، وهي تمثل سرعة التعديل للتوازن، وهي إلى حد ما بطيئة، بمعنى أن اختلال التوازن في الفترة الماضية لا يتم تصحيحها بالكلية خلال السنة، وهذا يمكن تفسيره بوجود عقبات أو سياسة تجارية متحفظة نحو الواردات، مما يجعلها تستغرق وقتا للتعديل.

وتؤكد نتائج تقدير النموذج، إلى حد ما، النتائج التي توصلنا إليها بطريقة انجل - جرانجر، حيث تكشف الطريقتان نفس النتائج تقريبا - من حيث نسبة تصحيح اختلال التوازن (٧ر٣٠- ٥ر٣٣٪) وكذلك تقارب المرونات في المدى القصير والطويل، ماعدا متغير الأسعار النسبية فإن أثره على الواردات يتلاشى على المدى البعيد باستخدام التقدير غير المقيد. ونظرا للخصائص المرغوبة لهذه الطريقة فإن نتائجها تكون أكثر دقة وبالتالي يمكن الاعتماد عليها. ومن نتائج التقدير وباستخدام الصيغة (5.6.2.2) نعرض مرونة الواردات بالنسبة لمحدداتها في المدى القصير والطويل كما في جدول (١٥).

جدول (١٥) مرونات الواردات قصيرة وطويلة الأجل المقدرة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

المتغيرات	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
الدخل (GDP)	٠,٦٠٢	١,٣٣٩
الأسعار النسبية (RP)	٠,٢٦٨ -	-
الاحتياطي الأجنبي (RES)	٠,١٢٣	٠,١٧٥

وكما نلاحظ من الجدول أعلاه، فإن الواردات لم تظهر مرنة بالنسبة لمحدداتها في المدى القصير والطويل باستثناء الدخل في المدى الطويل. وتكشف النتائج أن أهم محددات الطلب على الواردات هو الدخل (GDP) في المدى القصير والطويل، حيث بلغت معلمته في المدى القصير (٦٠ر٠) أي أن التغير في الدخل بنسبة ١٪ يؤدي في المدى القصير - مع ثبات المحددات الأخرى - إلى أثر فوري يتمثل في زيادة الواردات بنحو (٦٠ر٠٪)، في حين تصبح الواردات مرنة بالنسبة للدخل على المدى الطويل حيث بلغت المرونة نحو (٤ر١)، بمعنى أن الزيادة بنسبة ١٪ في الدخل يتزايد أثرها على الواردات في المدى البعيد لتصل إلى نحو (٤ر١٪)، وهذا يمكن تفسيره بأن الوكلاء والمستوردين يحتاجون إلى فترة زمنية لكي تتفاعل قراراتهم مع زيادة الدخل، وهذه النتيجة تنسجم مع اغلب الدراسات التطبيقية التي تؤكد على أهمية الدخل في تحديد الواردات (انظر: Annie Rogers: 2000; Doroodian et al: 1994; Yousuf H. et al....). وعلى ضوء هذه العلاقة التوازنية بين الدخل وحجم الواردات، فإن زيادة الدخل قد تنعكس سلبا على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب على الواردات، إلا أنه في حالة دولة بترولية مثل المملكة العربية السعودية، فإن أغلب دخلها مصدره الصادرات البترولية مما يجعلها في اغلب الأحيان تحقق فائضا في الحساب الجاري (مؤسسة النقد العربي السعودي: التقرير السنوي: ١٤٢٧هـ) ومن المتوقع أن ذلك يخفف من الضغط على ميزان المدفوعات.

وبالنسبة لمتغير الأسعار النسبية (RP) نلاحظ أنه حضي بالإشارة السالبة المتوقعة، إلا أن أثره على الواردات يكون فقط على المدى القصير حيث تؤدي الزيادة في أسعار الواردات نسبة للأسعار المحلية بنسبة ١٪ إلى انخفاض الواردات بنسبة ٢٧ر٠٪، وهي غير مرنة في المدى القصير، ومن ذلك نستنتج بأن الطلب على الواردات غير مرن بالنسبة للأسعار الأجنبية، وهذا يمكن أيضا تفسيره بأن مكونات واردات المملكة تعد ضرورية للاقتصاد المحلي لاسيما ذات الأغراض الإنتاجية، وقد لاحظنا سابقا أن المواد ذات الأغراض الإنتاجية كالمواد الوسيطة التي تستورد كمدخلات في إنتاج سلع محلية وكذلك السلع الرأسمالية تصدرت واردات المملكة خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠٢م - ٢٠٠٥م) بنسب عالية تراوحت بين (١ر٦١٪ - ٧٥ر٦٢) من إجمالي الواردات (انظر جدول ٢). وقد جاءت هذه النتيجة على خلاف بعض الدراسات السابقة (انظر: -- Yousuf H. et. al:). ويلي الأسعار النسبية كمحدد للواردات متغير الاحتياطي الأجنبي (RES) حيث ظهرت إشارته موجبة حسب المتوقع، وله تأثير معنوي في الطلب على الواردات على المدى القصير والطويل، إلا أن معامله على المدى القصير والبعيد غير مرن، حيث ظهرت مرونته الفورية (المدى القصير) بنحو (١٢٣ر٠) وعلى المدى البعيد بنحو (١٧٥ر٠)، وهذا يعني أن الزيادة في الاحتياطي الأجنبي بنسبة ١٪ تفضي في المدى القصير بزيادة الواردات بنسبة (١٢٣ر٠٪) وعلى المدى البعيد بنحو (١٧٥ر٠٪)، وبالرغم من انخفاض أثر الصرف الأجنبي في المدى القصير والطويل إلا أن بعض الدراسات أثبتت أهميته كمحدد للواردات لاسيما في البلدان النامية (Erlat G. and Erlat H: 1991).

٦ ـ النتائج:

استهدفت هذه الدراسة تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية باستخدام تقنيات قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، خلال الفترة (١٩٦٠م - ٢٠٠٥م). وكمدخل تأصيلي لموضوع البحث استعرضت الدراسة بعض الملامح النظرية الهامة المتعلقة بمحددات

الطلب على الواردات، حيث أشارت هذه الأدبيات إلى أهمية كل من الدخل والأسعار النسبية كمحددات رئيسة للطلب على الواردات، كما أن طبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدول تلعب دوراً هاماً في التأثير على وارداتها.

وعلى ضوء استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بواردات المملكة العربية السعودية، كانت نتائج هذه الدراسات إلى حد ما متباينة، إلا أن ذلك يمكن تفسيره باختلاف المنهج القياسي الذي اتبعته كل دراسة وكذلك الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة، إضافة إلى ذلك، فإن بعض هذه الدراسات ركزت على متغيرات معينة كمحددات للواردات، والبعض الأخر تناول الواردات على المستوى الجزئي، أي دراسة المكونات السلعية للواردات. ومن خلال استعراض خصائص وتطور واردات المملكة العربية السعودية، اتضح أهميتها للاقتصاد المحلي سواء الواردات للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية، وقد ساعدت عوائد النفط في نمو وتطور الواردات منذ السبعينيات خلال القرن الماضي حتى تجاوز معدل النفاذ أو اختراق الواردات للاقتصادي المحلي ما يقارب ٤٥٪ في عام ١٩٨٥م. وقد أوضحت الدراسة خلال الفترة تركزا سلعيا في هيكل واردات المملكة لصالح بعض السلع المستوردة مثل الآلات والمعدات الكهربائية والمواد الغذائية، ومن ناحية أخرى بينت الدراسة أن قطاع الأعمال يستحوذ على النسبة الكبرى من الواردات على شكل مواد وسيطة ومواد رأسمالية، مما يشير إلى اعتماد القطاعات الإنتاجية على القطاع الخارجي. وعلى صعيد مصادر واردات المملكة، كشفت الدراسة عن تركز جغرافي لمصادر الواردات حيث يتضح أن أغلب وارداتها لا تزال تأتي من دول أوربا الغربية.

وبالنسبة لتقدير محددات الطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية، اتضح بعد عدة محاولات أن متغير الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي هي المحددات الأنسب لإجمالي الواردات، كما أن الصياغة اللوغاريتمية للتقدير كانت الأفضل خلال فترة الدراسة (١٩٦٠م - ٢٠٠٥م). وقد تم استخدام عدة اختبارات قياسية وهي (ADF) و (DF) و (PP) لفحص مدى سكون متغيرات النموذج، وكشفت نتائج الاختبارات عن سكون المتغيرات في الفروق الأول مما أكد

على أن كل سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى البعيد تم استخدام عدد من اختبارات التكامل المشترك وهي طريقة انجل- جرانجر ذي الخطوتين، واختبار التكامل المشترك بدلالة داربون واتسون (CRDW Test)، وطريقة جوهانسن - جسلس (Johansen-Juselius cointegration test)، ثم أخيرا استخدام منهج تحليل الحدود (Bounds analysis procedure) الحديثة ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، وقد كشفت أهم هذه الاختبارات عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج مما يدل على وجود علاقة توازنية على المدى البعيد، لاسيما اختباري (جوهانسن - جسلس) وطريقة منهج تحليل الحدود اللذين دلا على وجود تكامل مشترك فريد، أي يتحقق التكامل المشترك فقط عند انحدار الواردات على كل من الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي. وعلى ضوء هذه الاختبارات، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة (انجل - جرانجر) وكذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وقد كشفت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام الطريقتين عن وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج. وباستخدام طريقة انجل وجرانجر (Engel-Granger two step method) تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل، واتضح أن الدخل أهم محددات الواردات في المدى القصير (٥ر٠) والطويل (٦ر١)، يليه متغير الأسعار النسبية حيث بلغ أثره الفوري (-٢٣ر٠) وفي المدى الطويل (-٣٨ر٠) ثم الاحتياطي الأجنبي حيث كان أثره الفوري (١١ر٠) وعلى المدى البعيد (٢١ر٠)، واتضح أن الواردات غير مرنة بالنسبة لمحدداتها ما عدا الدخل على المدى البعيد، إذ بلغت مرونتها الدخلية نحو (٧ر١)، كما أشارت نتائج التقدير إلى أن قيمة الواردات تصحح اختلال توازنها من كل فترة سابقة بنحو (٥ر٣٣٪) باتجاه قيمتها التوازنية، وأن فترة التعديل تستغرق ما يقارب ٣ سنوات. وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) والذي يتفوق على طريقة انجل وجرانجر، تم تقدير العلاقة التوازنية على المدى البعيد والمدى القصير بين الواردات ومحدداتها، وكشفت نتائج التقدير أثر المحددات على الواردات في المدى القصير والطويل، وقد انسجمت النتائج إلى حد ما مع طريقة

انجل وجرانجر مع اختلاف طفيف في المعلمات، إضافة إلى عدم معنوية أثر الأسعار النسبية في الواردات على المدى البعيد ، وقد أظهرت النتائج أيضا عدم مرونة الواردات بالنسبة لمحدداتها ما عدا الدخل على المدى البعيد ، وكشف معامل تصحيح الخطأ عن أن الواردات تصحح اختلال توازنها من كل فترة سابقة بنحو (٧ر٣٠٪) مما يعني أنها تستغرق نحو (٢ر٣) سنوات لتعديل قيمتها باتجاه القيمة التوازنية بعد كل صدمة في النظام (النموذج)، وعلى ضوء المرونات في المدى القصير والطويل اتضح أيضا أن الدخل أهم محدداتها يليه الأسعار النسبية في المدى القصير ثم أخيراً الاحتياطي الأجنبي . وهذه النتائج في الواقع تؤكد في الدرجة الأولى اعتماد واردات المملكة العربية السعودية على الدخل، وربما يؤدي ذلك على المدى البعيد إلى أثار سلبية على ميزان المدفوعات، كما أن عدم مرونة الأسعار النسبية تدل على أهمية الواردات للاقتصاد المحلي مما قد يؤدي إلى رفع تكلفة الواردات على حساب الاقتصاد المحلي .

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن استخلاص بعض التوصيات، وأهمها ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد المحلي من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصاد المتاحة، وذلك من أجل تخفيف الاعتماد على عوائد النفط والتي تشكل مصدراً رئيسا لتمويل الواردات . ومن ناحية أخرى، عند صياغة السياسات التجارية لابد من الأخذ في الاعتبار أثر متغير الدخل على الواردات نظراً لأهميته كمحدد للواردات في المدى البعيد ، لأنه من ناحية يفضي إلى استنزاف جزء كبير من الدخل في الإنفاق على الواردات على حساب ا لإنتاج المحلي، ومن ناحية أخرى لاسيما في حالة انخفاض عوائد النفط قد تكون له آثارا سلبية على ميزان المدفوعات . كما ينبغي التنويه أن استخدام سعر الصرف كمحدد للواردات لم يظهر له تأثيرا معنوي عند إدخاله في النموذج ، ولعل هذا يعكس استقرار سعر صرف العملة المحلية لاسيما وأن الشريك التجاري الرئيسي للملكة العربية السعودية هي الولايات المتحدة الأمريكية، ويتميز سعر صرف الريال بالثبات والاستقرار مع الدولار الأمريكي .

- المراجع العربية:

١- أحمد أبو الفتوح الناقة (١٩٩٩م) ، استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير محددات الإحلال النقدي في مصر ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، مجلد : ٣٦ ، عدد : ٢ ، ص ص. ٢٠٣- ٢٤٥.

٢- محمد نجيب غزالي خياط (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) ، تقدير دالة الطلب على واردات المملكة العربية السعودية (١٩٦٩-١٩٩٧م) ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، الاقتصاد والإدارة ، مجلد : ١٤ ، عدد : ٢ ، ص ص ٣-٢٤.

٣- ممدوح الخطيب الكسواني (١٤٢٢هـ) ، العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ، دراسات اقتصادية : السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، جامعة الملك سعود ، مجلد : ٣ ، عدد : ٦ ، ص ص. ٢١-٧١.

- المراجع الأجنبية:

4- Annie Rogers. (2000), An Analysis of the Determinants of Fiji's Imports, *Reserve Bank of Fiji: Working Paper (2000/03)*. Economics Department, pp.1-30.

5- Asseery A. and Perdikis N.(1993), The Functional Form of the Aggregate Import Demand Function: The Case of the GCC Countries. *The Middle East Business and Economic Review*, Vol.: 5, No.: 1, January, pp. 34-38.

6- Asseery, A. and Perdikis N. (1990), Estimating the Aggregate Import demand Function of the GCCs Member States for the period 1970-1985, *The Middle East Business and Economic Review*, Vol.: 2, No.: 2, pp.1-8.

7- Athukorala P. and Menon J. (1995), Modeling Manufactured Imports: Methodological Issues with Evidence from Australia. *Journal of policy Modeling*, Vol.: 17, No.: 6, December, pp. 667-675.

8- Caesar Cheelos (--), Determinants of Imports Demand in Zambia, *Electronic Publications from University of Zambia*, Lusaka, Published on the Internet by the SAP- Project at http://www.iaup.org/iaup/sap/.

9- Cave R.E. and R.W. Jones (1994), World Trade and Payments: An Introduction, Boston, Little Brown and Co.

10- Cheung Y. W. and Lai K. S. (1993), Finite-sample sizes of Johansen's likelihood ratio tests for cointegration, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, V:55, No.:3, pp. 313-328.

11- Damodar N. Gujarati (1995), Basic Econometrics, 3rd ed. McGraw-Hill Inc. International Edition.

12- Deaton A. Muellbauer J. (1980), Economics and Consumer Behavior, Cambridge University Press. Cambridge.

13- Dornbusch R. (1992). The Case for Trade Liberalization in Developing Countries, Journal of Economic Perspectives, Vol.: 6, No: 1, pp. 69-85.

14- Doroodain, K. eta l. (1994), An Examination of the Traditional Aggregate Import Demand Function for Saudi Arabia, *Applied Economics*. Vol.: 26, No: 9 (September), pp. 909-915.

15- Elsamadisy, E. M. (1995), An Extend Model of Import Demand for GCC Countries Applied to Kuwaiti Data, *Journal of the Social Sciences*, Kuwait University, (Summer) Vol.: 23, No.: 3, pp. 263-292.

16- Enders S. (1995). Applied Econometrics Time-Series. Lowa. John Wiley and Sons.

17- Engle R.F. and C.W.J. Granger (1987), Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica. Vol.: 55. pp. 251-276.

18- Erlat G. Erlat H. (1991), An Empirical Study of Turkish Export and Import Function, CBRT and METU.

19- Festus O. Egwaikhide (1999), Determinants of Imports in Nigeria: A dynamic specification, *African Economic Research Consortium*. Research Paper 91, Nairobi, Nigeria, pp. 1-35.

20- Gafar J. (1988), The Determinants of Import Demand in Trinidad and Tobago: 1967-84, *Applied Economics*. No. 20, pp. 303-313.

21- Gafar J.S (1995), Some Estimates of the Price and Income Elasticities of import demand for three Caribbean Countries, *Applied Economics*, Vol: 27, No: 11, November, pp. 1045-1048.

22- Goldstien M. and Khan (1985). Income and Price Effects in Foreign Trade. In R.W. Jones and P.B. Kenen, Eds, *Handbook of International Economics* Vol.. 2, North Holland, Amsterdam.

23- Granger C. W. J. (1986), Development in the Study of Cointegrated Economic Variables, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol.: 48, No.: 3. pp. (213-228).

24- Hallam D. and Zanoli R. (1993), Error-correction models and agricultural supply response, *European Review of Agricultural Economics*, Vol.: 2, No.: 20, pp. 151-166.

25- Harrod R. and D. C. Hague (1963), International Trade Theory in a Developing World, New York, St. Martin's Press, inc.

26- Hong P. (1999), Import Elasticities Revisited, Department of Economics and Social Affaires, Discussion Paper No.: 10, United Nations, Available from http://www.un.org/esa/papres.htm.

27- J.D. Sargan and A. S. Bhargava (1983). Testing Residuals from Least Squares for Being Generated by Gaussian Random Walk, *Econometrica*. Vol.: 51, pp. 153-174.

28- Jacqueline Dwyer and Christopher Kent (1993), A re-examination of the determinants of Australia's imports. Research Discussion Paper (9312). *Economic Research Department*, Reserve Bank of Australia, pp 1-31.

29- Khan M. S. and K. Z. Ross (1977), The Functional Form of the Aggergate Import Equation, *Journal of International Economics*. Vol.: 7. pp. 149-160.

30- Kwabena A. and Samantha M. (2001). Analysis of the Determinants of Aggregate Import Demand in Bruneï Darussalam from 1964 to 1997. *Asian Economic Journal*, Vol.: 15, No: 1. pp. 61-70.

31- Leamer E.E. and R.M. Stern (1970). Quantitative International Economics, Allyn and Bacon, Boston, pp. 2-40.

32- Luke Keele (2004), Not Just for Cointegration: Error Correction Models with Stationary Data. Department of Politics and International Relations. Nuffield College and Oxford University.

33- Marquez J. (1989). Income and Price Elasticities of Foreign Trade Flows: Econometrics Estimation and Analysis of the U.S. Trade Deficit in L.R. Klein and J. Marquez (eds.). *Economics in Theory and Practice. An Eclectic Approach*. Kluwer Academic Publishers. the Netherlands. pp. 126-176.

34- Metwally. M. M. and Abdel-Rahman. M. M. (1985). Determinants of Aggregate Expenditures of the Member States of the Gulf Cooperation Council. *Asian Economic Review*. Vol. 27. No 1, pp. 14-31.

35- Mohammad. Y. H. (1998). The Demand for Import in Kuwait. *Journal of Business Studies*, ---

36- Murray T. and P.J. Ginman (1976). An Empirical Examination of the Traditional Aggregate Import Demand Model. *The Review of Economics and Statistics*. LVIII. (1). pp. 75-80.

37- Narsid M A. (2005). Cointegration. error correction model and future spot rates. Department of Economics. University of Illinois pp. 1-20

38- Obben J. (1998). The demand for money in Brunei. *Asian Economic Journal*. Vol.: 2. No: 12. pp. 109-121

39- Paresh K. and Seema N. (2005). Estimating income and price elasticities of imports for Fiji in a cointegration framework. *Economic Modelling*. Vol.: 22. pp. 423-438.

40- Pesaran M.H. Shin Y. and Smith R J. (2001). Bounds Testing Approach to the Analysis of Level Relationships. Unpublished and revised version. Working Paper Series. Nos. 9622 and 9907. Department of Applied Economics. University of Cambridge. Available at:

(http://www.econ.cam.ac.uk/faculty/pesaran/pss1r1.pdf)

41- Phillip P.C.B. and Perron P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. *Biometrika*. Vol.: 75. pp. 335-346.

42- S.G. Hall (1986). An application of the Granger & Engle two-step estimation procedure to United Kingdom aggregate wage. Oxford Bulletin of Economics and Statistics. Vo: 48. No: 3. pp. 229-239.

43- Salas J. (1982). Estimation of the structure and elasticities of Mexican imports in the period 1961-1979. *Journal of development Economics*. No: 10. pp. 297-311.

44- Samad K. (1988). The Functional Form of the Aggregate Import Demand Equation: Evidence from Developing Countries. *Pakistan Development Review*. No: 27. pp. 309-315.

45- Shaltout. H. M (1987). An Econometrics Model of UAE Imports. 1972-1985. *The Administration and Political Science Review*. Special Issue (November). No 4. pp.17-39

46- Sinha D. (2001), A note of elasticities in Asian countries. The International Trade Journal, Vol.: XV, No: 2, pp. 221-237.

47- T.C. Tang (2002). Determinants of Import Demand in Thailand: A View from Expenditure Components and Bounds Testing Approach, Monash University Malaysia, Malaysia.

48- T.C. Tang (2003), Japanese aggregate import demand function: reassessment from the "bounds" testing approach. Japan *and the World Economy*, Vol.: 15, pp. 419-436.

49- Tang T.C and Mohammod H.A (2000). An aggregate import demand function for Malaysia: a cointegration and error correction analysis, *Utara Management Review*, No: 1, pp. 43-57.

50- Tang T.C. and Nair M. (2002). A cointegration analysis of Malaysian import demand function: reassessment from the bounds test. *Applied Economics Letters*. No: 9, pp. 269-293.

51- World Trade Organization (2004). International Trade Statistics. (www.wto.org.)

52- Yousuf H. and Mohammad I. (--). Demand for Imports in the GCC Countries. Working Paper: 9901, pp. 1-30.

53- Zelal, et. al (1999). Estimating an Import Function for Turkey, The Central Bank of the Republic of Turkey (Research Development), Discussion Paper No 9909, pp 1-27

تحليل الطلب على الأسماك

«دراسة تطبيقية على مدينة مكة المكرمة»

دكتور/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف(*)

المُلخَّصْ

يتناول هذا البحث موضوع تحليل الطلب على الأسماك «دراسة تطبيقية على مدينة مكة المكرمة» ، ولما لهذا الموضوع من أهمية فقد تمَّ تناوله من خلال الجوانب الآتية :

التعرف بداية على الأهمية الاقتصادية للثروة السمكية وأثر مشروعاتها الإيجابية على المجتمع ، ومن ثمَّ عرض لحجم الطلب والعرض في سوق الأسماك بالمملكة خلال فترة زمنية محددة ـ لعدم توفر البيانات الكافية لذلك ـ لمعرفة حجم المنتج والمستهلك منه ، وتناول للمصادر الإنتاجية التي يتم تغذية السوق من خلالها ، مع القيام بدراسة تطبيقية لمعرفة العوامل المؤثرة في الطلب على الأسماك بمدينة مكة المكرمة وتقدير دالة الطلب عليها ، مختتماً هذا البحث بعدد من النتائج من أبرزها :

أهمية قيام مشروعات الاستزراع السمكي بالمملكة والآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك ، وتأثير عوامل عدة في حجم الطلب على الأسماك من واقع إجابات العينة على استبانة البحث ، مع ظهور نتائج معنوية لدخل المستهلك وحجم الأسرة وذوق المستهلك وعمره فيما يتعلق بتقدير محددات الطلب، ولها دلالة إحصائية في التأثير على معدل استهلاك الأسماك بمدينة مكة المكرمة .

وتوصيات أهمها :

(*) الأستاذ المشارك بقسم الاقتصاد الإسلامي ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة - ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

ضرورة أخذ القطاعات العاملة في إنتاج وتسويق وبيع الأسماك بعين الاعتبار للعوامل المؤثرة في الطلب على المنتج السمكي لزيادة معدلات الاستهلاك وبالتالي ارتفاع عوائد هذه القطاعات، ودعم الدولة و اتخاذها الإجراءات الكفيلة بتشجيع إنتاج وتسويق الأسماك في كافة المناطق بالمملكة العربية السعودية من خلال دعم مصادر إنتاج الثروة السمكية وبالأخص منها مصادر الاستزراع السمكي، لتخفيف الضغط على استهلاك الثروة الحيوانية، وكذا أهمية إنشاء عدة شركات مساهمة في مجال إنتاج وتسويق الأسماك، بغرض دعم السوق وزيادة إنتاجه، وإيجاد روح المنافسة السعرية بين المنتجين، وإحداث التطور في تقديم المعروض وتسويقه بين المستهلكين.

المُقَدِّمَة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد :

فهذه مقدمة للبحث تتضمن الآتي :

أهمية البحث :

لقد كان الغذاء وما يزال من أهم الاحتياجات البشرية في جميع الأزمنة ومختلف الأماكن ، فالغذاء وتوفيره للسكان مع تزايد أعدادهم ، و العمل على تنويع مصادره وتطوير إنتاجه وزيادته لتلبية حاجات المجتمع منه ، مطلب تسعى مختلف الدول لتحقيقه في ظل بروز مشكلة الغذاء في العالم .

وتعد الأسماك على اختلاف أنواعها إحدى المصادر الغذائية الهامة على المستوى العالمي ، نظراً لكونها إحدى المصادر الرخيصة للبروتين ، مع دورها في تخفيف الضغط على المنتجات الحيوانية .

والمملكة العربية السعودية بامتداد سواحلها الشرقية والغربية على الخليج العربي والبحر الأحمر ، سعت حثيثاً وما زالت نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الحيوية ، لمواجهة الطلب المتزايد عليها .

ومن هنا تكمن أهمية القيام بدراسات ميدانية لمختلف مناطق المملكة ومدنها الرئيسة ومنها مكة المكرمة ـ محل الدراسة في هذا البحث ـ لمعرفة العوامل التي تؤثر في حجم المطلوب من الأسماك لدى المستهلكين في ظل غياب المعلومات الدقيقة والكافية عنها ، ولعلها بذلك تكون إضاءة يسترشد بها أصحاب التوجهات الاقتصادية في هذا المجال ، ولبنة تسهم في بناء القرارات السليمة والصائبة بأمر الله لمتخذي القرار في القطاعين العام أو الخاص في مجال إنتاج وتصنيع وتسويق الأسماك واستيرادها وتصديرها .

هدف البحث :

من واقع الأهمية الاقتصادية للثروة السمكية ـ والتي سيتم الحديث عنها لاحقاً ـ فإنَّ هذا البحث يهدف إلى تحليل الطلب على الأسماك بمكة المكرمة وتحديد العوامل المؤثرة فيه من واقع بيانات لعينة من مستهلكي الأسماك بمدينة مكة المكرمة والإفادة من خلال مقتضيات الدراسة ومجرياتها في اقتراح التصورات التي يُرى مناسبتها اقتصادياً .

الدراسات السابقة في مجال البحث:

على الرغم من تناول الكثير من الكتب والأبحاث والدراسات لموضوع الثروة السمكية وإنتاجها وتسويقها وتجارتها على المستوى العالمي والإقليمي بشكل عام، إلاَّ أنَّها كانت على المستوى المحلي بالمملكة العربية السعودية قليلة نوعاً ما، لاسيَّما ما كان منها ذا طبيعة تطبيقية لمناطق محدودة ولجزئيات معينة في موضوع الأسماك ، ومن الدراسات على مستوى المملكة الآتي :

١. تحليل ديناميكي للطلب على الأسماك في المملكة العربية السعودية (مصلح الغامدي ١٤١٩هـ[١]) في دراسة للاقتصاد الزراعي، انصب الهدف فيها على دراسة وتحليل الطلب على الأسماك بالمملكة العربية السعودية إجمالاً وبيان أهم العوامل المؤثرة فيه بالاعتماد على منهج التحليل الاقتصادي القياسي .
٢. الثروة السمكية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية (لميعة الجاسر ١٤١٩هـ[٢]) في دراسة للجغرافيا الاقتصادية، تهدف إلى إبراز أهمية الثروة السمكية في المياه الإقليمية بالمملكة العربية السعودية عموماً من ناحية إنتاجها وتسويقها واستهلاكها وطرق الحفاظ عليها وصيانتها وتنميتها من خلال العرض والتحليل لدراسة ميدانية ومسحية أجريت لذلك .
٣. دراسة في الجغرافيا الاقتصادية قدمتها الباحثة (عواطف الحارثي ١٤٢٠هـ[٣])

(١-٣) لمعلومات المرجع. انظر : قائمة مصادر هذا البحث .

بعنوان صيد الأسماك على الساحل الشرقي السعودي للبحر الأحمر دراسة تطبيقية على المنطقة الواقعة بين رابغ والليث ، هدفت إلى معرفة خصائص صيد الأسماك في تلك المنطقة من خلال بعدها المكاني مع التركيز على جوانب عدة كمعرفة كميات الإنتاج والاستهلاك ومناطق التسويق للمنتجات السمكية فيها .

خطة ومنهج البحث:

سيتم التعرض لجوانب هذا الموضوع بمشيئة الله تعالى من خلال الآتي :

أولاً : بإيضاح لخصائص الثروة السمكية ، حيث يتم بيان الأهمية الاقتصادية للثروة السمكية ، ومن ثمَّ عرض لحجم الطلب والعرض في سوق الأسماك بالمملكة العربية السعودية خلال فترة زمنية محددة لمعرفة حجم المنتج والمستهلك منه في ضوء المتاح من البيانات والمعلومات ، وإيضاح للمصادر التي يتم من خلالها عرض الثروة السمكية بالمملكة، وبيان للمنافذ التي يتم من خلالها بيع الأسماك بمكة المكرمة .

ثم يلي ذلك دراسة الطلب على الأسماك بمكة المكرمة وأهم العوامل المؤثرة فيه من خلال البيانات التي تم التوصل إليها من واقع الاستبانة التي تم إعدادها وتوزيعها على عينة عشوائية من مستهلكي الأسماك بمدينة مكة المكرمة لهذا الغرض خلال شهري ربيع الأول والثاني من عام ١٤٢٧هـ ، وقد بلغ حجم العينة (٦٣٤) شخصاً .

وقد تم الاعتماد على منهج التحليل الوصفي لبيانات تلك العينة، ومن ثمَّ القيام بإجراء تحليل قياسي يتضمن تقدير محددات الطلب على الأسماك بمدينة مكة المكرمة .

مختتماً هذا البحث بأهم ما تم التوصل إليه من نتائج ، وذكر لأهم التوصيات التي يُمكن الأخذ بها .

سائلاً الله الكريم أن يبارك لأمة الإسلام في معيشتها وأرزاقها ويحفظ لها أمنها واستقرارها إنَّه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أولاً : خصائص الثروة السمكية

١/١ الأهمية الاقتصادية للثروة السمكية :

مع مواجهة العالم لمشكلة الغذاء والتزايد المستمر في الطلب عليه ، اتجهت أنظار الدول المتقدمة إلى تطوير إنتاج الغذاء وزيادته كماً وكيفاً وذلك بزيادة حجم المعروض منه أو من مكوناته من حيث السعرات والبروتينات والعناصر الغذائية الأخرى[١].

فالمنتج السمكي بما يحويه من عناصر غذائية متعددة وغنية من البروتين والفيتامينات والكالسيوم واليود والفسفور والدهون، وبكونه أكثر تكاملاً لتكوين وجبة غذائية متوازنة إذا ما أضيف له بعض المنتجات الخضرية مقارنة بغيره من أنواع اللحوم الأخرى، فضلاً عن اتساع الرقعة المائية وما تحويه من ثروة هائلة من المنتج السمكي ليشمل ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية مع زيادة تلك المساحة بتوسعها الرأسي قياساً بالتوسع الأفقي للثروات الغذائية على اليابسة، يعد مصدراً هاماً من مصادر الغذاء عالية القيمة غذائياً من ناحية الكم والنوع[٢].

كما أنَّ للثروة السمكية إذا ما أحسن استغلالها أهمية اقتصادية أخرى تكمن بقيام العديد من الصناعات المرتبطة بصناعة صيد الأسماك ،كصناعة حفظ المنتج السمكي وتعليبه، وصناعة مخلفات الأسماك كمسحوق السمك الذي يستخدم علفاً رئيسياً للدواجن والماشية، إضافة للعديد من الصناعات الأخرى المرتبطة بصيد الأسماك وتوزيعها ، هذا مع أهميته الاقتصادية في تشغيل الكثير من العمالة في مجال إنتاج وصيد وتصنيع وتوزيع وبيع الأسماك[٣].

(١) مصلح أحمد الغامدي. تحليل ديناميكي للطلب على الأسماك في المملكة العربية السعودية. الرياض: جامعة الملك سعود، مطابع جامعة الملك سعود. ١٤١٩هـ. ص١ .

(٢) محمد جميل خانجي. تربية أسماك المياه العذبة،بيروت:دار الشروق العربي، سوريا: مطابع المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية بحلب،ص٨ ؛ وزارة الزراعة والمياه (إدارة المزارع السمكية). «لماذا الاستزراع السمكي»، المجلة الزراعية، المجلد ٢٤، العدد ٢، الرياض: تصدر عن إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية. ١٤١٣/١٤١٤هـ. ص ٢٢.

(٣) الغامدي. تحليل ديناميكي للطلب على الأسماك في المملكة. مرجع سابق. ص ٢ .

ورغم ذلك كله فإنَّ العالم العربي مع امتداد سواحله على عددٍ من البحار والمحيطات، وما يمتلكه من ثروات سمكية متجددة لا تنضب على خلاف ثرواته البترولية، لم يتم استغلال تلك الثروة السمكية الاستغلال الأمثل ، فعلى سبيل المثال بلغ إجمالي ما أنتجه الوطن العربي عام ١٩٩٥م من الأسماك ما يقارب فقط ٢٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الأسماك ، حيث بلغ متوسط نصيب المواطن العربي من الأسماك لذلك العام ٤ كجم ، والمواطن السعودي ٧٫٣ كجم مقابل ٢٣ كجم من المتوسط العام لنصيب الفرد من الأسماك (حسب تقديرات FAO لعام ١٩٩٤م)[١].

١/٢ حجم الطلب والعرض في سوق الأسماك بالمملكة:

نظراً لعدم وجود بيانات محددة لحجم المعروض والمطلوب من الأسماك بمدينة مكة المكرمة ، فقد تم الاسترشاد بحجم المنتج منه على مستوى المملكة خلال فترة زمنية محددة ،حيث نرى أنَّ السوق السعودي قد أستقبل من إنتاجه المحلي من المصايد البحرية والاستزراع السمكي لعام ٢٠٠٠م ـ حسب البيانات المتاحة ـ ما يقارب ٥٥ ألف طن من الأسماك[٢].

ولعدم كفاية المنتج المحلي من الأسماك ، ولتغطية الطلب المتزايد عليها ، فقد بلغ حجم المستورد لعام ٢٠٠٤م من الأسماك والقشريات والرخويات ومحضراتها ١١٦ ألف طن ، وبما قيمته ٦٤٩ مليون ريال سعودي ، وذلك في صور عدة منها الطازج أو المبرد و المجمد ـ وتمثل النسبة الكبرى من المستورد ـ أو المعاملة (مملحة أو مدخنة أو مجففة أو مطحونة أو معلبة) ، حيث استحوذ ما كان للاستخدام

(١) أمين عبدالمعطى الجمل،كتاب الزراعة السمكية،الجزء الأول،الطبعة الأولى، القاهرة:دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،القعدة ١٤٢٤هـ/يناير ٢٠٠٤م، ص ٣٩ ؛عزت فيضي،"إمكانات مشجعة لاستثمار الثروة السمكية في البلاد العربية"،مجلة عالم التجارة،شباط/ فبراير ١٩٨٩م،ص"٢٤"؛ وزارة الزراعة والمياه(وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية)،مؤشرات إحصائية عن الثروة السمكية في المملكة العربية السعودية،العدد٣،الرياض:مطابع دار الهلال للأوفست،ص"٣".

(٢) محمد بن جابر السهلي،دليل المستثمرين في مجال الأسماك والروبيان،وزارة الزراعة والمياه(وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية)،مطابع التقنية للاوفست،ص ١٠ .

البشري على الحجم الأكبر من تلك الواردات، في حين قل ما يستخدم منها كعلف للحيوانات أو كسماد أو طُعم لصيد الأسماك(1).

وقد بلغ حجم المصدر من الأسماك لعام ٢٠٠٤م - من بعض الأسماك الفائض إنتاجها ، أو المعاد تصديرها - قليلاً حيث لم يتجاوز ١٠ آلاف طن، وبما قيمته ١٠٨ مليون ريال سعودي(2).

٣/١ مصادر عرض الثروة السمكية بالمملكة:

تتنوع مصادر العرض للمنتجات السمكية بالمملكة لتشمل الإنتاج المحلي من المصائد البحرية الطبيعية على البحر الأحمر والخليج العربي، أو من المصائد البحرية الصناعية - الاستزراع السمكي - المنتشرة في عدد من المناطق السعودية، أو من خلال الاستيراد من خارج المملكة.

وسأذكر بإيجاز الأهمية الاقتصادية للاستزراع السمكي ودوره في زيادة حجم المنتج من الثروة السمكية بالمملكة ، فأبين ابتداءً أنَّ المراد بالاستزراع السمكي : تربية أنواع جيدة ومرغوب فيها من الأسماك داخل أحواض مائية والعناية بها وتغذيتها لتتكاثر إلى أن تصل إلى مرحلة الحجم الإنتاجي التسويقي ، وذلك على مدار العام(3).

وتكمن الأهمية الاقتصادية لمشروعات الاستزراع السمكي في مميزاته الآتية :

(1) وزارة الاقتصاد والتخطيط(مصلحة الإحصاءات العامة"التجارة الخارجية")،"إحصاءات الواردات . ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، جدول رقم (٧)-١،لميعة بنت عبدالعزيز الجاسر،الثروة السمكية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية".الرياض:جامعة الملك سعود،١٤١٩هـ/١٩٩٩م،ص"٣٣٤-٣٤٠".

(2) وزارة الاقتصاد والتخطيط(مصلحة الإحصاءات العامة التجارة الخارجية). إحصاءات الصادرات . ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، جدول رقم (٤)-١.

(3) عواطف شجاع الحارثي،صيد الأسماك على الساحل الشرقي السعودي للبحر الأحمر دراسة تطبيقية على المنطقة الواقعة بين رابغ والليث ،الطبعة الأولى،مكة المكرمة:جامعة أم القرى،١٤٢٠هـ،مطابع جامعة أم القرى،ص ٣٤٠ ؛فؤاد عبدالعظيم عليوه،المزارع السمكية في المياه العذبة إنشاؤها وإدارتها،الطبعة الأولى. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية. ١٩٨٢م، ص ٥ .

١ـ تشغيله للأيدي العاملة وتوفير فرص وظيفية جديدة .

٢ـ القدرة على التحكم بنوع وحجم المنتج حسب حاجة السوق ورغبة المستهلك دون الارتباط بموسم محدد[١] .

٣ـ ارتفاع العائد الاقتصادي لمثل هذه المشروعات بنسبة تصل إلى ٢٠٪، وفترة استرداد لا تتجاوز غالباً خمس سنوات للمشاريع الكبيرة وثلاث للصغيرة .

٤ـ إمكانية توفير احتياجات تلك المشروعات محلياً .

٥ـ العمل على توفير منتجات غذائية طازجة وعالية القيمة والجودة .

٦ـ قيام عدد من الصناعات المساندة للاستزراع السمكي كمصانع الأعلاف ومعدات الاستزراع من تهوية وإمدادات بالمياه ومحطات المعالجة للمنتجات السمكية وتعبئتها وغير ذلك[٢] .

وقد بدأ الاستزراع السمكي بالمملكة العربية السعودية في أواخر السبعينيات الميلادية، حيث شجعت نتائج الدراسات التي تم الحصول عليها على استزراع أنواع مختلفة من الأسماك ، فبلغ إجمالي إنتاج المزارع السمكية في المياه العذبة والمالحة لعام ٢٠٠٠م (٥٦٠٠) طن[٣] .

---

(١) عبدالفتاح محمد السيد.أسس الاستزراع السمكي.الطبعة الأولى.الكويت:مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.١٩٩٤م.ص ١٧٠.١٧١ .

(٢) وزارة الزراعة.إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية. مجالات الاستثمار في الاستزراع السمكي. المجلة الزراعية.المجلد ٢٤، العدد ٢.الرياض:تصدر عن إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية، ١٤١٣/١٤١٤هـ.ص ٣٥ :عبدالمنعم السيد إبراهيم.مجلس الغرف التجارية السعودية. سوق الأسماك بالمملكة .الموقع متاح على الإنترنت:
http://www.saudichambers.org.sa

(٣) سالم عايض الثبيتي وآخرون. دور مركز المزارع السمكية في تنمية الاستزراع السمكي بالمملكة العربية السعودية .المجلة الزراعية، المجلد ٢١.العدد ٣.الرياض: تصدر عن إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية .١٤١٠هـ، ص ١٦ ؛ وزارة الزراعة والمياه.مؤشرات إحصائية عن الثروة السمكية في المملكة.مرجع سابق.ص ٣ .

١/٤ منافذ بيع الأسماك بمكة المكرمة:

تفتقر مدينة مكة المكرمة إلى تعدد منافذ البيع للمنتجات السمكية ويمكن حصر المنافذ التي يتم من خلالها عرض الأسماك بمدينة مكة المكرمة في عدد من الجهات:

١ـ منافذ البيع للمنتجات السمكية على نطاق الشركات المتخصصة في ذلك ، وهذه تنفرد بها الشركة السعودية للأسماك ، والتي تنتشر فروعها في أنحاء مختلفة من المملكة.

٢ـ سوق بيع الأسماك الطازجة ، وهذه السوق بمدينة مكة المكرمة يعتريها الكثير من أوجه النقص، وفي مقدمتها رداءة المعروض من حيث الجودة ، وسوء التنظيم للسوق، وعدم توفر مقومات الصحة البيئية فيها.

٣. المعروض بالأسواق التجارية ـ سوبر ماركت ـ المختلفة بمكة المكرمة والتي يعتمد غالب المعروض فيها على منتجات مجمدة أو مبردة.

٤ـ المطاعم المتخصصة في بيع الأسماك لعملائها.

ثانياً :حجم الطلب على الأسماك والعوامل المؤثرة فيه

يُعد الطلب أحد الأدوات الرئيسة لتحليل السوق ، وتُعرَّف كلمة الطلب على سلعة أو خدمة ما ، بالكمية التي تكون الوحدة الاقتصادية ـ فرداً أو جماعات ـ راغبة وقادرة على شرائها بالأسعار المختلفة ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها ، ومع أنَّ هذا الطلب من قبل الوحدات الاقتصادية خاضع لحريتهم الشخصية ، إلاَّ أنّه يتأثر بعدة عوامل متفاوتة الأهمية في تأثيرها على حجم الطلب(١) .

وفي هذا القسم سوف نتناول حجم الطلب على الأسماك في مكة المكرمة وفقاً لبيانات العينة التي تم سحبها من مجتمع مكة المكرمة ، وقد بلغ حجمها كما ذكرت سابقاً (٦٣٤) مشاهدة تم أخذها بطريقة عشوائية خلال شهري ربيع الأول والثاني لعام ١٤٢٧هـ ، ونظراً لصعوبة معرفة حجم الكميات المستهلكة من الأسماك من أفراد العينة ، فقد تم الاعتماد على متوسط إنفاقهم الشهري على الأسماك ، ومن ثمَّ اختيار فترة الإنفاق الشهري على اعتبار أنَّ هناك أشخاصاً يستهلكون يومياً وآخرين أسبوعياً وغيرهم شهرياً وهكذا .

١/٢ الإنفاق على استهلاك الأسماك:

تمثل الأسماك سلعة استهلاكية هامة للسكان كما سبق ذكره ، ومنهم بطبيعة الحال سكان مكة المكرمة إذ إنها إحدى المأكولات المفضلة لديهم ، حيث بلغ متوسط حجم الإنفاق على استهلاك الأسماك بمدينة مكة المكرمة وفقاً لبيانات العينة الرقمية ما مقداره (٣٩٨) ريالاً شهرياً بحدٍ أدنى بلغ ٢٥ ريالاً شهرياً وحدٍ أعلى بلغ ١٤٠٠ ريال شهرياً .

(١) خالد ابراهيم الدخيل، مقدمة في النظرية الاقتصادية الجزئية،الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص"١٩"؛ جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، الطبعة العربية، الرياض: دار المريخ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م،ص"٥٦-٣٦".

جدول رقم (١)

إنفاق أفراد العينة على شراء الأسماك بالريال السعودي

مستويات الإنفاق	العدد	النسبة المئوية
١- ١٠٠ ريال	١٧٢	٢٧,١%
١٠١- ٥٠٠ ريال	٢٧٥	٤٣,٤%
٥٠١- ١٠٠٠ ريال	١٥٣	٢٤,١%
١٠٠١- ١٥٠٠ ريال	٣٤	٥,٤%
أكثر من ١٥٠١ ريال	٠٠	٠٠%
المجموع	٦٣٤	١٠٠%

ويتبين من خلال الجدول رقم (١) أنَّ أعداد المستهلكين لسلعة الأسماك ترتكز في الفئات المتوسطة لمستويات الإنفاق الشهري له ، وتتجه للانخفاض كلما اتجهنا للفئات العليا أو الدنيا ولكن بنسبة أعلى للفئات الدنيا منها للفئات العليا ، وهو أمر غير مستغرب إذا ما علمنا حجم مستوى الدخل المتوسط للأفراد بمكة المكرمة كما سيأتي بيانه في عامل الدخل .

وسنتناول هنا عدداً من العوامل المؤثرة في حجم الطلب على سلعة الأسماك بمكة المكرمة - وسوف نتناول في نهاية البحث تقدير محددات الطلب على الأسماك في المجتمع المكي - من خلال البيانات المقطعية التي تم الحصول عليها من أفراد العينة[١]، وذلك وفق الآتي :

٢/٢/١ مستوى الأسعار للمنتجات السمكية:

وفقاً لقانون الطلب، يعتبر سعر الأسماك العامل الأساس في تحديد الوحدة الاقتصادية لحجم المطلوب منها ، فالعلاقة بين سعر الأسماك والطلب عليها علاقة

(١) تم إغفال بعض العوامل الهامة في التأثير على حجم الطلب كتأثير أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة نظرا لكون الدراسة قائمة على بيانات مقطعية في فترة زمنية معينة .

عكسية ، حيث تنخفض الكمية المطلوبة بارتفاع السعر وتزيد بانخفاض السعر مع ثبات العوامل الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ أسعار الأسماك متباينة نظراً لتعدد أنواعها وكثرتها وتأثرها بعدد من العوامل ، منها على سبيل المثال موسمية صيد بعضها أو إنتاجه وحجم المعروض منه ، والفترات التي يزيد الطلب عليها فيه أو يقل لوجود مناسبات مختلفة كالإجازات والأعياد إلى غير ذلك من المناسبات الأخرى[1] .

ولعدم وجود بيانات رقمية لسلسلة زمنية للأسعار، تمَّ في الجدول رقم (٢) استخدام آراء أفراد العينة في الأسعار لتمثيل أثر السعر التقريبي، ونشاهد في هذا الجدول أنَّ إجمالي متوسط التقويم لمستوى أسعار الأسماك حسب فئات الإنفاق يشير لما مقداره (٩ر٣)، وهو يعني أنَّ مستوى الأسعار عالي من وجهة نظرهم .

(١) عادل محمد ملا وآخرون، الاتجاهات الحديثة في مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص٧٧؛ الغامدي، تحليل ديناميكي لطلب على الأسماك في المملكة، مرجع سابق، ص ٣٤ .

جدول رقم (٢)

إنفاق المستهلكين حسب آرائهم في الأسعار

مستويات الإنفاق	رأي العينة في تقدير مستوى الأسعار للأسماك										المجموع	متوسط التقويم للسعر (١)
	منخفض جداً		منخفض		متوسط		عالي		عالي جداً			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪		
١-١٠٠ ريال	٠٠	٠٠	٣	١ر٧	٤٠	٢٢ر٣	٤٧	٢٧ر٣	٨٢	٤٧ر٧	١٧٢	٤ر٢
١٠١-٥٠٠ ريال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤	١٦	١٧٧	٦٤ر٤	٥٤	١٩ر٦	٢٧٥	٤ر٠
٥٠١-١٠٠٠ ريال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٩	٥١ر٦	٥٧	٣٧ر٣	١٧	١١ر١	١٥٣	٣ر٦
١٠٠١-١٥٠٠ ريال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦	٤٧ر١	١٨	٥٢ر٩	٠٠	٠٠	٣٤	٣ر٥
أكثر من ١٥٠١ ريال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٠٠	٠٠	٣	٥	١٧٩	٢٨ر٢	٢٩٩	٤٧ر٢٢	١٥٣	٢٤ر١	٦٣٤	٣ر٩

كما نلحظ أيضاً في الجدول السابق أنّ مستويات حجم الإنفاق تتزايد مع انخفاض متوسط التقويم لمستوى الأسعار وتنخفض بزيادته ، وهذا ما ينسجم مع النظرية الاقتصادية.

٢/٢/٢ مستوى الدخل :

لزيادة الدخل بشكل عام تأثير إيجابي في زيادة الطلب على السلع أو الخدمات المختلفة ، وبالتالي يؤدي انخفاضه إلى انخفاض الطلب عليها ، وقد زاد في الآونة

---

(١) حيث إنّ درجة التقويم كالآتي :

(٥ = عالي جدا) ــ (٤ = عالي) ــ (٣ = متوسط) ــ (٢ = منخفض) ــ (١ = منخفض جدا).

الأخيرة استهلاك المجتمع السعودي للمنتجات السمكية نتيجة لأسباب عدة لعل منها الزيادة في دخول أفراده[1].

ونجد بالجدول رقم (٣) أنَّ شريحة الدخل ما بين ١٠٠٠ ريال إلى ٥٠٠٠ ريال هي الأكثر عدداً في مستوى الدخل بين أفراد العينة بنسبة بلغت ٦٨.٨٪، وهذا ربما يشير إلى أنَّ المجتمع المكي بيئة متوسطة الدخل.

جدول رقم (٣)

إنفاق المستهلكين حسب مقدار دخولهم

مستويات الإنفاق	مقدار الدخل								المجموع
	أقل من ١٠٠٠ ريال		من ١٠٠٠ ريال إلى ٥٠٠٠ ريال		من ٥٠٠١ ريال إلى ١٠٠٠٠ ريال		أكثر من ١٠٠٠٠ ريال		
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١ – ١٠٠ ريال	١٠	٥.٨	١٤٥	٨٤.٣	٠٠	٠٠	١٧	٩.٩	١٧٢
١٠١ - ٥٠٠ ريال	٠٠	٠٠	١٧٣	٦٢.٩	١٧	٦.٢	٨٥	٣٠.٩	٢٧٥
٥٠١ - ١٠٠٠ ريال	٠٠	٠٠	٨٥	٥٥.٦	٥١	٣٣.٣	١٧	١١.١	١٥٣
١٠٠١ - ١٥٠٠ ريال	٠٠	٠٠	٣٣	٩٧.١	٠٠	٠٠	٠١	٢.٩	٣٤
أكثر من ١٥٠١ ريال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	١٠	١.٦	٤٣٦	٦٨.٨	٦٨	١٠.٧	١٢٠	١٨.٩	٦٣٤

ولكن مما يلاحظ في الجدول رقم (٣)، أنَّه مع زيادة مستوى الدخل حسب الشرائح الموضحة بالجدول، إلاَّ أنَّ عدد الأفراد المستهلكين في شرائح الدخل بالعينة ينخفض أحياناً مستوى الإنفاق لديه ، ولعل مرد ذلك الانخفاض في مستوى الإنفاق لصغر حجم الأسر ذات الدخول الكبيرة ، ومن ناحية أخرى فإنَّ زيادة

(١) طارق الحاج، تحليل الاقتصاد الجزئي،الطبعة الأولى،عمّان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. ص٦٢؛ السهلي،دليل المستثمرين في مجال الأسماك والروبيان. مرجع سابق. ص ١٦.

الدخول ربما تؤدي إلى انخفاض نسبة ما ينفق على الأطعمة وفقاً لقانون إنجل[1].

٣/٢/٢ ذوق المستهلك وتفضيله :

لتغير ذوق المستهلك وتفضيله لصالح منتج ما أثر في زيادة طلبه له ، فالعلاقة بين الطلب على المنتج وذوق المستهلك له علاقة طردية[2].

وفي الجدول رقم (٤) نلحظ من إجابة أفراد العينة تأثير نوع الأسماك (كالهامور أو الناجل أو البلطي أو الروبيان) في طلبهم لها ، وأنَّ العدد الأكبر منهم يرى تأثير ذلك عليهم ، إذ بلغت نسبتهم ٥٩٫٣٪ ، مع ما يظهر من ارتفاع نسبة من يرى تأثير الذوق بين أفراد العينة على مستويات الإنفاق بنسب متصاعدة تبدأ بـ ٤٠٫٧٪ إلى أن تصل ١٠٠٪ ، وهو منسجم مع العلاقة القائمة في تأثير ذوق المستهلك وتفضيله لسلعة ما على حجم الطلب عليها كعلاقة طردية .

جدول رقم (٤)

إنفاق المستهلكين حسب تأثير الأذواق في اختيار نوع الأسماك

مستويات الإنفاق	أثر الذوق				المجموع
	مؤثر		غير مؤثر		
	عدد	٪	عدد	٪	
١ - ١٠٠ ريال	٧٠	٤٠٫٧	١٠٢	٥٩٫٣	١٧٢
١٠١ - ٥٠٠ ريال	١٥٣	٥٥٫٦	١٢٢	٤٤٫٤	٢٧٥
٥٠١ - ١٠٠٠ ريال	١١٩	٧٧٫٨	٣٤	٢٢٫٢	١٥٣
١٠٠١ - ١٥٠٠ ريال	٣٤	١٠٠	٠٠	٠٠	٣٤
أكثر من ١٥٠١ ريال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٣٧٦	٥٩٫٣	٢٥٨	٤٠٫٧	٦٣٤

(١) قانون انجل Engel's Law: "قانون منطوي على أنه كلما كان الدخل النقدي للأسرة منخفضا، زادت النسبة المخصصة من هذا الدخل للإنفاق على الطعام". انظر: حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، الطبعة الثالثة، جدة: دار الشروق، مطابع الشروق ببيروت والقاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص"١٨٢".

(٢) السيد محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٠م، ص ٩٠ .

كما يتضح من الجدول رقم (٥) أنَّ الأنواع المفضلة من الأسماك التي أشار أفراد العينة إلى تفضيلهم لها من خلال اختياراتهم المتعددة لبعض أنواعها، هي : الهامور بنسبة ١ر٦٣٪، يليه الناجل بنسبة ٢ر٥٣٪، ثم الروبيان بنسبة ٧ر٣٤٪، فالشعور بنسبة ٢٩٪، وهي أنواع يزخر بها الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية، ومما اعتاد سكان المنطقة عامة على استهلاكهم لها، مما يعني ضرورة اهتمام المنتجين والمربين للأسماك بالمنطقة عموماً وبمدينة مكة المكرمة على وجه الخصوص في اختيار الأنواع المفضلة لدى المستهلكين وزيادة إنتاجها من مصادر الإنتاج المختلفة لملاءمتها لرغباتهم[1].

جدول رقم (٥)

آراء العينة في تحديد الأنواع المفضلة من الأسماك التي يرغبون في شرائها

أنواع الأسماك	العدد	النسبة المئوية
هامور	٤٠٠	٦٣.١٪
ناجل	٣٣٧	٥٣.٢٪
الروبيان	٢٢٠	٣٤.٧٪
شعور	١٨٤	٢٩٪
آخر كالحريد والاستكوزا والكبوريا والحبار	٨٤	١٣.٢٪
بياض	٦٤	١٠.١٪
بلطي	٥٨	٩.١٪
العربي	٥٥	٨.٧٪
زبيدي	٤٣	٦.٨٪
كنعد	٤٢	٦.٦٪
ساردين أبيض	٣٠	٤.٧٪

(١) وزارة الزراعة والمياه (وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية). دليل اقتصاديات المزارع السمكية. مطابع التقنية للأوفست. ص ١٣ .

٤/٢/٢ الدعاية والإعلان:

الدعاية والإعلان - بوسائلها العديدة - للمنتجات المختلفة سواء أكانت تجارية أم صناعية أم زراعية ، والتعريف بها من حيث النوع والسعر والتوفر وإلى ما هنالك، من العوامل المؤثرة في اختيار المستهلك وتوجيه ذوقه نحو سلعة أو خدمة ما ، فكلما كانت تلك الإعلانات مؤثرة في توجيه ذوق المستهلك وتفضيله نحوها، كلما أثر ذلك في زيادة الطلب عليها والعكس صحيح، إذ العلاقة بينهما طردية[١] .

ويتضح من الجدول رقم (٦) من خلال التساؤل المطروح على أفراد العينة حول أثر الدعاية والإعلان التجاري في التعريف بالأسماك ودور ذلك في زيادة حجم طلبهم عليها ، أنَّ هناك ارتفاعاً في نسبة من يرى تأثير الدعاية والإعلان للأسماك والمنتجات السمكية بين أفراد العينة وفق مستويات الإنفاق بنسب متصاعدة تبدأ بـ ٢ر٣٠٪ إلى أن تصل ٦ر٥٥٪ ، وهذا ينسجم مع العلاقة الطردية القائمة فيما بين تأثير الدعاية والإعلان التجاري لصالح السلعة وزيادة طلب المستهلك عليها .

جدول رقم (٦)

تأثير الدعاية والإعلان في إنفاق المستهلكين

مستويات الإنفاق	أثر الدعاية والإعلان				المجموع
	مؤثر		غير مؤثر		
	عدد	.	عدد	٪	
١- ١٠٠ ريال	٥٢	٣٠ ٢	١٢٠	٦٩ ٨	١٧٢
١٠١- ٥٠٠ ريال	١٠٣	٣٧ ٥	١٧٢	٦٢.٥	٢٧٥
٥٠١- ١٠٠٠ ريال	٨٥	٥٥.٦	٦٨	٤٤ ٤	١٥٣
١٠٠١- ١٥٠٠ ريال	٠٠	٠٠	٣٤	١٠٠	٣٤
أكثر من ١٥٠١ ريال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٢٤٠	٣٧ ٩	٣٩٤	٦٢ ١	٦٣٤

(١) نعمة الله نجيب إبراهيم، النظرية الاقتصادية "الاقتصاد التحليلي الوحدي . الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص٢٠٠؛ جيمس جوارتني وآخرون. الاقتصاد الجزئي (الاختيار الخاص والعام)، الطبعة العربية، الرياض: دار المريخ. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ١٦٥ .

٥/٢/٢ طريقة عرض المنتج (طازج – مجمد):

يقبل المستهلك على كل ما هو جديد أو طازج من المنتجات لاسيما ما كان منها منتجاً غذائياً، وعلى الأخص ما كان للطازج منها ميزة نسبية على غيره، فنجد أنَّ هناك علاقة هامة ما بين طريقة عرض الأسماك والطلب عليها، حيث يزيد الإقبال والطلب على الأسماك كلما كانت طازجة ويقل كلما كانت عكس ذلك .

جدول رقم (٧)

تأثير طريقة عرض المنتج (طازج – مجمد) في إنفاق المستهلكين

مستويات الإنفاق	أثر طريقة عرض المنتج				المجموع
	طازج		مجمد		
	عدد	٪	عدد	٪	
١– ١٠٠ ريال	١٥٦	٩٠ ٧	١٦	٩ ٣	١٧٢
١٠١– ٥٠٠ ريال	٢٦٩	٩٧ ٨	٦	٢ ٢	٢٧٥
٥٠١ - ١٠٠٠ ريال	١٥٣	١٠٠	٠٠	٠٠	١٥٣
١٠٠١– ١٥٠٠ ريال	٣٣	٩٧ ١	١	٢ ٩	٣٤
أكثر من ١٥٠١ ريال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٦١١	٩٦ ٤	٢٣	٣ ٦	٦٣٤

ونشاهد بالجدول رقم (٧) تفضيلاً كبيراً جداً لأفراد العينة للمنتج الطازج من الأسماك على ما هو مجمد منها بلغ ما نسبته ٩٦٫٤٪ ، في حين كانت النسبة لمن يفضل المجمد من الأسماك ما نسبته ٣٫٩٪ من مجموع العينة ، حيث ارتكز العدد الأكبر منهم في الفئات المنخفضة لاستهلاك الأسماك، وربما يعود ذلك لانخفاض دخول تلك الفئة وبالتالي ضعف قدرتها المالية على الشراء واللجوء للأسعار المنخفضة التي يمكن أن توفرها السلع المجمدة.

٦/٢/٢ المستوى التعليمي:

من العوامل الأخرى التي يُمكن أن يكون لها تأثير في حجم الإنفاق على السلع المختلفة، المستوى التعليمي، إذ نجد بالجدول رقم (٨) ارتفاعاً في مستوى الإنفاق على شراء المنتج السمكي بين المتعلمين من أفراد العينة على غيرهم ، وذلك ربما

يعود لارتفاع الوعي الصحي لديهم وإدراكهم للمنفعة الغذائية المتحققة لهم من استهلاكه، ولعل تركز العدد الأكبر منهم بفئة المتعلمين في المستوى دون الجامعي دون بقية الفئات التعليمية الأخرى وفي مستويات الإنفاق المختلفة ، راجع لكبر عدد أفراد هذه الشريحة من الحاملين لهذا المؤهل بالمجتمع المكي على بقية الشرائح المتعلمة الأخرى .

جدول رقم (٨)

إنفاق المستهلكين حسب مستواهم التعليمي

مستويات الإنفاق	المستوى التعليمي								المجموع
	أمي		دون المستوى الجامعي		المستوى الجامعي		فوق المستوى الجامعي		
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١– ١٠٠ ريال	١٧	٩.٩	١٢٠	٦٩.٨	٣٥	٢٠.٣	٠٠	٠٠	١٧٢
[illegible] ٥٠٠ ريال	١٧	٦.٢	١٣٩	٥٠.٥	٥١	١٨.٥	٦٨	٢٤.٧	٢٧٥
٥٠١– ١٠٠٠ ريال	٠٠	٠٠	٥١	٣٣.٣	٦٨	٤٤.٤	٣٤	٢٢.٢	١٥٣
١٠٠١– ١٥٠٠ ريال	٠٠	٠٠	٣٤	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤
أكثر من ١٥٠١ ريال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٣٤	٥.٤	٣٤٤	٥٤.٣	١٥٤	٢٤.٣	١٠٢	١٦.١	٦٣٤

٧/٢/٢ عمر المستهلك:

يتزايد عدد المستهلكين لسلعة الأسماك في مكة المكرمة بين الفئة العمرية الصغرى لعينة البحث لمن تبلغ أعمارهم ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنه وذلك وفق مستويات الإنفاق المختلفة على غيرها من بقية الفئات العمرية الأخرى كما في الجدول رقم (٩)، حيث بلغت نسبتهم ٤٣٫٢٪ بين مجموع أفراد العينة .

جدول رقم (٩)
إنفاق المستهلكين حسب أعمار المستهلكين

مستويات الإنفاق	فئات أعمار المستهلكين										المجموع
	من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنه		من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنه		من ٤٠ إلى أقل من ٥٠سنه		من ٥٠ إلى أقل من ٦٠سنه		أكثر من ٦٠ سنه		
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١ – ١٠٠ ريال	١٠٣	٥٩.٩	٥٢	٣٠.٢	٠٠	٠٠	١٧	٩.٩	٠٠	٠٠	١٧٢
١٠١ـ ٥٠٠ ريال	٦٩	٢٥.١	٦٩	٢٥.١	٨٥	٣٠.٩	٣٤	١٢.٤	١٨	٦.٥	٢٧٥
٥٠١ـ١٠٠٠ ريال	٦٨	٤٤.٤	١٧	١١.١	٦٨	٤٤.٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥٣
١٠٠١ـ١٥٠٠ ريال	٣٤	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤
أكثر من ١٥٠٠ ريال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٢٧٤	٤٣.٢	١٣٨	٢١.١	١٥٣	٢٤.١	٥١	٨	١٨	٢.١	٦٣٤

كما نجد تناقصاً نسبياً في عدد المستهلكين تقريباً كلما كبرت الفئات العمرية بين المستهلكين، ولربما كان التزايد في استهلاك هذه الفئة مرده لإدراك هذه الفئة للقيمة الغذائية الصحية للأسماك لمن هم في سنهم وأسرهم ذات الأعمار الصغيرة .

٢/٢/٨ حجم الأسرة:

يمثل كبر حجم الأسرة في الغالب زيادة في حجم الاستهلاك من مختلف السلع ، حيث يتوقع أن يزيد الطلب على السلع كلما زاد عدد أفراد الأسرة ، ويقل بانخفاض عددها .

ونرى في الجدول رقم (١٠) أن فئات حجم الأسرة ارتكزت فقط بين ثلاث فئات فقط ابتداء بالفئة الأولى من ١ـ٥ أشخاص، وانتهاء بالفئة الثالثة من ١١ـ١٥ شخصاً، وكانت الفئة الثانية أكبرها عدداً بنسبة بلغت ٥٣٫٩٪ من أفراد العينة ، إلاَّ أننا نجد

في الغالب تناقصاً في مستويات الإنفاق على الأسماك كلما انخفض حجم الأسرة تقريباً .

جدول رقم (١٠)

إنفاق المستهلكين حسب حجم الأسرة

مستويات الإنفاق	فئات حجم الأسرة								المجموع
	من ١ إلى ٥ أشخاص		من ٦ إلى ١٠ أشخاص		من ١١ إلى ١٥ شخص		أكثر من ١٥ شخص		
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١- ١٠٠ ريال	١٠٣	٥٩.٩	٦٩	٤٠ ١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧٢
١٠١- ٥٠٠ ريال	٨٦	٣١.٣	١٥٤	٥٦	٣٥	١٢.٧	٠٠	٠٠	٢٧٥
٥٠١- ١٠٠٠ ريال	٣٤	٢٢ ٢	١١٩	٧٧ ٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥٣
١٠٠١- ١٥٠٠ ريال	١٧	٥٠	٠٠	٠٠	١٧	٥٠	٠٠	٠٠	٣٤
أكثر من ١٥٠١ ريال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٢٤٠	٣٧ ٩	٣٤٢	٥٣ ٩	٥٢	٨ ٢	٠٠	٠٠	٦٣٤

ثالثاً: تقدير محددات الطلب على الأسماك بمكة المكرمة

في هذا القسم سوف نقوم بتقدير محددات الطلب على الأسماك من واقع البيانات التي تم جمعها من العينة بمدينة مكة المكرمة ، وهنا لابد من التنبيه أن نتائج التقدير ليست بالضرورة تعكس دالة الطلب على الأسماك بمجتمع مكة المكرمة نظراً لأنَّ بيانات الدراسة هي بيانات مقطعية أُخذت في فترة زمنية معينة ، إضافة إلى أنَّ بعض المتغيرات الهامة في دالة الطلب مثل تغير الأسعار وأسعار السلع الأخرى وغيرها مما يحتاج إلى توافر سلاسل زمنية كافية لتعكس الأثر الفعلي على حجم الطلب، ليست متوافرة في هذه الدراسة، وعليه فإن نتائج التقدير تقدم تصور تقريبي للعوامل المؤثرة في الطلب على الأسماك في مكة المكرمة ، كما أنها تعد الدراسة الأولى من نوعها على مدينة مكة المكرمة.

- تحديد النموذج والمتغيرات:

على ضوء البيانات المستخلصة من العينة وحجمها ٦٣٤ مستهلك، فإن متغيرات النموذج هي:

١- المتغير التابع، وتم استخدام متوسط إنفاق المستهلكين الشهري بالريال السعودي على الأسماك كمؤشر للطلب عليها ويأخذ رمز (y_i) وقد تم اختيار فترة الإنفاق على أساس شهري لان الملاحظ في المجتمع المكي أن هناك اختلافاً وتبايناً بين الأفراد والأسر في دورة الإنفاق على الأسماك، أي أنَّ استهلاك الأسماك قد يكون يومياً أو أسبوعياً وكل أسبوعين أو شهرياً أو أحياناً يكون أكثر من ذلك، وحتى نستطيع أن نشمل أكبر عدد ممكن من مستهلكي الأسماك، فضَّلنا أن نقيس متوسط إنفاقهم على الأسماك على أساس شهري .

٢- المتغيرات المستقلة وهي كالآتي:

- دخل الفرد ويأخذ رمز (x_{1i}) وقد تم قياس دخول الأفراد وفق مقياس ترتيبي مكون من ٤ درجات (١- أقل من ١٠٠٠ريال. ٢- من ١٠٠١ - ٥٠٠٠ريال. ٣- من ٥٠٠١-١٠٠٠٠ ريال. ٤- ١٠٠٠٠ ريال فأكثر) ، ومن المتوقع أن تكون

علاقته مع الاستهلاك طردية، بمعنى أنه كلما زاد دخل الفرد فإنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة مقدرة الشرائية وبالتالي زيادة الإنفاق على سلعة الأسماك والعكس صحيح .

- حجم الأسرة ويأخذ رمز (x_{2i}) والمتوقع أنه كلما كان حجم الأسرة كبير كلما كان إنفاقها على الأسماك كبير، أي أنَّ العلاقة بين الطلب على الأسماك وحجم الأسرة علاقة طردية.
- السن أو عمر المستهلك ويأخذ رمز (x_{3i}) وفق مقياس ترتيبي من ٦ درجات (١ـ أقل من ٢٠ سنة، ٢ـ من ٢٠ إلى أقل من ٣٠سنه، ٣ـ من ٣٠ إلى أقل من ٤٠سنه، ٤ـ من ٤٠ إلى أقل من ٥٠سنه، ٥ـ من ٥٠ إلى أقل من ٦٠سنه، ٦ـ أكبر من ٦٠ سنه) ، وتم إدخال متغير السن على اعتبار أن جزء من العينة هم عبارة عن أفراد دون أسر ، وبالتالي فإن السن يُعتقد أنَّ له أثر في حجم الاستهلاك على افتراض أن كبار السن ربما يميلون إلى الاهتمام بالصحة الغذائية وحيث أنَّ الأسماك تتميز بجودة غذائية على غيرها من اللحوم الأخرى، فإنَّ من المتوقع أنَّ زيادة سن المستهلك تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ، ومع ذلك فهذا الافتراض ليس قطعياً في مجتمعات يتدنى فيها الوعي بالصحة الغذائية ، ولذلك قد تكون العلاقة عكسية أو قد لا يكون هناك علاقة.
- المستوى التعليمي ويأخذ رمز (x_{4i}) وتم قياس المستوى التعليمي لأفراد العينة وفق مقياس ترتيبي من ٤ درجات (١ـ أمي، ٢ـ دون المستوى الجامعي، ٣ـ المستوى الجامعي، ٤ـ فوق المستوى الجامعي) ، وتم استخدام هذا المتغير كمفسر للطلب على الأسماك وفق الاعتقاد بأنَّ الأفراد من ذوي المستوى التعليمي العالي قد يكونوا أكثر من غيرهم وعياً بأهمية الأسماك من حيث الجودة الغذائية صحياً والعكس الصحيح، ومن المتوقع أنَّ زيادة درجة المستوى التعليمي تقود إلى زيادة الطلب على استهلاك الأسماك.
- مستوى أسعار الأسماك ويأخذ رمز (x_{5i}) ، وفق مقياس ترتيبي من ٥ فئات (١ـ منخفض جداً، ٢ـ منخفض، ٣ـ متوسط، ٤ـ مرتفع، ٥ـ مرتفع جداً)،

وقد تم استخدام رأي أفراد العينة عن مستوى الأسعار كمؤشر تقريبي لأثر الأسعار في الطلب على الأسماك ، وتم اللجوء إلى هذا المؤشر نظراً لأنَّ البيانات مقطعية تم أخذها من أفراد عينة في نفس الفترة ، وليست سلسلة زمنية ، ومع ذلك فإنَّ هذا المتغير لا يعكس الأثر الحقيقي للأسعار على حجم الطلب للأسماك وإنما استخدم كمؤشر تقريبي .

- أثر نوعية الأسماك وهو متغير صوري (dummy) ويأخذ رمز (x_{6i})،وقد تم توجيه سؤال لأفراد العينة حول مدى أثر نوعية الأسماك ـ هامور أو ناجل مثلاً ... إلخ ـ على حجم إنفاقهم ، والقصد هنا هل لذلك تأثير على حجم طلب المستهلك ، وكانت إجابة السؤال باختيارين وهي إمَّا «نعم» أو «لا» ، ويأخذ المتغير قيمة (١) في حالة الإجابة بنعم و (صفر) في غير ذلك .
- أثر الدعاية والإعلان وهو متغير صوري ويأخذ رمز (x_{7i})،وهو أيضاً مبني على رأي أفراد العينة، حيث وجه سؤال إليهم حول ما إذا كان هنالك دور للدعاية والإعلانات التجارية عن الأسماك في حجم الطلب عليها ، ويأخذ المتغير قيماً ثنائية وهي : (١) في حالة الإجابة بنعم و(صفر) لغيرها .
- تفضيل المستهلك للمنتج السمكي كونه طازج أو مجمد ، ويأخذ رمز (x_{8i}) حيث وجه للأفراد سؤال عن ما إذا كان يستهلك السمك طازجاً أو مجمداً ، ويأخذ المتغير قيمة (١) في حالة الطازج و(صفر) في حالة المجمد .

وعليه يأخذ النموذج الصياغة العامة التالية :

$$y = f(x_1,x_2,x_3,x_4,x_5,x_6,x_7,x_8).........(١)$$

ولتقدير النموذج (١) فانه سيأخذ الصيغة الاحتمالية التالية :

$$y_i = a+b_1(x_{1i})+b_2(x_{2i})+b_3(x_{3i})+b_4(x_{4i})+b_5(x_{5i})+b_6(x_{6i}) +b_7 (x_{7i}) + b_8 (x_{8i}) + e_i \quad ....(٢)$$

حيث (i): ١ ، ٢ ، ٦٣٤

ويمثل (e_i) حد الخطأ، ويفترض أن يحقق الخواص القياسية المطلوبة - بوسط يساوي صفر وتباين ثابت -، وقد تم تقدير النموذج أعلاه إلاّ أنّ معلمات بعض المتغيرات التفسيرية لم تكن معنوية وبعضها ظهر بإشارات غير متوقعة، وبعد محاولات متعددة تم الحصول على أفضل النتائج بعد استخدام لوغاريتم متوسط إنفاق المستهلكين (y_i) وإسقاط المتغيرات غير المعنوية وهي المستوى التعليمي للمستهلكين (x_{4i}) ، ومستوى الأسعار (x_{5i}) ، وأثر الدعاية والإعلان (x_{7i}) ، وتفضيل المستهلك للمنتج السمكي «طازج أم مجمد» (x_{8i}) ، وأصبح النموذج المقدر هو:

$$Iny_i = a + b_1 (x_{1i}) + b_2 (x_{2i}) + b_3 (x_{3i}) + b_4 (x_{6i}) + e \quad \ldots\ldots (٣)$$

وبذلك تصبح صيغة النموذج شبه اللوغاريتم هي المناسبة لتقدير محددات الطلب على الأسماك بمكة المكرمة ، وبعد التقدير حصلنا على النتائج كما في جدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

نتائج تقدير محددات الطلب على الأسماك بمدينة مكة المكرمة[١]

المتغير التابع= متوسط إنفاق المستهلكين الشهري على الأسماك (y_i)*					
المتغيرات المستقلة	الرمز	المعلمة المقدرة (b_i)	إحصائية (t)	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد الجزئي
الثابت	a	٣,٩٢٠ **	٢٧,١٢٤	٠,٠٠٠	
الدخل	X_{1i}	٠,٤٦٧ **	٦,١٩٧	٠,٠٠٠	٠,٠٥٧٥٤
حجم الأسرة	X_{2i}	٠,٠٧١ **	٤,٣٨٠	٠,٠٠٠	٠,٠٢٩٥٩
السن	X_{3i}	- ٠,٠٦٦ *	-١,٩٦٢	٠,٠٥٠	٠,٠٠٦٠٨
نوع السمك	X_{6i}	٠,٢٧٦ **	٢,٩٨٨	٠,٠٠٢	٠,٠١٣٩٩
R^2= 0.32, Adj.R^2= 0.31, S.E=0.873, F=74.960, D.W=1.77					

(١) تم الحصول على نتائج التقدير باستخدام برنامج (EViews 4.1).

▪ تم استخدام (White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors (& Covariance لـ(Halbert White)

لتصحيح اختلاف التباين[1]. (❖❖ معنوي عند ١٪) (❖ معنوي عند ١٠٪) .

وعلى ضوء إحصائيات النموذج نلاحظ معنوية المعلمات عند ١٪ ما عدا معلمة متغير السن حيث ارتفعت القيمة الاحتمالية (p-value) لإحصائية (t) إلى (٠,٠٥)، وهي معنوية عند مستوى ١٠٪. ويشير معامل التحديد المعدل ($Adj.R^2$) كدلالة على المقدرة التفسيرية للنموذج أنَّ متغيرات النموذج تفسر ما يعادل ٣١٪ من إجمالي التغير في الطلب على الأسماك بمكة المكرمة، وإن كانت هذه النسبة منخفضة إلاّ أنَّها قيمة مألوفة ومقبولة في حالة البيانات المقطعية، إضافة إلى معنوية إحصائية (F) عند مستوى ١٪، مما يدل على معنوية النموذج ككل بما في ذلك معامل التحديد والمعالم الجزئية.

وبالنظر إلى نتائج التقدير نلاحظ أنَّ الدخل له أثر إيجابي ، فكلما ارتفع دخل المستهلك ـ انتقال المستهلك درجة واحدة على مقياس الدخل ـ مع ثبات العوامل الأخرى ، فإنَّ إنفاقه على الاستهلاك يرتفع في المتوسط ٤٦,٧٪ ، أمَّا بالنسبة لحجم الأسرة فإنه كلما زاد حجمها بمقدار فرد واحد كلما ارتفع استهلاك الأسماك في المتوسط ٧,١٪ ، وعلى خلاف ذلك يظهر متغير سن المستهلك له أثر عكسي على حجم الطلب على الأسماك، فكلما زاد سن المستهلكين ـ ارتفع درجة واحدة على مستويات السن ـ كلما انخفض الإنفاق على الأسماك في المتوسط ٦,٦٪ ، وربما هذا يشير إلى تدني الوعي حول الصحة الغذائية لدى الكبار من السن ، وأخيراً يكشف المتغير الصوري أثر نوعية الأسماك المستهلكة (مثل الناجل والهامور ..الخ) على حجم إنفاق المستهلكين ، بمعنى أنَّ الذين يهتمون بنوعية الأسماك في استهلاكهم فإنهم ينفقون أكثر من أولئك الذين لا يهتمون بنوعية الأسماك في

---

(١) لمزيد حول التفاصيل انظر:

Econometrics: A Practical Guide, Pearson Education Inc, 5th ed., 2006.. A.H. Studenmund, Using

المتوسط ٨ر٣١٪[١]، وهذا الأثر ربما يعكس أهمية الذوق في استهلاك الأسماك في المجتمع المكي، وحسب الأهمية النسبية لأثر هذه العوامل في الطلب على الأسماك من خلال معامل التحديد الجزئي الذي يوضح نسبة التباين في استهلاك الأسماك التي يحدثها كل متغير في ظل فرضية ثبات العوامل الأخرى، يتضح أنَّ أهمها تأثيراً هو الدخل، حيث يفسر ما يعادل ٧ر٥٪ من تباين استهلاك الأسماك مع ثبات العوامل الأخرى، يليه حجم الأسرة حيث يفسر نحو ٩ر٢٪ ، ثم يأتي أثر نوع الأسماك بنحو ٣ر١٪ ، وأخيراً متغير سن المستهلك حيث يفسر من التباين أقل من الواحد ٦ر٠٪.

(١) تم الحصول على النسبة بأخذ عكس اللوغاريتم ومن ثم طرح واحد صحيح منه، وهي طريقة (Robert H. and Raymond P.) في تفسير المتغيرات الصورية في النماذج شبه اللوغاريتمية، انظر:

Robert H. and Raymond P., The Interpretation of Dummy Variables in Semilog-arithmic Equations. American Economic Review, Vol. 70, No. 3, 1980, pp. 474-475.

الخاتمة

من خلال القراءة في هذا الموضوع والكتابة فيه ظهرت لي مجموعة من النتائج وتبينت بعض التوصيات لعل أهمها ما يلي :

النتائج:

- يلحظ أنَّ استهلاك المجتمع السعودي للمنتج السمكي في ازدياد مستمر وذلك من خلال زيادة المستورد منه بكميات كبيرة لتغطية حاجة المجتمع منه.
- الأهمية الاقتصادية لمشروعات الاستزراع السمكي بالمملكة لما تقدمه تلك المشروعات من دعم للسوق باحتياجاته منها ، مع الآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة على إقامتها.
- على ضوء تقدير محددات الطلب على الأسماك بمدينة مكة المكرمة ، كشفت نتائج التقدير عن معنوية أثر كل من الدخل ، وحجم الأسرة ، وعامل السن ، ونوع السمك المستهلك في الطلب على الأسماك ، بينما لم تظهر المتغيرات الأخرى ذات أثر لعدم معنويتها ، ووفقاً لمعامل التحديد الجزئي يتبين أنَّ أهم المتغيرات المؤثرة في الطلب هي على التوالي : الدخل بنسبة ٧ر٥٪ ، يليه حجم الأسرة بنسبة ٩ر٢٪ ، ثم نوع الأسماك بنسبة ٣ر١٪ ، وأخيراً عامل السن بنسبة ٦ر٠٪ .

التوصيات :

- ضرورة دعم الدولة واتخاذها الإجراءات الكفيلة بتشجيع إنتاج وتسويق الأسماك في كافة المناطق بالمملكة من خلال دعم مصادر إنتاج الثروة السمكية وبالأخص منها مصادر الاستزراع السمكي ، وذلك لتخفيف الضغط على استهلاك الثروة الحيوانية .
- على ضوء نتائج التقدير لمحددات الطلب ومعنوية بعض المتغيرات ، ينبغي على القطاعات العاملة في إنتاج وتسويق وبيع الأسماك الأخذ بعين الاعتبار لهذه

العوامل لكي يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الاستهلاك وبالتالي ارتفاع عوائد هذه القطاعات .

- قيام وزارة الزراعة بالمملكة العربية السعودية بتوفير وتهيئة كافة المعلومات والبيانات الحديثة المختلفة للثروة السمكية بالمملكة وفي مختلف مناطقها للباحثين والدارسين للعمل على إعداد الدراسات والأبحاث اللازمة لتطوير هذا القطاع وتنميته.
- نظراً لاتساع مساحة المملكة العربية السعودية ، وفي ضوء نقص الإحصاءات والبيانات الحديثة حول المنتج السمكي للعديد من مناطق المملكة ، فينبغي للباحثين المهتمين بهذا المجال القيام بأبحاث جزئية لمناطق مختلفة من المملكة ، والعمل على تكثيف الأبحاث الميدانية لجمع البيانات من خلال استبيانات تصمم لهذا الغرض تعويضاً للنقص القائم في المعلومات .
- أهمية إنشاء عدة شركات مساهمة في مجال إنتاج وتسويق الأسماك ، وذلك دعماً للسوق بزيادة المنتج ، وإيجاد روح المنافسة السعرية بين المنتجين ، وإحداث التطور في تقديم المعروض وتسويقه بين للمستهلكين .

ثبت المصادر

١. إبراهيم ، نعمة الله نجيب . النظرية الاقتصادية " الاقتصاد التحليلي الوحدي " ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .

٢. الثبيتي سالم عايض وآخرون . «دور مركز المزارع السمكية في تنمية الاستزراع السمكي بالمملكة العربية السعودية» ، المجلة الزراعية ، المجلد ٢١ ، العدد ٣ ، الرياض : تصدر عن إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية ، ١٤١٠هـ ، ص ١٦ .

٣. الجاسر ، لميعة بنت عبدالعزيز . الثروة السمكية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية «دراسة في الجغرافيا الاقتصادية» ، الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .

٤. الجمل ، أمين عبدالمعطي .كتاب الزراعة السمكية ، الطبعة الأولى ، القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القعدة ١٤٢٤هـ / يناير ٢٠٠٤م .

٥. جوارتني ، جيمس وآخرون . الاقتصاد الجزئي (الاختيار الخاص والعام) ، الطبعة العربية ، الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

٦. الحاج ، طارق . تحليل الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الأولى ، عمَّان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

٧. الحارثي ، عواطف شجاع . صيد الأسماك على الساحل الشرقي السعودي للبحر الأحمر " دراسة تطبيقية على المنطقة الواقعة بين رابغ والليث " ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤٢٠هـ ، مطابع جامعة أم القرى .

٨. خانجي ، محمد جميل . تربية أسماك المياه العذبة ، بيروت : دار الشروق العربي ، سوريا : مطابع المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية بحلب .

٩. الدخيل ، خالد ابراهيم . مقدمة في النظرية الاقتصادية الجزئية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .

١٠ـ السريتي ، السيد محمد احمد . مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٠م .

١١ـ السهلي ، محمد بن جابر . دليل المستثمرين في مجال الأسماك والروبيان ، وزارة الزراعة والمياه (وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية) ، مطابع التقنية للأوفست .

١٢ـ السيد ، عبدالفتاح محمد . أسس الاستزراع السمكي ، الطبعة الأولى ، الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ١٩٩٤م .

١٣ـ عليوه ، فؤاد عبدالعظيم . المزارع السمكية في المياه العذبة إنشاؤها وإدارتها ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٢م .

١٤ـ عمر ، حسين . موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، الطبعة الثالثة ، جدة : دار الشروق ، مطابع الشروق ببيروت والقاهرة ،١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

١٥ـ الغامدي ، مصلح احمد . تحليل ديناميكي للطلب على الأسماك في المملكة العربية السعودية ، الرياض : جامعة الملك سعود ، مطابع جامعة الملك سعود ، ١٤١٩هـ .

١٦ـ فيضي ، عزت . " إمكانات مشجعة لاستثمار الثروة السمكية في البلاد العربية " ، مجلة عالم التجارة ، شباط / فبراير ١٩٨٩م ، ص "٢٤" .

١٧ـ ملا ، عادل محمد وآخرون . الاتجاهات الحديثة في مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

١٨ـ وزارة الاقتصاد والتخطيط (مصلحة الإحصاءات العامة " التجارة الخارجية ") . " إحصاءات الصادرات " ، ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

١٩ـ وزارة الاقتصاد والتخطيط (مصلحة الإحصاءات العامة " التجارة الخارجية ") . " إحصاءات الواردات " ، ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢٠ـ وزارة الزراعة والمياه (وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية) . دليل اقتصاديات المزارع السمكية ، مطابع التقنية للأوفست .

٢١ـوزارة الزراعة والمياه (إدارة المزارع السمكية) . " لماذا الاستزراع السمكي " ، المجلة الزراعية ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، الرياض : تصدر عن إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية ، ١٤١٣ / ١٤١٤هـ ، ص "٢٢" .

٢٢ـوزارة الزراعة ، إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية . " مجالات الاستثمار في الاستزراع السمكي " ،المجلة الزراعية ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، الرياض : تصدر عن إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية ،١٤١٣/ ١٤١٤ هـ ،ص"٣٥" .

٢٣ـوزارة الزراعة والمياه (وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية) . مؤشرات إحصائية عن الثروة السمكية في المملكة العربية السعودية، العدد ٣ ، الرياض : مطابع دار الهلال للأوفست .

٢٤ـولسون ، جي هولتن . الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقلت ،الطبعة العربية ، الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

المصادر الأجنبية :

25- Econometrics: A Practical Guide. Pearson Education Inc. 5th ed., 2006. A H. Studenmund, Using

26-Robert H. and Raymond P., The Interpretation of Dummy Variables in Semilog-arithmic Equations.
American Economic Review. Vol. 70. No. 3. 1980. pp. 474-475.

مصادر من الإنترنت :

٢٧- إبراهيم، عبدالمنعم السيد . مجلس الغرف التجارية السعودية . «سوق الأسماك بالمملكة » ، الموقع متاح على الإنترنت :

http://www.saudichambers.org.sa

المُلحق

إستبانة البحث

رقم الاستبانة

أخي الفاضل ... الاستبانة معدة لبحث علمي بعنوان تحليل الطلب على الأسماك " دراسة تطبيقية على مدينة مكة المكرمة " . آمل تفضلك بالمشاركة في عينة البحث . مع شكري الجزيل لك سلفا على ما منحته لي من وقتك الثمين .

فضلاً ضع علامة (√) في الخانة التي تراها مناسبة لإجابتك

س١ كم سنك

- ○ أقل من ٢٠ سنه .
- ○ من ٢٠ سنه إلى أقل من ٣٠ سنه
- ○ من ٣٠ سنه إلى أقل من ٤٠ سنه
- ○ من ٤٠ سنه إلى اقل من ٥٠ سنه
- ○ من ٥٠ سنه إلى أقل من ٦٠ سنه .
- ○ أكبر من ٦٠ سنه

س٢ .ما مستواك التعليمي

- ○ أمي
- ○ دون المستوى الجامعي
- ○ جامعي
- ○ فوق المستوى الجامعي

س٣ كم عدد أفراد أسرتك

- ○ من ١ ـ ٥ أشخاص
- ○ من ٥ ـ ١٠ أشخاص
- ○ من ١١ ـ ١٥ شخص
- ○ أكثر من ١٥ شخص .

س٤. ما مقدار دخلك الشهري

○ أقل من ١٠٠٠ ريال .　　○ من ١٠٠٠ ريال إلى ٥٠٠٠ ريال .

○ من ٥٠٠١ ريال إلى ١٠٠٠٠ ريال .　　○ أكثر من ١٠٠٠٠ ريال .

س٥: ما متوسط إنفاقك على شراء الأسماك شهرياً :

○ من ريال إلى ١٠٠ ريال .　　○ من ١٠١ ريال إلى ٥٠٠ ريال .

○ من ٥٠١ ريال إلى ١٠٠٠ ريال.　　○ من ١٠٠١ ريال إلى ١٥٠٠ ريال

○ أكثر من ١٥٠٠ ريال .

س٦: ما تقديرك لمستوى أسعار الأسماك :

○ منخفض جداً　　○ منخفض　　○ متوسط

○ عالي　　○ عالي جدا

س٧ هل نوع الأسماك (كالهامور أو الناجل أو البلطي أو الروبيان) يؤثر في شرائك له

○ نعم　　○ لا

س٨ حدد أنواع الأسماك التي تفضل شرائها

○ بلطي　　○ شعور　　○ هامور　　○ ناجل

○ بياض　　○ كنعد　　○ ساردين أبيض　　○ زبيدي

○ العربي　　○ الروبيان　　○ اخر(حدد)... ...

س٩ هل للدعاية والإعلان التجاري في التعريف بالأسماك دور في حجم طلبك عليها .

○ نعم　　○ لا

س١٠. ما نوع المنتج السمكي الذي تفضل شراؤه

○ طازج　　○ مجمد

مع خالص شكري الجزيل لمشاركتك .

منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف

دكتور / محمود عوض الله أبو محمود(*)

مقدمة .. والهدف من البحث :

تعتبر الرياضة من أقدم العلوم الرياضية التي اهتدي إليها الإنسان ، ولقد حدث تقدم ملحوظ في مجال العلوم الرياضية ، وترتب على ذلك زيادة فروعها ، وانعكس ذلك إيجابيا على تحقيق التقدم والتطور في مجال كثير من العلوم مثل المحاسبة والإدارة والاقتصاد ، وتقتضي الضرورة استخدام الأساليب الرياضية الحديثة Modern mathematics techniques التي تناسب منهج الحاسبات الإلكترونية، حيث أن ذلك يساعد على معالجة كثير من الأمور والمشاكل مثل مشاكل التكاليف، وبالتالي يتم الاستفادة من مميزات هذه الحاسبات والتي منها السرعة الفائقة، والدقة المتناهية. والطاقة الهائلة لتخزين المعلومات، والقدرة الكبيرة للحصول عليها في أي وقت، وإذا تم وضع مشاكل التكاليف في قالب الرياضة الحديثة، فإنه يتم الاستفادة من المميزات السابقة، وبذلك يمكن توفير البيانات والمعلومات اللازمة لترشيد القرارات، وتتحقق الأهداف المطلوبة من أهمية دور التكاليف للإدارة العلمية الحديثة.

وغني عن البيان أنه بتطور المشروعات الصناعية ، وتعدد أنواعها ، تطورت محاسبة التكاليف واستخدمت الأساليب الرياضية الحديثة وقد ساعد ذلك على ترشيد القرارات الإدارية ، وجدير بالذكر أن محاسبة التكاليف تهدف إلى تحقيق أغراض متعددة[١] إلى أنه يمكن تجميع هذه الأغراض في ثلاثة أهداف رئيسية هي[٢] تحديد التكلفة الفعلية ، والرقابة على التكاليف ، وإعداد الدراسات اللازمة لحل المشاكل واتخاذ القرارات الإدارية .

---

*) عضو هيئة التدريس – قسم المحاسبة – كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا.

١) د. أحمد فرغلي محمد حسن. اصول محاسبة التكاليف – جامعة القاهر. كلية التجارة ٢٠٠٢ ص٣١

٢) د. حسين عامر شرف. مبادئ محاسبة التكاليف. الجزء الأول. القاهرة. دار النهضة العربية. ص ٢١

وتتضمن التكلفة الصناعية للمنتج المواد المباشرة Direct Materials ، والعمالة المباشرة Direct Labor والمصاريف المباشرة ، والتكاليف الصناعية غير المباشرة Indirect Manufacturing Costs ، والمواد المباشرة هي كل المواد التي يسهل تحديدها وتحميلها مباشرة لمنتج معين، حيث تدخل مباشرة في تكوينه وتكون العلاقة بينهما واضحة وجدير بالذكر أن هناك من المواد الخام المباشرة تكون قيمتها زهيدة ويفضل اعتبارها عناصر غير مباشرة وذلك على ضوء مبدأ اقتصاديات المعلومات، وبخصوص العمالة المباشرة فهي العمالة الخاصة بمنتج معين ويكون لها دور أساسي في إنتاجه ويسهل تتبعها وتحديدها وتحميلها مباشرة لهذا المنتج، وتشمل المصروفات المباشرة تكلفة الخدمات التي يتطلبها إنتاج منتج معين بالذات ومن أمثلتها تكاليف الأبحاث والتجارب العلمية التي يستلزمها إنتاج منتج كيميائي معين أو تكاليف إعداد التصميمات الهندسية اللازمة لإنتاج سلعة معينة ، وبالنسبة للتكاليف الصناعية غير المباشرة[1]، فهي جميع التكاليف الأخرى المتعلقة بالعملية الصناعية ككل وليس لمنتج معين ويطلق على التكاليف الصناعية غير المباشرة التكاليف الصناعية الإضافية Manufacturing Overhead أو تكاليف المصنع الإضافية Factory overhead أو الأعباء الصناعية Manufacturing Burden أو أعباء المصنع factory burden أو يطلق عليها ببساطة الأعباء Burden أو الإضافية overhead.

وتقتضي الضرورة مقارنة التكاليف الفعلية Actual Costs بالتكاليف النمطية Standard costs لمعرفة الانحرافات ويجب [2] استقصاء أسبابها بقصد استئصالها أو العمل على التقليل من الأضرار المترتبة عليها، وتحقق هذه المقارنة هدفاً جوهرياً هو القضاء على الضياع الذي يترتب على انخفاض مستوى الكفاية في استخدام عناصر التكلفة وفي استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة استغلالاً كاملاً ، ويكون

1) MICHAEL. W. MAHER WILLIARN: N LANEN, MADHAV V. RAJAN, Fundamentals of Cost Accounting, Mc Graw-Hill Internathional Edition 2006 p. 34.

٢) أ.د. حسين عامر شرف، مرجع سابق، ص٢٣-٢٤.

الانحراف غير مرغوباً فيه unfavorable إذا كانت التكاليف الفعلية أكبر من التكاليف النمطية، وإذا كانت التكاليف الفعلية أقل من التكاليف المعيارية يكون الانحراف مرغوباً فيه favorable ويجب أن يتم إعداد المعايير بعناية واهتمام حتى يمكن الاعتماد عليها فالمعايير أهداف ومقاييس(١) وجدير بالإشارة أن يتم تعديل المعايير السارية في ضوء العوامل الجديدة كلما ثبت إن هذه العوامل ستدوم لأجل غير قصير ، وليست طارئة ووقتية(٢) وعلى المحاسب عند إعداد التكاليف المعيارية أن يتأكد أنه ليس لمنحنى التعلم أي أثر على انحرافات التكلفة ، وأن منحنى التعلم قد أخذ بشكل واضح(٣) عند إعداد المعايير.

وتوجد مشاكل متعددة الجوانب عند تحديد معيار للتكاليف الصناعية غير المباشرة(٤) ويحتاج انحراف التكاليف الفعلية عن المعايير إلى مجموعة(٥) من التحليلات أكثر وأدق مما يحتاج انحراف الأجور المباشرة أو انحراف تكلفة المواد المباشرة، وذلك للصعوبة التي تتصف بها دائماً هذه التكاليف من حيث أنها غير مباشرة ويصعب تحميلها على وحدات الإنتاج بشكل دقيق وسليم ، ومن حيث أنها تضم بنوداً كثيرة ومختلفة الصفات والمرونة، فهي في حدوثها الفعلي تتأثر بمستوى الإنتاج الذي يسير عليه العمل، وبالكفاية الإنتاجية للعمال والآلات، وبالعوامل السوقية ومدى توفيق المنشأة في الحصول على الخدمات اللازمة بكميات كافية وأسعار معتدلة، كما أنها تتأثر بالاستعدادات و الترتيبات وكافة الظروف المحيطة.

---

١) د.محمد توفيق بلبع. التكاليف المعيارية - لأغراض قياس وضبط التكاليف الفعلية. القاهرة. مكتبة الشباب. ص ٦٠.

٢) المرجع السابق ص ١٨٥.

٣) د. محمد محمود يوسف. كفاءة وفعالية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة. المجلة العلمية كلية الإدارة والاقتصاد- الدوحة - جامعة قطر - العدد الرابع ١٩٩٣م ص ٥٤-٥٥.

٤) د. عباس شافعي. تحليل انحرافات خطة الربح، تحت نظام التكاليف المتغيرة المعيارية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. كلية التجارة - جامعة عين شمس. القاهرة. ١٩٧٨ ص ٩٤

٥) د. محمد توفيق بلبع . مرجع سابق . ص ٢٠٥.

ويمكن تحليل انحراف التكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء طريقة التحليل[1] الثنائي Two-Variance Analysis Method أو طريقة التحليل الثلاثي Three- Variance Analysis Method أو طريقة التحليل الرباعي Four - Variance Analysis Method وتساعد الأساليب والطرق الإحصائية على فصل الانحرافات التي يمكن التحكم فيها عن الانحرافات الناتجة عن أسباب عشوائية ويعتبر هذا أمر مهم لبيان ما إذا كان من الضروري فحص أي انحرف ومتى يتم هذا الفحص[2] ويصعب وضع قاعدة عامة لبيان متى يتم دراسة الانحرافات، ويترك الأمر للإدارة وقسم التكاليف[3]، ويتطلب الأمر عند فحص انحرافات التكلفة إتباع إحدى القواعد الخاصة بالفحص ، مع مراعاة تحديد طبيعة المعيار المستخدم كأساس للفحص، كذلك تحديد احتمالات نجاح أو فشل قرار الفحص لهذه الانحرافات، مع عقد المقابلة بين المنفعة المتوقعة والتكلفة المتوقعة لقرار الفحص، والتي لا يتم الفحص إلا إذا كانت القيم المتوقعة لقرار الفحص أكبر من القيم المتوقعة لقرار عدم الفحص، كذلك يتطلب الأمر تحديد مدى انتماء انحرافات التكلفة التي يتم فحصها إلى المجموعة الخاضعة للرقابة أو المجموعة غير الخاضعة للرقابة والتوزيع الاحتمالي لكل حالة، ويتم بعد ذلك اختيار إحدى القواعد المستخدمة للفحص ، ثم تحديد درجة كفاءة وفعالية هذه القاعدة[4].

---

١) د. إسماعيل إبراهيم جمعه، د. زينات محمد محرم، د. عمر عباس العتر «محاسبة التكاليف»- مدخل اداري. جامعة الاسكندرية - كلية التجارة ٢٠٠٠م ص ٥٩٥.

- JAMES A. CASHIN & RALPH S. POLIMENT" Cost Accounting" McGraw-Hill Book Company, New York 1981 . pp.422-425.

2) HORNGREN C.T,. " Cost Accounting: A managerial Emphasis " Englewood Cliffs, New Jersey: prentice- Hall, Inc., P 872.

٣) د. خليفة على ضو . محاسبة التكاليف : نظريات وتطبيق . الطبعة الأولى . ليبيا – طرابلس . منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان . ص٣٦٥.

٤) د. محمد محمود يوسف. كفاءة وفاعلية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة. مرجع سابق، ص ٧٢.

ويمكن استخدام المصفوفات[1] Matrices في تحديد انحرافات التكاليف خاصة عندما يتطلب الإنتاج وجود عدة أنواع من المواد الأولية المباشرة وعدة منتجين من فئات مختلفة من المهارة ، حيث يتم بيان انحرافات المواد الخام المباشرة المستخدمة في الإنتاج والتي تتمثل في الانحراف الإجمالي ، وانحراف سعر المواد Materials Prices Variance وانحراف كمية المواد Materials Quantity Variance وانحراف المزج Materials Mix Variance وانحراف عائد المواد Materials yield Variance ، كذلك يمكن بيان انحراف تكلفة الأجور المباشرة وانحراف معدل الأجر[2] labor Rate Variance وانحراف كفاءة العمل (أو الوقت) Labor Efficiency Variance وانحراف مزج العمل Labor Mix Variance وانحراف غلة العمل labor Yield Variance وتتحدد تكلفة المواد المباشرة والعمل المباشر على ضوء العديد من المصفوفات، والتي منها مصفوفة الكميات ومصفوفة الأسعار الفعلية ، ومصفوفة الأسعار المعيارية ،...... الخ، والمصفوفات[3] Matrices أداة رياضية تستخدم لتلخيص أو عرض مجموعة من الأرقام بطريقة مبسطة في صورة منظوم مكون من عدد من الصفوف وعدد من الأعمدة، وقد يكون هذا المنظوم مستطيلا أي عدد الصفوف به لا يساوي عدد الأعمدة، كما قد يكون مربعا أي عدد الصفوف به يساوي عدد الأعمدة ، كما أن الأرقام التي تتكون منها صفوف وأعمدة المصفوفة يطلق عليها مكونات أو عناصر المصفوفة، وهذه قد تكون موجبة أو سالبة، صحيحة أو كسرية، وتوجد أنواع[4] عديدة من المصفوفات منها المصفوفة المربعة square matrix والمصفوفة الصفرية zero matrix والمصفوفة المتماثلة Symmetrie matrix ، والمصفوفة القطرية

1) CORCORAN, WYNE A.& LEINGER, WYNE. "Isolating Accounting Variances Via Partitioned Matrices" Accounting Review, January, 1975, pp. 184- 188".
2) HORNGREN C.T.. " Cost Accounting: A managerial Emphasis" op. cit., pp.867-869.
٣) د. إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، د يحيى سعد زغلول، مقدمة في الرياضة البحتة، لبنان- بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٨، ص٢١٩.
4) FRANK AYRES , JR , "MATRICES" Mc GRAW-Hill International Book company. New York, pp.10-14.

وعلـي ضـوء مختلـف العمليـات الرياضـية المتعلقـة diagonal matrix بالمصفوفات[1]، سوف يتم بيان الانحرافات المختلفة الخاصة بالتكاليف ، وغني عن البيان أنه يؤدي تحديد وتحليل وفحص الانحرافات بشكل صحيح الي نتائج ايجابية ، وجدير بالإشارة أنه بالاستعانة بنظرية الاحتمالات وأساليب الرقابة الاحصائية ، يمكن فصل الإنحرافات العشوائية غير واجبة الفحص والدراسة[2]، عن الانحرافات المسببة واجبة الفحص والدراسة ، ويرجع اختلاف الأداء الفعلي عن الأداء المعياري المحدد مقدما إلى عدة أسباب ، قد ترجع إلى أن الأداء الفعلي أحسن أو أسواء من المتوقع ، أو قد يكون المعيار نفسه في حاجة إلى إعادة النظر فيه[3].

يقوم البحث على الفروض التالية:

يساعد استخدام الأساليب الرياضية الحديثة على معالجة مشاكل التكاليف وبصفة خاصة إذا تم بيان هذه المشاكل على ضوء منهج الرياضة الحديثة وبالتالي تتحقق الأهداف المطلوبة من أهمية دور التكاليف للإدارة العلمية الحديثة حيث يتم توفير بيانات ومعلومات إجمالية وتفصيلية دقيقة للأسباب المختلفة لانحرافات التكاليف الأمر الذي يساعد على تحديد المسئولية وترشيد القرارات الإدارية ،

---

١) لمزيد من التفاصيل يتم الرجوع الى المراجع الآتية:

أ- هوارد انتون ، برنارد كولن، الرياضيات وتطبيقاتها في العلوم الإدارية والاجتماعية- السعودية الرياض- دار المريخ للنشر ٢٠٠٢ ترجمة د. هادي مجيد الحداد . د. محمد بركات قنديل ص ٢٧١

b- NAGLAA M. ABD El Latif, The study of the complex eigenvalue Assignment problem Associated with linear control system, Athesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the master degree in pure mathematics, Monoufia University, Faculty of scince, 2002, pp. 23-26

c-DARMALD J HARTFIEL, Matrix Theory and Applications with maltab, 2001 by CRC press llc, London, NEW YORK pp. 1-22

d- KARIM M. ABADIR JAN R. MAGNUS, Matrix Algebra, campridge university press, printed in the United States of America, 2005 pp. 15-42

٢) د. عبد الحي مرعي، حدود الرقابة وتحليل الحساسية – محاولة التغلب على بعض أوجه القصور في وضع المعايير وتحليل الانحرافات، والتكاليف- مجلة علمية تصدرها الجمعية العربية للتكاليف، مايو ١٩٧٥، ص ٧٥

٣) د. ليلى فتح الله، الإطار الذي يحكم المحاسبة والإدارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة ١٩٨١، ص ١٨٧.

وتحديد انحرافات التكاليف باستخدام المصفوفات الرياضية يتمشى مع منهج الحاسبات الإلكترونية الأمر الذي يساعد على الاستفادة من المميزات العديدة لهذه الحاسبات.

خطة البحث:

يتضمن البحث كيفية استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات تكاليف المواد المباشرة والأجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة وتوضيح متجهات الصفوف rows vectors ومتجهات الأعمدة columns vectors ومصفوفة الكميات للمواد المباشرة والأجور المباشرة والمصفوفات القطرية للأسعار الفعلية والأسعار المعيارية لمختلف المواد الخام، والمصفوفات القطرية للأجور الفعلية والمعيارية والتطبيق العملي لذلك على النحو التالي:

- التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية ومتجهات الصفوف والأعمدة لبيان انحرافات تكلفة المواد المباشرة والأجور المباشرة .

- التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية ومتجهات الصفوف والأعمدة وتحليل انحرافات التكاليف الصناعية الغير المباشرة في الحالات التالية:

  - الموازنة الثابتة Flexible Budget وبيان انحرافات التكاليف .
  - الموازنة المرنة fixable Budget وطريقة التحليل الثلاثي للانحرافات Three variance Analysis Method
  - الموازنة المرنة وطريقة التحليل الثنائي للانحرافات Two variance - Analysis Method
  - الموازنة المرنة وطريقة التحليل الرباعي للانحرافات Four - variance Analysis Method

المصفوفات الرياضية للكميات (للمواد المباشرة والعمل المباشر) وبعض متجهات الصفوف والأعمدة :

❖ يمكن تحديد انحرافات التكاليف الخاصة بالمواد المباشرة ، والعمل المباشر ، وذلك على ضوء كل من متجهات الصفوف Rows vectors ومتجهات الأعمدة columns vectors والمصفوفات القطرية Diagonal matrices لأسعار المواد الخام ومعدل أجور مختلف المنتجين، ومصفوفة الكميات[1] للمواد الأولية المباشرة والعمل المباشر ، وسوف يتم فيما يلي بيان المصفوفات، وبعض متجهات الصفوف والأعمدة والتي يلزم استخدامها لبيان انحرافات التكاليف. وتتكون مصفوفة الكميات من ثلاثة صفوف ، ويتحدد عدد أعمدة المصفوفة بعدد المولد الخام المستخدمة في الإنتاج وذلك في حالة مصفوفة الكميات للمواد ، ويتحدد عدد الأعمدة في حالة العمل المباشر بعدد فئات المنتجين ، وبخصوص عناصر المصفوفة فإنها تكون على النحو التالي :

❖ عناصر الصف الأول: تتكون عناصر الصف الأول لمصفوفة كميات المواد من مختلف الكميات المعيارية للمواد الخام وفي حالة مصفوفة كميات العمل المباشر، فإن عناصر هذا الصف تتكون من ساعات وقت العمل المعيارية للمنتجين .

❖ عناصر الصف الثاني: لمصفوفة كميات المواد تتكون من حاصل ضرب معدل المزج المعياري (مر) بكل عنصر في إجمالي الكميات الفعلية للمواد الخام التي تستخدم في الإنتاج وفي حالة مصفوفة الكميات للعمل المباشر ، فإن عناصر هذا الصف تتكون من حاصل ضرب معدل المزج المعياري في إجمالي ساعات وقت العمل الفعلية للمنتجين .

❖ عناصر الصف الثالث: تتكون عناصر الصف الثالث لمصفوفة كميات المواد من مختلف الكميات الفعلية للمواد الخام ، وفي حالة مصفوفة كميات العمل المباشر، فإن هذا الصف تتكون من ساعات وقت العمل الفعلية للمنتجين[1] .

1) (A) HASSELDINE , C. R., " Mix and Yield Variances " The Accounting Review Vol. XIII July, 1967 p. 498.
(B) GILLESPLE C., "Cost Accounting and Control " Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs. N.J., 1961 p.498. =

وعلى هذا الأساس فإن مصفوفة الكميات للمواد المباشرة تكون كالآتى :

[(ك$_1$) (ك$_2$) (ك$_3$)...... (ك$_ن$)
مجـ(ك$_ر$+Δك$_ر$)م$_1$ مجـ(ك$_ر$+Δك$_ر$)م$_2$..... مجـ(ك$_ر$+Δك$_ر$)م$_3$ مجـ(ك$_ر$+Δك$_ر$)م$_ن$
(ك$_1$+Δك$_1$) (ك$_2$+Δك$_2$) (ك$_3$+Δك$_3$) (ك$_ن$+Δك$_ن$)]

وتظهر صفوف وأعمدة مصفوفة الكميات للعمل المباشر على النحو التالى

[(ت$_1$) (ت$_2$) (ت$_3$)...... (ت$_ن$)
مجـ(ت$_ر$+Δت$_ر$)م$_1$ مجـ(ت$_ر$+Δت$_ر$)م$_2$ مجـ(ت$_ر$+Δت$_ر$)م$_3$ مجـ(ت$_ر$+Δت$_ر$)م$_ن$
(ت$_1$+Δت$_1$) (ت$_2$+Δت$_2$) (ت$_3$+Δت$_3$) (ت$_ن$+Δت$_ن$)]

وتعبر القيم (ك $_ر$ + Δك $_ر$) عن متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) والتى تساوى عدد الكميات الفعلية للمواد الخام التى تستخدم فى الإنتاج وبذلك يكون متجه الصف على النحو التالى :

[(ك$_1$ +Δك$_1$) (ك$_2$+Δك$_2$) (ك$_3$+Δك$_3$)
(ك$_4$+Δك$_4$)........ .... (ك$_ن$+Δك$_ن$)]

=(C) MATZ GURRY & FRANK " Cost Accounting",3rd Ed., South - Western Publishing Co., 1962 p.614.
(D) DREADEN, J., "Cost and Budget Analysis" Prentice - Hall Inc., Englewood Cliffs N.J. , 1962 p30.
(E) FRANK AND MANES "A standard Cost Application Matrix Algebra" The Accounting Review Vol. XIII July, 1967,pp. 517-524.
(F) PARTRIDGE R.W. "Will The Real Variance Please, Stand Up" Management Accounting Nov. 1966 p.7 N.AA. Bulletin Vol. XIVIII 3-9.
*مشار اليه في: محمد السعيد صديق الشحات. استخدام النماذج الكمية في الرقابة المحاسبية. رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية التجارة جامعة القاهرة سنة ١٩٧١ .

وتعبر القيم (Δس ر) عن متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) ويمثل كل عنصر الفرق بين السعر الفعلى (س ر + Δ س ر) والسعر المعيارى (س ر) وذلك لكل مادة من المواد الأولية المباشرة، وعلى هذا الأساس يكون متجه العمود الآتي:

$$\begin{bmatrix} (\Delta س_1) \\ (\Delta س_2) \\ (\Delta س_3) \\ \cdots\cdots \\ \cdots\cdots \\ (\Delta س_ن) \end{bmatrix}$$

وتعبر القيم (ت ر + Δ ت ر) عن متجه صف، يتضمن (ن) من العناصر، عددها يساوى فئات المنتجين، ويعبر كل عنصر عن ساعات الوقت الفعلية وذلك لمختلف الفئات وبالتالى يكون متجه الصف كالآتى،

$$[(ت_1 + \Delta ت_1) \quad (ت_2 + \Delta ت_2) \quad (ت_3 + \Delta ت_3) \ldots\ldots\ldots (ت_ن + \Delta ت_ن)]$$

وبعد أن تم بيان بعض متجهات الصفوف Rows vectors ومتجهات الأعمدة Columns Vectors وصفوف وأعمدة المصفوفات الرياضية للكميات وذلك للمواد المباشرة والعمل المباشر. سوف يتم توضيح بعض المصفوفات القطرية Diagonal Matrices لأسعار المواد الخام، ومعدل أجور المنتجين وذلك تمهيداً لبيان كيفية التطبيق العملى لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية لتحديد انحرافات تكلفة المواد المباشرة والأجور المباشرة.

المصفوفات القطرية Diagonal Matices لأسعار المواد الخام ومعدل أجور المنتجين:

يتطلب منهج استخدام المصفوفات الرياضية لتحديد الانحرافات المختلفة للمواد المباشرة التي تستخدم في الإنتاج ، والانحرافات المتعلقة بالأجور المباشرة ، بيان المصفوفات التالية :

❖المصفوفة القطرية للأسعار الفعلية لمختلف المواد الخام المباشرة، والمصفوفة القطرية للأسعار المعيارية لهذه المواد ، المصفوفة القطرية للمعدلات الفعلية للأجور المباشرة ، والمصفوفة القطرية للمعدلات المعيارية لهذه الأجور وذلك لكل ساعة ولمختلف المنتجين، ويكون ذلك كالآتي :

$$\begin{bmatrix} (س_1 + \Delta س_1) & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & (س_2 + \Delta س_2) & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & (س_ن + \Delta س_ن) \end{bmatrix}$$

❖وتمثل العناصر القطرية Diagonal Elements للمصفوفة الأولي في الأسعار الفعلية لمختلف المواد الخام المباشرة التي تستخدم في الإنتاج وبذلك فإن هذه المصفوفة تكون كالآتي :

❖وتتمثل المفردات القطرية Diagonal Entries للمصفوفة الثانية في الأسعار المعيارية وذلك لكل مادة من المواد الأولية المباشرة، وعلى هذا الأساس فإن هذه المصفوفة تكون على النحو التالى :

$$\begin{bmatrix} (س_1) & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & (س_2) & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & (س_ن) \end{bmatrix}$$

❖ وتتمثل العناصر القطرية Diagonal Elements للمصفوفة الثالثة في المعدلات الفعلية للأجور المباشرة لكل ساعة عمل ، لمختلف المنتجين، وبذلك فإن هذه المصفوفة تكون كالآتي :

$$\begin{bmatrix} (ع_1 + \Delta ع_1) & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & (ع_2 + \Delta ع_2) & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & (ع_ن + \Delta ع_ن) \end{bmatrix}$$

❖ وتتمثل المفردات القطرية Diagonal Entries للمصفوفة الرابعة في المعدلات

المعيارية للأجور المباشرة لكل ساعة عمل وذلك لمختلف فئات المنتجين، وعلي هذا الأساس فإن هذه المصفوفة تكون علي النحو التالي:

ويتم تحديد كل من الانحرافات المختلفة للمواد المباشرة والتي تتمثل في الانحراف الإجمالي وانحراف السعر وانحراف الكمية وانحراف المزج وانحراف الغلة علي ضوء العمليات التالية: ضرب متجه الصف والذي يمثل الكميات الفعلية (ك ر + Δ ك ر) للمواد الخام المباشرة التي تستخدم في الإنتاج في المصفوفة القطرية للأسعار الفعلية لهذه المواد، وبفرض أن حاصل الضرب يساوى.

| (ع١) .... |
| ...... (ع٢) .... |
| .... |
| .... (عن) |

[(هـ١) (هـ٢) (هـ٣) (هـ٤) (هـ٥) (هـ٥)............ .... (هـن)]

ضرب مصفوفة الكميات للمواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية لمختلف المواد الخام التي يتم استخدمها في الإنتاج ، وبفرض أن حاصل الضرب تساوي:

| ($أ_{10}$) ($أ_{20}$) ($أ_{30}$) ($أ_{40}$) ($أ_{50}$) .... ($أ_{ن}$) |
| ($ب_{10}$) ($ب_{20}$) ($ب_{30}$) ($ب_{40}$) ($ب_{50}$) .... ($ب_{ن}$) |
| ($جـ_{10}$) ($جـ_{20}$) ($جـ_{30}$) ($جـ_{40}$) ($جـ_{50}$) .... ($جـ_{ن}$) |

❖ ويتحدد الانحراف الإجمالي لمختلف المواد المباشرة ، بالفرق بين العنصر الذي رتبة (ر) في المتجه الناتج من حاصل ضرب متجه الصف الكميات الفعلية في المصفوفة القطرية لأسعار الفعلية للمواد الأولية ، وبين العنصر الذي يقع في الصف الأول والعمود (ر) من المصفوفة الناتجة من حاصل ضرب مصفوفة الكميات المواد المباشرة في المصفوفة القطرية لأسعار المعيارية لهذه المواد ، وبالتالي فإن هذه الانحرافات تساوي:

الانحراف الإجمالى لكل مادة من المواد المباشرة =

$$\begin{bmatrix} (هـ_1) \\ (هـ_2) \\ (هـ_3) \\ \dots \\ \dots \\ (هـ_ن) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (أ_{10}) \\ (أ_{20}) \\ (أ_{30}) \\ \dots \\ \dots \\ (أ_ن) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ \dots \\ \dots \\ XX \end{bmatrix}$$

❖ ويتحدد انحراف السعر للمواد المباشرة بالفرق بين العنصر الذي رتبه (ر) في المتجه الناتج من حاصل ضرب متجه صف الكميات الفعلية في المصفوفة القطرية للأسعار الفعلية للمواد المباشرة، وبين العنصر الذي يقع في الصف الثالث والعمود (ر) من المصفوفة الناتجة من حاصل ضرب مصفوفة الكميات للمواد الخام في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية لهذه المواد وعلي ضوء ذلك فإن هذه الانحرافات تساوى

انحراف السعر لكل مادة من المواد المباشرة =

$$\begin{bmatrix} (هـ_1) \\ (هـ_2) \\ (هـ_3) \\ \dots \\ \dots \\ (هـ_ن) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (جـ_{10}) \\ (جـ_{20}) \\ (جـ_{30}) \\ \dots \\ (جـ_ن) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ \dots \\ \dots \\ XX \end{bmatrix}$$

❖ ويتحدد انحراف الكمية للمواد المباشرة بالفرق بين العنصر الذي يقع في الصف

الثالث والعمود (ر) وبين العنصر الذي يقع في الصف الأول والعمود (ر) وذلك من المصفوفة الناتجة من حاصل ضرب مصفوفة الكميات للمواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية لهذه المواد ، وبذلك فإن انحراف الكمية لمختلف المواد يساوى :

إنحراف الكمية لكل مادة من المواد المباشرة =

$$\begin{bmatrix} X & X & X \\ X & X & X \\ X & X & X \\ \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots \\ X & X & X \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (\text{أ}_{10}) \\ (\text{أ}_{20}) \\ (\text{أ}_{30}) \\ \cdots \\ \cdots \\ (\text{أ}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (\text{جـ}_{10}) \\ (\text{جـ}_{20}) \\ (\text{جـ}_{30}) \\ \cdots \\ \cdots \\ (\text{جـ}) \end{bmatrix}$$

ويتحدد انحراف المزج بالفرق بين العنصر الذي يقع في الصف الثالث والعمود (ر)وبين العنصر الذي يقع في الصف الثاني ونفس العمود السابق ، وذلك من المصفوفة الناتجة من حاصل ضرب مصفوفة الكميات للمواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية ، وعلى هذا الأساس فإن انحراف المزج لمختلف المواد الخام يساوي :

إنحراف المزج لكل مادة من المواد المباشرة =

$$\begin{bmatrix} X & X & X \\ X & X & X \\ X & X & X \\ \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots \\ X & X & X \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (\text{ب}_{10}) \\ (\text{ب}_{20}) \\ (\text{ب}_{30}) \\ \cdots \\ \cdots \\ (\text{ب}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (\text{جـ}_{10}) \\ (\text{جـ}_{20}) \\ (\text{جـ}_{30}) \\ \cdots \\ \cdots \\ (\text{جـ}) \end{bmatrix}$$

❖ ويتحدد انحراف الغلة بالفرق بين العنصر الذي يقع في الصف الثاني والعمود (ر) وبين العنصر الذي يقع في الصف الأول ونفس العمود السابق، وذلك من المصفوفة الناتجة من حاصل ضرب مصفوفة الكميات للمواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية، وعلى هذا الأساس فإن انحراف الغلة لمختلف المواد الخام المباشرة يساوي :

إنحراف الغلة لكل مادة من المواد المباشرة =

$$\begin{bmatrix} X & X & X \\ X & X & X \\ X & X & X \\ \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & & \cdots \\ X & X & X \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (_{10}\ \text{أ}) \\ (_{20}\ \text{أ}) \\ (_{30}\ \text{أ}) \\ \cdots \\ \cdots \\ (\ \ \text{أ}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (_{10}\ \text{ب}) \\ (_{20}\ \text{ب}) \\ (_{30}\ \text{ب}) \\ \cdots \\ \cdots \\ (\ \ \text{ب}) \end{bmatrix}$$

❖❖❖ وعلي ضوء متجهات الصفوف Rows Vectors ومتجهات الأعمدة Columns Vectors يتم تحديد كل من انحراف السعر وانحراف الكمية وذلك مختلف المواد الأولية المباشرة، وانحراف معدل الأجر وكفاءة العمل (أو الوقت) وذلك علي النحو التالي :

❖ يتحدد انحراف الكمية للمواد الأولية المباشرة يضرب متجه الصف الذي يمثل السعر المعياري للمواد الأولية في متجه العمود الذي يمثل الفرق بين الكميات الفعلية والكميات المعيارية، وبذلك فإن انحراف الكمية للمواد المباشرة التي تستخدم في الإنتاج يساوى :

$$[(س_1)\ (س_2)\ (س_3)\ \ldots\ \ldots\ (س_ن)] \begin{bmatrix} (\Delta ك_1) \\ (\Delta ك_2) \\ (\Delta ك_3) \\ \ldots \\ \ldots \\ (\Delta ك_ن) \end{bmatrix}$$

يتحدد انحراف معدل الأجر لمختلف المنتجين يضرب متجه الصف الذي يمثل ساعات وقت العمل الفعلية لمختلف المنتجين في متجه العمود الذي يمثل الفرق بين معدل الأجر الفعلي ومعدل الأجر المعياري، وبذلك فإن انحراف معدل الأجر لمختلف المنتجين يساوى:

$$[(ت_1 + \Lambda ت_1)\ (ت_2 + \Lambda ت_2)\ (ت_3 + \Lambda ت_3)\ \ldots\ (ت_ن + \Lambda ت_ن)] \begin{bmatrix} (\Lambda ع_1) \\ (\Lambda ع_2) \\ (\Delta ع_3) \\ \ldots \\ \ldots \\ (\Delta ع_ن) \end{bmatrix}$$

❖ ويتحدد انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) بضرب متجه الصف والذي يمثل معدل الأجر المعياري للمنتجين في متجه العمود والذي يمثل الفرق بين ساعات وقت العمل الفعلية وساعات وقت العمل المعيارية ، وبذلك فإن انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) لمختلف المنتجين يساوى :

$$[(ع_1)\ (ع_2)\ (ع_3)\ (ع_3)\ (ع_3)\ \ldots\ \ldots\ (ع_ن)]$$

$$\begin{bmatrix} (\Delta\ \text{ت}_1) \\ (\Delta\ \text{ت}_2) \\ (\Delta\ \text{ت}_3) \\ \cdots\cdots\cdots \\ \cdots\cdots\cdots \\ (\Delta\ \text{ت}_\text{ن}) \end{bmatrix}$$

❖ يتحدد انحراف السعر للمواد الأولية المباشرة بضرب متجه الصف الذي يمثل الكميات الفعلية للمواد الخام التي تستخدم في الإنتاج في متجه العمود الذي يمثل الفرق بين السعر الفعلي والسعر المعياري، وبذلك فإن انحراف السعر للمواد المباشرة يساوى:

$$\left[(\text{ك}_1 + \Delta\ \text{ك}_1)\ (\text{ك}_2 + \Delta\ \text{ك}_2)\ (\text{ك}_3 + \Delta\ \text{ك}_3) \cdots\cdots\cdots (\text{ك}_\text{ن} + \Delta\ \text{ك}_\text{ن}) \right] \begin{bmatrix} (\Delta\ \text{س}_1) \\ (\Delta\ \text{س}_2) \\ (\Delta\ \text{س}_3) \\ \cdots\cdots\cdots \\ \cdots\cdots\cdots \\ (\Delta\ \text{س}_\text{ن}) \end{bmatrix}$$

❖❖❖❖ وعلى ضوء كل من متجهات الصفوف والأعمدة والمصفوفات الرياضية للكميات وذلك للمواد المباشرة والأجور المباشرة، والمصفوفات القطرية Diagonal Matrices للأسعار الفعلية والأسعار المعيارية لمختلف المواد الخام، والمصفوفات القطرية للمعدلات الفعلية والمعدلات المعيارية للأجور المباشرة، سوف يتم توضيح كيفية التطبيق العملي لمنهج المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف.

التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات المواد المباشرة والأجور المباشرة.

تبين مما سبق كيفية تحديد انحرافات تكاليف المواد المباشرة، ويتم تحديد الانحرافات المختلفة للأجور المباشرة والتي تتمثل في الانحراف الإجمالي، وانحراف معدل الأجر، وانحراف كفاءة العمل (أو الوقت) وانحراف مزج العمل المباشر[1]، وانحراف غلة العمل المباشرة، على ضوء العمليات التالية:

- ضرب متجه الصف والذي يمثل الساعات الفعلية لوقت العمل (تر + Δ تر) لمختلف المنتجين في المصفوفة القطرية للمعدلات الفعلية للأجور المباشرة لكل ساعة لمختلف المنتجين، ويكون نتيجة ذلك متجه صف Row Vector عناصره تساوي عدد فئات المنتجين.
- ضرب مصفوفة الكميات للعمل المباشر في المصفوفة القطرية للمعدلات المعيارية للأجور المباشرة لكل ساعة ولمختلف المنتجين، ويكون نتيجة ذلك مصفوفة مكونة من ثلاثة صفوف وعدد فئات المنتجين يساوي عدد أعمدة المصفوفة.

❖❖❖❖ وعلى ضوء كل من متجه الصف، والمصفوفة التي يتم الحصول عليهما من العمليات السابقة يتم تحديد الانحرافات المختلفة للأجور المباشرة، ويكون ذلك على النحو التالي:

❖ يتحدد الانحراف الإجمالي للأجور المباشرة بالفرق بين العنصر الذي رتبه (ر) في متجه الصف وبين العنصر الذي يقع في الصف الأول والعمود (ر) من المصفوفة.

---

1) د/ أحمد فرغلي محمد حسن. نظم التكاليف – الجزء الثاني (الفعلية – المعيارية) جامعة القاهرة. كلية التجارة عام ٢٠٠٢ ص ٢٢٢.

❖ ويتحدد انحراف معدل الأجور المباشرة بالفرق بين العنصر الذي رتبة (ر) في متجه الصف والعنصر الذي يقع في الصف الثالث والعمود (ر) من المصفوفة .

❖ ويتحدد انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) بالفرق بين العنصر الذي يقع في الصف الثالث والعنصر الذي يقع في الصف الأول ، ونفس العمود وذلك من المصفوفة .

❖ ويتحدد انحراف المزج بين العنصر الذي يقع في الصف الثالث، والعنصر الذي يقع في الصف الثاني ونفس العمود للمصفوفة .

ويتحدد انحراف الغلة بين العنصر الذي يقع في الصف الثاني والعنصر الذي يقع في الصف الأول ونفس العمود للمصفوفة .

ولتوضيح كيفية بيان انحرافات التكاليف باستخدام المصفوفات الرياضة نفترض أن الإنتاج في إحدى الشركات الصناعية يتطلب أربعة أنواع من المواد الخام ، هذا بالإضافة إلى ثلاثة أنواع من فئات المنتجين، ولقد كانت البيانات المعيارية على النحو التالي :

يلزم لإنتاج وحدة المنتج 5 كجم من المادة الخام الأولي، 10 كجم من المادة الخام الثانية، 20 كجم من المادة الخام الثالثة، 15 كجم من المادة الخام الرابعة، 16 ساعة للمنتجين فئة (أ)، 20 ساعة للمنتجين فئة (ب)، 4 ساعات للمنتجين فئة (ج) . والتكلفة المعيارية لكل كيلو جرام من مختلف المواد الخام تساوي 8 دينار، 5 دينار، 10 دينار، 4 دينار وذلك علي الترتيب ، ومعدل الأجر المعياري لكل ساعة يساوي 15 دينار، 10دينار، 25دينار علي الترتيب وذلك لمختلف المنتجين . وبخصوص التكاليف الصناعية غير المباشرة ، كانت التقديرات عند مستوي الطاقة المعياري (45000 ساعة عمل مباشر) كالآتي : مواد غير مباشرة (متغيرة) 40500 دينار، أجور غير مباشرة (متغيرة) 36000 دينار ، مصاريف صيانة (ثابتة) 3150 دينار، مصاريف صيانة (متغيرة) 31500 دينار، مصاريف استهلاك (ثابتة) 27000

دينار، مصاريف متنوعة (ثابتة) 14850 دينار، مصاريف متنوعة (متغيرة) 72000 ولقد كانت بيانات التكاليف الفعلية علي النحو التالى:

التكلفة الفعلية لكل كيلو جرام من مختلف المواد الخام يساوي 10 دينار، 7دينار، 9دينار، 6 دينار وذلك علي الترتيب، ومعدل الأجر الفعلي وكل ساعة عمل يساوي 20 دينار، 10 دينار، 30 دينار علي الترتيب وذلك لمختلف المنتجين.

ولقد استخدم في إنتاج 1000 وحدة من المنتج كميات من المواد الخام وساعات العمل التالية...

9000 كيلو جرام من المادة الخام الأولي ، 4500 كيلو جرام من المادة الخام الثانية 20250كيلو جرام من المادة الثالثة ، 11250 كيلو جرام من المادة الخام الرابعة ، 15000 ساعة عمل للمنتجين فئة (أ) 6000 ساعة العمل للمنتجين فئة(ب) 9000ساعة عمل للمنتجين من الفئة الأخيرة.

وبخصوص التكاليف الصناعية غير المباشرة الفعلية كانت علي النحو التالي ...

مواد غير مباشرة (ومتغيرة) 38700 دينار، أجور غير مباشرة (متغيرة) 35400 دينار، مصاريف صيانة (ثابتة) 3150 دينار، مصاريف صيانة (متغيرة) 29850 دينار، مصاريف استهلاك (ثابتة) 27000 دينار، مصاريف متنوعة (ثابتة) 14850 دينار، مصاريف متنوعة (متغيرة) 67650 دينار.

... وعلى ضوء متجهات الصفوف Rows . Vectors ومتجهات الأعمدة Columns Vectors ومصفوفة الكميات للمواد المباشرة، والعمل المباشرة، والمصفوفة القطرية لأسعار المواد الخام ، ومعدل أجور المنتجين ، يتم تحديد مختلف الانحرافات للمواد المباشرة ، والتي تتمثل في الانحراف الإجمالي ، وانحراف السعر، وانحراف الكمية، وانحراف المزج ، وانحراف الغلة ، والانحرافات المختلفة للأجور المباشرة والتي تتمثل في الانحراف الإجمالي، وانحراف معدل الأجر، وانحراف كفاءة

العمل (أو الوقت) وانحراف مزج العمل، وانحراف غلة العمل ويكون ذلك على أساس خطوات التالية:

ضرب متجه الصف الذي يمثل الكميات الفعلية لمختلف المواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار الفعلية لهذه المواد وهذا يساوي .

$$\left[(ك_4 + \Delta ك_4) \quad (ك_3 + \Delta ك_3) \quad (ك_2 + \Delta ك_2) \quad (ك_1 + \Delta ك_1)\right]$$

$$\begin{bmatrix} (س_4+\Delta س_4) & .... & .... & .... \\ .... & (س_3+\Delta س_3) & .... & .... \\ .... & .... & (س_2+\Delta س_2) & .... \\ .... & .... & .... & (س_1+\Delta س_1) \end{bmatrix}$$

$$= \left[(هـ_4) \quad (هـ_3) \quad (هـ_2) \quad (هـ_1)\right]$$

$$\left[67500 \quad 182250 \quad 31500 \quad 90000\right] = \begin{bmatrix} ...... & ...... & .. & 10 \\ ...... & ...... & 7 & ...... \\ ...... & 9 & ...... & ...... \\ 6 & ...... & ...... & ...... \end{bmatrix} \left[11250 \quad 20250 \quad 4500 \quad 9000\right]$$

ضرب مصفوفة الكميات للمواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية لمختلف المواد المباشرة التي يتم استخدامها في الإنتاج وهذا يساوي

$$\begin{bmatrix} (ك_4) & ......(ك_3) & (ك_2) & (ك_1) \\ مجـ(ك+\Delta ك)م_4 & مجـ(ك+\Delta ك)م_3 & مجـ(ك+\Delta ك)م_2 & مجـ(ك+\Delta ك)م_1 \\ (ك_4+\Delta ك_4) & (ك_3+\Delta ك_3) & (ك_2+\Delta ك_2) & (ك_1+\Delta ك_1) \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} \text{.......} & \text{.......} & \text{.......} & (\text{س}_1) \\ \text{.......} & \text{.......} & (\text{س}_2) & \text{.......} \\ \text{.......} & (\text{س}_3) & \text{.......} & \text{.......} \\ (\text{س}_4) & \text{.......} & \text{.......} & \text{.......} \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} \text{أ}_{40} & \text{أ}_{30} & \text{أ}_{20} & \text{أ}_{10} \\ \text{ب}_{40} & \text{ب}_{30} & \text{ب}_{20} & \text{ب}_{10} \\ \text{جـ}_{40} & \text{جـ}_{30} & \text{جـ}_{20} & \text{جـ}_{10} \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} 60000 & 200000 & 50000 & 40000 \\ 54000 & 180000 & 45000 & 36000 \\ 45000 & 202500 & 22500 & 72000 \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} \text{.......} & \text{.......} & \text{.......} & 8 \\ \text{.......} & \text{.......} & 5 & \text{.......} \\ \text{.......} & 10 & \text{.......} & \text{.......} \\ 4 & \text{.......} & \text{.......} & \text{.......} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 15000 & 20000 & 10000 & 5000 \\ 13500 & 18000 & 9000 & 4500 \\ 11250 & 20250 & 4500 & 9000 \end{bmatrix}$$

الإنحراف الإجمالى لكل مادة من المواد المباشرة=

$$\begin{bmatrix} 50000 \\ -18500 \\ -17750 \\ 7500 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 40000 \\ 50000 \\ 200000 \\ 600000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 90000 \\ 31500 \\ 182250 \\ 67500 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (\text{أ}_{10}) \\ (\text{أ}_{20}) \\ (\text{أ}_{30}) \\ (\text{أ}_{40}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (\text{هـ}_1) \\ (\text{هـ}_2) \\ (\text{هـ}_3) \\ (\text{هـ}_4) \end{bmatrix}$$

ويتضح من ذلك أن الانحراف الإجمالي للمادة الخام الأولي والرابعة في غير صالح

المشروع ويساوى 50000 دينار ، 7500 دينار علي الترتيب ، والانحراف الإجمالي للمادة الخام الثانية والثالثة في صالح المشروع ويساوى 18500 دينار ، 17750 دينار علي الترتيب ، ومجموع هذه الانحرافات يساوى الانحراف الإجمالي لجميع المواد الخام، وقدره 21250 دينار وهو في غير صالح المشروع لزيادة التكاليف الفعلية عن التكاليف المعيارية للمواد الخام التي تستخدم في الإنتاج ويتم تحليل الانحراف الإجمالي علي النحو التالي :

إنحراف السعر لكل مادة من المواد الخام المباشرة

$$\begin{bmatrix} 18000 \\ 9000 \\ 20250- \\ 22500 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 72000 \\ 22500 \\ 202500 \\ 45000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 90000 \\ 31500 \\ 182250 \\ 67500 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (\text{ج}_{10}) \\ (\text{ج}_{20}) \\ (\text{ج}_{30}) \\ (\text{ج}_{40}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (\text{هـ}_{1}) \\ (\text{هـ}_{2}) \\ (\text{هـ}_{3}) \\ (\text{هـ}_{4}) \end{bmatrix} =$$

ويمكن أيضا بيان هذه الانحرافات وذلك بضرب متجه صف الكميات الفعلية للمواد الأولية في متجه عمود الفرق بين السعر الفعلي والسعر المعياري لهذه المواد ، وذلك كالآتي :

إنحراف السعر للمواد الأولية التى يتم استخدامها فى الإنتاج يساوى :

$$9250 = \Big[(22500) + (20250-) + (9000) + (18000) = \begin{bmatrix} 2 \\ 2 \\ 1- \\ 2 \end{bmatrix} \Big] \begin{bmatrix} 11250 & 20250 & 4500 & 9000 \end{bmatrix} = \Big]$$

وعلي ضوء هذه النتائج فإن انحراف السعر للمادة الخام الأولي تساوى 18000 دينار، وللمادة الخام الثانية يساوى 9000 دينار في غير صالح المشروع، والانحراف للمادة الثالثة في صالح المشروع وتساوى 20250 دينار، وللمادة

الرابعة تساوى 22500 دينار في صالح المشروع ومجموع هذه الانحرافات تساوى 29250 دينار وهو انحراف السعر لجميع المواد الخام المباشر التي تستخدم في الإنتاج.

إنحراف الكمية لكل مادة من المواد الخام المباشرة

$$\begin{bmatrix} 32000 \\ 27500- \\ 2500 \\ 15000- \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 40000 \\ 50000 \\ 200000 \\ 600000 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 72000 \\ 22500 \\ 202500 \\ 45000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (_{10}\text{ا}) \\ (_{20}\text{ا}) \\ (_{30}\text{ا}) \\ (_{40}\text{ا}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (_{10}\overrightarrow{\text{ج}}) \\ (_{20}\overrightarrow{\text{ج}}) \\ (_{30}\overrightarrow{\text{ج}}) \\ (_{40}\overrightarrow{\text{ج}}) \end{bmatrix} =$$

ويمكن أيضا بيان إنحرافات الكمية المواد الخام، وذلك بضرب متجه صف السعر المعيارى لهذه المواد فى متجه مواد الفرق بين الكميات الفعلية والكميات المعيارية للمواد الخام الأولية وذلك كالآتى:

إنحراف الكمية للمواد الخام التى يتم استخدامها فى الإنتاج تساوى:

$$=$$

$$8000- = [(15000-) + (2500) + (27500-) + (32000)] = \begin{bmatrix} 4000 \\ 5500- \\ 250 \\ 3750- \end{bmatrix} [4 \quad 10 \quad 5 \quad 8]$$

ويتضح من النتائج السابقة أن انحراف الكمية للمادة الخام الأولى تساوى 32000 دينار وللمادة الخام الثالثة 2500 دينار وهو في غير صالح المشروع ، وانحراف الكمية للمادة الخام الثانية يساوى 27500 دينار وللمادة الخام الرابعة يساوى 15000 وهو في صالح المشروع ، ومجموع هذه الانحرافات في صالح المشروع ويساوى 8000 دينار ، ويتم تحليل هذه الانحرافات كالآتي :

إنحراف المزج للمواد الخام المباشرة =

$$\begin{bmatrix} (\text{جـ}_{10}) \\ (\text{جـ}_{20}) \\ (\text{جـ}_{30}) \\ (\text{جـ}_{40}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (\text{ب}_{10}) \\ (\text{ب}_{20}) \\ (\text{ب}_{30}) \\ (\text{ب}_{40}) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 72000 \\ 22500 \\ 202500 \\ 45000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 36000 \\ 45000 \\ 180000 \\ 54000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 36000 \\ -22500 \\ 22500 \\ -9000 \end{bmatrix}$$

ويتبين من هذه النتائج أن انحراف المزج للمادة الخام الأولي يساوى 36000 دينار وهو في غير صالح المشروع ، وانحراف المزج للمادة الخام الثانية يساوى 22500 وهو في غير صالح المشروع وانحراف المزج للمادة الخام الثالثة في صالح المشروع يساوى 22500 دينار ، وانحراف المزج للمادة الخام الرابعة تساوى 9000 دينار وهو في صالح المشروع ومجموع هذه الانحرافات تساوى 27000 دينار وهو في غير صالح المشروع

انحراف الغله للمواد الخام المباشرة =

$$\begin{bmatrix} (\text{ب}_{10}) \\ (\text{ب}_{20}) \\ (\text{ب}_{30}) \\ (\text{ب}_{40}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (\text{أ}_{10}) \\ (\text{أ}_{20}) \\ (\text{أ}_{30}) \\ (\text{أ}_{40}) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 36000 \\ 45000 \\ 180000 \\ 54000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 40000 \\ 50000 \\ 200000 \\ 600000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} -4000 \\ 5000 \\ -20000 \\ -6000 \end{bmatrix}$$

ويتضح من ذلك أن إنحراف الغلة لجميع المواد الخام فى صالح المشروع وتساوى بالنسبة للمادة الخام الأولى 4000 دينار ، وللمادة الخام الثانية 5000 دينار ، وللمادة الثالثة 20000 ينار ، وللمادة الرابعة 6000 دينار ومجموع هذه الانحرافات يساوى إجمالي انحراف الغله للمواد المباشرة ، وهو في صالح المشروع وجدير بالملاحظة أنه يوفر كل من انحراف الغلة وانحراف مزج المواد المباشرة رؤية اعمق

وأفضل عن انحراف كفاءة هذا المواد[1] ويمكن تحديد الانحرافات المختلفة للأجور المباشرة ، وذلك علي ضوء كل من مصفوفة الكميات للعمل المباشر ، والمصفوفة القطرية للمعدلات الفعلية والمعيارية للأجور المباشرة ، ومتجهات الصفوف والأعمدة ومنها ، متجه صف Row Vector ساعات وقت العمل الفعلي لفئات المنتجين ، ومتجه عمود Column Vector للفرق بين المعدل الفعلي والمعياري للأجور المباشرة ، ويكون ذلك علي أساس الخطوات التالية :

❖ ضرب متجه الصف الذي يمثل ساعات وقت العمل الفعلية لمختلف فئات المنتجين في المصفوفة القطرية للمعدلات الفعلية للأجور المباشرة وهذا يساوى:

$$= [(ت_1 + \Delta ت_1) \quad (ت_2 + \Delta ت_2) \quad (ت_3 + \Delta ت_3)] \begin{bmatrix} (ع_1 + \Delta ع_1) & \dots & \dots \\ \dots & (ع_2 + \Delta ع_2) & \dots \\ \dots & \dots & (ع_3 + \Delta ع_3) \end{bmatrix}$$

$$[ص_1 \quad ص_6 \quad ص_7]$$

$$= [15000 \quad 6000 \quad 9000] \begin{bmatrix} 20 & \dots & \\ \dots & 10 & \\ \dots & \dots & 30 \end{bmatrix} = [300000 \quad 60000 \quad 270000]$$

❖ ضرب مصفوفة الكميات للعمل المباشر في المصفوفة القطرية للمعدلات المعيارية للأجور المباشرة لكل ساعة عمل لجميع المنتجين وهذا يساوى:

$$\begin{bmatrix} ب_1 & ب_2 & ب_3 \\ مج(ب_1 + \Delta ب_1)د_1 & مج(ب_2 + \Delta ب_2)د_2 & مج(ب_3 + \Delta ب_3)د_3 \\ (ب_1 + \Delta ب_1) & (ب_2 + \Delta ب_2) & (ب_3 + \Delta ب_3) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} ع_1 & \dots & \dots \\ \dots & ع_2 & \dots \\ \dots & \dots & ع_3 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 50^1 & 60^1 & 70^1 \\ 50^- & 60^- & 70^- \\ 50^{\rightarrow} & 60^{\rightarrow} & 70^{\rightarrow} \end{bmatrix}$$

---

١) د. تشارلزت هورنجورن وآخرون. محاسبة التكاليف. مدخل اداري – الجزء الثانى. ترجمة د. حامد أحمد حجاج – السعودية – الرياض – دار المريخ للنشر ١٩٩٦ ص ١١٨٠.

$$\begin{bmatrix} 100000 & 200000 & 240000 \\ 75000 & 150000 & 180000 \\ 225000 & 60000 & 225000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} .... & ...... & 15 \\ .... & 10 & ...... \\ 25 & .... & ...... \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 4000 & 20000 & 16000 \\ 3000 & 15000 & 12000 \\ 9000 & 6000 & 15000 \end{bmatrix}$$

الإنحراف الإجمالي للأجور المباشرة لفئات المنتجين يساوى : -

$$\begin{bmatrix} 60000 \\ 140000 & - \\ 170000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 240000 \\ 200000 \\ 100000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 300000 \\ 60000 \\ 270000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (_{50}\ ') \\ (_{60}\ ') \\ (_{70}\ ') \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (_{5}\text{هـ}) \\ (_{6}\text{هـ}) \\ (_{7}\text{هـ}) \end{bmatrix} =$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الإجمالي للأجور المباشرة لفئات المنتجين يساوى 60000 دينار للفئة الأولي وهو في غير صالح المشروع ، والانحراف للفئة الثانية يساوى 140000 دينار وهو في صالح المشروع ، والانحراف الإجمالي للفئة الثالثة يساوى 170000 دينار وهو في غير صالح المشروع ويتم تحليل الانحراف الإجمالي على النحو التالي :

انحراف معدل الأجر لكل فئة من فئات المنتجين يساوى

$$\begin{bmatrix} 75000 \\ \text{صفر} \\ 45000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 225000 \\ 60000 \\ 225000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 300000 \\ 60000 \\ 270000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (_{50}\text{جـ}) \\ (_{60}\text{جـ}) \\ (_{70}\text{جـ}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (_{5}\text{هـ}) \\ (_{6}\text{هـ}) \\ (_{7}\text{هـ}) \end{bmatrix} =$$

ويمكن بيان هذه الانحرافات وذلك بضرب متجه صف ساعات العمل الفعلية للمنتجين في متجه عمود يمثل الفرق بين معدل الأجر الفعلي ومعدل الأجر المعياري ، وذلك كالآتي :

انحراف معدل الأجر للفئات المختلفة للمنتجين يساوى :

$$120000 = [(45000) + (\text{صفر}) + (75000)] = \begin{bmatrix} 5 \\ \text{صفر} \\ 5 \end{bmatrix} [9000 \quad 6000 \quad 15000] =$$

ويتضح من هذه النتائج أن انحراف معدل الأجر للفئة الأولى للمنتجين يساوى 75000 دينار وهو في غير صالح المشروع ، وهذا الانحراف يساوى صفر للفئة الثانية ، ويساوى 45000 دينار للفئة الثالثة من المنتجين وهو في غير صالح المشروع ، ومجموع هذه الانحرافات يساوى 120000 دينار ويمثل انحراف المعدل لجميع المنتجين وهو في غير صالح المشروع .

انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) لمختلف فئات المنتجين يساوى :

$$\begin{bmatrix}15000- \\ 140000- \\ 125000\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}240000 \\ 200000 \\ 100000\end{bmatrix} - \begin{bmatrix}225000 \\ 60000 \\ 225000\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}(_{50}\ /) \\ (_{60}\ /) \\ (_{70}\ /)\end{bmatrix} - \begin{bmatrix}(_{50}\ \text{ج}) \\ (_{60}\ \text{ج}) \\ (_{70}\ \text{ج})\end{bmatrix} =$$

ويمكن إيجاد انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) وذلك بضرب متجه صف معدل الأجر المعياري في متجه عمود الفرق بين ساعات وقت العمل الفعلية وساعات وقت العمل المعيارية لمختلف المنتجين وذلك علي النحو التالي

انحراف كفاءة العمل لمختلف المنتجين يساوى :

$$\text{جنيه} \quad 30000- = [(125000) + (140000-) + (15000-)] = \begin{bmatrix}1000- \\ 14000- \\ 5000\end{bmatrix} [25 \ 10 \ 15]$$

ويتضح من النتائج السابقة أن انحراف كفاءة العمل للفئة الأولى للمنتجين يساوى 15000 دينار وهو في صالح المشروع ، وهذا الانحراف للفئة الثانية يساوى 140000 دينار وهو في صالح المشروع ولكن انحراف الفئة الثالثة يساوى 125000 دينار وهو في غير صالح المشروع ، ويتم تحليل هذه الانحرافات كالآتي :

انحراف المزج للعمل المباشر يساوى :

$$\begin{bmatrix} 45000 \\ 90000- \\ 150000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 180000 \\ 150000 \\ 75000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 225000 \\ 60000 \\ 225000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (\text{ب}_{50}) \\ (\text{ب}_{60}) \\ (\text{ب}_{70}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (\text{جـ}_{50}) \\ (\text{جـ}_{60}) \\ (\text{جـ}_{70}) \end{bmatrix} =$$

إنحراف الغلة للعمل المباشر يساوى :

$$\begin{bmatrix} 60000- \\ 50000- \\ 25000- \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 240000 \\ 200000 \\ 100000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 180000 \\ 150000 \\ 75000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (\text{أ}_{50}) \\ (\text{أ}_{60}) \\ (\text{أ}_{70}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (\text{ب}_{50}) \\ (\text{ب}_{60}) \\ (\text{ب}_{70}) \end{bmatrix} =$$

ويتبين من هذه النتائج أن انحراف المزج للفئة الأولى للمنتجين في غير صالح المشروع ويساوى 45000 دينار بينما انحراف الغله لنفس الفئة يساوى 60000 دينار وهو في صالح المشروع ، ومجموع الانحرافين السابقين ، يساوى انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) وهو في صالح المشروع ، وانحراف مزج العمل للفئة الثانية للمنتجين يساوى 90000 دينار وهو في صالح المشروع ، وانحراف الغله لنفس الفئة يساوى 50000 دينار وهو في صالح المشروع ومجموع الانحرافين السابقين يساوى انحراف كفاءة العمل وهو في صالح المشروع ، وانحراف المزج للفئة الثالثة للمنتجين يساوى 150000 دينار وهو في غير صالح المشروع وانحراف الغلة لنفس الفئة يساوى 25000 دينار وهو في صالح المشروع، ومجموع الانحرافين يساوى انحراف كفاءة العمل وهو في صالح المشروع ، ويجب عند[1] تحليل انحرافات تكلفة المواد المباشرة مراعاة موقف دالة الإنتاج ودالة تكلفة المواد المباشرة، حتى يمكن تحقيق درجة دقة أعلي لنتائج فحص هذه الانحرافات ، ويجب الاهتمام عند تحليل انحراف تكلفة العمالة بأثر منحني التعلم علي المعايير المحددة مقدما لساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة المنتج، ويظهر أثر منحني التعلم

[1] د. محمد محمود يوسف كفاءة وفاعلية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة، مرجع سابق ص ٥١

بوضوح في حالة العمالة غير الماهرة أو متوسطة المهارة، حيث يتحسن أداء هذه العمالة بزيادة حجم الإنتاج من خلال اكتساب الخبرة نتيجة التعلم[1].

المصفوفات القطرية DIAGONAL MATRICES ومتجهات الصفوف والأعمدة وتحليل انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة :

يتطلب منهج استخدام المصفوفات الرياضية لتحديد انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة سواء عند اتباع أسلوب الموازنة الثابتة Fixed Budget أو الموازنة المرنة Flexible Budget وطريقة التحليل الثنائي للانحرافات Variance –Two Analysis Method أو طريقة التحليل الثلاثي Variance Analysis –Three Method أو طريقة التحليل الرباعي Variance Analysis Method –Four بيان الآتى : متجهات الصفوف ROW Vectors ومتجهات الأعمدة Columns Vectors والمصفوفات القطرية، والتي منها ما يلي :

- متجهات الصفوف وأعمدة لكل من معدل التحميل الإجمالي التقديري والفعلي ، ومعدل التحميل المتغير والثابت التقديرى والفعلي وذلك لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة.

- المصفوفات القطرية المختلفة والتي تكون القيم القطرية لعناصرها عبارة عن ساعات وقت العمل الفعلية للمصفوفة الأولى ، والفرق بين ساعات العمل النمطية للانتاج الفعلي والساعات الفعلية للمصفوفة الثانية ، الفرق بين ساعات العمل الفعلية وساعات مستوى الطاقة المعياري للمصفوفة الثالثة ، والفرق بين وساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات مستوى الطاقة المعيارى للمصفوفة الرابعة.

---

١) يمكن التعبير رياضيا عن منحيات التعلم learning curves بالمعادلة الرياضية التالية: ص =أ(س) ^ب
حيث أن: ص= متوسط ساعات العمل لانتاج الوحدة، أ= ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الأولى.
س = المجموع المتراكم لعدد الوحدات المنتجة (أو المدفعات). ب= مؤشر التعلم.

❖❖❖ وسوف يتم بيان بعض هذه المتجهات وبعض المصفوفات الرياضية التي يلزم استخدامها لتحليل انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة وذلك علي النحو التالي :

❖ تعبر القيم (ح جر) عن متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) والتي تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر تدل علي معدل التحميل التقديري الإجمالي لمختلف البنود ، وبذلك يكون متجه الصف علي النحو التالي :

[(ح د1) (ح د2) (ح د3) (ح د4) (ح د5) .... (ح د ن)]

❖ وتعبر القيم (ح جر + Δ ح جر) عن متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة العنصر تعبر عن معدل التحميل الفعلي الإجمالي وذلك لمختلف البنود وبذلك يكون متجه الصف كالآتي :

[(ح د1 + Δ ح د1) (ح د2 + Δ ح د2) (ح د3 + Δ ح د3) ...... (ح د ن + Δ ح د ن)]

- وتعبر القيم (ح ث ر) عن متجه صف يتضمن (ن) من العناصر عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة العنصر تدل علي معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف البنود ، وبذلك يكون متجه الصف على النحو التالي :

[(ح ث1) (ح ث2) (ح ث3) (ح ث4) (ح ث5) .... (ح ث ن)]

- وتعبر القيم (ح ث ر +Δ ح ث ر) عن متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) والتي تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر تدل علي معدل التحميل الفعلي الثابت وذلك لمختلف البنود ، وبذلك يكون متجه الصف كالآتي :

[(ح ث $_1$ +Δ ح ث $_1$) (ح ث $_2$ + Δ ح ث $_2$) (ح ث $_3$ +Δ ح ث $_3$) .... (ح ث $_ن$ +Δ ح ث $_ن$)]

وتعبر القيم (ح غـر) عن متجه صف يتضمن (ن) من العناصر عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة العنصر تعبر عن معدل التحميل التقديري المتغير لمختلف البنود وبذلك يكون متجه الصف كالآتي :

[(ح غـ $_1$) (ح غـ $_2$) (ح غـ $_3$) (ح غـ $_4$) (ح غـ $_5$) ....(ح غـ $_ن$)]

وتعبر القيم (ح غر +Δ ح غر) عن متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر يعبر عن معدل التحميل الفعلي المتغير وذلك لمختلف بنود هذه

$$\begin{bmatrix} (ح\ غـ_1 + \Delta\ ح\ غـ_1) \\ (ح\ غـ_2 + \Delta\ ح\ غـ_2) \\ (ح\ غـ_3 + \Delta\ ح\ غـ_3) \\ \cdots\cdots \\ (ح\ غـ_ن + \Delta\ ح\ غـ_ن) \end{bmatrix}$$

التكاليف ، وبالتالي يكون متجه العمود علي النحو التالي :

وتعبر القيم (ف جـر + Δ جـر) عن متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) والتي تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وتعبر قيمة العنصر عن التكاليف الصناعية غير المباشرة الفعلية الإجمالية لكل بند من بنود التكاليف ، وعلي ذلك يكون متجه العمود كالآتي :

$$\begin{bmatrix} (ف\ جـ_1 + \Delta ف\ جـ_1) \\ (ف\ جـ_2 + \Delta ف\ جـ_2) \\ (ف\ جـ_3 + \Delta ف\ جـ_3) \\ \cdots\cdots \\ (ف\ جـ_ن + \Delta ف\ جـ_ن) \end{bmatrix}$$

وتعبر القيم (ت ر +Δ ت ر) عن ساعات وقت العمل الفعلية لمختلف فئات المنتجين، ويتم تحديد المصفوفة القطرية والتي تكون هذه الساعات عبارة عن العناصر القطرية Elements Diagonal لهذه المصفوفة وبالتالي تظهر علي النحو التالي:

....	....	....	(ت ر +Δت ر)
....	....	(ت ر +Δت ر)	....
....	....	....	....
....	....	....	....
....	....	....	....
(ت ر +Δت ر)	....	....	....

❖❖❖ وعلي ضوء كل من متجهات الصفوف والأعمدة لكل من معدل التحميل الإجمالي التقديزي والفعلي ومعدل التحميل المتغير والثابت التقديري والفعلي وذلك للبنود المختلفة للتكاليف، ومختلف المصفوفات القطرية Diagonal Matrices سوف يتم بيان كيفية التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضة ومتجهات الصفوف والأعمدة في تحليل انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة.

التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية ومتجهات الصفوف والأعمدة وتحليل انحراف التكاليف الصناعية غير المباشرة:

تقتضى الضرورة لتحديد انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة ، بيان مختلف المصفوفات القطرية الأخرى، والتي منها المصفوفة القطرية والتي تكون القيم القطرية لعناصرها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية، والمصفوفة القطرية والتي يعبر الفرق بين ساعات العمل الفعلية وساعات مستوى الطاقة المعياري عن عناصرها ، والمصفوفة القطرية والتي تكون عناصرها القطرية عبارة عن الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي وساعات مستوى الطاقة المعياري ، وعلي ضوء كل من متجهات الصفوف والأعمدة ومختلف المصفوفات القطرية ، يتم بيان انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة علي أساس الخطوات التالية :

❖ تحديد الانحراف الإجمالي :

يتحدد الانحراف الإجمالي للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء الآتي :

أ - ضرب ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وكل عنصر(ح $_{ج ر}$) يمثل معدل التحميل التقديري الإجمالي لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ب - ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود ،عدد عناصره (ن) وتساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وكل عنصر (ح $_{ج ر}$+Δ $_{ج ر}$) يعبر عن معدل التحميل الفعلي الإجمالي لبنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، وبطرح هذه القيمة من الناتج في (أ) يتم تحديد الانحراف الإجمالي ويكون ذلك كالآتي

الإنحراف الإجمالى للتكاليف الصناعية غير المباشرة يساوى

= الساعات النمطية للإنتاج الفعلى

$$\begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ XX \\ XX \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (\text{ح حـ}_1 + \Delta\text{ح حـ}_1) \\ (\text{ح حـ}_2 + \Delta\text{ح حـ}_2) \\ (\text{ح حـ}_3 + \Delta\text{ح حـ}_3) \\ (\text{ح حـ}_4 + \Delta\text{ح حـ}_4) \\ (\text{ح حـ}_5 + \Delta\text{ح حـ}_5) \end{bmatrix} \text{الفعلية} \quad \text{الساعات} \quad - \begin{bmatrix} (\text{ح حـ}_1) \\ (\text{ح حـ}_2) \\ (\text{ح حـ}_3) \\ (\text{ح حـ}_4) \\ (\text{ح حـ}_5) \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} 2700- \\ 3400- \\ 2200- \\ 3000- \\ 5300- \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 36000 \\ 32000 \\ 30800 \\ 24000 \\ 77200 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1.29 \\ 1.18 \\ 1.10 \\ 0.90 \\ 2.75 \end{bmatrix} 30000 - \begin{bmatrix} 0.90 \\ 0.80 \\ 0.77 \\ 0.60 \\ 1.93 \end{bmatrix} 40000 =$$

ويتضح من العمليات السابقة أن الانحراف الإجمالى للمواد غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوى 2700 دينار والانحراف الإجمالي للأجور غير المباشرة يساوى 2400 دينار وهو في غير صالح المشروع، والانحراف الإجمالي لمصاريف الصيانة في غير المشروع ويساوى 2200 دينار، والانحراف الإجمالي لمصاريف الاستهلاك في غير صالح المشروع ويساوى 3000، والانحراف الاجمالى للمصاريف الصناعية المتنوعة تساوى 5300 دينار وهو في صالح المشروع ، وغنى عن البيان إن الانحراف الإجمالي للتكاليف الصناعية غير المباشرة يساوى ناتج طرح التكاليف الفعلية من حاصل ضرب الساعات النمطية للإنتاج الفعلي في أجمالي معدل التحميل التقديري (5X4000) ـ (216600) = ـ 16600 دينار وهو

في غير صالح المشروع ويساوى مجموع الانحراف الخاصة بمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة وسوف يتم بيان تحليل الانحرافات باستخدام الموازنة الثابتة Fixed Budget ، علي ضوء المصفوفات الرياضية ومتجهات الصفوف والأعمدة.

* الموازنة الثابتة Fixed Budget وبيان انحرافات التكاليف:

❖❖ تحديد انحراف الكفاءة: يتحد انحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء العمليات التالية:

أ ـ تحديد متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) والتي تساوى عدد التكاليف الصناعية غير المباشر، وقيمة كل عنصر (ح $_{ج ر}$) تعبر عن معدل التحميل التقديرى الإجمالي وذلك لمختلف بنود التكاليف.

ب ـ تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون العناصر القطرية Diagonal Elements لها عبارة عن الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (Δ ت $_ر$) ، ويتم بعد ذلك ضرب متجه الصف المحدد في الفقرة (أ) في المصفوفة القطرية، وذلك لإيجاد انحراف الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة وذلك كالآتي:

[(ح ج$_1$) (ح ج$_2$) (ح ج$_3$) (ح ج$_4$) (ح ج$_5$)] ×

(Δت$_ر$) ....

.... (Δت$_ر$) ....

.... (Δت$_ر$) ....

.... (Δت$_ر$) .

....

انحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة=

$$[19300 \quad 6000 \quad 7700 \quad 8000 \quad 9000] = \begin{bmatrix} \cdots & \cdots & \cdots & .. & 10000 \\ & .. & & 10000 & .. \\ . & . & 10000 & .. & .. \\ & 10000 & . & \cdots & \cdots \\ 10000 & \cdots & . & \cdots & . \end{bmatrix} [1.93 \quad 0.6 \quad 0.77 \quad 0.8 \quad 0.9] =$$

ويتضح من النتائج السابقة أن إنحراف الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة فى صالح المشروع ويساوى ٩٠٠٠ دينار للمواد غير المباشرة، ٨٠٠٠ دينار للأجور غير المباشرة ٧٧٠٠ دينار لمصاريف الصيانة، ٦٠٠٠ لمصاريف الاستهلاك، ١٩٣٠٠ دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة، وجدير بالإشارة أن إنحراف الكفاءة الإجمالى يساوى حاصل ضرب معدل التحميل التقديرى الإجمالى فى الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلى والساعات الفعلية ١٠٠٠٠ x٥ وهذا الإنحراف فى صالح المشروع ويساوى مجموع إنحرافات الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف.

❖ تحديد انحراف الإنفاق: يتحدد انحراف الإنفاق لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء العمليات التالية:

أ- ضرب ساعات العمل المباشر لمستوى الطاقة المعياري في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر وتساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر (ح ج ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الإجمالي لمختلف بنود التكاليف.

ب- ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) وتساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، وقيمة كل عنصر (ح ج ر + Δ ح ج ر) تمثل معدل التحميل الفعلي الإجمالي لبنود التكاليف الصناعية غير المباشرة.، وبطرح هذه القيمة من الناتج (أ) يتم تحديد الانحراف ويكون ذلك كالآتي:

$$\begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ XX \\ XX \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (\text{ح}_{\text{د}1} + \Delta \text{ح}_{\text{د}1}) \\ (\text{ح}_{\text{د}2} + \Delta \text{ح}_{\text{د}2}) \\ (\text{ح}_{\text{د}3} + \Delta \text{ح}_{\text{د}3}) \\ (\text{ح}_{\text{د}4} + \Lambda \text{ح}_{\text{د}1}) \\ (\text{ح}_{\text{د}5} + \Delta \text{ح}_{\text{د}5}) \end{bmatrix} \text{الفعلية} \qquad \text{الساعات} \qquad - \begin{bmatrix} (\text{ح}_{\text{د}1}) \\ (\text{ح}_{\text{د}2}) \\ (\text{ح}_{\text{د}3}) \\ (\text{ح}_{\text{د}4}) \\ (\text{ح}_{\text{د}5}) \end{bmatrix}$$

$$\text{إنحراف الإنفاق للتكاليف الصناعية غير المباشرة} = \frac{\text{ساعات العمل}}{\text{مستوى الطاقة المعيارى}}$$

$$\begin{bmatrix} 1800 \\ 600 \\ 1650 \\ \text{صفر} \\ 4350 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 40500 \\ 36000 \\ 34650 \\ 27000 \\ 86850 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1.29 \\ 1.18 \\ 1.10 \\ 0.90 \\ 2.75 \end{bmatrix} 30000 - \begin{bmatrix} 0.90 \\ 0.80 \\ 0.77 \\ 0.60 \\ 1.93 \end{bmatrix} 450000$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الإنفاق للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة في صالح المشروع ويساوى 1800 دينار للمواد غير المباشرة، ويساوى 600 دينار للأجور غير المباشرة «ويساوي 1650 دينار لمصاريف الصيانة» ويساوى 4350 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة، وهذا الانحراف يساوى صفر بالنسبة لمصاريف الاستهلاك ، وجدير بالذكر أن انحراف الإنفاق الإجمالي يساوى ناتج طرح التكاليف الفعلية من حاصل ضرب ساعات العمل المباشر لمستوى الطاقة المعياري في معدل التحميل التقديري الإجمالي للتكاليف (-216600=8400 5x45000) دينار) ، وهذا الانحراف في صالح المشروع ويساوى مجموع انحرافات الإنفاق للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة.

❖ تحديد انحراف الطاقة: يتحدد انحراف الطاقة للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية .

أ - تحديد متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) والتي تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر (ح جـ ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الإجمالي لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ب - تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون المفردات القطرية Diagonal Entries لها عبارة عن الفرق بين الساعات الفعلية وساعات العمل المباشر لمستوى الطاقة المعيار (ت ف ط ر) ثم يتم ضرب متجه الصف المحدد في الفقرة (أ) في المصفوفة القطرية وذلك لتحديد انحراف الطاقة لمختلف عناصر التكاليف ويكون ذلك علي النحو التالي :

إنحراف الطاقة للتكاليف الصناعية غير المباشر =

$$[\text{(ح جـ}_1) \ \text{(ح جـ}_2) \ \text{(ح جـ}_3) \ \text{(ح جـ}_4) \ \text{(ح جـ}_5)] \begin{bmatrix} \text{(ت}_1\text{ ط)} & \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \text{(ت}_2\text{ ط)} & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \text{(ت}_3\text{ ط)} & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \text{(ت}_4\text{ ط)} & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots & \text{(ت}_5\text{ ط)} \end{bmatrix}$$

$$= [1.93 \ 0.6 \ 0.77 \ 0.8 \ 0.9] \begin{bmatrix} 15000- & \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & 15000- & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & 15000 & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & 15000- & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots & 15000- \end{bmatrix}$$

$$= [13500- \ \ 12000- \ \ 11550- \ \ 9000- \ \ 28950-]$$

ويتضح من النتائج السابقة إن انحراف الطاقة لبنود التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي ١٣٥٠٠دينار للمواد غير المباشرة، ويساوي ١٢٠٠٠ جنيه للأجور غير المباشرة، و يساوي لمصاريف الصيانة ١١٥٥٠دينار، ويساوي لمصاريف الاستهلاك ٩٠٠٠ دينار، ويساوي للمصاريف الصناعية المتنوعة ٢٨٩٥٠دينار، وجدير بالملاحظة أن إنحراف الطاقة الإجمالي يساوي حاصل ضرب معدل التحميل التقديري الإجمالي في الفرق بين الساعات الفعلية وساعات العمل لمستوى الطاقة المعياري (15000-X5) وهذا الانحراف في غير صالح المشروع، ويساوي مجموع انحرافات الطاقة لمختلف عناصر التكاليف.

ويلاحظ أن أسلوب الموازنة الثابتة Fixed Budget يعد على أساس مستوى نشاط معين وبالتالي فإن الرقابة لا تكون مجدية عند اختلاف مستوى النشاط الفعلي عن مستوى النشاط التقديري الذي قدرت على أساسه التكاليف، وأسلوب الموازنة المرنة Flexible Budget [1] يتفادي ذلك لوجود عدة مستويات للطاقة الإنتاجية. وبالتالي يمكن المقارنة لنفس المستوى، وجدير بالإشارة أنه عندما يختلف مستوى النشاط الفعلي عن مستوى النشاط الذي وضعت على أساسه تقديرات الموازنة وبالتالي حسب على أساسه معدل التحميل المعياري فإن المقارنة يجب أن تتم بين التكاليف الفعلية وبين رقم التكاليف الذي كان من الواجب إنفاقه فيما لو وضعت تقديرات الموازنة على أساس نفس ساعات التشغيل الفعلية، وتحسب هذه التقديرات باستخدام معادلة الدرجة الأولى، ويحقق ذلك الدقة والموضوعية، وعند إتباع أسلوب الموازنة المرنة، سوف يتم بيان كيفية تحليل الإنحراف الإجمالي على ضوء طريقة التحليل الثلاثي والثنائي والرباعي وذلك على النحو التالي:

1) CHARLES T. HORNGREN, GEORGE FOSTER SPIKNT M.DATAR, Cost Accountant A Managerial Emphasis, op cit., p. 256.

٢) عباس الشافعي. د/ منير محمود سالم. المحاسبة الإدارية. مكتبة عين شمس. القاهرة. ص 254-255.

الموازنة المرنة Flexible Budget وطريقة التحليل الثلاثي للانحرافات Three-Variance Analysis Method

تقتضي الضرورة عند إتباع طريقة التحليل الثلاثي بيان كل من الإنحراف الإجمالي للجزء الثابت والجزء المتغير وذلك لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة، وتحديد إنحراف الإنفاق Spending Variance وإنحراف الكفاءة Efficiency Variance للجزء الثابت والجزء المتغير وذلك للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة، كما يتم أيضاً تحديد إنحراف الطاقة Capacity Variance للجزء الثابت لهذه التكاليف، ويكون ذلك على النحو التالي:

أولا: تحديد الانحراف الإجمالي للجزء الثابت والجزء المتغير لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

❖ يتحدد الإنحراف الإجمالي للجزء الثابت للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة، على ضوء متجهات الأعمدة والصفوف، كما يتضح من العمليات التالية:

أ – ضرب ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، وقيمة كل عنصر ($ح_{ثر}$) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف.

ب – ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود عدد عناصره(ن) وتساوى عدد بنود التكاليف الصناعية المباشرة وقيمة كل عنصر ($ح_{ثر} + \Delta ح_{ثر}$) تعبر عن معدل التحميل الفعلي الثابت لمختلف عناصر التكاليف ويطرح هذه القيمة من الناتج في (أ) يتحدد الانحراف الإجمالي للجزء الثابت لمختلف عناصر التكاليف ويكون ذلك كالآتي:

الإنحراف الإجمالي للجزء الثابت للتكاليف الصناعية غير المباشرة

= الساعات النمطية للإنتاج الفعلي $\begin{bmatrix}(ح_{[illegible]})\\(ح_{[illegible]})\\(ح_{[illegible]})\\(ح_{[illegible]})\\(ح_{[illegible]})\end{bmatrix}$ − الساعات الفعلية $\begin{bmatrix}(ح_{[illegible]} + \Delta ح_{[illegible]})\\(ح_{[illegible]} + \Delta ح_{[illegible]})\\(ح_{[illegible]} + \Delta ح_{[illegible]})\\(ح_{[illegible]} + \Delta ح_{[illegible]})\\(ح_{[illegible]} + \Delta ح_{[illegible]})\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}[illegible]\\[illegible]\\[illegible]\\[illegible]\\[illegible]\end{bmatrix}$

$$= 40000 \begin{bmatrix}0\\0\\0.07\\0.60\\0.33\end{bmatrix} - 30000 \begin{bmatrix}0\\0\\0.105\\0.90\\0.495\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}0\\0\\2800\\24000\\13200\end{bmatrix} - \begin{bmatrix}0\\0\\3150\\27000\\14850\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}0\\0\\-350\\-3000\\-1650\end{bmatrix}$$

ويتضح من ذلك أن الإنحراف الإجمالي للعنصر الثابت لكل بند من بنود التكاليف يساوى القيمة التالية :

لمصاريف الصيانة **350** دينار وهو في غير صالح المشروع ، ولمصاريف الاستهلاك **3000** دينار وهو أيضا في غير صالح المشروع ، وللمصاريف الصناعية المتنوعة **1650** دينار في غير صالح المشروع والانحراف يساوي صفر لبقية العناصر الأخرى ، وجدير بالذكر أن انحراف الإجمالي لمجموع بنود التكاليف يساوى ناتج طرح التكاليف الثابتة الفعلية من حاصل ضرب الساعات النمطية للإنتاج الفعلي في معدل التحميل التقديري الثابت [(45000 = - 5000]–1x40000x1) دينار وهو في غير صالح المشروع ويساوى مجموع انحرافات السابقة لمختلف بنود التكاليف.

❖ ويتحدد الانحراف الإجمالي للجزء المتغير للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية :

أ – ضرب ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر ، والتي تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر ($ح_{ع ر}$) تمثل معدل التحميل التقديري المتغير لمختلف عناصر التكاليف.

ب – ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وكل عنصر (ح غ ر + Δ ح غ ر) يمثل معدل التحميل الفعلي المتغير لمختلف البنود ، ويطرح من القيمة من الناتج (أ) يتم تحديد الانحراف الإجمالي للجزء المتغير للعناصر المختلفة ، ويكون ذلك كالآتي :

الإنحراف الإجمالى للجزء المتغير للتكاليف الصناعية غير المباشرة

= الساعات النمطية للإنتاج الفعلى

[illegible] الفعلية [illegible] الساعات [illegible]

$$\begin{bmatrix} 2700- \\ 3400- \\ 1850- \\ \text{صفر} \\ 3650- \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 29850 \\ \text{صفر} \\ 67650 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 36000 \\ 32000 \\ 28000 \\ \text{صفر} \\ 64000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1.29 \\ 1.18 \\ 0.995 \\ \text{صفر} \\ 2.255 \end{bmatrix} 30000 - \begin{bmatrix} 0.90 \\ 0.80 \\ 0.70 \\ \text{صفر} \\ 1.6 \end{bmatrix} 40000$$

ويتبين مما سبق أن انحراف الإجمالي للعنصر المتغير لكل بند من بنود التكاليف يساوى القيم التالية :

للمواد غير المباشرة **2700**دينار وهو في غير صالح المشروع ، وللأجور غير المباشرة **3400** دينار وهو في غير صالح المشروع ، ولمصاريف الصيانة **1850**دينار وهو في غير صالح المشروع ، وللمصاريف الصناعية المتنوعة **3650** دينار وهو في غير صالح المشروع ، وجدير بالإشارة أن قيمة الانحراف الإجمالي لمجموع بنود التكاليف يساوى ناتج طرح التكاليف المتغيرة الفعلية من حاصل ضرب الساعات

النمطيـــة للإنتـــاج الفعلـــي في معـــدل التحميـــل التقـــديري المـــتغير [(171600=—4x4000) ـ 11600 دينار] وهذا الانحراف في غير صالح المشروع، ويساوى مجموع الانحرافات السابقة لمختلف بنود التكاليف، ويلاحظ أن الانحراف الكلي للعنصر الثابت والعنصر المتغير يساوى الانحراف الإجمالي للتكاليف الصناعية غير المباشرة.

ثانياً: تحديد انحراف الإنفاق: يتحدد انحراف الإنفاق للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء العمليات التالية :

أ – ضرب الساعات المقدرة لمستوى الطاقة المعياري في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، وكل عنصر (ح ث ر) يمثل معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ب – ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) ويساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وكل عنصر (ح غ ر) يمثل معدل التحميل التقديري المتغير لمختلف بنود التكاليف.

ج – تحديد متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ف جـ ر +Δ ف جـ ر) تمثل التكاليف الفعلية الإجمالية لمختلف عناصر التكاليف الصناعية المباشرة ، ويطرح هذه القيمة من حاصل جمع الناتج في (أ) والناتج (ب) يتم تحديد انحراف الإنفاق لبنود التكاليف ، ويكون ذلك على النحو التالي :

إنحراف الإنفاق = الساعات المقدرة لمستوى الطاقة المعيارى

ΔΔ		(ف ح₁ + Δ ف ح₁)		(ح غ₁)			(ح ت₁)
ΔΔ		(ف ح₂ + Δ ف ح₂)		(ح غ₂)			(ح ت₂)
ΔΔ	=	(ف ح₃ + Δ ف ح₃)	-	(ح غ₃)	ساعات العمل الفعلية	+	(ح ت₃)
ΔΔ		(ف ح₄ + Δ ف ح₄)		(ح غ₄)			(ح ت₄)
ΔΔ		(ف ح₅ + Δ ف ح₅)		(ح غ₅)			(ح ت₅)

11700		38700		27000		38700		27000		صفر		38700		0.90		صفر	
11400		35400		24000		35400		24000		صفر		35400		0.80		صفر	
8850	=	33000	-	24150	=	33000	-	21000	+	3150	=	33000	-	0.70	30000	0.07	45000
صفر		27000		27000		27000		صفر		27000		27000		صفر		0.60	
19650		82500		62850		82500		48000		14850		82500		1.6		0.33	

ويتضح من النتائج السابقة أن انحراف الإنفاق لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ، ويساوي 11700 دينار للمواد غير المباشرة، ويساوى 11400 للأجور غير المباشرة ، ويساوى 8850 دينار لمصاريف الصيانة، ويساوى 19650 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة، ويساوى صفر لمصاريف الاستهلاك وجدير بالملاحظة أن انحراف الإنفاق الإجمالي يساوى ناتج طرح التكاليف الفعلية من قيمة التكاليف الثابتة المقدرة مضافاً إليها معدل التحميل التقديري للتكاليف المتغيرة مضروبا في الساعات الفعلية [(216600 = - 51600–450000 + (30000x4)) دينار) وهذا الانحراف في غير صالح المشروع.

ويساوي مجموع الانحراف السابقة لمختلف بنود التكاليف ،ويتم تحليل هذا الانحراف إلى انحراف الإنفاق للعناصر المعتبرة وللعناصر الثابتة لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وذلك على النحو التالي :

❖ يتحدد انحراف الإنفاق للجزء الثابت للتكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء العمليات التالية :

أ- ضرب ساعات مستوى الطاقة المعياري في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وكل عنصر ($ح_{ث ر}$) يمثل معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة .

ب- ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود يتضمن عناصر عددها(ن) وتساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وكل عنصر ($ح_{ث ر}+\Delta ح_{ث ر}$) يمثل معدل التحميل الفعلي الثابت لمختلف بنود التكاليف ، ويطرح هذه القيمة من الناتج في (أ) يتم تحديد انحراف الإنفاق لمختلف العناصر الثابتة للتكاليف وذلك كالآتي :

انحراف الإنفاق للجزء الثابت للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة=

$$\text{ساعات مستوى الطاقة المعيارى}\begin{bmatrix}(ح_{ث1})\\(ح_{ث2})\\(ح_{ث3})\\(ح_{ث4})\\(ح_{ث5})\end{bmatrix} - \text{الساعات الفعلية}\begin{bmatrix}(ح_{ث1}+\Delta ح_{ث1})\\(ح_{ث2}+\Delta ح_{ث2})\\(ح_{ث3}+\Delta ح_{ث3})\\(ح_{ث4}+\Delta ح_{ث4})\\(ح_{ث5}+\Delta ح_{ث5})\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}XY\\XY\\XY\\XY\\XY\end{bmatrix}$$

$$45000\begin{bmatrix}0\\0\\0.07\\0.60\\0.33\end{bmatrix} - 30000\begin{bmatrix}0\\0\\0.105\\0.90\\0.495\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}0\\0\\31550\\27000\\14850\end{bmatrix} - \begin{bmatrix}0\\0\\31550\\27000\\14850\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}0\\0\\0\\0\\0\end{bmatrix}$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الإنفاق لمختلف العناصر الثابتة للتكاليف الصناعية غير المباشرة يساوى صفر ، وذلك للمواد غير المباشرة، وللأجور غير

المباشرة ، ولمصاريف الصيانة ولمصاريف الاستهلاك ، والمصاريف الصناعية المتنوعة ، وجدير بالإشارة أن ناتج طرح التكاليف الثابتة الفعلية من حاصل ضرب ساعات مستوى الطاقة المعياري في معدل التحميل التقديري الثابت [(1x45000) − 45000 = صفر) يساوى انحراف الإنفاق للعناصر الثابتة للتكاليف.

❖ يتحدد انحراف الإنفاق للجزء المتغير للتكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء العمليات التالية :

أ- تحديد متجه صف يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وكل عنصر (Δ ح $_{غ ر}$) يمثل الفرق بين معدل التحميل التقديري المتغير ومعدل التحميل الفعلي المتغير للعناصر المختلفة للتكاليف غير المباشرة.

ب - تحديد المصفوفة القطرية **Diagonal Matrix** والتى تكون العناصر القطرية **Diagonal Elements** لها عبارة عن (ت $_ر$ + Δ ت $_ر$) وتعبر عن ساعات العمل الفعلية، وبعد ذلك يتم ضرب متجه الصف المحدد فى الفقرة (أ) فى المصفوفة القطرية التى تم بيانها وذلك لإيجاد إنحراف الإنفاق للجزء المتغير للعناصر المختلفة للتكاليف والذى يساوى :

$$\left[(\Delta ح\, غ_1)\ (\Delta ح\, غ_2)\ (\Delta ح\, غ_3)\ (\Delta ح\, غ_4)\ (\Delta ح\, غ_5)\right] \begin{bmatrix} (\Delta ت_ر) & \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & (\Delta ت_ر) & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & (\Delta ت_ر) & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & (\Delta ت_ر) & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots & (\Delta ت_ر) \end{bmatrix}$$

إنحراف الإنفاق للجزء المتغير للتكاليف =

$$= [-0.39\ -0.38 \quad -0.295 \quad \text{صفر} \quad 0.655] \begin{bmatrix} 30000 & \ldots & \ldots & \ldots & \ldots \\ \ldots & 30000 & \ldots & \ldots & \ldots \\ \ldots & \ldots & 30000 & \ldots & \ldots \\ \ldots & \ldots & \ldots & 30000 & \ldots \\ \ldots & \ldots & \ldots & \ldots & 30000 \end{bmatrix}$$

$$= [-11700 \quad -11400 \quad -8850 \quad \text{صفر} \quad -19650]$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الإنفاق للجزء المتغير لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوى 11700 دينار للمواد غير المباشرة ، 11400 دينار للأجور غير المباشرة ، 8850 لمصاريف الصيانة ، 19650 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة، وهذا الانحراف يساوى صفر بالنسبة لمصاريف الاستهلاك ، وجدير بالملاحظة أن حاصل ضرب الساعات الفعلية في الفرق بين معدل التحميل التقديري المتغير ، ومعدل التحميل الفعلي المتغير [30000 (4- 5.72) = -51600 دينار] يعبر عن انحراف الإنفاق الإجمالي للجزء المتغير للتكاليف ، وهو في غير صالح المشروع.

ثالثا: تحديد انحراف الكفاءة: يتحدد انحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء العمليات التالية:

أ – تحديد متجه صف يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح جـ ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الإجمالي لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ب – تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون المفردات القطرية Diagonal Entries عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات العمل الفعلية (Δ ت ر) ، ثم يتم ضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية التي يتم بياتها وذلك لتحديد انحراف الكفاءة لبنود التكاليف ويكون ذلك كالآتي:

انحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف = الصناعية غير المباشرة

$$\begin{bmatrix} (\text{ح ج}_1) & (\text{ح ج}_2) & (\text{ح ح}_3) & (\text{ح ج}_4) & (\text{ح ح}_5) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} (\Delta\text{ت}) & \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & (\Delta\text{ت}) & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & (\Delta\text{ت}) & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & (\Delta\text{ت}) & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots & (\Delta\text{ت}) \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} 1.93 & 06 & 077 & 08 & 09 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 10000 & \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & 10000 & \cdots & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & 10000 & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & 10000 & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots & 10000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 19300 & 6000 & 7700 & 8000 & 9000 \end{bmatrix}$$

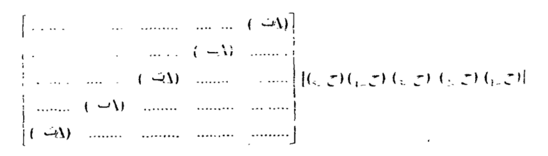
ويتضح من ذلك أن انحراف الكفاءة لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة في صالح المشروع ويساوي 9000 دينار للمواد غير المباشرة ، 8000 دينار للأجور غير المباشرة ، وبمصاريف الصيانة 7700 دينار ، ولمصاريف الاستهلاك 6000 دينار ، وللمصاريف الصناعية المتنوعة 19300 دينار ، ويلاحظ أن انحراف الكفاءة الإجمالي يساوى حاصل ضرب معدل التحميل التقديري الإجمالي في الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (10000x5 = 50000 دينار) وهذا الانحراف في صالح المشروع ويساوي مجموع الانحرافات السابقة لمختلف بنود التكاليف ، ويتم تحليل هذا الانحراف إلى انحراف الكفاءة للجزء الثابت والمتغير لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وذلك كالآتي :

❖ يتحدد انحراف الكفاءة للجزء الثابت للتكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية :

أ – تحديد متجه صف يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح ث ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري للجزء الثابت وذلك لمختلف بنود التكاليف.

ب- تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون العناصر القطرية Diagonal Elements لها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (Δ ت ر)، ويضرب متجه الصف المحدد في الفقرة (أ) في المصفوفة القطرية يتم تحديد انحراف الكفاءة للجزء الثابت وذلك للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة ، ويكون ذلك كالآتي :

إنحراف الكفاءة للجزء الثابت لمختلف عناصر التكاليف =



$$[3300\ 6000\ 700\ \text{صفر}\ \text{صفر}] = \begin{bmatrix} \dots & & & & 10000 \\ & & & 10000 & \\ & & 10000 & & \\ & 10000 & & & \\ 10000 & & & & \end{bmatrix} [1033\ \ 060\ \ 007\ \ \text{صفر}\ \ \text{صفر}]$$

ويتضح من النتائج السابقة إن انحراف الكفاءة للجزء الثابت لكل من المواد الغير مباشرة والأجور غير المباشرة يساوى صفر ، بينما انحراف الكفاءة للعناصر الأخرى للتكاليف غير المباشرة وللجزء الثابت يساوى 700 دينار لمصاريف الصيانة، 6000 دينار لمصاريف الاستهلاك، 3300 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة، وجدير بالإشارة أن حاصل ضرب معدل التحميل التقديري للجزء الثابت للتكاليف في الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية

(10000x1) يساوي انحراف الكفاءة للعناصر الثابتة للتكاليف وهو في صالح المشروع ويساوى مجموع انحرافات الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

❖ يتحدد انحراف الكفاءة للجزء المتغير للتكاليف الصناعية غير المباشرة، علي ضوء الاعتبارات التالية:

أ- تحديد متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح غر) تعبر عن معدل التحميل التقديري للجزء المتغير للبنود المختلفة للتكاليف.

تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون المفردات القطرية Diagonal Entries لها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات العمل الفعلية(١ ت ر) وبضرب متجه الصف المحدد في الفقرة(أ) في المصفوفة القطرية يتم تحديد انحراف الكفاءة للجزء المتغير للبنود المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة، وذلك علي النحو التالي:

إنحراف الكفاءة للجزء المتغير لمختلف عناصر التكاليف =

[(ح غـ١) (ح غـ) (ح غـ٢) (ح غـ٣) (ح غـن)]

(١ت)	....	..	.....	..
	(١ت)	..	..	.
...	.. ...	(١ت)	....	....
..	....	.	(١ت)	.....
..	....	.	..	(١ت)

$$[16000 \quad \text{صفر} \quad 7000 \quad 8000 \quad 9000] =$$

$$\begin{bmatrix} \ldots & \ldots & \ldots & \ldots & 10000 \\ \ldots & \ldots & \ldots & 10000 & \ldots \\ \ldots & \ldots & 10000 & \ldots & \ldots \\ \ldots & 10000 & \ldots & \ldots & \ldots \\ 10000 & \ldots & \ldots & \ldots & \ldots \end{bmatrix} [1.6 \quad \text{صفر} \quad 0.7 \quad 0.8 \quad 0.9] =$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الكفاءة للجزء المتغير لكل من المواد غير المباشرة يساوى 9000 دينار، والأجور غير المباشرة 8000 دينار، ولمصاريف الصيانة 7000 دينار، وللمصاريف الصناعية المتنوعة 16000 دينار، غير أن انحراف الكفاءة لمصاريف الاستهلاك يساوى صفر، وجدير بالذكر أن حاصل ضرب الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية في معدل التحميل التقديري للجزء المتغير (4x10000) يساوى انحراف الكفاءة للعناصر المتغيرة للتكاليف ، وهو في صالح المشروع ويلاحظ أن قيم الإنحراف لكل من الجزء الثابت والجزء المتغير يساوى انحراف الكفاءة لبنود التكاليف الصناعية غير المباشرة.

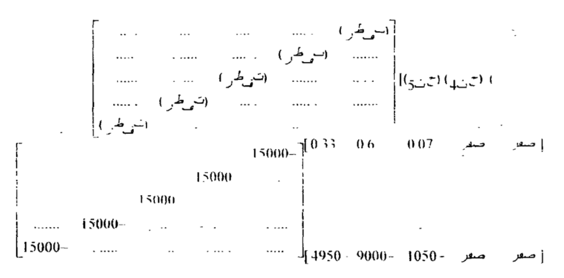
رابعا: تحديد انحراف الطاقة:

يتحدد انحراف الطاقة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية:

أ- تحديد متجه صف يتضمن (ن) من العناصر والتي تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وتعبر قيمة كل عنصر(ح ث،)عن معدل التحميل التقديري للجزء الثابت لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ب- تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي يكون العناصر القطرية Diagonal Elements لها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل الفعلية والساعات لمستوى الطاقة المعياري (ت ف ط ر) ، ثم يتم ضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية التي تم بيانها وذلك لتحديد انحراف الطاقة لمختلف بنود التكاليف وذلك على النحو التالي :

إنحراف الطاقة للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة =



ويتضح من الناتج السابق أن إنحراف الطاقة لبنود التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي -١٠٥٠ دينار لمصاريف الصيانة، ولمصاريف الاستهلاك -٩٠٠٠دينار، وللمصاريف الصناعية المتنوعة -٤٩٥٠ دينار، وهذا الإنحراف يساوي صفر بالنسبة لبقية بنود التكاليف وجدير بالإشارة أن إنحراف الطاقة الإجمالي يساوي حاصل ضرب معدل التحميل التقديري للجزء الثابت في الفرق بين الساعات الفعلية وساعات مستوى الطاقة المعياري (15000-X1) وهو في غير صالح المشروع ويساوي مجموع الإنحرافات السابقة لمختلف بنود التكاليف.

الموازنة المرنة Flexible Budget وطريقة التحليل الثنائي للانحرافات :Two-Variance Analysis Method

جدير بالإشارة أن تحليل إنحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة باستخدام الموازنة المرنة Flexible Budget يعطي مدلول أفضل لكل من إنحرافات الإنفاق، وإنحراف الطاقة[1] ويجب بيان الإنحرافات الخاضعة للرقابة Controllable Variance والإنحرافات غير الخاضعة للرقابة Non-Controllable Variance وذلك على أساس طريقة التحليل الثنائي[2] للإنحرافات Two-Variance Analysis Method ويتم تحديد الإنحرافات الخاضعة للرقابة على ضوء متجهات الأعمدة Columns Vectors وذلك كما يتضح من العمليات التالية:

أ. ضرب ساعات مستوى الطاقة المعياري في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر التي عددها يساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، وقيمة كل عنصر (ح ث ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ب. ضرب الساعات النمطية للإنتاج الفعلي في متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) وتساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، وقيمة كل عنصر (ح غ ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري المتغير لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

جـ. تحديد متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) وقيمة كل عنصر (ف ج ر + Δ ف جـ ر) تمثل التكاليف الفعلية الإجمالية لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة، وبطرح هذه القيمة من حاصل جمع الناتج في (أ) والناتج في (ب) يتم تحديد الانحرافات الخاضعة للرقابة لمختلف عناصر التكاليف، ويكون ذلك كالآتي:

---

١) د. عباس شافعي د. منير محمود سالم المحاسبة الإدارية، مرجع سابق ٢٥٦.

2) RALPH S. POLIMENI, FRANK J.FABOZZI, ARTHUR H. ADELBERG. Cost Accounting Concepts and Applications for Managerial Decision making, McGraw-Hill international Edition, PP. 486-478.

الإنحراف الخاضعة للرقابة = ساعات مستوى الطاقة المعيارى

$$\begin{bmatrix}(\text{ف}_{\text{ح}1}+\Delta\text{ف}_{\text{ح}1})\\(\text{ف}_{\text{ح}2}+\Delta\text{ف}_{\text{ح}2})\\(\text{ف}_{\text{ح}3}+\Delta\text{ف}_{\text{ح}3})\\(\text{ف}_{\text{ح}4}+\Delta\text{ف}_{\text{ح}4})\\(\text{ف}_{\text{ح}5}+\Delta\text{ف}_{\text{ح}5})\end{bmatrix}\begin{bmatrix}(\text{ح غ}_1)\\(\text{ح غ}_2)\\(\text{ح غ}_3)\\(\text{ح غ}_4)\\(\text{ح غ}_5)\end{bmatrix}-\text{الفعلي للإنتاج النمطية الساعات}+\begin{bmatrix}(\text{ح ث}_1)\\(\text{ح ث}_2)\\(\text{ح ث}_3)\\(\text{ح ث}_4)\\(\text{ح ث}_5)\end{bmatrix}$$

إنحراف التكاليف الخاضعة للرقابة

$$\begin{bmatrix}2700-\\3400-\\1850-\\\text{صفر}\\3650-\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}38700\\35400\\33000\\27000\\82500\end{bmatrix}-\begin{bmatrix}36000\\32000\\31150\\27000\\78850\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}38700\\35400\\33000\\27000\\82500\end{bmatrix}-\begin{bmatrix}36000\\32000\\28000\\\text{صفر}\\64000\end{bmatrix}+\begin{bmatrix}\text{صفر}\\\text{صفر}\\3150\\27000\\14850\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}38700\\35400\\33000\\27000\\82500\end{bmatrix}-\begin{bmatrix}0.90\\0.80\\0.70\\\text{صفر}\\16\end{bmatrix}40000+\begin{bmatrix}\text{صفر}\\\text{صفر}\\0.07\\0.60\\0.33\end{bmatrix}4500$$

ويتضح من ذلك أن انحرافات التكاليف الخاضعة للرقابة لعناصر التكاليف الصناعية غير مباشرة في غير صالح المشروع وتساوي 2700 دينار للمواد غير المباشرة ، وللأجور غير المباشرة 3400 دينار، ولمصاريف الصيانة ١٨٥٠ دينار وللمصاريف الصناعية المتنوعة ٣٦٥٠ دينار، وهذا الانحراف يساوي صفر بالنسبة لمصاريف الاستهلاك ، وجدير بالذكر أن أجمالي الانحرافات الخاضعة للرقابة يساوي ناتج طرح التكاليف الفعلية من حاصل جمع التكاليف الثابتة المقدرة وحاصل ضرب معدل التحميل التقديرى المتغير فى الساعات النمطية للإنتاج الفعلي [45000+(40000x4)-216600=-11600 دينار) وهو في غير صالح المشروع ويساوي مجموع الانحرافات السابقة بياتها وذلك لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة .

❖ ويتم تحديد الانحرافات غير الخاضعة للرقابة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية الغير مباشرة ، على ضوء العمليات التالية :

أ - تحديد متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) وتساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير مباشرة وقيمة كل عنصر (ح ث ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف .

ب - تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون المفردات القطرية Diagonal Entries لها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات مستوي الطاقة المعياري (ت ر ط ر) ، ثم يتم ضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية لتحديد الانحرافات غير الخاضعة للرقابة لمختلف بنود التكاليف ويكون ذلك علي النحو التالي :

إنحراف التكاليف غير الخاضعة للرقابة =

[(ح ث1) (ح ث2) (ح ث3) (ح ث4) (ح ث5)] ×

(ت ط1)				
......	(ت ط2)		......	......
......	......	(ت ط3)	......	......
......	......	......	(ت ط4)	......
......	......	......	......	(ت ط5)

[صفر صفر 007 06 033] ×

5000				
	5000			
		5000		
			5000	
				5000

= [صفر صفر 350 3000 1650]

ويتضح من النتائج السابقة أن انحرافات التكاليف غير الخاضعة للرقابة لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي 350 دينار لمصاريف الصناعية، ويساوي 3000 دينار لمصارف الاستهلاك ، ويساوي 1650دينار للمصاريف المتنوعة، الانحراف يساوي صفر بالنسبة للمواد غير

المباشرة ، وللأجور غير المباشرة ، وجدير بالإشارة أن إجمالي الانحرافات غير الخاضعة للرقابة يساوي حاصل ضرب معدل التحميل التقديري الثابت للتكاليف الصناعية غير المباشرة في الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي وساعات الطاقة العادية (X1 -5000) وهو في غير صالح المشروع ويساوى مجموع الانحرافات غير الخاضعة للرقابة والخاصة بمختلف عناصر التكاليف .

الموازنة المرنة FLEXIBLE BUDGET وطريقة التحليل الرباعي للانحرافات FOUR -VARIANCE ANALYSIS METHOD :

يتم تحليل الانحراف الإجمالي للتكاليف الصناعية غير المباشرة ، عند اتباع طريقة التحليل الرباعي للانحرافات Four – Variance Analysis Method علي أساس تحليل الانحرافات الخاضعة للرقابة Controllable Variance إلى انحرافين، وتحليل الانحرافات غير الخاضعة للرقابة Non –Variance Controllable إلى انحرافين أيضا ويكون ذلك علي ضوء المصفوفات القطرية Diagonal Matrices ومتجهات الصفوف والأعمدة علي النحو التالي :

• انحراف الكفاءة: يتحدد انحراف الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء العلميات التالية :

أ – تحديد متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) والتي تساوي عدد بنود التكاليف غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح غ ر) يمثل معدل التحميل التقديري للجزء المتغير لمختلف بنود التكاليف .

ب – تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون العناصر القطرية Diagonal Element لها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات العمل الفعلية (Δ ت ر) ثم يتم ضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية لتحديد انحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف ، ويكون ذلك كالآتي

انحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة=

$$[(ح\ غ_1)\ (ح\ غ_2)\ (ح\ غ_3)\ (ح\ غ_4)\ (ح\ غ_5)] \begin{bmatrix} (\Delta ت_1) & \ldots & \ldots & \ldots & \ldots \\ \ldots & (\Delta ت_2) & \ldots & \ldots & \ldots \\ \ldots & \ldots & (\Delta ت_3) & \ldots & \ldots \\ \ldots & \ldots & \ldots & (\Delta ت_4) & \ldots \\ \ldots & \ldots & \ldots & \ldots & (\Delta ت_5) \end{bmatrix}$$

$$= [9000\quad 8000\quad 7000\quad \text{صفر}\quad 16000]$$

$$= [0.9\quad 0.8\quad 0.7\quad \text{صفر}\quad 1.6] \begin{bmatrix} 10000 & \ldots & \ldots & \ldots & \ldots \\ \ldots & 10000 & \ldots & \ldots & \ldots \\ \ldots & \ldots & 10000 & \ldots & \ldots \\ \ldots & \ldots & \ldots & 10000 & \ldots \\ \ldots & \ldots & \ldots & \ldots & 10000 \end{bmatrix}$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الكفاءة لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة في صالح المشروع ويساوي 9000 دينار للمواد غير المباشرة ، وللأجور غير المباشرة 8000 دينار ، ولمصاريف الصيانة يساوي7000 دينار ، وللمصاريف الصناعية المتنوعة 16000دينار ، وهذا الانحراف يساوي صفر لمصاريف الاستهلاك ، وجديرا بالملاحظة أنه في ظل التحليل الرباعي فإن انحراف الكفاءة الإجمالي يساوي حاصل ضرب معدل التحميل التقديري المتغير للتكاليف في الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (10000x4) وهذا الانحراف في صالح المشروع ويساوي مجموع انحراف الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة .

❖ انحراف إنفاق : يتحدد انحراف الإنفاق لمختلف عناصر التكاليف غير المباشرة علي ضوء العلميات التالية :

أ – ضرب ساعات العمل المباشر لمستوي الطاقة المعياري في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر (ح ث ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف.

ب – ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) وتساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح غ ر) يمثل معدل التحميل التقديري المتغير لمختلف عناصر التكاليف.

ج – تحديد متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر (ف ح ر +٨ ف ج ر) يمثل التكاليف الفعلية الإجمالية لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وبطرح هذه القيمة من حاصل جمع الناتج في (أ) والناتج في (ب) يتم تحديد انحراف الإنفاق لعناصر التكاليف ، ويكون ذلك كالآتي :

إنحراف الإنفاق لمختلف بنود التكاليف = ساعات العمل لمستوى الطاقة المعيارى

$$\begin{bmatrix} (\text{ح ث}_1) \\ (\text{ح ث}_2) \\ (\text{ح ث}_3) \\ (\text{ح ث}_4) \\ (\text{ح ث}_5) \end{bmatrix} + \text{الساعات النمطية للانتاج الفعلي} \begin{bmatrix} (\text{ح غ}_1) \\ (\text{ح غ}_2) \\ (\text{ح غ}_3) \\ (\text{ح غ}_4) \\ (\text{ح غ}_5) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (\text{ف ج}_1 + \Delta\text{ف ج}_1) \\ (\text{ف ح}_2 + \text{٨ف ح}_2) \\ (\text{ف ح}_3 + \text{١٠ف ج}_3) \\ (\text{ف ج}_4 + \text{٨١ف ج}_4) \\ (\text{ف ح}_5 + \text{١ف ح}_5) \end{bmatrix}$$

$$45000 \begin{bmatrix} \text{صفر} \\ \text{صفر} \\ 007 \\ 060 \\ 055 \end{bmatrix} + 30000 \begin{bmatrix} 090 \\ 080 \\ 070 \\ \text{صفر} \\ 110 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} \text{صفر} \\ \text{صفر} \\ 3150 \\ 27000 \\ 14850 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 27000 \\ 24000 \\ 21000 \\ \text{صفر} \\ 48000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 27000 \\ 24000 \\ 24150 \\ 27000 \\ 62850 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 11700 \\ 11400 \\ 8850 \\ \text{صفر} \\ 19650 \end{bmatrix}$$

ويتضح من النتائج السابقة أن انحراف الإنفاق لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي 11700 دينار للمواد غير المباشرة، ويساوي 11400 دينار للأجور غير المباشرة ويساوي 8850 دينار لمصاريف الصيانة ، ويساوي 19650 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة، وهذا الانحراف يساوي صفر بالنسبة لمصاريف الاستهلاك، وجدير بالإشارة أنه في ظل التحليل الرباعي فإن انحراف الإنفاق الإجمالي يساوي ناتج طرح التكاليف الفعلية ، من قيمة التكاليف الثابتة المقدرة، مضافا إليها حاصل ضرب المعدل المتغير في الساعات الفعلي [(216600—30000x4+45000) = - 51600 دينار] وهو انحراف في غير صالح المشروع ويساوي مجموع انحراف الإنفاق لمختلف عناصر التكاليف، ويلاحظ أن مجموع قيم انحراف الكفاءة وانحراف الإنفاق في ظل التحليل الرباعي يساوي قيمة الانحرافات الخاضعة للرقابة وذلك في ظل التحليل الثنائي لانحرافات التكاليف.

انحراف التنفيذ (انحراف فاعلية التشغيل) : وهو يمثل مدي فاعلية[1] المشرف علي مراكز الإنتاج في استخدام الطاقة الإنتاجية التي يعتبر مسئولا عن استخدامها ويتحدد انحراف التنفيذ لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العلميات التالية :

أ- تحديد متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) ويساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر ($ح_{ثر}$) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف.

ب- تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون المفردات القطرية Diagonal Entries عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (Δ $ت_ر$) وبضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية يتم تحديد انحراف التنفيذ لمختلف عناصر التكاليف ، ويكون ذلك علي النحو التالي :

1) د. عباس شافعي ، د. منير محمود سالم، المحاسبة الإدارية، مرجع سابق، ص 258.

انحراف التنفيذ لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة=

[(ح ث1) (ح ث2) (ح ث3) (ح ث4) (ح ث5)]

(Δت ر)	....	....	....	....
....	(Δت ر)	....	....	....
....	....	(Δت ر)	....	....
....	....	....	(Δت ر)	....
....	....	....	....	(Δت ر)

= [صفر صفر 0.7 0.6 0.33]

10000	...	...	...	...
...	10000	...	...	...
...	...	10000	...	...
...	...	...	10000	...
...	...	...	...	10000

= [صفر صفر 700 6000 3300]

ويتضح من ذلك أن انحراف التقيد (انحراف فاعلية التشغيل) لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة في صالح المشروع ويساوي **700** دينار لمصاريف الصيانة، ويساوى **6000** دينار لمصاريف الاستهلاك ، ويساوي **3300** دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة ، وهذا الانحراف يساوي صفر لكل من المواد غير مباشرة، والأجور غير المباشرة، وجدير بالملاحظة أنه في ظل التحليل الرباعي، فان انحراف التنفيذ الإجمالي يساوي حاصل ضرب معدل التحليل التقديري والثابت في الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (10000x1) وهذا الانحراف في صالح المشروع ، ويساوي مجموع انحرافات فاعلية التشغيل لمختلف عناصر التكاليف.

❖ انحراف الطاقة : يتحدد انحراف الطاقة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء العمبيات التالية :

أ – تحديد متجه صف يتضمن (ن) من العناصر والتي تساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح ث ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ب – تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون العناصر القطرية Diagonal Elements لها عبارة عن الفرق ساعات العمل الفعلية وساعات العمل المباشر لمستوي الطاقة (ت ف ط ر) ، ثم يتم ضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية وذلك لتحديد انحراف الطاقة للعناصر المختلفة ويكون ذلك كالآتي :

انحراف الطاقة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة=

$$\begin{bmatrix} \text{......} & \text{......} & \text{......} & \text{......} & (\text{ت ف ط ر}) \\ \text{......} & \text{......} & \text{......} & (\text{ت ف ط ر}) & \text{......} \\ \text{......} & \text{......} & (\text{ت ف ط ر}) & \text{......} & \text{......} \\ \text{......} & (\text{ت ف ط ر}) & \text{......} & \text{......} & \text{......} \\ (\text{ت ف ط ر}) & \text{......} & \text{......} & \text{......} & \text{......} \end{bmatrix} [(\text{ت ث}_5)\ (\text{ت ث}_4)\ (\text{ت ث}_3)\ (\text{ت ث}_2)\ (\text{ت ث}_1)]$$

$$[4950\ \ 9000\ \ 1050\ \ \text{صفر}\ \ \text{صفر}] = \begin{bmatrix} & & & & 15000 \\ & & & 15000 & \\ & & 15000 & & \\ & 15000 & & & \\ 15000 & & & & \end{bmatrix} [0.33\ \ 0.6\ \ 0.07\ \ \text{صفر}\ \ \text{صفر}]$$

ويتبين من النتائج السابقة أن انحراف الطاقة لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي لمصاريف الصيانة [illegible] دينار ، ويساوي لمصاريف الاستهلاك 9000 دينار ، ويساوي 4950 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة ، وهذه الانحراف يساوي صفر لكل من المواد غير المباشرة والأجور غير المباشرة ، وجدير بالإشارة أن انحراف الطاقة الإجمالي يساوي حاصل ضرب معدل التحميل التقديري الثابت في الفرق بين الساعات الفعلية وساعات العمل المباشر لمستوي الطاقة المعياري (15000-x1) وهذا الانحراف في غير صالح المشروع ، ويساوي مجموع انحرافات الطاقة لمختلف عناصر التكاليف ، ويلاحظ أن مجموع انحراف فاعلية التشغيل وانحراف الطاقة في ظل التحليل الرباعي يساوى قيمة الانحرافات غير الخاضعة للرقابة وذلك في ظل التحليل الثنائي للتكاليف ومما لاشك فيه أن استخدام منهج المصفوفات MATRICES الرياضة لبيان الانحرافات بين

التكاليف المعيارية والتكاليف الفعلية إذا تم عن طريق الحاسب الإلكتروني وخاصة في حالة كبر العمليات وتعدد مختلف الأنشطة، فإنه يمكن توفير معلومات إجمالية وتفصيلية ، وهذا يساعد علي زيادة الفاعلية في الرقابة علي التكاليف ، ويؤدي إلي نجاح نظام محاسبة المسئولية Responsibility Accounting ، ونتيجة ذلك تتحقق العديد من الآثار الإيجابية لتحليل ومعرفة الأسباب وتحديد المسئولية عن التكاليف ، وتقتضي الضرورة استخدام الأساليب الرياضية الحديثة Modern Mathematics Techniques التي تناسب منهج الحاسبات الإلكترونية حيث يساعد علي معالجة كثير من الأمور والمشاكل مثل مشاكل التكاليف، وبالتالي يتم بالاستفادة من مميزات هذه الحاسبات والتي منها السرعة الفائقة والدقة المتناهية، والطاقة الهائلة لتخزين المعلومات، ـ والقدرة الكبيرة للحصول عليها في أي وقت، وإذا تم وضع مشاكل التكاليف في قالب الرياضة الحديثة، فإنه يتم الاستفادة من المميزات السابقة ، وبذلك يمكن توفير البيانات والمعلومات اللازمة لترشيد القرارات وتتحقق الأهداف المطلوبة من أهمية دور التكاليف للإدارة العلمية الحديثة.

خلاصة البحث

غني عن البيان أن تقدم العلوم الرياضية انعكس إيجابيا علي تحقيق التقدم والتطور في مجال كثير من العلوم مثل المحاسبة والإدارة والاقتصاد ، ويتطلب الأمر استخدام الرياضة الحديثة Modern Mathematics Techniques التي تناسب منهج الحاسبات الإلكترونية ، حيث أن ذلك يساعد علي معالجة كثير من الأمور والمشاكل مثل مشاكل التكاليف ، وبالتالي يمكن الاستفادة من مميزات هذه الحاسبات والتي منها السرعة الفائقة ، والدقة المتناهية، والطاقة الهائلة لتخرين المعلومات ، والقدرة الكبيرة للحصول عليها في أي وقت ، وإذا تم وضع مشاكل التكاليف في قالب الرياضة الحديثة فإنه يتم الاستفادة من المميزات السابقة ، وبذلك يمكن توفير البيانات والمعلومات اللازمة لترشيد القرارات ، وتتحقق الأهداف المطلوبة من دور التكاليف وأهميتها للإدارة العلمية الحديثة.

وتقضي الضرورة مقارنة التكاليف الفعلية Actual Costs بالتكاليف النمطية Standard Costs لمعرفة الانحرافات، وتكون هذه الانحرافات مرغوبا فيها Favorable إذا كانت التكاليف الفعلية أقل من التكاليف النمطية ، وإذا كانت التكاليف الفعلية أكبر من التكاليف النمطية يكون الانحراف غير مرغوبا فيه Unfavorable ، ويؤدى تحديد وتحليل وفحص الانحرافات بشكل صحيح إلى نتائج إيجابية ، ولقد استخدم الباحث المصفوفات Matrices في تحديد انحرافات التكاليف ، والمصفوفة هي ترتب في شكل صفوف وأعمدة لإعداد أو معلمات عدة دوال أو لقيم المتغيرات في هذه الدوال ، بحيث تكون لكل منها مكانة المحدد ضمن المصفوفة وتسمي الأعداد أو المعلمات أو قيم المتغيرات بعناصر المصفوفة ، ويطلق علي العناصر الأفقية الصفوف، وعلي العناصر الرأسية الأعمدة[1] وتوجد أنواع عديدة من المصفوفات منها المصفوفة المربعة Square Matrix والمصفوفة الصفرية

1) د. عبد العزيز فهمى هيكل، الرياضيات، والإدارة الاقتصادية، دار النهضة العربية – لبنان – بيروت ص٢٨١.

Zero Matrix والمصفوفة القطرية Diagonal Matrix ، وتضمن البحث منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات تكاليف المواد المباشرة والعمل المباشر والتكاليف الصناعية غير المباشرة.

*** ولقد تم توضيح التطبيق العلمي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف الخاصة بالمواد المباشرة والعمل المباشر علي ضوء الآتي:

- متجهات الصفوف Rows Vectors ومتجهات الأعمدة Cloumns Vectors ولبتي منها .
- متجه الصف Row Vector والذي يمثل السعر المعياري للمواد الأولية ومتجه الصف لمعدل الأجر المعياري.
- متجه العمود Columns Vector والذي يمثل الفرق بين الكميات الفعلية والمعيارية للمواد الأولية ومتجه العمود الذي يشمل الفرق بين معدل الأجر الفعلي ومعدل الأجر المعياري.
- مصفوفة الكميات للمواد المباشرة والعمل المباشر ، والتي تتكون من ثلاثة صفوف ويتحدد عدد أعمدة المصفوفة بعدد المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج وذلك في حالة مصفوفة الكميات للمواد الخام، وفي حالة مصفوفة العمل المباشر بعدد أنواع المنتجين.
- المصفوفات القطرية Diagonal Matrices للأسعار الفعلية والمعيارية لمختلف المواد المباشرة، والمصفوفات القطرية للمعدلات الفعلية والمعيارية لأجور المنتجين، وجدير بالإشارة أن لكل مصفوفة عناصر قطرية Diagonal Elements تختلف عن عناصر المصفوفات الأخرى.

***** وتم بيان التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية لتحديد انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة**

وفي حالة الموازنة الثابتة Fixed Budget ، وعند اتباع أسلوب الموازنة المرنة Flexible Budget وفي ظل طريقة التحليل الثنائي Two-Variance Analysis Method وطريقة التحليل الثلاثي Three – Variance Analysis Method وطريقة التحليل الرباعي Four _Variance Analysis Method علي ضوء الآتي :

◆ متجهات الصفوف Rows Vectors ومتجهات الأعمدة Columns Vectors والتي منها :

- متجه العمود Columns Vector الذي يمثل معدل التحميل الإجمالي التقديري والفعلي لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة .
- متجه الصف Row Vector الذي يمثل الفرق بين معدل التحميل المتغير الفعلي والتقديري لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة .
- المصفوفات القطرية Diagonal Matrices المختلفة والتي تكون العناصر القطرية Diagonal Element عبارة عن ساعات وقت العمل الفعلية للمصفوفة الأولي ، والفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلى والساعات الفعلية للمصفوفة الثانية ، والفرق بين ساعات العمل الفعلية وساعات مستوي الطاقة المعياري للمصفوفة الثالثة ، والفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات مستوي الطاقة المعياري للمصفوفة الرابعة .

وجدير بالإشارة أنه إذا استخدم منهج المصفوفات الرياضية لتحيد انحرافات التكاليف عن طريق الحاسب الإلكتروني وخاصة في حالة تعدد الأنشطة وكبر حجم العمليات ، فأنه يمكن توفير معلومات إجمالية وتفصيلية دقيقة ، وهذا يساعد علي زيادة الفاعلية في الرقابة علي التكاليف ، وبصفة عامة يفصل أسلوب

تحليل الانحرافات الذي يساعد علي توفير معلومات متكاملة ودقيقة للأسباب المختلفة للإنحرافات، وتحديد المسئولية عن حدوثها وبالتالي يتم اتباع الطريقة الصحيحة للمعالجة واتخاذ القرارات السليمة بصدد انحرافات التكاليف.

مراجع البحث

المراجع العربية

أ. كتب :

١- د . إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، د يحيى سعد زغلول، مقدمة في الرياضة البحتة، لبنان بيروت ،الدار الجامعية ١٩٨٨م.

٢- أحمد فرغلي محمد حسن، أصول محاسبة التكاليف ، كلية التجارة – جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢م.

٣- أحمد فرغلي محمد حسن، نظم التكاليف – الجزء الثاني (الفعلية– والمعيارية) كلية التجارة، جامعة القاهرة ٢٠٠٢م.

٤- د . إسماعيل إبراهيم جمعه، د . زينات محمد محرم، عمر عباس العتر، محاسبة التكاليف – مدخل إداري، جامعة الإسكندرية – كلية التجارة ٢٠٠٠م.

٥- د . تشارلز .ت . هورنجورن، وآخرون، محاسبة التكاليف، مدخل إداري، الجزء الثاني، ترجمة د . حامد أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٩٩٦م.

٦- د . حسين عامر شرف، مبادئ محاسبة التكاليف، الجزء الأول – القاهرة– دار النهضة العربية.

٧- د . خليفة على ضو، محاسبة التكاليف، نظريات وتطبيق – الطبعة الأولى – ليبيا – طرابلس، منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.

٨- هوارد أنتون، برنارد كولن، الرياضيات وتطبيقاتها في العلوم الإدارية والاجتماعية – السعودية – الرياض – دار المريخ للنشر ٢٠٠٢م ترجمة د هادي مجيد الحداد، د . محمد بركات قنديل.

٩- د. عبد العزيز فهمي هيكل، الرياضيات والإدارة الاقتصادية ، دار النهضة العربية - بيروت - لبنان.

١٠- د. عباس شافعي، د. منير محمود سالم، المحاسبة الإدارية – القاهرة مكتبة عين شمس.

١١- د. محمد توفيق بليع– التكاليف المعيارية لأغراض قياس وضبط التكاليف الفعلية، القاهرة، مكتبة الشباب.

١٢- د. محمد رضوان حلوه، محاسبة التكاليف المعيارية - سوريا - منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد والإدارة.

ب. مجلات ورسائل علمية:

١- د. عباس الشافعي، تحليل انحرافات خط الربح، بحث نظام التكاليف المتغيرة المعيارية – المجلة القومية للاقتصاد والتجارة –كلية التجارة – جامعة عين شمس – القاهرة ١٩٧٨م.

٢- د. عبد الحي مرعي، حدود التخطيط وحدود الرقابة وتحليل الحساسية – محاولة للتغلب على بعض أوجه القصور في وضع المعايير وتحليل الانحرافات – التكاليف – مجلة علمية تصدرها الجامعة العربية للتكاليف مايو ١٩٧٥م.

٣- أ. محمد السعيد صديق الشحات – استخدام النماذج الكمية في الرقابة المحاسبية رسالة ماجستير – مقدمة لكلية التجارة – جامعة القاهرة ١٩٧١م.

٤- د. محمد محمود يوسف، كفاءة وفاعلية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة المجلة العلمية – كلية الإدارة والاقتصاد، الدوحة – جامعة قطر – العدد الرابع ١٩٩٢م.

٥- د. ليلي فتح الله، الإطار الذي يحكم المحاسبة والإدارة – المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (١٩٨١م) كلية التجارة – جامعة عين شمس.

المراجع الأجنبية

1-CHARLES T. HORGREN, GEORGE FOSTER, SRTKANT M. DATAR, "Cost Accounting A Managerial Emphasis" Englewood cliffs, New Jersy: Prentics-Hall, Inc.1994.

2- DARALD J HARTFIEL, Matrix Theory and Applications with Maltab, 2001 by CRC press llc. LONDON, NEW YORK

3- FRANK AYRES , JR , "MATRICES" Mc GRAW-Hill International Book company. New York.

4- HORNGREN, C.T." Cost Accounting A Managerial Emphasis" Englewood Cliffs, New Jersy: prentice- Hall , inc., 1982

5-JAMES A. CASHIN & RALPH S. POLIMENT, "Cost Accounting" McGraw-Hill Book Company, New York, 1981.

6- KARIM M. ABADIR JAN R. Magnus Matrix Algebra, Cambridge University press, printed in The United States Of America, 2005

7- MICHAEL W. MAHER WILLIARN N LANEN, MADHAV V. RAJAN, Fundamentals of Cost Accounting, Mc Graw-Hill International Edition 2006

8-NAGLAA M. ABD ELLATIF, The study of the complex eigenvalue Assignment problem Associated with linear control system, Athesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the master degree in pure Mathematics, Monoufia University, faculty of science, 2002.

9-RALPH S. POLIMENI, FRANK J. FABOZZI ARTHUR H.ADELBERG, Cost Accounting Concepts and Applications for Managerial Decision Making .McGraw-Hill International Edition.1991.

فى موضوع الحوار بين الحضارات

(دفاعاً عن الإسلام وليس دفاعاً عن المسلمين)

الشريعة الإسلامية فى الحكم والإدارة ، الأصول والإحياء

دكتور/ بهاء الدين محمود محمد منصور(*)

١ - مقدمة

لم يختلف المسلمون على شئ حقيقىٍ من أمور العقيدة أو العبادات فهما من أمور الغيب بين العبد وربه ، ولكنهم اختلفوا على أصول الحكم والإدارة أشد الاختلاف لأنها ترتبط أشد الإرتباط بمعاملات السلطة والثروة وكل منهما مرتبطٌ أشد الارتباط بمصالح البشر وإشباعهم من الأمن والرفاهية .

فى البداية كان هناك نبأ السماء ووحيه إلى رسول الله ﷺ يعلمنا شريعة الله الكونية وهى ما طبقه الرسول الكريم فى سنته الواضحة فى الحكم والإدارة وهى نفس ما اتبع خلفاؤه الراشدون من بعده ، ولكن بعد الفتوحات الإسلامية على عهد عمر بن الخطاب ﷺ واتساع الدولة أصبحت الأغلبية المطلقة لغير من تربوا على يد رسول الله ﷺ ، حيث دخل فى مواطنة الدولة الطلقاء من أهل مكة بما لهم من نسبٍ ومكانةٍ اجتماعيةٍ بين العرب ، وغير ذلك من أهل البلاد المفتوحة مما فتح الباب إلى أحداث الفتنة الكبرى ومنذ ذلك الوقت وما بعده يتشعب المسلمون فى أمورٍ أساسها مبادئ الحكم والإدارة.

اليوم في القرن الواحد والعشرين، يتشعب المسلمون إلى تيارين أساسين ؛ هما السنة والشيعة حيث يندرج تحت تيار السنة حوالى ٩٠٪ من المسلمين .

تاريخياً اندرج تحت اسم السنة نمطين رئيسين فى موضوع الحكم والإدارة ؛ الأول هو صحيح سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة ويتميز بالشورى والتعفف عن المال العام ورد المظالم عند الوفاة أو ترك المنصب ،

(*) P.O. Box 109 Helwan, Zip code 11421 Cairo, Egypt.
e-mail bmansour2003@yahoo.com

ولكن الحضارة الإنسانية فى القرن السابع الميلادى وهى بداية القرون الوسطى لم يكن لديها من الثقافة والعلوم والنظم السياسية والفقه القانونى ما يسعف هذا النمط الراقى من الحكم والإدارة أو يدعمه مما جعله يهتز بعد اتساع الدولة عما كانت عليه فى حدود المدينة المنورة الفاضلة لتشمل الطلقاء وأبناء البلاد المفتوحة ممن لم يتربوا على يد رسول الله ﷺ فيدركوا صحيح الشريعة الإسلامية فيحسنوا العمل سواءً كانوا حكاماً أو محكومين ، فقد يجد المسلم نفسه فى موقفٍ من المواقف حاكماً ثم يكون محكوماً فى موقفٍ آخر وفى الحالين عليه أن يُدرك ما عليه من واجبات حيال الآخرين وما له من حقوق وأن يلتزم بآداب آداء كلٍ منهما .

ونمط الحكم الثانى يتداول أمره فقهاء الدين الإسلامي تحت اسم السنة أيضا على الرغم من أنه يتميز باختلافات جذرية عن صحيح سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، وهو ذلك النمط الذى استحدثه معاوية بن أبى سفيان بن حرب فى بلاد المسلمين من بعد هدمه للخلافة الراشدة حيث يتميز نمط حكمه الأموى بالإبقاء على كل ما فى الدين الإسلامى من عقائد وعبادات ، ولكن يختلف أمر المعاملات عندما تكون بين المحكومين والحكام حيث تميز بالاستبداد ومنع الشورى واعتداء الحكام وأصحاب السلطة على المال العام وعدم رد المظالم عند ترك الحكم أو المنصب، بل وتوريث الحكم ونكاد أن نقول بأنه استعار نظام حكمه من أعظم ما كان فى عصره من نظم سياسية وهما نظامى كسرى وقيصر، وبالاختصار ينتمى نمط الحكم الأموى إلى حضارات القرون الوسطى فى أمور السياسة والفقه القانونى ولكنه ينتمى أشد الانتماء إلى صحيح الدين الإسلامى فى أمور العقائد والعبادات والمعاملات الشخصية التى ليس فيها شئٌ من أمور الحكم والإدارة ، وقد تميز الفقه المنقول الذى كُتب فى القرون الوسطى بتسمية الحكام بألقابٍ دينية سواءً استحقوها أو لم يستحقوها ، وبتجاهل ارتكاب الحكام وأعوانهم للكبائر طالما كانت موجهةً لتثبيت استقرار نظم الحكم فى البلاد الإسلامية ، بل واعتداءات الحكام على المال العام فضلاً عن التعتيم عليها وعلى أى

آراءٍ تنتقد تجاوزاتهم هذه ، ولعل الله قد أرسل سيدنا عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين بإجماع الفقهاء ليكون حجة على ممارسات الحكام هذه يوم القيامة، ولكن تحت جميع الظروف ولطول الأمد يكاد العامة من المسلمين أن يصدقوا أن الاستبداد ومنع الشورى والاعتداء على المال العام وعدم رد المظالم هى من الحقوق الشرعية للحكام المسلمين .

اليوم فى القرن الواحد والعشرين وتحت ضغوط العولمة وتوازنات القوى الناتجة عنها فى الداخل والخارج نكاد أن نلاحظ نمطاً إضافياً جديداً فى الحكم والإدارة يروج له البعض فى بلاد المسلمين، فالحكام لهم كل الحقوق التى حصل عليها الحكام الأمويون فى القرون الوسطى ولكنهم لا يقدمون لبلادهم ما قدم حكام القرون الوسطى من قوةٍ للدولة وحضارةٍ فى عصرها ، أى أن الحكام قد تجاوزت حقوقهم ما يسمح به صحيح الشرع الإسلامى كما بيَّن رسول الله ﷺ فى سنته العطرة وهو ما التزم به الخلفاء الراشدون فى حكمهم ، وتجاوز الحكام أيضا حدود حقوق الحكام كما هى معروفة لدى الدول غير الإسلامية فى العصر الحديث لتمتد إلى ما كانت عليه فى القرون الوسطى فى عصور الأمويين ولم يقدموا ما قدم الأمويون لبلادهم ، أيضاً وفى ظروف العولمة وانفتاح الإعلام لم يعد ممكنا إخفاء تجاوزات الحكام مما أسمعنا بعض الآراء لبعض الفقهاء لا تكتفى بتجاهل الخوض فى جرائم الحكام وأعوانهم ، بل تطالب المحكومين بالسمع والطاعة حتى لو ارتكب الحكام الكبائر مما يبشرنا بفقه جديد يحصل فيه الحكام على حقوق تتجاوز ما حصل عليه الأمويون فى الفقه المنقول فقد ارتكب حكام القرون الوسطى من المسلمين الكبائر فى حق المحكومين دون أن يجاهروا بها ولم يكُفْ فقهاء القرون الوسطى عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإن صمتوا وتجاهلوا ارتكاب الحكام للكبائر ولم يذكروها وكأنهم لم يروها أو يسمعوا بها، أما الجديد فهو الدعوة إلى شرعية ارتكابها والمجاهرة بهذه الشرعية ردّاً على ما ينقله الإعلام العالمى والفضائيات من خروقات هؤلاء الحكام وفساد إدارتهم، كل هذا ينبئنا بأن هناك اختلافاً حقيقياً بين النمط الأموى فى القرون الوسطى والمتعلقين بأهدابه فى العصر الحديث .

هذا الانفتاح الذى يشمل كل الأطياف من الشورى إلى الاستبداد ومن تحريم الاعتداء على المال العام إلى عدم محاسبة الحكام عليه ومن رد المظالم إلى عدم رد المظالم بل وطاعة الحكام مرتكبى كبائر الإثم يستوجب الحاجة إلى صياغة مبادئ الشرعية الإسلامية للعلاقة بين الحكام والمحكومين فى العصر الحديث، تلك المبادئ التى يثبت بالضرورة المنطقية أن الخروج عليها يعنى خرق الإطار العام للمعاملات الشرعية الإسلامية ويستوجب أيضاً مراجعة أصول التشريع الإسلامى واستنباط الأحكام الشرعية وبيان الثغرات التى نفذت منها كل هذه التناقضات لسد منافذها .

الغرض من هذا البحث هو تحقيق هدفين الأول بيان آساس نظرية الحكم الإسلامى الشرعى المستمدة من القرآن والسنة النبوية الشريفة وكيفية تطبيقها فى العصر الحديث ، والثانى مراجعة أصول التشريع الإسلامى المستقرة فى الفقه الإسلامى وكيفية تحصينها وسد منافذ التشعب والاختلاف على النحو الذى نراه فيما هو متوارث عن المذاهب الفقهية والسياسية لدى المسلمين .

هذا البحث يبدأ بالإشارة إلى وجود الله سبحانه وتعالى وأن شرعه واحدٌ لا يتبدل فهو شريعة الله الكونية في الأرض كما هى فى السماء ، وأن البشر جميعاً شركاء فى رحلة الإنسان على الأرض وبالتالى فنحن جميعاً أبناء آدم شركاء فى عالمية التزكية وشركاء فى عالمية التجربة الإنسانية والعلوم والمعارف، ننتقل إلى الإطار العام للمعاملات الإسلامية وسنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة التى لا تزيد عن كونها التطبيق الخاص للإطار العام للمعاملات الإسلامية الشرعية ولكن فى مجال الحكم والإدارة، ثم الدين والدولة ومعاوية بن أبى سفيان بن حرب وابتداعه للنموذج الأموى فى الحكم والإدارة والنجاح السياسى لهذا النموذج وإقامته لحضارةٍ إسلامية ودولٍ قوية تسيدت النظام الدولى العالمى طوال حقبة القرون الوسطى الممتدة من القرن السابع الميلادى حتى القرن الخامس عشر، ثم التراث السياسى الإسلامى الذى لم تبدأ كتابته إلا فى القرون الوسطى وبعد سقوط دولة الخلافة الراشدة، وأثر التناقض بين سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة والنظام الأموى فى إرباك الثقافة السياسية

لدى المسلمين، ثم بيان أصول التشريع الإسلامى وفتاوى الفقه المنقول وما هى الثغرات التى سمحت بهذا الارتباك الثقافى والفكرى ، ثم بيانٌ لأساس نظرية الحكم الإسلامى الشرعى الحديث، وأخيراً فقه القانون الدستورى الحديث وأوجه الاستفادة منه فى تطوير علوم أصول التشريع الإسلامى.

٢ – الإطار العام للمعاملات الإسلامية وسنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة[١]:

الإطار العام للمعاملات الإسلامية أساساته هى العدل والرحمة والإحسان وتأدية الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[٢]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[٣]. وبخصوص السلطة والنفوذ فقد حرم الله البغى بغير الحق ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٤]، أما بخصوص التعامل فى الأموال والتبادل الاقتصادى فقد حرم الله أكل

١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة السابعة – العدد الثانى والعشرون ١٤٢٥ هجرية– ٢٠٠٤م.

* «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الازهر، السنة التاسعة – العدد الخامس والعشرون، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م.

* «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة – العدد السابع والعشرون، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

٢) سورة النحل، آية ٩٠

٣) سورة النساء، آية ٥٨

٤) سورة الأعراف ، آية ٣٣

أموال الناس بالباطل ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾[1]، وحرم التلاعب فى الكيل والميزان وبخس الناس أشياءهم لأكل حقوقهم فى تبادل السلع الاقتصادية ﴿وَيَـٰقَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[2]، وحرم الإدلاء بأموال الناس بالباطل إلى الحكام ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3]، وأوجب أيضا المحاسبة بين الناس على الأموال حفاظا على حقوق العباد ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَـٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[4].

أما آداب التقاضى وواجباته فهى القسط فى الشهادة ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُواْ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ

١) سورة النساء ، آية ٢٩
٢) سورة هود ، آية ٨٥
٣) سورة البقرة، آية ١٨٨.
٤) سورة البقرة ، آية ٢٨٢

تَذَكَّرُونَ ﴾[1]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[2]، وعدم كتمانها، وتحريم قول الزور ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[3]، ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴾[4] ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغْوِ مَرُّواْ كِرَامًا ﴾[5]، أما فى القصاص فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴾[6] .

وهكذا وضع الله حدوداً للتعامل لا يتعداها أحدٌ مسلماً أو غير مسلم، مثل جرائم القتل أو السرقة أو الزنا والاعتداء على الأنساب دون إقامة الحدود التى أوضحها الله سبحانه وتعالى فى شرعه الحنيف، فضلاً عما هو محرم مما يندرج تحت صور البغى والتعدى على الآخرين ، فإذا اختلفوا فإن آساس التقاضى العادل وأركانه يرعاها الله بنفسه فى آيات محكمات ويتوعد الخارج عن هذه الآساس أشد العذاب، حيث تقع كل هذه المعاملات على أساس متين من وجوب القسط فى الشهادة وعدم كتمها وتحريم قول الزور، وتلك أهم آساس إقامة العدل فى جميع المعاملات بين الأفراد وفى ساحات القضاء بل تكفي وحدها لإقامة مجتمع العدل والاستقامه .
سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة[7].

---

١) سورة الأنعام، آية ١٥٢
٢) سورة المائدة، آية ٨
٣) سورة البقرة ، آية ٢٨٣
٤) سورة الحج ، آية ٣٠
٥) سورة الفرقان، آية ٧٢
٦) سورة النحل . آية ١٢٦
٧) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثــة»، د. بهــاء الـدين محمود منصور، مرجع سابق. «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهــاء=>

المبادئ العامة للمعاملات الإسلامية كُلٌّ لا يتجزأ ولو أخذنا واحدة منها بصدق لقادتنا لاتباع باقى قواعدها ولو خرقنا إحداها لخرقنا الآخرين ، ولو طبقناها على معايير وخصائص ومؤشرات العلاقة بين الحكام والمحكومين فى السنة النبوية الشريفة لوجدنا أنها هى نفسها التى اتبعها الخلفاء الراشدون فى الحكم والإدارة ، ونجد أن خصائصها كلها تنتمى إلى أصل واحد هو شريعة الله الكونية وآساسها كالآتى :

العدل والمساواة والرحمة فعلى الرغم من مكانة الرسول الكريم العالية بين أصحابه إلا أنه لم يختص نفسه ولا أسرته بأبهة سلطة ولا ترف مال ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۝٢٨ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[1] ، ولا شفاعة فى تطبيق الحدود ولو كانت فاطمة بنت محمد[2] .

الشورى ، أمر الله سبحانه وتعالى بالشورى كما جاء فى الآيتين الكريمتين ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾[3] و﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[4] ،

=الدين محمود منصور، مرجع سابق. «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ» د. بهاء الدين محمود منصور. مرجع سابق. «فقه السنة»، الشيخ سيد سابق. المجلد الثانى (الجزء الثامن). دار الريان للتراث (مكتبة الخدمات الحديثة)، القاهرة، ١٩٨٨م. «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦ (الطبعة الثامنة). «عبقرية عمر»، عباس محمود العقاد، دار المعارف. القاهرة، ١٩٧٦م. «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، المجلد الثانى (من السنة الأولى للهجرة لغاية السنة ٣٥ للهجرة). دار الكتب العلمية . بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١) سورة الأحزاب، آية ٢٨ ، ٢٩

٢) «فقه السنة»، الشيخ سيد سابق، المجلد الثانى (الجزء الثامن)، دار الريان للتراث (مكتبة الخدمات الحديثة)، القاهرة، ١٩٨٨ ص ٥٠٦

٣) سورة آل عمران ، آية ١٥٩

٤) سورة الشورى ، آية ٣٨

وأقل ما يعنيه ذلك هو حرية الرأى وألا يُضار أحدٌ من اختلافه فى الرأى مع أصحاب السلطة والنفوذ .

التعفف عن التمتع بأبهة السلطة أو اكتساب النفوذ الاجتماعي أو التربح منها كان الرسول الكريم عفيفاً عن السلطة والمال العام وكذلك حرم الله على أزواجه إن كُنّ يردن الله ورسوله فليس لهم إلا أن يكونوا مثله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۝ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[1] .

السلطة أمانة لا تُستخدم لغير الغرض التى فُوضت من أجله ، والاعتراف للرعية بحقها فى محاسبة الحاكم ومراجعته على السلطة العامة وعلى المال العام وهذا واضحٌ من خطبتى استهلال الحكم من أبى بكرٍ وعمر بطلب التقويم والنصيحة ، وقصة المرأة التى راجعت عمر بن الخطاب على مهور النساء ، وقصة الرجل الذى حاسب عمر على طول حُلّته .

وأخيراً رد المظالم قبل مغادرة مقعد السلطة بالوفاة أو بغير ذلك وهذا واضحٌ من ذكر الخبر عن مرض رسول الله الذى توفى فيه[2] الدروس والعبر ، وكذلك فعل خلفاؤه الراشدون وعلى رأسهم أبوبكر وعمر عند الوفاة ومحاسبة كلٍ منهم لنفسه وسؤالهم عمن جلد له ظهراً أو شتم له عِرضاً أو كان له درهماً فى ذمته .

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة ليست إلا التطبيق الخاص للمبادئ العامة للمعاملات الإسلامية فى مجال الحكم والإدارة وأن الخروج عليها يؤدى حتماً إلى الانزلاق خارج الإطار العام للمعاملات الإسلامية بما يؤدى بطبيعة الأمور إلى ارتكاب الكبائر .

---

١) سورة الأحزاب، آية ٢٨، ٢٩

٢) تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، المجلد الثانى (من السنة الأولى للهجرة لغاية السنة ٣٥ للهجرة)، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. (ص ٢٢٧). «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

نستطيع أن نلخص العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين في تطبيق الدستور الإسلامي في الحكم والإدارة المأخوذ عن صحيح سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة يوم وقف رجلٌ من العامة يحاسب سيدنا عمر ابن الخطاب، «جاءت عمر برود من اليمن ففرقها بين المسلمين فخرج في نصيب كل رجل برد واحد ونصيب عمر كنصيب واحد منهم . قيل: واعتلى عمر المنبر وعليه البرد وقد فصله قميصا، فندب الناس للجهاد ، فقال له رجل : لا سمعا ولا طاعة . فقال عمر : ولم ذلك؟ قال الرجل لأنك استأثرت علينا ؛ لقد خرج في نصيبك من الأبراد اليمنية برد واحد، وهو لا يكفيك ثوبا ، فكيف فصلته قميصا وأنت رجل طويل ؟ فالتفت عمر إلى ابنه قائلاً: أجبه يا عبد الله . فقال عبد الله : لقد ناولته من بردي فأتم قميصه منه . قال الرجل : أما الآن فالسمع والطاعة»[1].

هذا عمر بن الخطاب يعلمنا شريعة الله الكونية في الحكم واتزان العلاقة بين الحكام والمحكومين، إنها السمع والطاعة الضرورية لانتظام الحكم والإدارة مقابل قبول الحاكم لمبدأ المحاسبة من الرعية على السلطة والمال العام قبولاً مطلقا لا اعوجاج فيه وبدون قيدٍ أو شرط كما فعل عمر .

الإطار العام للمعاملات الإسلامية هو الأصل أما سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة فهو الفرع ولو طبقنا الأصول الإسلامية في المعاملات واحترمناها حق احترامها في معاملات السلطة والمال العام لما نتج عنها إلا سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة ، وتتلخص سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة في ثلاث سنن حاكمة:

الأولى : لا شفاعة في تطبيق الحدود

الثانية: المساواة بين البشر جميعاً والقصاص من الحكام والأثرياء إذا اعتدوا على غيرهم بنفوذ السلطة أو نفوذ المال

---

١) «الفاروق عمر». محمد حسين هيكل. دار المعارف. القاهرة. ١٩٨٦م (الطبعة الثامنة). (الجزء الثاني. ص ١٩٤).

والثالثة : هى محاسبة عمر بن الخطاب نفسه من قبل الرعية على ما فى يده وما يلبس من برود اليمن

لو افترضنا أن رئيس الدولة له كل السلطة ولا يحاسب إلا أمام الله كما يتطرف بعض الفقهاء فى التَشيُّع لرئيس الدولة ولكنه التزم بصحيح الدين والسنة النبوية فى المساواة فى إقامة الحدود (بمعنى المعاقبة والمحاسبة حسب القانون السائد فى الدولة) بين كبار رجال دولته وأبناء أسرته الكرام غيرهم من المسلمين كما فعل الرسول الكريم والخلفاء الراشدون من بعده ومنهم عمر، ولو التزم بالقصاص من أعوانه لو اعتدوا على حقوق المواطنين فى الدولة ولو كانوا ممن هم تحت الفتح كما فى حالة عمر بن الخطاب والمصرى الذى سبق ابن عمرو بن العاص[1]، لو فعل الحاكم ذلك وأقام صحيح أحكام الشريعة بأمانة فى أسرته وكبار أعوانه لاضطر هو نفسه إلى الاستقامة حتى ولو كان فى الأصل معوجاً لأنه لن يجد أعواناً فلن يكون لأحد مصلحةً فى اعوجاجه ولانصرفوا عنه .

لقد كانت تلك هى مبادئ العلاقة الشرعية بين الحكام والمحكومين فى المدينة المنورة الفاضلة حكاماً ومحكومين ، وهو نمطٌ متحضر لم تعرف البشرية مثيلاً له فيما سبق من النظم السياسية ولا معاصراً له فى القرن السابع الميلادى ، تلك كانت القرون الوسطى وأحدث ما يمثلها من وجهة نظر التحضر الإنسانى فى ذلك الوقت كان نظامى كسرى وقيصر وما يتسق معهما من فكرٍ سياسى، لقد كان اتحاد الدولة مع رئيس الدولة مطلوباً فى تلك العصور ولا يوجد حلٌ آخر للسياسة والإدارة، ومسئولية الحاكم تجاه شعبه هى فى حقيقة الأمر هى مسئوليته تجاه نفسه فكل ما يملك موجود داخل المملكة فإذا أُضيف إلى ذلك توريث الحكم اكتملت الصورة ووجب اتحاد المالك وهو رئيس الدولة بما يملك وهو «الدولة وما عليها» لمصلحة المالك والمملوك والرعية وكل هذه المفاهيم والنظم تعطى الحاكم كل شئ، ولا يبقى

---

١) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦ (الطبعة الثامنة)، الجزء الثانى، ص ١٩٨، «عبقرية عمر»، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م، ص١٤٧، ١٤٨.

للمحكومين أى فكر ولا تنظيمات سياسية معروفة فى ذلك الوقت تسمح بتنظيم الشورى وحرية الرأى ومحاسبة الحكام وهى أمور لا يمكن تنفيذها .

٣ – الدين والدولة ومعاوية بن أبى سفيان بن حرب

لم يكن هناك نمط يعرفه الناس للحكم فى الدولة الإسلامية الناشئة غير سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، ولكن شرعيته السياسية اهتزت على أواخر عثمان وبلغ الاهتزاز مداه فى عهد على بن أبى طالب حيث أثبتت الأيام فشل هذا النمط عمليا نتيجةً لعدم قدرته على التكيف وفشله فى التطور الضرورى للدولة للانتقال من القيام على المبادرات الشخصية القائمة على أفضل خلق الله وهم الرسول الكريم وخلفائه الراشدين ورعيةٍ من الصحابة الأجلاء من المهاجرين والأنصار ، والانتقال إلى دولةٍ اتسعت بعد الفتح لتستوعب دخول أعدادً كبيرة من طلقاء مكة وأهل الأمصار المفتوحة لم يتربوا على يد رسول الله ﷺ ولم يستوعبوا قيم الإسلام الرفيعة ممن أسلموا ولم يدرك الإيمان قلوبهم وعقولهم مما كان يستوجب إعادة تنظيم الدولة الإسلامية من بعد عمر بن الخطاب بالاتجاه نحو بناء الأطر القانونية والمؤسسية والآليات السياسية فى الدولة الناشئة بما يضمن العلاقة بين الحكام والمحكومين وعدم خروج أحد منهم عن الإطار المسموح به بالخطوات المنطقية الآتية :

- وضع صيغة تبين ما تم استخلاصه من المبادئ الفقهية التى تقوم عليها العلاقة بين الحكام والمحكومين فى الدولة .
- وضع الإطار والصياغة القانونية المحكمة التى تتفق مع هذه المبادئ بما يعنى تطبيقها فى ظل أقل ما يمكن من الاختلاف على المفاهيم والمبادئ .
- وضع البناء المؤسسى للنظام السياسى والإدارى بما يتفق مع هذه المبادئ ويضعها موضع التنفيذ .
- وضع الآلية القانونية والمؤسسية التى تفسر وتفصل فى الخلافات التى تنشأ عند تطبيق هذه المبادئ .

فى هذه الظروف السياسية اعتلى معاوية رأس السلطة فى الدولة الإسلامية بعد أحداث الفتنة الكبرى وقد كان رجل دولة من الطراز الرفيع ، وبالتأكيد واجه نفس المشكلة الناجمة عن الفجوة الحضارية والتى تسببت فى عدم قدرة الدولة على بناء الأطر القانونية والمؤسسية والآليات السياسية بما يتفق وصحيح المبادئ السياسية الإسلامية كما علمنا الرسول الكريم وخلفاؤه الراشدون .

سواءً فعلها معاوية بن أبى سفيان بن حربٍ عن علمٍ أو لأغراضٍ شخصية ، إلا أنه اقتبس أحدث ما فى عصره من فكر وفقهٍ ونظمٍ سياسية مجرَّبةٍ وفعالة فى ظروف عصره وطبقها فى دولة الإسلام ، لقد حافظ على كل ما فى الإسلام من صحيح العقائد والعبادات ولكنه استخلص النظام السياسى لكسرى وقيصر وما يتفق بالضرورة معه من تنظيمٍ للدولة وفكرٍ سياسى وطبَّقَ ما استخلصه فى دولة الإسلام ، فكانت الدولة الأموية ، ذلك النمط من الحكم الذى تميز بالاستبداد بالسلطة والمال العام وتوريث الحكم وعدم رد المظالم ، إلى آخر ما نعلم عنه بالضرورة ويتفق مع مبادئه هذه[1] .

يتميز المذهب الذى أنشأه معاوية بن أبى سفيان بن حرب فى علاقات الحكم والإدارة مع المحكومين بالخصائص والأمور الآتية[2] :

---

١) «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور ، مرجع سابق

٢) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثـة»، د. بهـاء الـدين محمود منصور، مرجع سابق. «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فـى الحكـم والإدارة"، د. بهـاء الدين محمود منصور. مرجع سابق. «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ"، د. بهـاء الـدين محمـود منصور، مرجع سابق. «فقه السنة»، الشيخ سيد سابق، مرجع سابق. «الفـاروق عمـر»، محمـد حسين هيكل، مرجع سابق. «عبقرية عمر»، عباس محمود العقاد، مرجع سابق. «تـاريخ الطبـرى، تاريخ الأمم والممالك»، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، مرجع سابق. «حيـاة محمـد»، محمـد حسين هيكل، دار المعارف. القاهرة ، ١٩٨١ (الطبعة السادسة عشرة). «فقه السنة»، الشيخ سـيد سابق، المجلد الثالث (الجزء التاسع)، دار الريان للتراث (مكتبـة الخـدمات الحديثـة)، القـاهرة ، ١٩٨٧م. «الفتنة الكبرى، الجزء الأول، عثمان»، طه حسين ، دار المعـارف ، القـاهرة ، ٢٠٠٣م (الطبعة الثالثة عشر). «الفتنة الكبرى، الجزء الثانى، على وبنوه»، طـه حـسين، دار المعـارف ، القاهرة، ٢٠٠٣م (الطبعة الرابعة عشر). «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالـك»، لأبـى جعفـر محمد ابن جرير الطبرى. المجلد الثالث (من السنة ٣٦ للهجرة لغاية السنة ٩٠ للهجرة)، دار الكتـب العلمية، بيروت-لبنان. الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. «التاريخ الإسلامي، العهد الأمـوي»=>

منع الشورى ، سواء بمعنى حرية إبداء الرأى لكل فردٍ من أفراد الرعية ، وهذا أقل ما فى الأمر الإلهى بالشورى ، أو بمعنى محاسبة أولى السلطة على ما يُمارسونه من أوامر السلطة العامة كما بيّن أبوبكر وعمر .

التحول إلى الملكية بتوريث الحكم، وهو أمر لم يعرفه الإسلام على الإطلاق لا فى عهد الرسول الكريم ولا فى سنة حكمه ولا فى سنة خلفائه الراشدين .

التمتع بالسلطة ببعض صور البغى والتكبر على الرعية والضعفاء فى الدولة ، وهو الأسلوب الظاهر مثل سكنى القصور من المال العام واتخاذ المواكب ، وما منع الشورى والانفراد بسلطة الحكم والبطش بمن يتجرأ من الخصوم السياسيين إلا قمة البغى والتكبر بغير الحق .

التربح من السلطة ، عدم وضع حدود لاستحقاقات الملك أو رئيس الدولة نظير أعباء الوظيفة كما فعل أبوبكر وعمر رضى الله عنهما ، مما أدى إلى انعدام التفرقة بين ما يمتلكه الملك بشخصه وما تمتلكه الدولة ، ثم انتقلت العدوى إلى الموظفين العموميين بعدم التفرقة بين ما يجوز وما لا يجوز فى موضوعات المال العام .

عدم رد المظالم لا عند الوفاة ولا غيره ، بما فتح الباب أمام الموظفين العموميين ، كما يفعل ملوكهم ، إلى التوغل فى المظالم ، فلا رد لها لا الآن ولا غداً والحساب مؤجل لدى الغفور الرحيم الذى يغفر الذنوب جميعاً إلا الشرك به .

والسؤال الذى يفرض نفسه، هل يُمثّل منع الشورى والتحول إلى الملكية بتوريث الحكم وعدم وجود حدود بين اقتناء المال عن طريق السلطة أو بالطرق الشرعية الإسلامية وعدم رد المظالم لا عند الوفاة ولا غيره تحوُّلاً يخرج عن الإطار العام للمعاملات والحدود الإسلامية، أم أنه صورة من صور التطبيق لسنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة ولا تؤدى إلى تناقضٍ رئيس مع ثوابت الشرع والحدود الإسلامية، لم يمر عهد طويل على خروج من حكموا بهذا المذهب عن سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة إلا واضطروا إلى خرق الإطار العام

=محمود شاكر، المجلد الرابع، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

للمعاملات الإسلامية، وكان ذلك بقتل حُجر بن عدى فى السنة الحادية والخمسين من الهجرة على يد معاوية بن أبى سفيان بن حرب نفسه وبعد توليته الحكم بإحدى عشر سنة[1]، وهذا يُثبت أن السنة النبوية الشريفة التى اتبعها الخلفاء الراشدون فى الحكم والإدارة ليست إلا التطبيق الدقيق لصحيح المبادئ الإسلامية العامة فى موضوع الحكم والإدارة ولا يتسق مع الإطار العام للمعاملات الإسلامية إلا صحيح سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة ، وأن الخروج عن هذه السنة يؤدى حتماً إلى خرق الإطار العام للمعاملات الإسلامية والوقوع فى المحرمات الشرعية ، وما قتل حُجر بن عدى إلا إثبات لذلك[2].

هذا النمط من الحكم قد استحسنه واتبعه كل الحكام المسلمين بدءاً من القرن السابع الميلادى وقت نشأة هذا النمط من الحكم على يد معاوية حتى القرن الخامس عشر الميلادى عندما تحولت القيادة الإسلامية إلى دولة الخلافة العثمانية ، لقد نجح معاوية ومن اتبعوا نمط حكمه فى بناء دولٍ إسلامية قوية تسيدت النظام العالمى طوال حقبة القرون الوسطى وأقامت حضارات ثقافية وسياسية وعلمية باهرة .

لقد قامت دولة الخلافة الراشدة على عفة الخلفاء الراشدين وورعهم بصفاتهم الشخصية ، واستمرار دولهم واستقرارها على أساس وجود مثل هذا النمط من الرجال دون مؤازرةٍ من بيئةٍ قانونيةٍ ومؤسسية وتوزنات قوىً فى الدولة والعصر الذى تعايشه ، وهذا من الناحية السياسية يعتبرُ أمراً غير واقعى ، ولذلك وعلى النحو المعروف فى التاريخ الإسلامى بلغت دولة الخلفاء الراشدين قمة نضجها فى عهد سيدنا عمر بن الخطاب قبل أن تهتز الشرعية السياسية للدولة فى عهد سيدنا عثمان بن عفان وتواجه أحداث الفتنة الكبرى على عهد سيدنا على بن أى طالب حتى سقطت فى ظروف القرن السابع الميلادى نتيجةً لوجود فجوة حضارية بين القيم السياسية التى تقوم عليها دولة الخلفاء الراشدين وتلك القيم السائدة لدى البشر

١) «الفتنة الكبرى. الجزء الثانى، على وبنوه»، طه حسين. مرجع سابق. ص ٢١٨ـــ ٢٢٤. «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، مرجع سابق ص٢١٨- ٢٢٨

٢) «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور. مرجع سابق.

عامة فى ظروف القرون الوسطى مما شكّل عقبة فى تطور الدولة القانونى والمؤسسى مع عدم وجود التكنولوجيا التى تساند هذه القيم بآليات التنقل والاجتماع والاتصال وتبادل المعلومات ولم يعد هناك أملٌ فى بعث مثل هذا النمط من الحكم فى الدولة الإسلامية إلا على أساس توازنات القوى والأطر القانونية والمؤسسية بالدولة والمجتمع والثقافة السياسية التى تساند وتحرس مثل هذا النمط من الحكم والعلاقات السياسية المرتبطة به .

٤ – فى تقويم التراث السياسى الإسلامى

قامت دولة الخلافة الراشدة على عفة الخلفاء الراشدين وورعهم بصفاتهم الشخصية ، ثم سقطت بعد انتهاء وجود مثل هذا النمط من الرجال ذوى العفة والفضل ، ولم يعد هناك أملٌ فى بعث مثل هذا النمط من الحكم فى الدولة الإسلامية بغير أن يضطر الحكام إلى احترام الحقوق الشرعية للمحكومين على أساس من توازنات القوى والأطر القانونية والمؤسسية بالدولة والمجتمع والثقافة السياسية التى تساند وتحرس مثل هذا النمط من الحكم والعلاقات السياسية المرتبطة به ، بهذه الفكرة نعيد قراءة التراث السياسى الإسلامى بحثاً عما يؤازر تحقيق العلاقة بين الحكام والمحكومين على أساس مبادئ الخلافة الراشدة ، وبما يحفظ حقوق المحكومين الشرعية الإسلامية قِبَلَ الحكام المسلمين ، وليس على أساس مكارم الأخلاق والمثل العليا غير الملزمة ، بحثاً عن مبادئ الخلافة الراشدة وكيف تم تناولها فى التراث السياسى الإسلامى على أساسٍ من العلوم السياسية وبناء توازنات القوى بالدولة من خلال بناء الأطر القانونية والمؤسسية والثقافة السياسية وليس الوعظ والإرشاد .

يُبنى التراث السياسى الإسلامى على شقين ؛ الأول فقهى يبين ما جاء فى الموضوع السياسى مأخوذاً عن العقيدة والشريعة الإسلامية ، والثانى ما يخص الظاهرة السياسية فى المجتمع الإنسانى ، وكثيراً ما يتم خلط المصدرين فى مرحلة

البحث عن الأحكام، فتختلط الأدلة النقلية من القرآن والسنة مع الملاحظات والرؤى الواقعية مما يؤثر على منهج البحث والأدلة التى يقدمها الفقهاء والمفكرون الإسلاميون، وهذا يجعل هذا الفكر الإسلامى لا تنطبق عليه المعايير العلمية المتعارف عليها فى العلوم الغربية والخاصة بضمانات الإثبات المحسوسة للتأكد من تطابق هذا الفكر والواقع ، ولا تنطبق عليه معايير التفلسف فى الأمور الواقعية (فى غير موضوعات ما وراء الطبيعة) كما تعارف عليها العلماء والباحثون فى المناهج الأكاديمية بالمعايير العامة ، مما يجعل الاعتراف بصحة هذا الفكر السياسى بصرف النظر عن صحة نتائجه أمراً صعباً على من لا يؤمن أصلاً بالكتاب والسنة ، فالعلم بمنهاجه وليس بموضوعه، فمن المفترض حسب المعايير العلمية أن يُبنى النسق الفكرى كله على مقدمات أساسها الملاحظة للواقع والقوانين العلمية الثابتة والمنطق السليم، أما أن يدخل فى نسيج هذا النسق أدلة نقلية عن الكتاب (القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة) فيقطع الاتصال العلمى بين قضايا النسق والواقع المحسوس وليست له ولا لمنطقه من حجة إلا على من يُؤمن أصلاً بالكتاب والسنة ، أما غير المؤمنين فيمكن أن ينظروا إلى هذا الفكر على أنه فكر غيبى مبنى على مسلمات ليس لها إثبات فى الواقع ، ولكن هذه الإشكالية المنطقية يحلها أن هناك أسس فيزيقية للعقيد والشريعة الإسلامية وغاية لكل الأحداث التى تجرى على الأرض فى الواقع المحسوس[1] مما يسمح بدخول هذه الأدلة النقلية عن الكتاب والسنة فى النسيج المنطقى للفكر العلمى ويجعل منهج البحث والأدلة غير مقطوعى الصلة مع الواقع ، وحيث أن المعيار العلمى الهام لصحة القضايا العلمية «هو قابلية القضية العلمية للتحقق فى الواقع المحسوس» قد أصبح جزءاً أساساً مما نبحث عنه من فكرٍ سياسي قابلٍ للتطبيق ومعايشة الواقع وإعطاء نتائج يسبق توقعها بنجاح ، وإن منهج استنباط الأحكام الشرعية الإسلامية كما هو مبين فى «أصول التشريع

١) «الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور. مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

الإسلامى» يحتاج إلى مراجعة للتأكد من معايير مطابقته الكلية للقرآن والسنة والواقع.

ونحن نبحث فى التراث السياسى الإسلامى سوف نرصد ما يخص الجزء العام من الظاهرة السياسية وهو الخاص بالحاجة البشرية العامة للاجتماع والحاجة إلى السلطة المركزية وتعاون الحكام والمحكومين لنجاح الدولة فى أعمالها (وهو الجزء العام من مباراة مجموع ناتجها لا يساوى الصفر «Non-zero sum game»[١]، ثم نرصد ما يخص الجزء الخاص بتقسيم ناتج العمل وهو الخاص بكيفية اقتسام السلطة والمحاسبة عليها (و هو المباراة الصفرية الداخلية لتقسيم ناتج المباراة بعد نجاحها «Zero sum game»[٢]، مع ملاحظة أن الجزء العام من الظاهرة السياسية وهو الخاص بالحاجة إلى تعاون الحكام والمحكومين لنجاح الدولة فى أعمالها لن يقاومه لا الحكام ولا المحكومين فكلٌ منهما منفرداً أو مجتمعاً صاحب مصلحةٍ في نجاحه ، أما وضع العلاقة بين الحكام والمحكومين فى موضعها الصحيح على آساس مبادئ الخلافة الراشدة ، وبما يحفظ حقوق المحكومين الشرعية الإسلامية قِبَلَ الحكام المسلمين فيقع فى الجزء الخاص بتقسيم ناتج العمل وهو الخاص بكيفية اقتسام السلطة والمحاسبة عليها (و هو المباراة الصفرية الداخلية لتقسيم ناتج المباراة بعد نجاحها «Zero sum game»[٣])، وسيجد مقاومةً من قبل الحكام حتى يسمحوا للمحكومين بمشاركتهم القرار والمحاسبة على النتائج لأن الحكام بحكم التفويض بالسلطة الذى يمارسونه، تقع فى أيديهم كل الأمانة، فهل سيسمحون لأحد أن يقاسمهم إياها .

فى المقدمة عن منهاجية مصادر التراث الإسلامى كما جاءت فى كتاب «فى مصادر التراث السياسى الإسلامى» للدكتور / نصر عارف[٤]، حيث يكتب فيه «ذلك أن التراث الإسلامى – عند فريقٍ من الباحثين – يشمل النص الإسلامى الموحى ، المنزَّل على رسول الله ﷺ – المتمثل فى كتاب الله وبيانه فى سنة رسول الله

---

٣) «الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية». د. بهاء الدين محمود منصور. مرجع سابق.

٤) «فى مصادر التراث السياسى الإسلامى. دراسة فى إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل». دكتور/ نصر عارف. المعهد العالمى للفكر الإسلامى. القاهرة ١٩٩٤م. ص٩.

ﷺ – كما يشمل سائر ما أنتجه العقل المسلم من خلال تفاعله مع هذين المصدرين الأساسين لمعرفته، ومع الواقع الذى عاشه، واللغة العربية التى مثلت وعاء هذا النص، ووسيلة الإفصاح عن مكنونه وبيان معانيه. فحول النص الموحى استطاع العقل المسلم أن يبنى مجموعة من المعارف والعلوم التى استندت إلى النص فى مرحلة تكوينها ثم تحولت إلى أدواتٍ لفهمه وأدواتٍ لتفسيره وتأويله وتنزيله على الواقع المُعاش».

ومؤلف هذه المقالة يأسف لكل من لا يفرق بين النور الإلهى المتمثل فى القرآن الكريم وسنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، وما يكتبه البشر أيًّا كانت مكانتهم من الأئمة والمفكرين الإسلاميين، سواءً كان عن عدم إدراك كما يفعل المستشرقون أو جاء نتيجةً لرفع الأئمة إلى درجاتٍ عُلَى بحيث لا يمكن نقدهم فيكتسبون حصانةً فتصبح أحكامهم وآراءهم فوق النقد وتختلط عملياً مع الوحى المنزه عن الخطأ، فتختلط الرؤى وتختلط الأحكام وتختلط المعايير.

ومن مبدأ استبعاد القرآن والسنة مما يندرج تحت مسمى «التراث السياسى الإسلامى»، فالقرآن والسنة معا (كلاً متكاملاً) هما المرجع السامى والمهيمن الذى يجب أن يقاس عليه مدى صحة الفكر السياسى الذى أدركه المسلمون، الفكر السياسى الإسلامى كم هائل وكبير وقد وصل إلى مسامع وقراءات مؤلف هذه المقالة الكثير منه فى مواقف وصفحاتٍ متفرقة ولكن من مبدأ المحافظة على الهدف من قراءتنا الحالية للتراث السياسى الإسلامى وهو البحث عما يؤازر أو يساعد على قيام دولة الخلافة الراشدة وإحياء مبادئها فى الحكم والإدارة، نعيد قراءة التراث السياسى الإسلامى وأفضل ما يفى بغرضنا هذا هو ذلك المسح العام الشامل الذى قام به الدكتور نصر عارف للتراث السياسى الإسلامى مبينا تلخيصاً بغرض التعريف «abstract» لأعمال مؤلفى هذا التراث، وهو ما سنعتمده فى عرضنا هذا مع تنويهٍ خاصٍ بأعمال الفارابى والماوردى والإمام الغزالى والإمام ابن تيمية وابن خلدون

باعتبارهم أهم المفكرين السياسيين المسلمين فى عرف كثيرٍ من دارسى موضوع الفكر السياسى الإسلامى[1].

تبدأ كتابات المسلمين فى موضوعات الظاهرة السياسية مع البدايات الأولى للتاريخ الإسلامى حيث يرصد الدكتور نصر عارف «المؤلف عبد الحميد الكاتب[2]، وقد (توفى ١٣٢هـ/ ٧٥٠ م) حيث كان الرجل من خاصة مروان بن محمد آخر ملوك بنى أمية فى المشرق، وقُتل معه على أيدى العباسيين، بما يعنى أنه لا يوجد لدينا فكر سياسى مدون قبل أحداث الفتنة الكبرى واستيلاء معاوية بن أبى سفيان بن حرب على الحكم وتمكن النمط الأموى فى الحكم والإدارة من الدولة الإسلامية حتى اليوم فى القرن الواحد والعشرين، وقد رصد عدد ٢٢٤ مؤلفاً قاموا بكتابة ٢٨٨ كتاباً معروفاً بعضها يحتوى على مجلداتٍ عدة بما يعنى أن هناك كم كبير ومتعدد من هذه المؤلفات، ولكن كلها تتواتر حول موضوعات معينة يُمكن أن نصنفها تحت تيارين رئيسين:

التيار الأول: يتناول الموضوعات الفكرية والفلسفية الخاصة بموضوع الحكم

و يندرج تحت هذا التيار موضوعات الإمامة واستقراء التاريخ فى كيفية الوصول إلى الحكم وصعود وسقوط الدول والممالك والموقف من السلطان الجائر، وأبرز من كتب فى هذه الموضوعات الفارابى والماوردى والإمام الغزالى والإمام ابن تيمية وابن خلدون ، وهم فى عرف كثيرٍ من دارسى موضوع الفكر السياسى الإسلامى يُعتبرون من أهم المفكرين السياسيين المسلمين[3].

التيار الثانى: يتناول استشارات فنية للحكام وصلاح الحكم وقوة الدولة وحسن تدبيرها

---

١) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.

٢) «فى مصادر التراث السياسى الإسلامى، دراسة فى إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل»، دكتور/ نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٠٦.

٣) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق.

وقد كتبها هؤلاء المؤلفون من موقعهم الخاص والمهنى حيث كانوا يعملون فى أغلب الأحوال مستشارين للسلاطين ويكتبون هذه المؤلفات بتكليف من السلاطين، والأمثلة متواترة على ذلك، وهى أقرب إلى خلاصة الحكمة والتجربة أكثر من قربها من معايير الفكر والتفلسف.

ويندرج تحت هذا التيار بيان وظائف الدولة، واجبات الحكام والمحكومين، وعظ وإرشاد الملوك وتقديم النصيحة لهم فى الخاص والعام من الأمور ومساعدة الحكام على التنظيم الداخلى للدولة وفهم مؤسساتها والعلاقة بينهم وتكاد أن تقوم هذه المؤلفات بدور وضع الإطار الدستورى والتنظيمى للدولة قبل أن يعرف العالم شيئاً عن الدساتير المكتوبة وفقهها، «القضاء، والحسبة» ودور كل منهما فى الدولة، الخراج والسياسة الاقتصادية للدولة.

فإذا أردنا أن نصنف الموضوعات لما يخص بحثنا عما يساعد على بعث الخلافة الراشدة لوجدنا أن الموضوعات التى تناولها التراث المنقول عن الفقهاء والمفكرين المسلمين ينقسم إلى قسمين رئيسين :

الأول: يتناول موضوعات تعضد الجزء العام من مباراة الحكم (وهو الجزء العام من مباراة مجموع ناتجها لا يساوى الصفر «Non-zero sum game»[1]، أى يتناول ضرورة الاجتماع وضرورة قيام قيادة لهذا المجتمع تتولى الأمور العامة ومبررات ذلك الدنيوية والدينية، وهذا يندرج تحت موضوع الإمامة حيث تنتهى كلها إلى وجوبها شرعاً وواقعاً وجوب الإمامة من الناحية الدينية ومبررات ذلك من ناحية الظاهرة السياسية، وحول وجوب طاعة الإمام ومبرراته من الناحيتين الدينية والسياسية وقد وصل ابن تيمية فى هذا الأمر إلى أبعد مدى فعلى الرغم من أنه شديد التعلق بالعدل قيمةً خلقيةً وقيمةً عمليةً إلا أنه «يوضح أن نتائج الثورة والخروج على الحكام أشد مفسدةً من المحافظة على الدولة بحالتها تحت حكم الإمام الجائر»[2]، هذا على الرغم من أن ابن تيمية كان من أشد المؤكدين على ضرورة

١) «الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

٢-٣) «الفكر السياسى من أفلاطون الى محمد عبده»، دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق. ص٢٥٥، ٢٦٠.

الشورى ووجوب طلبها من العلماء بوساطة الحكام ووجوب تقديم النصيحة من العلماء إلى الحكام والعامة[1] وسُجن مراتٍ ثلاث لأسبابٍ تتعلق بآرائه وفتاواه فى أمور الدين حيث توفى فى السجن فى آخر مرة سُجن فيها[2]، ووظائف الدولة وواجبات الحكام والمحكومين ، التنظيم الداخلى للدولة ومؤسساتها ، مبادئ الحكم والإطار التنظيمى للدولة تناوله بإسهاب بعض الأئمة مثل الماوردى حيث يُعتبر كتابه «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» دستوراً عاماً للدولة يحتوى كافة الأسس التى تقوم عليها[3] وفيه يتناول كل الموضوعات؛ حقوق الأمة على الإمام وحقوق الإمام على الأمة وتنظيم الدولة والحسبة والقضاء حيث تميز الماوردى ببحوثه السياسية «حيث قدم أفكاراً سياسية خالصةً دون خلطٍ بالفكر أو الفلسفة»[4]، وقد تناول الماوردى الخراج والسياسة الاقتصادية للدولة ، وكذلك تناول كثيرٌ من الأئمة تلك الأمور الاقتصادية بإسهاب حيث نذكر منهم الإمام ابن تيمية[5]، وبالاختصار تذخر كتب التراث السياسى الإسلامى بالكثير من المبررات الدينية والسياسية فى وجوب تآزر كل من ينتمى للدولة فى نجاح أنشطتها هذه.

ثانياً: إذا جئنا إلى الجزء الهام من موضوعنا لنرصد ما يخص الجزء الخاص بحقوق المحكومين كما تبينت فى سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة فنرصد فى واجبات الإمام وواجبات الرعية النصح بالشورى حيث يغلب على المؤلفات أن يُنصح الإمام (وهو رئيس الدولة) بالالتصاق بأهل العلم والأخذ بنصيحتهم، وعلى الأغلب لا يوُجد أحدٌ من المفكرين السياسيين المسلمين إلا وكتب فى نصائح للحكام وتحت عنوانٍ صريحٍ للمؤلف بأنها نصائح وقد فعلوها باعتبار أنهم من أهل الحل والعقد وأهل المشورة والمقربين من الحكام والوزراء ، وكتب كثيرٌ من المفكرين الإسلاميين عن القضاء واختصاصاته وكذلك الحسبة ، أما القضاء فهو

---

٢) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص٢٦٥

٣) المرجع السابق. ص٢٢٥

٤) المرجع السابق. ص٢٣٨

٥) المرجع السابق. ص٢٦١

رد المظالم بناء على طلب من المظلوم، وأما الحسبة فهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بمبادرة من المحتسب «ويتضمن مراقبة سلوك الأفراد فى الدين والاقتصاد وفى كافة مجالات النشاط تحقيقاً للعدل والفضيلة وفقاً لمبادئ الشرع ويأمر المحتسب الناس بصدق الحديث وأداء الأمانة وينهى عن المنكرات والكذب والخيانة وتطفيف الميزان وغيرها»[1].

هذا القسم الثانى يقع فى الجزء الخاص بتقسيم ناتج العمل وهو الخاص بكيفية اقتسام السلطة والمحاسبة عليها (وهو المباراة الصفرية الداخلية لتقسيم ناتج المباراة بعد نجاحها «Zero sum game»)[2]، وسبق أن توقعنا أن نجد مقاومة من قبل الحكام حتى يسمحوا للمحكومين بمشاركتهم القرار والمحاسبة على النتائج لأن الحكام بحكم التفويض بالسلطة الذى يمارسونه حيث تقع فى أيديهم كل الأمانة، فهل سيسمحون لأحد أن يقاسمهم إياها ، وقرأنا التراث لنجد فيه ما يساعدنا على إعطاء المحكومين حقوقهم الشرعية وكان لدينا الأمل أن نجد ذلك فيما قرأناه عن واجبات الإمام وواجبات الرعية ، والشورى ، وولاية أهل الحل والعقد الأدبية، والقضاء بسلطتهم، والحسبة بسلطتهم الأدبية وحق الضبطية القضائية التى من المفترض أن تكون ممنوحةً لهم، ولكن كل هذه النظم التى يمكن أن يلجأ إليها المظلوم لإنصافه بمحاسبة أهل السلطة، يجلس على رأسها رئيس الدولة ولا تُطبق عليه ، بل تُطبق على كل من دونه، حيث لا يوجد فى النظام من يُحاسبه صراحة لأنه هو الذى يعين رجال القضاء ورجال الحسبة ، فكيف يحاسبون من اختارهم وعينهم ثم إنه على الأغلب يملك سلطة التعيين ويملك سلطة العزل، بل أقصى ما يُمكن لتصويب أعمال رئيس الدولة هو أن يتقدم إليه أحدٌ من الناس بالنصيحة وله أن يقبلها أو لا يقبلها، وقد يصل الأمر به إلى الغضب فيبطش بمن نصحه وكثيرٌ من الفقهاء والمفكرين السياسيين المسلمين قد زُج بهم فى السجن سواءٌ بسبب الاختلاف فى الرأى أو غير

---

١) المرجع السابق، ص٢٦٢

٢) «الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية». د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

ذلك من أمور السياسة وألاعيب السلطة نذكر منهم ابن تيمية[1] وابن خلدون[2] وأفضل من يعبر عن هذا الموقف كلمات الإمام الغزالى فى النصح بعدم مصاحبة الملوك بقوله: «لا تصحب السلطان وإياك خدمته لأنك إن كنت له مطيعاً أتعبك، وإن خالفته قتلك وأعطبك»[3]، وهذا يختزل قدرة النظام السياسى الذى نستطيع أخذه عن هذا التراث السياسى الإسلامى يندرج تحت باب الوعظ والإرشاد وللحكام أن يأخذوا بالنصيحة أو لا يأخذوا فالأمر خيارٌ لهم والعمل بالنصيحة وبالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يندرج تحت باب مكارم الأخلاق والمثاليات .

وبذلك يكون التراث السياسى الإسلامى الموروث عن الأجداد خالياً من القدرة على بعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة إلا على أساس استجداء حقوق المحكومين الشرعية فى الشورى وحرية إبداء الرأى جهراً أمام الحكام ومطالبتهم بالإفصاح عما فى أيديهم من المال العام والسلطة ، إن شاء الحكام أن يهبوها وهبوا وإن شاءوا منعوا .

تلك هى الحدود السياسية القصوى لإمكان بعث الخلافة الراشدة من جديد كما وصلت إليها الأفكار والرؤى فى التراث السياسى الإسلامى ، وهذا ليس عيباً فيه ، فقد كان آخر الكتاب ذوى الأصالة ممن كتبوا فى الموضوع السياسى الإسلامى هو ابن خلدون الذى توفى عام ٨٠٨ هجرية/١٤٠٦ ميلادية[4]، ومن بعد ذلك اندثرت الحضارة فى الدول الإسلامية وسقطت أغلب هذه الدول فى براثن الاحتلال من قِبل الدول الأوروبية، أى أن آخر من كتب فكراً أصيلاً قد كتبه فى القرن الخامس عشر الميلادى قبل أن تدخل الدول الإسلامية فى غيبوبة التخلف ، وحتى ذلك القرن لم تعرف البشرية بما فى ذلك الدول الأوروبية إلا النظم الاستبدادية ولم

١) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده». دكتورة/ حورية توفيق مجاهد. مرجع سابق. ص٢٦٥

٢) المرجع السابق، ص٢٦٨

٣) المرجع السابق. ص٢٤٨

٤) «فى مصادر التراث السياسى الإسلامى. دراسة فى إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل». دكتور/ نصر عارف. مرجع سابق. ص١٧٩.

تعرف أوروبا ولا البشرية عامةً فكراً نظرياً أكثر تحضراً مما قدمه هؤلاء المفكرون المسلمون حتى وإن كانوا قد طلبوا الحرية والعدل بالنصيحة والوعظ والإرشاد ولم يكتشفوا بعد الآلية السياسية التى تفرض على الملوك الالتزام برد الحقوق للمحكومين ، ويستطيع القارئ أن يرجع إلى الفكر السياسى الكنسى ليتبين أقصى ما وصلت إليه البشرية من فكرٍ سياسي فى ذلك الوقت»[1].

ولا يسعنا فى ختام استعراضنا للتراث السياسي الإسلامى إلا أن نختم بالإشارة إلى تحليل ابن خلدون فى طبيعة تحول الخلافة إلى المُلك الأمر الذى يتضح من التغير فى الوازع : حيث الملك تقتضى طبيعته الانفراد و استئثار الواحد به ، وغلبة الوازع الدنيوى على الوازع الدينى الذى يميز الخلافة[2]، ثم ذكره كيف «ذهبت معانى الخلافة ولم يبق إلا إسمها وصار الأمر ملكاً بحتاً ، وجرت طبيعة التغلب إلى غايتها واستعملت فى أغراضها من القهر والتقلب فى الشهوات والملذات»[3]، وهذا بيانٌ للفرق بين الخلافة والملك وكيف يتم التحول إلى الأخير ، واليوم ونحن فى القرن الواحد والعشرين مطالبون بأن نبين كيف نرد الملك إلى الخلافة الراشدة .

٥ – دولة الخلافة الراشدة الحديثة

الفكر السياسى الإسلامى مبنى على الفقه الإسلامى وأحكامه فى الموضوع السياسى (موضوع السلطة وما يتصل بها) ومبنى أيضاً على العلوم المتصلة بالظاهرة السياسية ، ولذلك يتخلله الاستشهاد بآيات القرآن الكريم والقياس على السنة النبوية الشريفة والأحاديث المنقولة عن الرسول الكريم ، هذا بينما الفكر السياسى الغربى مبنى على التفلسف والمشاهدة الواقعية للتاريخ والواقع و لكل ما يتصل بالظاهرة السياسية ، ولذلك من المطلوب أن نبين أن الفكر السياسى الإسلامى

١) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص ص ١٢١-١٥٨.

«Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, pp.108-131.

٢-٤) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص ص ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩١.

يتواصل مع الواقع ويتواصل أيضاً مع الفكر السياسى لدى غير المسلمين طالما كان نقيا ويختص بالظاهرة السياسية من حيث أنها علاقات السلطة والظواهر المتصلة بها، فالبشر جميعاً متشابهون فى الدوافع ويمارسون واقعاً متشابها فيما يخص بحثهم عن إشباع حاجاتهم الأمنية والمعيشية وهذه الأمور كلها هى البنية الأساسية للظاهرة السياسية ، مما يجعل الظاهرة السياسية ظاهرة فيزيقية تتعدد الرؤى البشرية فى التعامل معها بحثاً عن الأمن والرفاهية ، حيث تنقسم هذه الرؤى إلى رؤى مثالية تتحدث عما يجب أن يكون ، و رؤى واقعية تتحدث عما هو قائمٌ بالفعل وأفضل ما يمكن للتعامل معه ، أما أن الشريعة الإسلامية مرتبطة بالواقع فما ذلك إلا لأن الخالق سبحانه وتعالى واحد ، هو الذى خلق الدنيا بمافيها من ماديات وكذلك أرسل هديه بما يؤكد أن هناك آساساً فيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية[1]، وهذا يفتح الباب المتبادل مع الفكر السياسى النقى الذى يتعامل مع الظاهرة السياسية ، و مع كل التطبيقات السياسية التى حولت الأحلام البشرية فى الحرية والمساوات والعدل الاجتماعى من رؤى مثالية إلى واقع ، وأفضل ما يُمكن أن نتواصل معه هو سيادة الدولة داخل حدودها (بودان) والفصل بين السلطات بحيث لا تنبع جميعها من رئيس الدولة (مونتسكيو) والعقد الاجتماعى (جان جاك روسو) ونظرية المنفعة (بنتام)[2].

الخلاصة ؛ هى أنه لا يوجد فى التراث السياسى الإسلامى الموروث عن الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ما يؤازر قيام دولة الخلافة الراشدة الإسلامية الشرعية على أساس توازنات القوى فى الدولة وبناءً على أطرٍ قانونية ومؤسسية وآليات تحفظ حقوق المحكومين الشرعية الإسلامية قِبَلَ الحكام المسلمين ، وليس على آساس مكارم الأخلاق والمثل العليا غير الملزمة ، وما ذلك إلا لأن العلوم الإنسانية الخاصة بالظاهرة السياسية كانت فى مرحلة الطفولة ولم يكن فيها ما يُؤازر بالحل لهذا اللغز السياسى ، حيث لم تعرف الإنسانية كيفية إقامة توازنات القوى داخل الدولة إلا فى

---

١) «الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية». د. بهاء الدين محمود منصور. مرجع سابق.
2) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, pp.108-131.

القرن الثامن عشر الميلادى مع مونتسكيو والفصل بين السلطات ، ثم الرقابة الدستورية على التشريعات وظهور أول دستور مكتوب في تاريخ البشرية وهو الدستور الأمريكى عام ١٧٧٨ ميلادية[١] ليضع إطاراً عاماً لا يُسمح لأحدٍ من الحكام أو المحكومين بأن يتجاوزه بما يعنى إقامة دولة القانون ، مصاحباً لكل ذلك تنظيم الدولة على أساس المراجعات والتوازنات المتبادلة بين سلطات الدولة التى جرى التأسيس لفصلها من الأساس ، بهذه الأساس وعليها يُمكن للمسلمين أن يأملوا فى أخذ حقوقهم التى شرعها الله لهم واحترمها الخلفاء الراشدون اختياراً وزكاةً لأنفسهم ولم يحترمها أحدٌ من الحكام من بعد أحداث الفتنة الكبرى إلا عمر ابن عبد العزيز ليكون حجةً على الأقدمين والآخرين ، ولم يجد علماء الدين الإسلامى وكتاب التراث السياسى الإسلامى إلا اللجوء للنصيحة والتذكرة بفضل مكارم الأخلاق ليحثوا الحكام على الشورى والكف عن المظالم حيث تحولت مبادئ الخلافة الراشدة التى لم ينكر صحتها أحدٌ نوعاً من المثالية ومكارم الأخلاق وليست حقوقاً وتشريعاً .

الظاهرة السياسية واحدة لدى البشر جميعا والخبرة مشتركة وإن اختلفت الرؤى بحثاً عن الحل الأمثل وكل أبناء آدم شركاء فى حضور خلقه فى الجنة والخروج منها بحثاً عن التزكية فى الأرض وهدى السماء ، وبالتالى فإن التجربة السياسية لدى كل أبناء آدم تتكامل فى اتجاهٍ واحد والبشر جميعاً شركاء فى حلها والاستفادة من تبادل خبراتها ، أما وأن هناك تجربة ناجحة لدى مجتمعاتٍ غير مسلمة فى ضع حكامهم فى حجمهم الصحيح بما يلزمهم بحقوق المحكومين ويلزمهم بالقبول بالمحاسبة على السلطة المفوضة إليهم فى الإدارة والمال العام ويجبرهم على مغادرة السلطة سلمياً بناء على قواعد محددة وإلا تعرض الحكام إلى المساءلة والعقاب القانونى ، أما وأن هناك مثل هذه التجربة الناجحة فلما لا نأخذ بقواعدها وآلياتها لنملأ الفجوة القائمة فى الفكر السياسى الإسلامى لدى المسلمين لإجبار الحكام على

---

١) «القانون الدستورى. النظرية العامة». الأستاذ الدكتور / ابراهيم درويش. دار النهضة العربية. القاهرة . ٢٠٠٤ (الطبعة الرابعة) ص ١١٨

قبول مبادئ الحكم المبينة فى سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة بدلاً من استجدائها منهم ، تارةً يقبلون النصح والإرشاد وعلى الأغلب يرفضوه .

الأساس التى قامت عليها الدول التى بُنى نظامها على أساس توازنات القوى فى الدولة وبناءً على أطرٍ قانونية ومؤسسية وآليات تحفظ حقوق المحكومين الشرعية، بحيث لا يستطيع الحاكم هو وأعوانه إلا أن يسلم بما هو مكتوب فى الأطر القانونية طوعاً أو كرهاً وإلا تعرض للمساءلة القانونية التى لا تفرق بين عظيم وغفير، هذه الأساس تتلخص فى مبادئ ثلاثة رئيسه، هى كالآتى :

١- إقامة توازنات القوى داخل الدولة، وذلك بالفصل بين السلطات الداخلية الرئيسة فى الدولة عن بعضها البعض وعن ولاية رئيس الدولة باستقلالها إدارياً ومالياً ؛ السلطات الأساس الرئيسة هى السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية ، ونضيف فى الدول الإسلامية المؤسسة الدينية الإسلامية واستقلالها ماليا وإداريا عن ولاية رئيس الدولة وغيره حتى تقوم بدور الولاية الأدبية وبيان الصواب من الخطأ شرعاً دون شبهة تعيين كبرائها عن طريق رئيس الدولة أو التربح من فتاواهم ، ونؤكد أيضاً على ألا تكون لها أى سلطة إدارية أو مالية أو قضائية أو تشريعية فى الدولة حتى تبقى كياناً أدبياً مبجلاً "يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر".

٢- تنظيم الدولة على أساس المراجعات والتوازنات المتبادلة بين سلطات الدولة التى جرى التأسيس لفصلها من الأساس .

٣- كتابة نص دستورى يبين الإطار التنظيمى للدولة ومكونات كل منها واختصاصاته بحيث تمارس السلطات الداخلية فى الدولة أعمالها داخل أطر وعلاقاتٍ قانونية واضحة ، وبحيث يبين هذا الدستور وبوضوح مبادئ وأطر الفصل بين السلطات وما بينها من مراجعاتٍ وتوازنات ، وذلك للرجوع إلى هذا النص لفض المنازعات، مع وضع نظامٍ محكم للرقابة الدستورية على التشريعات .

هذه هى المبادئ السياسية التى يُمكن أن تملأ الفجوة السياسية فى التراث السياسى الإسلامى ، تلك الفجوة التى تجعل المسلمين يستجدون حقوقهم المشروعة

والمبينة فى الخلافة الراشدة من الحكام إن شاءوا منحوا وإن شاءوا منعوا كما يحدث فى غالب الأحيان .

التراث السياسى الإسلامى الموروث عن المفكرين والفقهاء المسلمين يحتوى على بذورٍ مفيدة يُمكن أن تخدم هذه المبادئ السياسية ، وما ذلك إلا لأن العقد الاجتماعى لدولة الخلافة الراشدة لم يكن إلا "السمع والطاعة من قِبل المحكومين مقابل المحاسبة على السلطة المفوضة إلى الحكام" ، وهذا ما بيناه فى "بند ٢ " بعاليه عندما حاسب رجلٌ من العامة سيدنا عمر بن الخطاب على طول ثوبه وهذا واضح فى كثيرٍ مما كتبه المفكرون السياسيون المسلمون وقد كتب كثيرٌ من المفكرين السياسيين الإسلاميين بعضاً من ذلك فى واجبات الحكام وواجبات المحكومين ، وأما البيعة التى انتهجها الخلفاء الراشدون لاختيار من يتولى رئاسة الدولة هى الانتخاب فى السياسة الحديثة، وأما أهل الحل والعقد فهم الهيئة الناخبة . وأما الشورى فهى الحقوق المدنية السياسية حيث يحق للمواطن فى الدولة الحديثة أن يمارس حرية إعلان رأيه والجهر بمساءلة رئيس دولته دون حرج ولاخوف تماماً كما فى دولة الخلافة الراشدة وكما فعل الرجل من العامة مع سيدنا عمر بن الخطاب ، وأما القضاء فأساسه العدل والمساواة بين العظيم والغفير والغنى والفقير وليس هناك أعظم من عمر بن الخطاب فى عدله يوم اقتص للمصرى من ابن عمرو بن العاص لأنه سبق أن ضربه ويرد عليه نفس كلماته قائلاً "اضرب بن الأكرمين" ، وأما الحسبة فهى الجمعيات الأهلية ومجالس الشيوخ واللوردات.

هذا التطابق بين الشريعة الإسلامية كما بينها الرسول الكريم فى سنته فى الحكم والإدارة وكما اتبع خلفاؤه الراشدون ، ليس مصادفةً أن تتوافق مع أحدث ما لدى البشرية من مبادئ فى الحكم والإدارة ، وما ذلك إلا لأن الخالق سبحانه وتعالى واحد ، هو الذى أرسل البشر إلى الأرض ليتزكوا بالكشف عن صحيح شريعته الكونية من خلال تجربتهم على الأرض وهو نفسه الذى أرسل لهم الهدى ليقرِّب لهم

التزكى كما وعد بذلك يوم أخرج آدم من الجنة[1]، وإنها ليست مصادفة أيضاً أن تكون الاستعانة الصحيحة بنصوص القرآن والسنة النبوية المشرقة فى بناء الفكر السياسى الإسلامى لا تفصله عن الواقع ، بل تؤدى إلى نتائج متفقة معه لأن الخالق واحد والتزكية واحدة[2]، وكانت هناك فجوة سياسية أدت إلى عدم القدرة على إجبار الحكام على الالتزام بحقوق المحكومين الشرعية فلم يجد الفقهاء والعلماء سبيلاً إلا أن يقولوا الحق للحكام باعتباره مواعظ وإرشادات ونصائح وفضائل ومحاسن أخلاق ، ليس لأنه كذلك فى الشريعة الإسلامية ولكن لأنه لا سبيل لإلقائه على الحكام إلا كذلك فإذا أمدّنا العصر الحديث بأدوات سياسية لفرض مبادئ الخلافة الراشدة على الحكام، إذن لوجب التمسك بفرضها وتعويض ما فات من بعد الفتنة الكبرى .

٦- فقه القانون الدستورى الحديث والقرآن الكريم

فى القرن الثامن عشر الميلادى ، وعندما أُعلن قيام دولة الولايات المتحدة الأمريكية ، دولةً مترامية الأطراف مواطنوها من المهاجرين من كل أرجاء المعمورة من أعراقٍ وثقافاتٍ متعددة ، ظهرت الحاجة إلى وضع إطارٍ مُحكم للتشريعات فى الدولة الناشئة بحيث تتسق كلها على فكرٍ واحدٍ ومقاصد واحدة ، وإلا تشتت التشريعات والقوانين وتفككت أوصال الدولة ، وكان الحل فى ظهور أول دستور مكتوب فى تاريخ البشرية وهو الدستور الأمريكى عام ١٧٧٦ ميلادية ليضع إطاراً عاماً لا يُسمح لأحدٍ أياً كان موقعه بأن يتجاوزه بما يعنى إقامة دولة القانون ، ومكملاً لهذا الدستور المكتوب ظهر فقه الرقابة الدستورية على التشريعات والآليات المصاحبة له ، واليوم فى القرن الواحد والعشرين استقر بناء النظرية العامة للقانون الدستورى على القواعد الآتية[3]:

---

١) «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق. «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق. «الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

٢) «الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

٣) القانون الدستورى، دكتور ابراهيم درويش، مرجع سابق، ص ١٤٦ – ١٥٧.

١ـ مبدأ تدرج التشريعات وسمو الدساتير

٢ـ ينبع من مبدأ سمو الدساتير "أن يكون للدستور السمو على ما عداه من تشريعات وأن تكون له مكانة الصدارة عليها ، ومن ثم تلتزم جميع السلطات في النظام السياسى فى الدولة بوجوب التقيد بنصوصه واحترامه وعدم الخروج على حدوده والالتزام به"[١] .

و هذا يعنى أن يكون الدستور مهيمناً على كل التشريعات التى يجب ألا تصدر إلا "فى إطاره وطبقاً لنصوصه وروحه ، أياً كان مضمونها أو نصوصها أو طبيعتها فهى كلها يجب وبالتعريف وبالتحديد الدقيق أن تصدر وتدور فى فلك الدستور"[٢] .

٣ـ منذ بداية القرن التاسع عشر مارست البشرية مشكلة الرقابة الدستورية على التشريعات[٣] وكيفية تنفيذها ووضع فقه الرقابة وآليات تنفيذها ومن داخل ذلك تفسير النصوص الدستورية نفسها عند التنازع على مفهومها ، ونستطيع اليوم فى القرن الواحد والعشرين بعد أن استقرت السوابق القضائية فى هذا الموضوع أن نبين أن الرقابة على دستورية القوانين تأخذ أحد قرارين بخصوص القانون المطعون فيه بعدم الدستورية وذلك عند معارضته لنص من نصوص الدستور أو مبادئه المستقرة ؛ الأول رقابة الامتناع بمعنى امتناع القاضى عن تطبيقه وتعطيل الاعتبار به فى القضية المطروحة أمامه ، وهذا القضاء لا يُنهى حياة القانون الدستورى فى غير حالة هذا القاضى وهذه القضية ، وإنما يستمر هذا القانون المعيب دستوريا ، والثانى رقابة الإلغاء وهذا معناه إنهاء وجود هذا القانون المطعون عليه بعدم الدستورية ومن ثم اعتباره كأن لم يكن[٤] .

إذن هناك مبادئ ثلاثة لوضع إطار تشريعى فى الدولة بهدف خلق الاتساق فى التشريعات وعدم خروج الأحكام لما هو مُنكر شرعاً ، تلك المبادئ هى : تدرج

---

١) المرجع السابق، ص ١٤٨.
٢) المرجع السابق. ص ١٥٠-١٥١.
٣) المرجع السابق، ص ١٧٢
٤) القانون الدستورى، دكتور ابراهيم درويش. مرجع سابق. ص ١٩٢

القوانين وسمو الدساتير، هيمنة الدستور على كل التشريعات (والقرارات القانونية في الدولة)، وإلغاء أى قانون أو قرار يتعارض مع الدستور ومبادئه .

هذه المبادئ الثلاثة، المسلمون أولى بتطبيقها احتراماً للقرآن الكريم خاصةً أن لدى المسلمين من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة نصوصاً محكماتٍ عن تدرج التشريعات وسمو القرآن الكريم عليها جميعاً ، وهيمنته على التشريعات السماوية جميعاً، والتشريعات الإسلامية أولى، ولم يبق إلا أن يتطور المسلمون في تمكين القرآن الكريم من تشريعاتهم وأحكامهم مستفيدين من فقه القانون الدستوري الحديث في موضوع الرقابة الدستورية على القوانين والتشريعات.

مبدأ سمو الدساتير وتدرج القوانين يقابلها هنا مبدأ سمو وهيمنة القرآن الكريم وتدرج مصادر التشريع الإسلامي .

دستور التشريع الإسلامي أساسه الآيات المحكمات والثابت من السنة النبوية الشريفة :

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[1].

ومعنى أن تكون الآيات المحكمات هن أم الكتاب ، أن يُرد تأويل الآيات المتشابهات إليها ولا يتعداها .

هيمنة القرآن الكريم وشموليته على غيره من الكتب السماوية ، وهيمنته على الأحكام الإسلامية وكل ما يصدر عن الفقهاء أولى، وصدق الله العظيم إذ يقول:

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ

[1]) سورة آل عمران. الآية ٧

شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾[1].

ويؤكد الله سبحانه وتعالى على عدم قيام الأحكام والفقه على جُزئياتٍ من الكتب ، بل لابد من صدور الأحكام متوافقةً مع كل الآيات المحكمات ، ومُحرمٌ على المؤمن أن يفعل غير ذلك :

﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[2].

و هذا أساس رقابة الامتناع ورقابة الإلغاء فى فقه القانون الدستورى الحديث.

والسنة النبوية الشريفة مكملةٌ ومفصّلةٌ لما جاء فى القرآن الكريم، وذلك بنص القرآن الكريم نفسه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[3]، و﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾[4]، و﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ① مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ② وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ③ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ④ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴾[5]، مع ملاحظة أن الوحى الذى يوحى به الله إلى رسوله المقصود به هو أقوال الرسول الكريم وأفعاله فيما يخص العقيدة والشريعة الإسلامية وفى بيان وتفصيل الحقوق والواجبات فى المعاملات وليس فى غير ذلك

١) سورة المائدة ، الآية ٤٨
٢) سورة البقرة، الآية ٨٥
٣) سورة النساء آية ٥٩
٤) سورة النساء آية ٨٠
٥) سورة النجم، الآيات ١-٥.

من أمور الحياة البشرية وآلياتها التى تتطور وتتغير بتطور البيئة ، أما العقيدة والشريعة التى أوحى الله بها فلا تتغير لأنها صالحةٌ لكل زمان ومكان .

فى حديث رسول الله ﷺ مع معاذ بن جبل عندما أرسله عاملاً على اليمن ، أوضح أسس التشريع الإسلامى وتسلسلها وكيفية القضاء بما ليس فى القرآن الكريم ولا السنة النبوية المشرفة ، حيث سأله الرسول قائلاً : كيف تقضى إذا عرض عليك قضاء ؟ ، قال أقض بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد فى كتاب الله ؟ ، قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد فى سنة رسول الله ؟ قال : أجتهد برأى ولا آلو ، قال : فضرب رسول الله ﷺ على صدره وقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى به رسول الله[1] .

وبذلك أرسى رسول الله بحديثه هذا مبادئ تدرج مصادرِ الشريع الإسلامى ، الأمر الذى تطور إلى ظهور علم أصول التشريع الإسلامى التقليدية وفيها تفصيل لكيفية الاجتهاد وأشكاله وضوابطه»[2] ، «وكان الإمام الشافعى (١٥٠ — ٢٠٤ هجرية) هو أول من قدّم من بحوثٍ فى هذا العلمِ وقواعده ، وذلك فى صورة مجموعةٍ مستقلة قيمة تُعد نواةٍ لما جاء بعدها ، فقد وضع كتابه الموسوم باسم (الرسالة) وتكلم فيه عن بيان القرآن ، وبيان السنة للقرآن ، والبيان بالإحتهاد ، أى القياس وغير ذلك من أصول الاستنباط ، ثم تتابع العلماء من بعده فى التأليف والتكميل والتنسيق ، فكان لهم فى ذلك طريقتان :

١ـ طريقة المتكلمين أو الشافعية ، وهى تحقيق القواعد تحقيقاً منطقياً ، وإقرار ما يؤيده البرهان العقلى والنقلى منها ، لا يتقيدون فى ذلك بمذهب إمام ، ولا بحكمٍ مأثورٍ عنه فى فرعٍ من الفروع .

وعلى هذا النحو جرى أكثر الأصوليين من الشافعية : كأبى حامد الغزالى (المتوفى ٥٠٥ هجرية) فى كتابه (المستصفى) ، وفخر الدين الرازى (المتوفى ٦٠٦

١) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده». دكتوره/ حورية مجاهد. مرجع سابق. ص١٦١.

٢) «أصول التشريع الإسلامى». الشيخ على حسب الله. دار المعارف. القاهرة. ١٩٨٥م. ص ٧.

هجرية) فى كتابه (المحصول) ، وأبى الحسن الآمدى (المتوفى ٦٣١ هجرية) فى كتابه (الإحكام).

٢ـ طريقة الحنفية، وهى تحقيق القواعد على ضوء ما نُقل عن الأئمة من الفروع، فإذا وجدوا من القواعد ما لا يتسع لبعض الفروع تصرفوا فيه ، وقرروه على نحوٍ يتسع لها ولا يضيق عنها، فكأنهم إنما كانوا يقررون الأصول التى بنى عليها أئمتهم ما نُقل عنهم من فروع، ولهذا كثُرت الفروع فى كتبهم[1].

وننوه هنا إلى أن وسائل الاجتهاد العقلية التقليدية أساسها القياس وغير ذلك من أصول الاستنباط التى كانت احدث ما فى عصور هؤلاء الفقهاء العظام ، ومصدر حجيته فى التشريع الإسلامى «قول عمر بن الخطاب لأبى موسى الأشعرى: اعرف الأشباه والأمثال، وقس الأمور عند ذلك »[2]، وننوه أيضاً إلى أن الإمام الغزالى وهو من أساطين الفكر الإسلامى ومن أكثرهم استنارة بالمناهج العقلية، قد تأثر بفكر الأشاعرة ، وقد اتخذوا من المنطق الأرسطى وسيلةً للوصول إلى هدفهم[3].

من هذه المقدمة عن علم أصول التشريع الإسلامى التقليدية وطريقة تناول الفقهاء المسلمين لموضوع الاجتهاد ، نجد بذور الاعتماد المتزايد من الخلَف على مذاهب السلَف، وهو الاتجاه الذى بدأ مع طريقة الحنفية وتبلور بعد ذلك مع تعاظم تجربة الاجتهاد وخبرات التطبيق على مدى أربعة عشر قرناً هجرياً، وأساسها المنهج الذى أرساه عمر بن الخطاب لأبى موسى الأشعرى بمعرفة الأشباه والأمثال للقضايا التى سبق الحكم فيها فى صحيح القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة ، والقياس عليها ، أى بالأخذ بالحكم الشرعى مماثلاً لما جاء فى الكتاب والسنة ، وكذلك يتم الأخذ بالأحكام الفقهية التطبيقية التى استنبطها الفقهاء أصحاب المذاهب باعتبار صحتها .

---

١) «أصول التشريع الإسلامى»، الشيخ على حسب الله، مرجع سابق، ص ٧
٢) المرجع السابق، ص ١٢٣
٣) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتورة/ حورية مجاهد، مرجع سابق، ص ٢٤١

واليوم، في القرن الواحد والعشرين يرث المسلمون المذاهب الرئيسة التالية[1]:

١ – مذاهب سياسية مثل السنة والشيعة والخوارج

٢ – مذاهب اعتقادية مثل الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والوهابية

٣ – مذاهب فقهية مثل الفقه السنى والشيعى والإباضى

وعلى هذا المنوال أعلن الشيخ على جمعة فى جريدة الأهرام المصرية[2]، «إن الأزهر الشريف قد اعترف بالمذاهب الفقهية الثمانية التى يقلدها المسلمون فى العالم فى عصرنا الحاضر وهى الأربعة السنية (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) وإثنان من الشيعة (وهما الجعفرية والزيدية) وإثنان من خارج ذلك (وهما الإباضية والظاهرية) وهذه المذاهب الثمانية هى التى تكون الموسوعة الفقهية التى بدأت فى سنة ١٩٦٠م بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية والتى وضع برنامجها العلامة المرحوم محمد فرج السنهورى ومعه آخرون من كبار رجال الفقه فى مصر وكان قبل ذلك قد أصدر الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت قراراً باعتماد المذهب الجعفري واعتماد الأخذ منه عند أهل السنة».

وعلى الجانب الآخر يجب التأكد بما لا يدع مجالاً للشك من أن النقل عن أى فتوى سابقة يجب أن يأتى فى إطارٍ محكمٍ من تطابق الوقائع وتطابق البيئة لأن اختلاف أيهما يعنى اختلاف المقدمات بما يستوجب اختلاف النتائج ، خاصةً وأن الكثير من المعاملات ومنها المعاملات السياسية والتى تتناول علاقات السلطة لها شقين الأول فقهى إسلامى يتناول الحقوق والواجبات بين أطراف العلاقة والآخر من الظاهرة السياسية نفسها باعتبارها ظاهرةً محسوسة تتناولها العلوم الإنسانية بالرصد والتحليل بما يأتى بمدخلاتٍ جديدة حيث يتطور إدراك الإنسان وعلمه عنها

١) «د أحمد محمود كريمة – جامعة الأزهر»، المذاهب الإسلامية- جريدة الأسبوع – العدد ٤٨٩- بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٠٦ – ص ٢٩

٢) «السنة والشيعة ١ – ٢»، مقال للدكتور/ على جمعة مفتى الديار المصرية فى جريدة الأهرام المصرية، الإثنين ٢٨ من ربيع الأول ١٤٢٧هـ ٢٧ فبراير ٢٠٠٦م، السنة ١٣٠ العدد ٤٣٥٤٧. الصفحة الثالثة عشر.

كل يوم ، وفى هذا الشأن يتبيَّن أن النقل عن السلف فى أحكام العبادات لن يتأثر كثيراً باختلاف الزمان باعتبار أن العبادات من شئون الغيب المأخوذة مباشرةً عن الكتاب والسنة ولا تتأثر بالبيئة، وبالتالى هى من أنجح ما يُؤخذ عن السلف الصالح ومذاهبهم، أما الفكر السياسى فإن الفهم البشرى للظاهرة السياسية المعقدة بطبيعتها يتعاظم مع الوقت مما يجعل النقل عن السلف محفوفاً بالمخاطر والشبهات لاختلاف البيئة فما كان يُمكن القبول به سابقاً لم يعد جائزاً فى الحاضر ، ويرث المسلمون اليوم، عن السلف الصالح تراثاً كبيراً ومتنوعاً إلى درجة قد تُفقده طابع الاتساق والتماسك، وقد رصد د / محمد عمارة ذلك فى مقدمة مؤلفه «رسائل العدل والتوحيد» تحت عنوان تراث متنوع أن : «القضية الأولى التى يجب أن نشير إليها ، وأن ندلى فيها برأى نعتقده صواباً ، بل نعده من البدهيات ، على الرغم مما نقرأ حوله، أحياناً، من وجهات نظر متعارضة ، وغير واعية ولا صائبة ، هى أن فى تراثنا العربى الإسلامى تيارات فكرية متعارضة ومتناقضة»[1].

وهذا قد أدى إلى الظن لدى بعض الناس بأن كل هذا التشتت مصدره القرآن الكريم نفسه وليس فكر المسلمين نتيجةً لنقصٍ فى قدرتهم على التعامل مع القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة ، مثالٌ لذلك ما قاله الدكتور حسن حنفي أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة في «ورشة عمل الحريات الفكرية في مصر» التي نظمتها مكتبة الإسكندرية، حيث قال: إن بعض الآيات القرآنية تتناقض مع بعضها البعض، خصوصا فيما يتعلق بآيات التسامح والأخرى التي تحض علي القتال ، مما أثار جدلا بين المشاركين في الورشة ، ونُشر فى جريدة المصرى اليوم القاهرية تحت عنوان «د. حسن حنفي : «النص القرآني» يشبه السوبر ماركت يمكن للمجتهد أن يختار منه ما يشاء»[2].

---

١) «رسائل العدل والتوحيد»، تأليف الإمام الحسن البصرى، والإمام القاسم الرسى، والقاضى عبد الجبار ابن أحمد، والشريف المرتضى، دراسة وتحقيق دكتور/ محمد عمارة، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧١م ص ٨

٢) د. حسن حنفي: «النص القرآني» يشبه السوبرماركت يمكن للمجتهد أن يختار منه ما يشاء، المصرى اليوم، الثلاثاء ٢٩ أغسطس ٢٠٠٦، عدد ٨٠٧.

وهذا الظن بوجود التشتت غير صحيح ، حيث العيب والقصور فى مناهج أصول التشريع الإسلامى التقليدية ، لقد أرسى القرآن الكريم فى محكم آياته أوامر التعامل مع الآيات المحكمات وموقع الثابت من السنة النبوية الشريفة من الوحى حيث بين لهما صفتي السمو والهيمنة على غيرهما من النصوص بما فى ذلك الآيات المتشابهات وهذا هو التعريف الحديث الدقيق للنصوص الدستورية ، وأرسى الرسول الكريم بحديثه إلى معاذ بن جبل مبدأ التشريعات والقوانين الإسلامية ، إذن نحن أمام دستورٍ مُحكم النصوص ، لم يعرف المسلمون من قبل كيفية التعامل معه بصفته الدستورية هذه ، مما تسبب فى هذا التشتت فى المذاهب والأحكام ، بل وقيام البعض بإنشاء نسقٍ كاملٍ من الفكر والأحكام على آيةٍ واحدة أو نصف آية ، وعلينا اليوم أن نتخذ منهج الرقابة الدستورية (رقابة الامتناع ورقابة الإلغاء) كما عرفته البشرية حديثاً وطبقته فى القرن العشرين ونضيفه إلى مناهج أصول التشريع الإسلامى التقليدية لملأ الفجوة التى ينفذ منها الفكر المبنى على الجزئيات متجاهلاً الكليات وتهذيب المذاهب الموروثة وتطبيقاتها من كل ما يأت بالمنكر من الفكر أو العمل .

تداعيات تطبيق مبدأ الرقابة الدستورية للقرآن الكريم على الفكر والفتاوى الإسلامية

تطبيق مبدأ الرقابة الدستورية للقرآن الكريم وتضمينه فى أصول التشريع الإسلامى سوف يؤدى إلى النتائج الآتية :

- الفصل من البداية والمبدأ بين ما هو وارد عن الوحى الإلهى متمثلاً فى القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة وما هو من أعمال البشر فى الفكر والمذاهب الإسلامية (تغطية ملاحظة دكتور / نصر عارف السابق ذكرها فى هذه المقالة) .
- الفصل بين ما هو معنيٌ من السنة النبوية المشرفة باعتباره تشريعٌ وعقيدةٌ ، وما هو منتميٌ لشخص رسول الله ﷺ ، فما كان يفعله الرسول ﷺ ويقول وله أصلٌ فى الآيات المحكمات فهو المعنى فى الأساس وهو الوجوبيٌ حقاً

فيما يُؤخذ عن الرسول الكريم باعتباره شرحٌ وتفصيلاً لما أجمله الله سبحانه وتعالى فى قرآنه الكريم ، وغير ذلك يعتبر من الأمور الكمالية ويحتاج إلى إثبات وجوبية اتباعه .

- سوف يتم وبتداعيات الأمر تطهير الفكر السياسى والفتاوى الإسلامية من كل ما يخالف سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة ، بما يعنى إحياء الخلافة الراشدة فى العصر الحديث بطريقةٍ طبيعيةٍ تماماً مع اختفاء وذوبان الفتاوى الشاذة التى تسمح للحكام وأعوانهم بارتكاب الكبائر والمنكرات والاعتداء على المال العام والاعتقال للمعارضين .
- انتهاء التحزب إلى ما يُسمى بالسنة والشيعة بتطهير كل منهما مما يخالف سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة وإضافة ما هو وجوبى فى شأن العقيدة والشريعة مما يؤدى إلى تقارب المذهبين إلى أبعد الحدود ، ولو تم ذلك لتبين الفرق الواضح بين سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة وما يتبعه شيعة معاوية بن أبى سفيان بن حرب فى مناهج الحكم الأموية التى تتجاوز الإطار العام للمعاملات الإسلامية ، ذلك الإطار الذى حصنه الله سبحانه وتعالى بالحدود الإسلامية فى آياتٍ محكمات ، ولتم أيضاً تهذيب كل البدع التى تطرف إليها بعض من تشيعوا لسيدنا على بن أبى طالب متجاوزين ما بينه الله سبحانه وتعالى فى آياته المحكمات.
- إنهاء التشتت فى الفكر (ملاحظات د/ عمارة الملطّفة وملاحظات د/حسن حنفى العنيفة) .
- القضاء على الرؤى والفتاوى والمذاهب التى تبنى على آيةٍ واحدة أو عددٍ من الآيات ، وأحياناً نصف آية دون اعتبارٍ لباقى الآيات المحكمات
- إيجاد حلٍ للمعضلة القديمة الحديثة ، وهى معضلة الاحتكام إلى القرآن والسنة؛ تلك التى بدأت برفع أتباع معاوية للمصاحف فى واقعة صفين

وطلب الاحتكام إلى القرآن من فاتحته إلى خاتمته[1] والتى لم تُؤد إلا إلى واقعة التحكيم المفجعة بتداعياتها[2]، وتثار حالياً فى القرن الواحد والعشرين فى الحديث السياسى الإسلامى عن مبدأ الحاكمية بمعنى أن تكون المرجعية النهائية فى الدولة لله سبحانه وتعالى وليست للشعب ، ثم معضلة الحلال والحرام فى مناصرة الحاكم الظالم ونظامه المستبد على خصومه من المعارضين السياسيين.

الاحتكام إلى القرآن من فاتحته إلى خاتمته حق ولكن تنفيذ ذلك يحتاج إلى مناقشات دقيقة لا يحسمها إلا العمل بمبدأ الرقابة الدستورية للقرآن الكريم، تلك الرقابة التي تبدأ ببيان الدستور الإسلامى المكون من الآيات المحكمات فقط دون توسع والثابت فقط من السنة النبوية الشريفة دون توسع بحيث نضع الإطار العام للمعاملات الشرعية فقط بحيث يتبين أن من يخرج عنها يكون قد خرج عن الشرعية الإسلامية العامة ، والتضييق عن هذا الإطار معناه التعامل من داخل ضوابط داخلية تعطى الشرعية لفئةٍ من الأعمال داخل الإطار العام بما يعنى أننا داخل فئةٍ خاصة من فئات المسلمين وهذا يُدخلنا فى جدلٍ مذهبى لا نريده ، ثم تطبيق رقابة الامتناع ورقابة الإلغاء على ما يُذكر من تأويلات للآيات المتشابهات وما تشابه مما نُقل عن الرسول الكريم من السنة ومن أحكام الفقهاء والمذاهب ، عندئذٍ سوف يُرد النظام السياسى الإسلامى إلى الخلافة الراشدة بما فيها من حقوقٍ وواجبات وحلالٍ وحرامٍ وقيودٍ على الحكام وأعوانهم ترفع من حقوق المواطنين إلى ما لا يحصل عليه أحدٌ من العدل والحرية والكرامة البشرية واقتسام السلطة والثروة ، وأيضاً تضع قيوداً على الإرادة العامة للشعب بما يجعل التشريعات لا تتجاوز حقوق الإنسان الطبيعية إلى الغلو بإباحة ما حرّم الله مثل تشريعات إباحة الشذوذ الجنسى والزواج المثلى ، إلى آخره ،

---

1) «الفتنة الكبرى. الجزء الثانى. على وبنوه». طه حسين . دار المعارف . القاهرة . ٢٠٠٣ (الطبعة الرابعة عشر) ص ٧٤

2) المرجع السابق. ص ٨٣ – ١٠٧

ودون تضييقٍ على الحريات الشخصية أو الحريات العامة غير مبررٍ مما هو بالضرورة من الشريعة الإسلامية .

٧ـ الخلاصة

قد وضع الله سبحانه وتعالى فى الإسلام مبادئ عامةً للمعاملات الشرعية ووضع لها إطاراً عاماً حماه بالحدود (العقوبات الشرعية) حتى لا يتعدى هذا الإطار أحدٌ أياً كان موقعه ، ولم يستثن فى ذلك أحداً ،فى موضوع السلطة والثروة ؛ هذه المبادئ للمعاملات الشرعية هى التمسك بالشورى والمساواة بين أصحاب النسب والجاه وغيرهم من خلق الله والتعفف عن المال العام وعدم التربح من السلطة ورد المظالم . وسنة الرسول الكريم هى نفس ما اتبع الخلفاء الراشدون فى ممارسات الحكم والإدارة . وهذه السنة هى التطبيق الخاص لمبادئ وإطار المعاملات فى موضوع الحكم والإدارة ومن يخرج عنها ينزلق إلى خرق الإطار العام للمعاملات الإسلامية ، وبالتالى هى نمط الحكم والإدارة الوحيد الذى ينطبق عليه تمام الانطباق كل معايير الشرعية الدينية، بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية وازدياد أعداد المسلمين من غير من تربوا على يد الرسول الكريم وصحبته المباشرة اهتزت الدولة لأنها تشرع للمحكومين حقوقا فى الشورى والعدالة لا يستطيع النظام السياسى بآليات القرون الوسطى وعلومه وثقافاته أن يتجاوب معها أو يفسرها بدقة ويضع الحكام وأعوانهم فى داخل حدودهم الشرعية لا يتعدونها، من أجل ذلك اهتز النظام السياسى لدولة الخلفاء الراشدين على عهد سيدنا عثمانٍ وغرق فى الفتنة الكبرى على عهد سيدنا على بن أبى طالب وانتهى الأمر باستيلاء معاوية بن أبى سفيان بن حرب على الحكم حيث استحدث معاوية نمطاً سياسياً يتمسك بصحيح الإسلام عقيدةً وعبادة ومعاملات فى كل نواحى الحياة، عدا ما يمس الحكم

والإدارة ، فقد اقتبس فى هذا الشأن الكثير من ملامح ذلك النمط الذى حكم به كسرى وقيصر ، فتميز نمط حكم معاوية ومن تبع نمطه من الحكام بالاستبداد بالسلطة ومنع الشورى وتوريث الحكم ، فضلاً عن التربح من السلطة واقتناء المال العام حسب ما تطوله أيديهم وحسب ما يريدون، ولا يردون المظالم .

قامت دولة الخلافة الراشدة فى صدر الإسلام على عفة الخلفاء الراشدين وورعهم بصفاتهم الشخصية، ثم سقطت بعد انتهاء وجود مثل ذلك النمط من الرجال ذوى العفة والفضل، ولم يعد هناك أملٌ فى بعث مثل هذا النمط من الحكم فى الدولة الإسلامية بغير أن يضطر الحكام إلى احترام الحقوق الشرعية للمحكومين على أساس من توازنات القوى والأطر القانونية والمؤسسية بالدولة والمجتمع والثقافة السياسية التى تساند وتحرس مثل هذا النمط من الحكم والعلاقات السياسية المرتبطة به.

الفكر السياسى الإسلامى له شقان ؛ الأول فقهى ولا يُمكن أن يكون قائماً إلا على شرعية الخلافة الراشدة وتحريم ما يخرج عن مبادئها وصحيح معاملاتها والآخر يتناول الظاهرة السياسية وهذا لا يتجاوز الزمان والظروف التى ينشأ فيها ، بحثاً عما يساند قيام دولة الخلافة الراشدة بغير تطوعٍ من الحكام ، أى على أسس سياسية.

فى موضوع التراث السياسى الإسلامى، تبدأ كتابات المسلمين فى موضوعات الظاهرة السياسية مع البدايات الأولى للدولة الإسلامية مع «المؤلف عبدالحميد الكاتب» فى القرن الثانى الهجرى / الثامن الميلادى ، واستمرت الكتابة من بعد ذلك وكان آخر الكتاب ذوى الأصالة ممن كتبوا فى الموضوع السياسى الإسلامى هو ابن خلدون الذى (توفى عام ٨٠٨ هجرية/١٤٠٦ ميلادية)، ومن بعدها اندثرت الحضارة فى الدول الإسلامية وسقطت أغلب هذه الدول فى براثن الاحتلال من قِبَل الدول الأوروبية، أى أن آخر من كتب فكراً أصيلاً قد كتبه فى القرن الخامس عشر الميلادى قبل أن تدخل الدول الإسلامية فى غيبوبة التخلف ، وحتى ذلك القرن لم

تعرف البشرية بما فى ذلك الدول الأوروبية إلا النظم الاستبدادية ولم تعرف أوروبا ولا البشرية عامةً فكراً نظرياً أكثر تحضراً مما قدمه هؤلاء المفكرون المسلمون.

إذا جئنا إلى الجزء الهام من موضوعنا لنرصد ما يخص الجزء الخاص بحقوق المحكومين كما تبينت فى سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة فنرصد فى واجبات الإمام وواجبات الرعية النصح بالشورى حيث يغلب على مؤلفات التراث السياسى الإسلامى أن يُنصح الإمام (و هو رئيس الدولة) بالالتصاق بأهل العلم والأخذ بنصيحتهم، وعلى الأغلب لا يوُجد أحدٌ من المفكرين السياسيين المسلمين إلا وكتب فى نصائح للحكام وتحت عنوانٍ صريح للمؤلف بأنها نصائح وقد فعلوها باعتبار أنهم من أهل الحل والعقد وأهل المشورة والمقربين من الحكام والوزراء، وكتب كثيرٌ من المفكرين الإسلاميين عن القضاء واختصاصاته وكذلك الحسبة، أما القضاء فهو رد المظالم بناءً على طلبٍ من المظلوم، وأما الحسبة فهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بمبادرةٍ من المحتسب، وهذا يختزل قدرة النظام السياسى الذى نستطيع أخذه عن هذا التراث السياسى الإسلامى إلى وضع اتباع نمط حكم الخلافة الراشدة يندرج تحت باب الوعظ والإرشاد، وللحكام أن يأخذوا بالنصيحة أو لا يأخذوا فالأمر خيارٌ لهم وخاصةً أن الإمام رئيس الدولة هو الذى يعين القاضى والمحتسب، فكيف يحاسبونه حقًا، أما العمل بالنصيحة وبالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، إذا قَبِلَ الإمام رئيس الدولة أن يقبله فيندرج تحت باب مكارم الأخلاق والمثاليات.

وبذلك يكون التراث السياسى الإسلامى الموروث عن الأجداد خالياً من القدرة على بعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة إلا على أساس استجداء حقوق المحكومين الشرعية فى الشورى وحرية إبداء الرأى جهراً أمام الحكام ومطالبتهم بالإفصاح عما فى أيديهم من المال العام والسلطة، إن شاء الحكام أن يهبوها وهبوا وإن شاءوا منعوا.

إذن هناك فجوة سياسية بين ما يجب أن تكون عليه المعاملات بين الحكام والمحكومين فى الدولة الإسلامية الشرعية (دولة الخلافة الراشدة)، وما هو كائن

بالفعل فيها نتيجةً لعجز الفكر السياسي الإسلامي عن بيان كيفية إقامة توازنات القوى والأطر القانونية والمؤسسية بالدولة والمجتمع والثقافة السياسية بحيث يضطر الحكام إلى احترام الحقوق الشرعية للمحكومين ، هذه الفجوة كانت موجودة في القرون الوسطى على مستوى العالم كله حتى اكتشف العالم معرفةً أعمق عن الظاهرة السياسية على يد المفكرين السياسيين الغربيين في القرن الثامن عشر ، ذلك الفكر الذي أرسى سيادة الدولة داخل حدودها (بودان) والفصل بين السلطات بحيث لا تنبع جميعها من رئيس الدولة (مونتسكيو) والعقد الاجتماعي (جان جاك روسو) ونظرية المنفعة (بنتام)، إلى آخره، وهذا هو الفكر الذي أسس للديموقراطية السياسية الحديثة، بحيث يتم اقتسام السلطة والثروة مع الحكام ومحاسبتهم عليها مقابل تفويضهم إيَّاها ، دولة الخلافة الراشدة الحديثة تتلخص أساساتها في المبادئ الرئيسة الآتية:

١ —العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين في الدولة الإسلامية هو ذلك العقد الذي علمنا إياه سيدنا عمر بن الخطاب، إنه السمع والطاعة الضرورية لانتظام الحكم والإدارة مقابل قبول الحاكم لمبدأ المحاسبة من الرعية على السلطة والمال العام قبولاً مطلقاً لا إعوجاج فيه وبدون قيدٍ أو شرط كما فعل عمر يوم حاسبه رجلٍ من العامة على برود جاءت المسلمين من اليمن.

٢ـ إقامة توازنات القوى داخل الدولة ، وذلك بالفصل بين السلطات الداخلية الرئيسة في الدولة عن بعضها البعض وعن ولاية رئيس الدولة باستقلالها إدارياً ومالياً ؛ السلطات الآساس الرئيسة هي السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية، ونضيف في الدول الإسلامية المؤسسة الدينية الإسلامية واستقلالها ماليا وإداريا عن ولاية رئيس الدولة وغيره حتى تقوم بدور الولاية الأدبية وبيان الصواب من الخطأ شرعاً دون شبهة تعيين كبرائها عن طريق رئيس الدولة أو التربح من فتاواهم ، ونؤكد أيضاً على ألا تكون لها أى سلطة إدارية أو مالية أو قضائية أو تشريعية في الدولة حتى تبقى كياناً أدبياً مبجلاً «يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر» .

٣ـ تنظيم الدولة على آساس المراجعات والتوازنات المتبادلة بين سلطات الدولة التى جرى التأسيس لفصلها من الأساس .

٤ـ كتابة نص دستورى يبين الإطار التنظيمى للدولة واختصاصات أطرافها ، وذلك للرجوع إلى نصوصه لفض المنازعات ، مع وضع نظام محكم للرقابة الدستورية على التشريعات .

هذه هى المبادئ السياسية التى يُمكن أن تملأ الفجوة السياسية فى التراث السياسى الإسلامى ، تلك الفجوة التى تجعل المسلمين يستجدون حقوقهم المشروعة والمبينة فى الخلافة الراشدة من الحكام، إن شاءوا منحوا وإن شاءوا منعوا كما يحدث فى غالب الأحيان .

حتى يتم تهذيب كل هذا الكم الهائل من التراث السياسى الإسلامى وحتى يتم عمل مرجعية إسلامية ، يتم وضع القرآن الكريم فى موضعه الصحيح كدستور للتشريع ببيان الدستور الإسلامى المكون من الآيات المحكمات اللائى هن أم الكتاب والثابت من السنة النبوية الشريفة بحيث نضع الإطار العام للمعاملات الشرعية، بحيث نبين أن من يخرج عنها يكون قد خرج من الشرعية الإسلامية العامة، والتضييق عن هذا الإطار معناه التعامل من داخل ضوابط داخلية تعطى الشرعية لفئةٍ من الأعمال داخل الإطارِ العام بما يعنى أننا داخل فئةٍ خاصة من فئات المسلمين وهذا يُدخلنا فى جدلٍ مذهبى لا نريده ، ثم إدخال مبدأى سمو الدساتير و "رقابة الامتناع و رقابة الإلغاء" كمبادئ مكملة على أصول التشريع الإسلامى التقليدية .

تطبيق مبدأ الرقابة الدستورية للقرآن الكريم وتضمينه فى أصول التشريع الإسلامى سوف يؤدى إلى النتائج الآتية:

- سوف يتم وبتداعيات الأمر تطهير الفكر السياسى والفتاوى الإسلامية من كل ما يخالف سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة ، بما يعنى إحياء الخلافة الراشدة فى العصر الحديث بطريقةٍ طبعيةٍ تماماً مع اختفاء وذوبان الفتاوى

الشاذة التى تسمح للحكام وأعوانهم بارتكاب الكبائر والمنكرات والاعتداء على المال العام والاعتقال للمعارضين .

- انتهاء التحزب إلى ما يُسمى بالسنة والشيعة بتطهير كل منهما مما يخالف سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة وإضافة ما هو وجوبى فى شأن العقيدة والشريعة مما يؤدى إلى تقارب المذهبين إلى أبعد الحدود .
- القضاء على الرؤى والفتاوى والمذاهب التى تبنى على آيةٍ واحدة أو عددٍ من الآيات، وأحياناً نصف آية دون اعتبارٍ لباقى الآيات المحكمات.

وأخيراً نذكر فى مقامنا هذا حديث رسول الله ﷺ «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا ، كتاب الله وسنتى» .

نحو توظيف إنساني لمنتوج المعرفة

دكتور/ موسى رحماني (*)

ملخص

إن المعرفة كموروث إنساني هي جملة التراكمات عبر الزمن للفكر البشري في حدود المنطق والمبادئ الإنسانية العامة ، لكن هناك بعض التوظيفات غير الإنسانية لمنتوج المعرفة مما انجر عنها نتائج وخيمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وأخيرا الإنسانية.

إن الطرح الجديد لتوظيف منتوج المعرفة من ابتكارات واختراعات جعل جملة من المفكرين يتمحورون حول جملة من القيم الإنسانية التي تسعى لكبح جماح التفكير المتهور غير المقيد بالضوابط الإنسانية من قيم وأعراف ودين .

إننا من خلال هذه المداخلة نريد إثارة السؤال التالي إلى أي مدي يمكن ترشيد استعمال منتوج المعرفة؟

إن استعمال منتوج المعرفة لخدمة الإنسانية هل يمكن أن يعطي نفس البدائل والإيرادات في حال استعماله لأغراض غير إنسانية كما هو الحال في الحروب .

إن هذا الجدل القائم بين المدافعين عن القيم الإنسانية يجد له مبرراته في ذات الإنسان كونها جبلت على الخير وعدم التمييز بين البشر لا من الناحية الدينية أو العرقية أو اللغوية انطلاقاً من مراسيم المنظمات الدولية المختلفة و الطرف الثاني يجد مبرراته أيضا من الذات الإنسانية التي جبلت أيضا على حب الذات والرغبة في التفوق والسيطرة.

(*) أستاذ محاضر - مدير مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير - جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر
drmoussar@yahoo.fr

أولاً: المعرفة كمفهوم

المعرفة(١) تمثل البرامج الأكاديمية التعليمية الفرد على تمكنه في بناء علاقات بيئة في التعامل مع التقنيات، الأنظمة، الأدوات والوسائل، وقواعد البيانية التي أصبحت الآن متاحة في إطار إنساني.

المعرفة هي أحدث عوامل الإنتاج والأكثر أهمية بين عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى وهي العمال والمواد الأولية ورأس المال وهذا ما يطرح دلالات عميقة تؤكد إن رأس المال الفكري أو المعرفي هو أكثر أهمية من رأس المال المادي وان «عمال المعرفة هم الرأسماليون الجدد الذين يملكون أغنى وأثمن عوامل الثروة».

المعرفة ما هي إلا خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري. فإن وجود معلومات مشتته في عروض المصادر لا يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد باعتبار أن البيانات والمعلومات المحددة لا تكون ذات مغزى ما لم يتم تحليلها ووضعها في إطار مفهوم، لذلك يمكن القول بأن:

المعلومات ≠ المعرفة.

فعندما يحصل الفرد على بيانات ويكيفها حسب إطار معلومات حصل عليها، تصبح هذه البيانات معلومات، لذلك فان المعلومات حسب وصف (دركر M.H.Zack) هي بيانات مزودة بالمغزى والهدف و يقدم تصنيفا آخر للمعرفة ،إذ يصنفها إلى ثلاثة مستويات هي(٢):

---

(١) جبرين عوامل التفوق التوجه نحو الاقتصاد المعرفي مع الاشاره إلى الأردن ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الخامس جامعة الزيتونة الأردنية حول اقتصاد المعرفة ٢٣/٢٥ أفريل ٢٠٠٥

(٢) د. أحمد داود شحرور اقتصاد المعرفة وأخلاقيات الأعمال من منظور إسلامي الأردن ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الخامس جامعة الزيتونة الأردنية حول اقتصاد المعرفة ٢٣/٢٥ أفريل ٢٠٠٥

* المعرفة الجوهرية: و هي النوع أو النطاق البسيط من المعرفة و الذي يكون مطلوبا من أجل تشغيل الصناعة حسب معايير اقتصادية ، و هذا النوع من المعرفة لا يؤمن للمؤسسة قابلية بقاء تنافسية طويلة الأمد ، رغم إن هذه المعرفة تمثل المعرفة الأساسية الخاصة بالصناعة لتقوم بدورها كقيمة دخول إليها .

* المعرفة المتقدمة: هي النوع أو النطاق الذي يجعل الشركة تتمتع بقابلية بقاء تنافسية. فمع إن الشركة تمتلك بشكل عام نفس المستوى، النطاق، و الجودة من المعرفة التي يمتلكها المنافسون ، إلا أنها تختلف عن المنافسين في تعويلها على قدرتها على التميز في معرفتها لكسب ميزة تنافسية من هذا التميز. و هذا يعني أن الشركة ذات المعرفة المتقدمة تسعى لتحقيق مركز تنافسي في السوق عموما أو التميز في شريحة سوقية.

* المعرفة الابتكارية: و هي المعرفة التي تمكن الشركة من إن تقود صناعتها ، و منافسيها و تميز نفسها بشكل كبير عن منافسيها. فهذا النوع من المعرفة يتوقف على الابتكار لما هو جديد في المعرفة ، حتى يكون مصدر قوة، بطريقة تسمح للشركة بتغيير قواعد العمل و المنافسة نفسها في مجال صناعتها . كمثال شركة Lease Co. التي عملت على مساعدتها معرفتها الكثيفة بمحاسبة التكلفة و اقتصاديات الإيجار، في إدخال، و تبني طرق جديدة لتسعير الإيجارات في صناعتها متحدية الطرق التقليدية السائدة فيها ، بهدف كسب فرصة مربحة وتحقيق ميزة تنافسية تجاوزت فيها منافسيها .

- ويشير كل من (دافينورت وبروساك) بأن البيانات تصبح معلومات عندما يضيف واضعها إليها معنى «لذلك فإن: المعلومات = البيانات + المعنى» .

١- أنواع وتصنيفات المعرفة:

١-١ المعرفة الصريحة Explicit

هي رسمية قياسية سهلة التحديد والقياس والتقييم والتوزيع والتعليم مثل قواعد البيانات والبرمجيات. تتضمن المعرفة الصريحة أي شيء يمكن توثيقه وأرشفته

وترميزه وغالباً بمساعدة تكنولوجيا المعلومات تكنولوجيا لدعم المعرفة الصريحة[1] تستطيع المشروعات الصغيرة التحرك ببطء نحو منهجيات الإدارة المتكاملة باستخدام التطبيقات البسيطة لتكنولوجيا المعلومات، فيما تحتاج الشركات الكبيرة في البلدان الصناعية إلى أنظمة أكثر تعقيداً. وفي ظل تطور مفهوم المؤسسة على اتساعها في خدمة الزبون، تطرح الحوسبة تحدياً جديداً: كيف السبيل إلى التحكم في عمليات الأعمال الأساسية ببنيان برمجي واحد في الزمن الحقيقي، ويقدم بائعو البرمجيات، من أمثال SAPAGE وBaan وPeople Soft وOracle، عدداً كبيراً من المنتجات المتكاملة لتخطيط موارد المشروع.

١-٢ المعرفة الضمنية: Implicit

هي غير رسمية صعبة التحديد والقياس والنقل والتحويل إلى خدمات معرفية محددة، أنها المعرفة الموجودة في رؤوس الناس. تكنولوجيا المعلومات في دعم المعرفة الضمنية[2].

في البلدان الصناعية، شكلت تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة جداً في تحسين إنتاجية عمليات الإدارة والإنتاج على مختلف المستويات. وقد يكون كثير من الأمثلة التالية متقدم نسبياً بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، لكنه يقدم لنا أمثلة فعلية على «أدوات الإنتاجية»، ولا سيما على مستوى الإدارة العليا، لكن يجب تكييفها لكي تلبي الاحتياجات الفعلية للشركات المحلية.

فالذكاء الاصطناعي، مثلاً، يحاول جعل الحاسوب قادراً على التصرف بذكاء، باستخدام مجموعة تقنيات تلاءم وضع أنظمة ترتكز على المعرفة. وقد تزايد باطراد استخدام الأنظمة الخبيرة وأنظمة الاستدلال المرتكز على الحالة لرصد

(١) الأمم المتحدة قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا ص٢٧ ٢٠٠٢

(٢) الأمم المتحدة قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار مرجع سبق ذكره ص٢٧

المعرفة الضمنية وإدارتها في الأعمال. إضافة إلى ذلك، تطبّق «تكنولوجيا الوكيل الذكي» في سبيل تحقيق المزيد من التفاعل الوظيفي بين الحاسوب والعنصر البشري، وتحقيق المزيد من الفعالية في نشر المعلومات داخل المنظمة. وتناقش في ما يلي ثلاثة أنواع من التقنيات التي تطبّق في دعم إدارة المعرفة.

وعلى ضوء ذلك فإن نظام المعرفة يتكون من بعدين أساسيين هما :

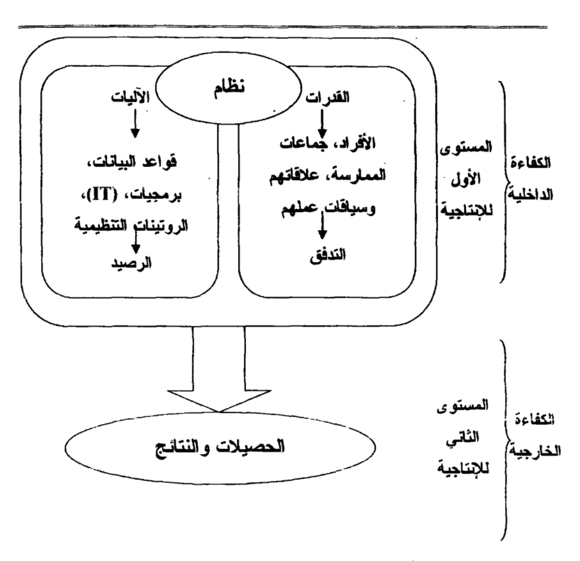
البعد المتعلق بالدعم يتمثل في الآليات، ويتكون من البرمجيات وقواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات.

البعد الأساسي المتمثل بالقدرة أو الإمكانية على النشاط[1].

الشكل (١) التالي يوضح هذين البعدين[2] :

(١) الأستاذ الدكتور محمود جاسم الصميدعي والدكتور أحمد شاكر العسكري انعكاسات اقتصاد المعرفة على الأنشطة التسويقية

(٢) المصدر: د. نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن (٢٠٠٥)



٢- إنتاج المعرفة:

ويقصد بها عملية الابتكار والاكتشاف والاختراع أو الاكتساب لمعرفة معينة ثم القيام باستخدامها ونشرها ثم تخزينها.

٣- صناعة المعرفة:

هي امتداد لعملية إنتاج لمعرفة، وتتضمن الأساليب التربوية وطرق التدريب وعملية الاستشارات والمؤتمرات والبحث والتطوير وتضطلع بمهمة حمل ونقل المعرفة.

٤- إدارة المعرفة:

تمثل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه الوصول إلى المعرفة وطرق استخدامها والاستفادة منها بشكل هادف. ويمكن القول إن إدارة المعرفة هي شرط جوهري لإنتاج المعرفة في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتعليمية وفي المصانع والمزارع وورش العمل.

٥- قياس الأصول المعرفية:

ثمة عدة نماذج قد طورت لقياس الأصول المعرفية وتطوير مؤشر نذكر أهمها والأكثر استخداما وأقدمها:

- مؤشر Skandia Navigator

تعتبر منشأة Skandia (شركة تأمين سويدية) أول شركة كبرى التي بذلت جهودا حسنة لقياس الأصول المعرفية.

وطورت شركة Skandia سنة ١٩٨٥ مؤشر الرأسمال الذهني للاستخدام داخليا ثم ألحقته بالتقرير المالي التقليدي لصالح المساهمين سنة ١٩٩٤.

ويعتمد مؤشر Skandia لقياس الرأسمال الذهني على خمس أصول:

المالية، الزبون، البحث والتطوير والرأسمال البشري والتنظيم.

فتبعاً لنموذج Skandia فان العوامل المخفية والمؤثرة على الرأسمال البشري والرأسمال الهيكلي هي مكونات الرأسمال الذهني حيث يعرف[1]:

٥-١ الرأسمال البشري (Human Capital): هو عبارة عن مزيج عناصر المعرفة، المهارات، التجديد، ومقدرة أفراد المنشأة على أداء مهامهم. كما يشمل قيم- وثقافة وفلسفة المنشأة. يعتبر الرأسمال البشري غير قابل للملكية من قبل المنشأة.

---

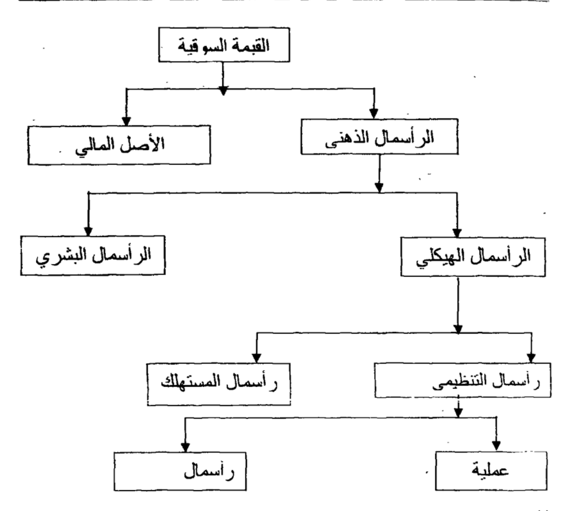
(١) د. عبد الحفيظ بلعربي وأ.د. جمال أبو راشد - شروط الأمثلية لمعدل الإنفاق على أصول المعرفة لمنشأة أعمال.

٥-٢ الرأسمال الهيكلي (Structural capital) : يشمل Hardware، Software، قاعدة البيانات، التنظيم الهيكلي، حقوق الاختراع، والعلامات المسجلة، وكل ما يساند إنتاجية الأفراد بتعبير أيسر كل ما يظل بالمكتب عند ترك العامل مكتبه إلى بيته. ويشمل أيضا رأس مال المستهلك **Customer capital** ويضمن مختلف العلاقات المطورة مع جمهور المستهلكين خاصة المستهلكين المميزين. بخلاف رأس المال البشري فإن الرأسمال الهيكلي يمتلك من قبل المنشأة عندئذ فهو قابل للتبادل التجاري.

٥-٣ الرأسمال الذهني (Intellectual Capital) : هو مجموع الرأسمال البشري والرأسمال الهيكلي.

الرأسمال الذهني يحوي التجارب الميدانية وتنظيم التكنولوجيا، وعلاقات الزبائن والمهارات المهنية التي توفر مصادر الميزة التنافسية للمنشأة بالسوق.

مقياس **Skandia** يشمل الأصول المالية وغير المالية لتقييم القيمة السوقية للمنشأة وفق المخطط التالي:



المصدر: Nick Bontis , 2000

Market Value	**القيمة السوقية للمنشأة**
Intellectual capital	**الرأسمال ا لذهني**
Human capital	**الرأسمال البشري**
Structural Capital	**الرأسمال الهيكلي**
Customer Capital	**رأسمال المستهلك**
Organizational capital	**رأسمال التنظيمي**
Innovation Capital	**رأسمال الابتكاري**
Process Capital	**عملية الرسملة**

ثانياً: الاقتصاد المبني على المعرفة[١] Knowledge based Economy:

هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقانتها والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، أي أنه يعتمد على تطبيق أساليب الاقتصاد المعرفي وقواعده في مختلف الأنشطة الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن أن نطلق عليه المجتمع المعلوماتي Information Society

فالاقتصاد المبنى على المعرفة الذي تلعب فيه المعرفة دوراً في خلق الثروة، وهذا دور قديم ظلت المعرفة تلعبه في الاقتصاد لكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد حيث أصبحت أكبر وأكثر عمقاً مما كانت عليه من قبل.

حيث في هذا النوع من الاقتصاد لم تعد للمعرفة حدود في تحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات بل تعدت ذلك إلى خلق موارد جديدة وأصبحت تمثل أحد عناصر الإنتاج وأصبحت تلعب دوراً في التسويق، ويجب التأكيد على أن المعرفة تعنى المعلومات والخبرات والبحوث والدراسات والتكنولوجية ونظم الإدارة الحديثة، والمهارات التي يتمتع بها الأفراد وهذا يعنى أن المعرفة في معناها أوسع من مجرد معلومات، رغم هذا الاختلاف بين هذين النوعين فإن الاستخدام الشائع لمصطلح الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة فهو يشمل النوعين معاً، ويشتركان في ضرورة توافر رأس المال البشرى ويقصد به المهارات والخبرات التي تحوزها العناصر البشرية[٢].

والاقتصاد المبني على المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي تلعب فيه عملية توليد واستخدام المعرفة دوراً رئيسياً في تحقيق الثروة.

---

(١) محمد نجيب محمد صادق حسن المفهوم الاقتصادي الجديد للمعرفة ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الخامس جامعة الزيتونة الأردنية حول اقتصاد المعرفة ٢٣/٢٥ أفريل ٢٠٠٥

(٢) محمد نجيب محمد صادق حسن - مرجع سبق ذكره

١ – اقتصاد المعرفة Knowledge Economy.

هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومعنى ذلك أن المعرفة تشكل فيه مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون، وكذلك فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق لهذا النوع من الاقتصاد، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته، أي تستطيع القول بأنه اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرمزي أي أنه اقتصاد ما بعد الصناعي(١).

فاقتصاد المعرفة(٢) هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم وإنتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات اللازم لتطويرها وتحديثها .

إذن فالاقتصاد المعرفي يبدأ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي منطوياً تحت أهداف إستراتيجية يسعى لتحقيقها من أجل تنمية شاملة ومستدامة.

– إن اقتصاد المعرفة كما يعرف هو نظام يمثل فيه العلم القوة الدافعة الرئيسية لتكوين الثروة، ويقوم اقتصاد المعرفة على فهم جديد لدور رأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو مصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة.

(١) محمد نجيب محمد صادق حسن مرجع سبق ذكره

(٢) د. سعد خضير عباس د. وليد إسماعيل سيفو اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية

- إن اقتصاد المعرفة يعنى التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث العلمي.

٢- خصائص اقتصاد المعرفة(١)

وقد أشار المفكر الاقتصادي دراكر (P. E. Drucker) أنه في القرن الماضي كانت مساهمة الإدارة تتمثل في زيادة إنتاجية العامل اليدوي ، لكن الأكثر أهمية زيادة إنتاجية العمل المعرفي.

أوجز روبرت غرانت Rober M. Grant أبرز خصائص اقتصاد المعرفة كما يلي:

٢ـ١ المعرفة هي العامل الرئيس في الإنتاج.

٢ـ٢ التركيز على اللاملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الآلات والمخزونات والأصول المالية.

٢ـ٣ أنه شبكي من خلال تطور وسائل الاتصالات الجديدة.

٢ـ٤ أنه رقمياً، وهذا له تأثيراً هائل على حجم وخزن ومعالجة المعلومات.

٢ـ٥ أنه افتراضي حيث أصبح العمل الافتراضي حقيقة ممكنة مع الرقمنة والشبكيات ـ الانترنت.

٢ـ٦ تضاؤل قيود الزمان المكان وانخفاض التكلفة مع تطور التكنولوجيا الجديدة ـ الانترنت.

٢ـ٧ الأسواق الالكترونية الجديدة تمتاز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وخاصة الأسعار.

وما يترتب على التدفق الحر للمعلومات عبر الشبكة الالكترونية يؤسس لوعي أكبر بالقضايا الأخلاقية لدى الأفراد والمؤسسات.

---

(١) أ.د/ محمود جاسم الصميدعي ود/ أحمد شاكر العسكري مرجع سبق ذكره.

٣- خصائص المنتج المعلوماتي

من الواضح بأن هناك اختلاف بين السلع المادية والمعرفة حيث أن :

السلعة لها قيمة استعمال وقيمة تبادل ومن الممكن الفصل بين القيمتين وأن المعرفة لا قيمة اقتصادية لها (قيمة تبادل) إلا عند استعمالها .

لذلك فإن المعرفة ذات التكلفة العالية قد لا تساوي شيئاً ما لم توضع في الاستعمال وعليه فإنه يمكن أن تلمس الفرق بين السلع المادية والمعرفة من خصائص المنتج المعلوماتي التالية :

- أنه غير ملموس : المعلومات ليس لها وزن ، لا تلمس ولكن يشعر بها .
- أنه قابل للاستنساخ (Copyable) : يمكن استنساخها لمرات عديدة وفي الأغلب بدون تكلفة .
- أنه غير قابل للاستهلاك (Nonconsumable) : عندما تستنسخ أو تستخدم المعلومات ، فهي تفقد بالرغم من أن قيمتها قد تتغير .
- أنه قابل للنقل (Transportable) : المعلومات يمكن أن تتحرك وتنتقل بدون تكلفة في الغالب .
- أنه قابل للمعالجة (Manipulable) : معالجة المعلومات بسهولة أكبر بكثير من معالجة الأشياء المادية .

إن ما ينجم عن هذه الخصائص ما يلي :

◆ هذه الخصائص تتطلب الاهتمام بالرقابة والملكية على الوثائق الإلكترونية والحاجة إلى إدارة الحقوق الرقمية .

◆ إن الشركات عندما تبيع برمجية أخذت تميل إلى أن تبيع النسخة الأولى لتكون النسخ الأخرى مجانية .

◆ الربح من النسخ المجانية .

٤- آثار استعمال منتوج المعرفة[١]:

- المعرفة تنشئ الأسواق الجديدة من خلال الابتكار.
- المعرفة تزيد في حجم العوائد من خلال التميز المعرفي على المنافسين.
- المعرفة تعمل على تحسين أساليب وطرق العمل ومن ثم تخفيض التكاليف.
- المعرفة تجذب الزبائن الجدد ، وتحافظ على الزبائن من ذوي الولاء ، حيث خبرة الزبون تحظى بعناية فائقة من قبل إدارة المعرفة.
- إضافة خصائص وسمات إضافية للمنتَج تنسجم وتطلعات الزبائن.
- التركيز على الأفراد والمنتجات المتنوعة وتجزئة السوق واستراتيجيات التميز.
- البحث المتواصل عن الحاجات المتجددة للزبائن وتطويرها وابتكار الخدمات والمنتجات الجديدة .

ثالثا: الاعتبارات المحددة لإنسانية المعرفة:

١ـ المعرفة الإيجابية المعرفة الحقيقية التي تضع الأمور في نصابها هي التي توجه الإنسانية التوجيه الإيجابي الذي يحقق للإنسانية الرفاهية والسعادة والتقارب دون تمييز عرقي أو ديني أو لغوي.

٢ـ المعرفة المرنة بحيث تتأقلم مع الظروف والطوارئ التي تعرفها الإنسانية وتتخلى بذلك عن أنانيتها وإقليميتها بل تذهب إلى آفاق أوسع وأرحب لتشمل الجميع.

٣ـ المعرفة التعاونية تولد الرغبة في التعاون وإدراك الاعتمادية التي تتصف بها الحياة والحاجة إلى مساعدة الآخرين على تحقيق النجاح وتقدير كيف ينظر الآخرون إلى هذا العالم.

---

(١) اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية د. وليد إسماعيل سيفو د. سعد خضير عباس

في إطار ما سبق حققت شركات البرامج الحاسوبية الهندية إنجازات متميزة في اتفاقيات بينها وبين شركات أمريكية مماثلة[1]. فقد وجدت الشركات الأمريكية فرصة لدى الشركات الهندية لإنتاج برامجها الحاسوبية بتكاليف أقل، مع الاحتفاظ بالجودة المطلوبة. ووجدت الشركات الهندية بالمقابل فرصة لتلقي التقنية والعمل على إنتاجها والاستفادة من ذلك في زيادة دخلها. وقد تحققت مصلحة الطرفين بسبب وجود إمكانات بشرية مؤهلة معرفياً في الهند تكافئ الإمكانات البشرية الأمريكية، وتتميز في ذات الوقت بأن أجورها لا تتجاوز حوالي ربع أجور الإمكانات الأمريكية! وهكذا نجد أن انتقال المعرفة العلمية والتقنية، وانتشارها على مستوى العالم، يحمل معطيات جديدة للدول الطامحة إلى التقدم تستطيع الاستفادة منها ودعم التنمية ومنافسة الدول المتقدمة. وعلى ذلك فإن تعميق الاهتمام بالمعرفة العلمية والتقنية بات متطلبًا رئيسًا للمتطلعين إلى مستقبل أفضل[2].

٤- المعرفة القيمية إنشاء نظام قيمة يوازن بين القيم الإنسانية والأخلاقية والاقتصادية والروحية. وجعل المعرفة كوسيلة لتأكيد الربط بين العلم والقيم ، وبالتالي تنتهي تلك الشعارات من أجل البقاء والبقاء للأقوى لتصبح مبادئ وقيم تؤكد الروحية التعاونية والتكاملية التي تخدم الإنسانية جمعاء.

٥- المعرفة البيئية إن هذه التطورات تفرض إما إبطاء نمو النشاط الاقتصادي العالمي إلى درجة تتوافق مع متطلبات الحفاظ على البيئة، أو على نحو يتيح للطبيعة إصلاح ما أفسدته يد الإنسان، وهو أمر مستحيل في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يشكّل مثل هذا التباطؤ موتًا حقيقيًا له، كما أنه غير قابل للتحقيق خصوصًا في ضوء (الثورة الديمغرافية) وتنامي عدد سكان العالم على نحو غير مسبوق في التاريخ، وتزايد حاجاتهم اللامحدودة في ظل نمط حياة استهلاكي بامتياز، وإما تعديل التكنولوجيا الصناعية وأنماط التطور وعقلنه النشاط الاقتصادي

(١) سعد علي الحاج بكري- هل نمتلك خطة لإيجاد مجتمع المعرفة؟
http://www.almarefah.com/article.php?id=389

(٢) علي جبرين - مرجع سبق ذكره.

ونمط معيشة الإنسان الحديث عمومًا، بشكل يجعله (يتصالح) مع البيئة، ويوظف طاقاته وقدراته المعرفية التي وصل إليها في معالجة التحديّات الهائلة التي تواجه المجتمع الإنساني على مختلف المستويات، وفي خدمة المصالح الحقيقية للأجيال الحالية والقادمة.

٦ـ المعرفة الواعية التي لها القدرة على الربط بين الأفكار والمجتمعات والمنظمات المتباينة وإدراك أهمية الاتجاهات السائدة، إن هذه التكنولوجيا على مدى مسار تطورها، قد تحولت من تكنولوجيا كثيفة الطاقة إلى تكنولوجيا كثيفة العمالة، حتى ارتقت أخيرا إلى تكنولوجيا كثيفة المعرفة. وهنا تكمن الخطورة نظراً لأن المعرفة الإنسانية (المعلومات) ما زالت في قبضة الأقوى الذي يجيد استغلال أيضاً تكنولوجيا المعلومات لإحكام قبضته وفرض عولمته وإعادة إنتاج عالمه ـ كذلك أشارت الدراسات الحديثة للاقتصاديات المتقدمة أن قطاع المعلومات هو المصدر الرئيسي للدخل القومي للعمالة، حيث قدر في الولايات المتحدة أن قطاع المعلومات ينتج حوالي نصف الدخل القومي.. وتظهر اقتصاديات الدول الأوروبية المتقدمة أن حوالي ٤٠٪ من دخلها القومي انبثق من أنشطة المعلومات.

رابعاً: آثار البعد الإنساني للمعرفة:

١ - الآثار الايجابية للإنسانية المعرفة

١ـ١ تعزز الالتزام الجماعي: إن الشعور بالهدف المشترك يشجع الالتزام القوي من جانب من يتقبل هذه الثقافة.

١ـ٢ تعزز استقرار النظام: فالثقافة تشجع على التعاون والتنسيق الدائمين بين أعضاء المنظمة وذلك من خلال تشجيع الشعور بالهوية المشتركة والالتزام.

١ـ٣ تشكل السلوك الواعي: من خلال مساعدة الأفراد على فهم ما يدور حولهم[1].

(١) د/حسين حريم و د/ رشاد الساعد «الثقافة التنظيمية وتأثيرها على بناء المعرفة التنظيمية» (دراسة ميدانية للقطاع المصرفي الأردني)

٢- الآثار السلبية لاحتكار المعرفة :

٢-١ الاحتكار المعلوماتي للدول المتقدمة للمعرفة:

يرجع السبب في ذلك هو أن هذا النوع من الاقتصاد يمثل علي الصعيد العالمي مباراة صفرية بمعني أن أي مكسب تحرزه دولة فيه هو في نفس الوقت يمثل خسارة لدولة أخري، شأنه في ذلك شأن الميزان التجاري وفكرة التعويل علي زيادة الصادرات لتحقيق النمو ، فمن البديهي أن زيادة معدل صادرات أي دولة لابد أن يعني في نفس الوقت زيادة واردات دولة أخري، ومعني ذلك فإن تصحيح أي خلل في الميزان التجاري لأي دولة يقابله مزيد من الخلل في ميزان دولة أخري. ربما يكون الاقتصاد المبني علي المعرفة أيسر منالاً للدول النامية غير إن الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث.

٢-٢ اتساع الهوة المعلوماتية بين المجتمعات:

يعتبر تعبير «الفجوة الرقمية» تعبيراً جديداً من التعبيرات التي ظهرت مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (NICT). ويمكن تعريف هذا المصطلح بصورة عامة على أنه «عدم التساوي بين البلدان المتقدمة الغنية والبلدان النامية الفقيرة في إمكانيات الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة»[١].

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها : «الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وتوافر طرق المعلومات

(١) الاتحاد الدولي للاتصالات، وثيقة للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام ٢٠٠٢، رقم الوثيقة A-14. استنبول- تركيا ص١

السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال»[1].

إن الفجوات المعرفية بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة والتي تتمثل في المسافة الشاسعة بين الدول النامية والدول المتقدمة فيما يمتلك كل طرف من المعارف.

كما تمثل الفجوة الرقمية الفارق بين الجانبين في معدلات استهلاك التقنية الرقمية[2] و هناك فجوة بين مجموعة الدول العربية والمجاميع الإنسانية في العالم على صعيد الخبرة الإدارية للمعلومات والخبرة الفنية وكذلك في مجال القوانين والأنظمة المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث (جمود التشريعات والأنظمة والقوانين وعدم مسايرتها للتطور المعرفي).

بلغ مجموع الحاسبات المتصلة بالإنترنت سنة ٢٠٠٠ في الدول العربية جميعها نسبة ٠٠٥ر٠ ٪.

بلغ إنفاق الدول العربية على البحث والتطوير نسبة ٤ر٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من جملة الإنفاق العالمي .

نسبة الأبحاث المنشورة باللغة الإنجليزية في الدول العربية ١٩٩٥م ٠٧ر٠٪ من الأبحاث المنشورة في العالم.

بلغت نسبة براءات الاختراع في الدول العربية صفرا سنة ١٩٩٥ في أوروبا وأمريكا، ويشير الصفر إلى نسبة أقل من ٠٥ر٠ ٪ من براءات الاختراع . والجدول الآتي يبين توزيع مبيعات العالم من تطبيقات الوسائط المتعددة آلاف الملايين من الدولارات ١٩٩٥ـ٢٠٠٠ :

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. الفجوة الرقمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثالثة إصدار ٦/٠٠، الكويت. ص١ www.iaigc.org

(٢) د. عبد الله بن محمد الرزين الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة

	أمريكا الشمالية	أوروبا	باسفيك	إجمالي
١٩٩٥	١ر٤	٣ر٣	١ر٧	٨ر٩
٢٠٠٠	١ر٦	٤ر٧	٥ر٥	٢ر٢٢
الزيادة السنوية	٣ر٨٪	٥ر١٧٪	٥ر٢٦٪	٨ر١٧٪

وهناك نمو شامل في السوق في كل من الطلب على منتجات الوسائط البصرية واستخدام خدمات الإنترنت .

إن إجمالي مبيعات الأقراص المدمجة (CD Rom) على مستوى العالم من : قواعد البيانات والصور والصوت والوسائط المتعددة ، بلغ ثمانية ملايين وحدة (١٩٩٣) - ١٦ر٥ مليون وحدة (١٩٩٤) و ٥٣ر٩ مليون وحدة (١٩٩٥) . كما أن عدد الأقراص زاد بشكل مذهل بمقدار ٨٠٪ بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ . كما أن التوسع الهائل بشبكة الإنترنت أدى إلى إيجاد سوق ضخمة لمستخدمي منتجات الوسائط المتعددة في مجالات : الترفيه - الصحافة - المكتبات والمعلومات - الشراء - الإعلانات - البنوك - الشركات ..

وجاء في تقرير التنمية العربية مايلي[1] :

❖ شكلت النفقات العلمية عام ١٩٩٦ نسبة ٠,١٤٪ فقط من الناتج الإجمالي العربي بالمقارنة مع ١,٢٦٪ لكوبا و٢,٩٪ لليابان في عام ١٩٩٥ . كما نجد أن الاستثمار في البحث والتطوير أقل من سبع المعدل العالمي .

❖ إن استخدام المعلوماتية في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في العالم ، حيث لا تتجاوز نسبة مستخدمي الإنترنت ٠,٦٪ ، ويملك ١,٢٪ فقط من المواطنين العرب حاسوباً شخصياً .

(١) مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية تقرير للتنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٢ المنطقة العربية أغنى مما هي نامية ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ص ٨

◆ لقد اتسعت الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدم. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن تقنية المعلومات والاتصالات بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وإلى ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لقنوات المعلومات فائقة السرعة، وإلى تزايد هجرة العقول العربية إلى الخارج، وأخيرا إلى الاختلال الشديد في توزيع نطاق موجات الاتصال الأثيري في ما بين الدول المتقدمة والنامية. فقد أصبح الفضاء المعلوماتي مكانا تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه وزواياه.

◆ وهناك تفاوت معلوماتي شديد بين البلدان العربية، حتى تلك التي تتساوى في مستوى التنمية البشرية. وهناك عوائق تعمل على توسيع هذه الفجوة الرقمية داخل كل دولة عربية أهمها عامل اللغة. وما زالت السياسات العربية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات تركز على البنية التحتية لقطاع الاتصالات. إلا أنه رغم أهميتها فإن مثل هذه السياسات لن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم تقم الدول العربية بإيلاء اهتمام مماثل لعنصر المحتوى. فمعظم المواد المتاحة على الإنترنت متاحة باللغة الإنجليزية وهي لغة لا يتقنها إلا القليل في المنطقة. وسيؤدي قلة المواد المتوفرة على الإنترنت باللغة العربية إلى حرمان المواطن العربي من المنافع المرجوة في عصر المعلومات.

٢-٣ الصراع العالمي لاكتساب المعرفة :

نقلاً عن برنامج الأمم المتحدة الذي يعتبر أن اكتشاف مناجم الذهب والسيطرة على الآليات الصناعية لم تعد تؤدي إلى العظمة الاقتصادية ، فالسبل الجديدة هي القدرة على إنتاج برامج معلوماتية وإمكانية فك الرموز الجينات. ومن الدول بدأت تركب قطار الاقتصاد المعرفة وبنجاح :

- أوربا حزمت أمرها في النصف الثاني من القرن المنصرم (الهاتف المحمول - الإنترنت - الإعلام - الإعلان - الدمج المعلوماتية ..)

- أمريكا اللاتينية وشرق آسيا .. تضررتا لبعض الوقت إنما استعادتا فيما بعد المكانة في هذا المجال ثم هونغ كونغ ـ ماليزيا ـ فنزويلا .
- الهند أيضاً نجحت في بناء صناعة برمجية عالية واستطاعت أن تحصل على ٥ر١٨٪ من السوق البرمجية العالمية وشغلت هذه الخدمة ٢٠٠٠٠٠ من أبنائها . كما شكلت صادرات الهند من البرمجيات ما نسبته ٤ر٥٪ من مجمل صادراتها لعام ١٩٩٩ ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٢٣٪ في عام ٢٠٠٢م .
- في الولايات المتحدة ارتفع الإنفاق أقل من ٥٪ من عام ١٩٦٠م إلى أكثر من ٤٣٪ مع ١٩٩٦م وطبقاً لتقديرات وزارة التجارة الأميركية (١٩٩٠/١٩٩٥) أثمرت صناعة تقنيات المعلومات والاتصال في الولايات المتحدة عام ١٩٩٠م عائدات قدرها ٦٨٣ ألف مليار دولار .

وقد ارتفعت الاستثمارات على مستوى العالم في مجال الاتصال عن بعد من ١١٥ ألف مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٥٢ ألف مليون دولار في ١٩٩٥م. مثال : ألمانيا (خصصت لشركة دويتش تيليكوم أكثر من ثلاثة عشر بليون دولار) اليابان (شركة نيون NTT ـ سبعين ألف مليون دولار) بريطانيا (تيليكوم ثلاثة وعشرين ألف مليون دولار) . كما أظهر تقرير برنامج التنمية للأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٤م «Development Report Human» ـ أن قطاع الخدمات في اقتصاديات دول مثل سنغافورة أو هونغ كونغ أو المجر ، كان يشكل أكثر من ٦٠٪ من النشاط الاقتصادي للدولة . وحتى في الدول الأقل تقدماً شكل قطاع :
- الخدمات ٤٣٪ بينما شكل قطاع الزراعة ٣٧٪ وقطاع الصناعة ٢٠٪ .

وهنا جاء قول أحد الاقتصاديين : (كريس فريمان Freeman) إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تحدث موجة طويلة جديدة من النمو الاقتصادي دافعة لنشأة وتطور مجتمعات المعلومات .

إن نصيب الدول الصناعية الكبرى السبع (الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، كندا ...) يملكون ٤٢٦ شركة من أكبر ٥٠٠

شـركة كوكبيـة هـذا مـا جـاء في المجلـة الأميركيـة Magazine Fortune في ١٩٩٧/٨/٧ : «إن القوة الاقتصادية الفاعلة في تشكيل الكوكبة ترتبط لو شكلياً بالدول السبع التي يجتمع رؤساؤها مرة كل عام . أنهم مجلس إدارة اقتصاد العالم .

لقد أنفقت تلك الأقطار عام ١٩٩٦م على أعمال البحث والتطوير أي أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتـاج ٣٤٥ مليـار دولار مقاسمـة بين الدول والقطاع الخاص» .

فمع التطور الهائل لأنظمة المعلوماتية، تحولـت تكنولوجيا المعلوماتيـة إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي، حيث بلغ حجم السوق العالميـة للخدمات المعلوماتيـة عـام ٢٠٠٠ حـوالي تريليـون دولار . لقـد أدخلـت ثـورة المعلومـات المجتمعات العصرية (أو، لنكن أكثر دقة، بعضها الأكثر تطوراً) في الحقبـة مـا بعد الصناعية . وقد أحدثت هذه الثورة جملة من التحولات التي طاولت مختلف جوانب حياة المجتمع، سواء بنيته الاقتصادية أو علاقات العمل أو ما يكتنفه من علاقات إنسانية ـ مجتمعية . . الخ .

مع ثـورة المعلوماتيـة هـذه ظهـرت مفـاهيم مـن نـوع (الأمـن المعلومـاتي) و(الحرب المعلوماتية) . والمثال على ذلك أن يلجأ البلد المنتج لأجهزة الكمبيوتر عند تصديرها إلى بلد ما لأغراض حكومية أو دفاعية، إلى تغذيتها ببرامج مع فيروسات خاصة مهمتها تخريب شـبكة المعلومـات الوطنيـة في البلـد المعني وتـشويش أقنيـة الاتصالات فيه أو حتى قطعها وشل المنظومات الكمبيوترية للحسابات المالية . . الخ . إن الانتصار في مثل هذه (الحرب المعلوماتية) يكون بـالطبع حليف الـدول المتقدمـة المصنعة لتكنولوجيا المعلومات .

تدفعنا هـذه الحقيقـة للإشـارة إلى (الهـوة التكنولوجيـة) المتناميـة بين هـذه الدول، والبلدان سواء النامية أو حتى الصناعية ولكن التي فاتها لهذا السبب أو ذاك

قطار التطور التكنولوجي. إن هذه الهوة تزداد اتساعًا ويصبح من الصعب أكثر فأكثر جسرها، فتتفاقم (التبعية التكنولوجية) والتفاوت في التطور الاقتصادي[1].

(١) حسانة محيي الدين، اقتصاد المعرفة.. أين نحن منه؟
http/www.arabcin.net/arabic/5nadweh/authors/mohialdein.htm
- الإدارة الالكترونية الإستراتيجية والوظائف والمشكلات. د.نجم عبود نجم. دار المريخ - ٢٠٠٤م - السعودية.
*Jackob.R, Gérer les connaissances : un défi de la nouvelle compétition du 21éme siècle, Université du quebec. Octobre 2000.
- برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي- تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني ٢٠٠٣. نحو إقامة مجتمع المعرفة.
- برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤م. الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع.

الخاتمة

إن المعرفة كمفهوم إنساني يأخذ أبعاده من كونه جملة التراكمات التي عرفتها البشرية في رصيدها المعرفي ولذلك بات من الضروري التركيز على الجوانب الإنسانية لمنتج هذا الأخير لا لشيء إلا لكون تناقص الهوة الاتصالات بين المجتمعات بحيث لا يتطلب نقل خبراً في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية أنحاء العالم أقل من ثانية. هذه الثورة تجعل الإنسان يفكر ماليا في حسن توظيف منتج المعرفة.

ذلك إن المعرفة تعتبر فيصلا حاسماً في تمكين البشرية في إيجاد البدائل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تطور لديهم تقنيات المعلومات والاتصال التي تعتبر الركيزة الأساسية في حسن ترشيد وتطويع الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

إن التوجه العالمي في بعده الإنساني من خلال مواثيق حقوق الإنسان ومنظمة هيئة الأمم المتحدة يذهب إلى دمقرطة المعرفة كونها حاجة أساسية وملحة لحياة الأفراد والمجتمعات.

إن سوء استعمال المنتج المعرفي احتكارا أو تسييرا لا يؤثر سلبا على الدولة المحتكرة فقط بل تنجر أثاره على بقية أنحاء المعمورة - انفجار مفاعل تشرنوبيل -.

إن ترشيد تكلفة إنتاج المعرفة الإنسانية يكون أقل وبكثير من تلك المحتكرة كون هذه الأخيرة تتطلب إجراءات أمنية إضافية ترفع من كلفتها.

إن المعرفة الإنسانية تهدف إلى تطوير شبكة العلاقات الإنسانية في جانبها الايجابي والواعي والرشيد .

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

دكتور/ محمد بن علي الشريف(*)

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

تُعد المدينة المنورة بما فيها مسجد رسول الله ﷺ من المدن المقدسة ذات الخصوصية الدينية والحضارية لدى المسلمين، حيث نجد الحرص الشديد في زيارة المدينة المنورة لكل من تطأ قدمه المملكة العربية السعودية حاجاً أو معتمراً أو سائحاً.

فيقدم إلى المدينة المنورة ملايين الزائرين من المسلمين كل عام على اختلاف لغاتهم وأجناسهم وبيئاتهم ليوأدوا نسك زيارة المسجد النبوي الشريف ولاشك أنهم يحتاجون إلى خدمات معيشية وإرشادية وشعائرية مختلفة.

لذا نجد حكومة خادم الحرمين الشريفين تنفق عشرات المليارات من الريالات بهدف تسهيل وتيسير أداء الحج والعمرة والزيارة لضيوف الرحمن وتذليل الصعوبات التي تقابلهم.

وعلى الرغم من ذلك فقد يكون هناك بعض العقبات والصعوبات التي تؤثر على جودة الخدمات المقدمة لهم، وتتبلور مشكلة الدراسة في تحديد مدى رضا الزوار عن الخدمات المقدمة لهم عند وصولهم إلى مواقع أداء النسك، ومدى حصولهم على هذه الخدمات بشكل ميسر وسهل، حتى يستطيعوا أداء مناسكهم في جو روحاني يؤكد القيمة الإيمانية لهذا النسك .

(*) المملكة العربية السعودية - وزارة التعليم العالى - جامعة أم القرى - معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة الحالية في محاولة تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة التي تقدم لهم من قبل المؤسسات المختلفة المعنية بخدمة الزائرين إلى هذه الربا الطاهرة من حين وصولهم إلى المدينة المنورة وحتى المغادرة من خلال قياس مدى رضا الزائرين عن هذا المستوى باعتبارهم العملاء المستفيدين من هذه الخدمات وبالتالي فإن وجهة نظرهم في تحديد مستوى الجودة هي الأولى بالاعتبار.

وقد تم ذلك الإجراء حيال الخدمات الأساسية المقدمة لهم في المدينة المنورة ومن ثم فإن الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

١) ما هو مستوى جودة خدمات إنهاء إجراءات الوصول إلى المدينة المنورة؟

٢) ما هو مستوى جودة الخدمات في المسجد النبوي الشريف ؟

٣) ما هو مستوى جودة الخدمات الصحية ؟

٤) ما هو مستوى جودة خدمات السكن ؟

٥) ما هو مستوى جودة خدمات التغذية ؟

٦) ما هو مستوى جودة الخدمات التجارية ؟

٧) ما هو مستوى جودة خدمات النقل ؟

٨) ما هو مستوى جودة خدمات التوعية والإرشاد ؟

٩) ما هو مستوى جودة خدمات مكتب الأدلاء ؟

١٠) ما هو مستوى جودة خدمات المرافق والأماكن الأثرية والسياحية ؟

١١) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بالنسبة لمستوى جودة الخدمات المقدمة في المدينة المنورة تُعزى إلى العمر، المستوى التعليمي، عدد مرات الزيارة ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مستوى جودة الخدمات المختلفة بالمدينة المنورة من خلال قياس رضا الزوار عن الخدمات المقدمة لهم ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف التالية:

١. التعرف على مستوى جودة خدمات إجراءات الوصول إلى المدينة المنورة وخدمات السكن والتغذية.
٢. التعرف على مستوى جودة الخدمات في المسجد النبوي الشريف .
٣. التعرف على مستوى جودة خدمات التوعية والإعلام، والخدمات الصحية .
٤. التعرف على مستوى جودة الخدمات التجارية، وخدمات النقل والخدمات السياحية وخدمات المرافق والأماكن الأثرية .
٥. التعرف على مستوى جودة خدمات مكتب الأدلاء .
٦. وضع تصور مقترح كخطوط عمل استراتيجي تفيد العاملين والمسئولين عن تخطيط وتنظيم الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة .

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة في أنها تحاول أن تحدد الوسائل المختلفة لإنجاح موسم الزيارة بالدرجة اللائقة والتي يرضى عنها الزائر لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وتحاول كذلك في الوقت نفسه أن تجد الوسائل الممكنة لتطوير الخدمات، وفاعليتها بالصورة التي تهيئ الجو النفسي والروحي لأداء هذه الزيارة، وبالدرجة التي يرغبها الزائر ويجعل من هذه الزيارة منطلقاً للبحث عن أماكن أخرى في المملكة يحاول أن يتعرف عليها الزائر فمن ثم تدعم التوجه نحو الانطلاق السياحي أو التعزيز من البرامج السياحية في المملكة كلها ومن هنا تتبلور أهمية الدراسة في كونها:

١. تحدد نوعية الخدمات من حيث سلبياتها وايجابياتها ومن ثم تدفع إلى رفع مستواها وجودتها إلى الدرجة التي تحقق مطابقتها للمواصفات العالمية .

٢. يتهيأ للزائر الجو الإيماني والروحي الذي يرجوه من زيارته.

حدود الدراسة:

أ- الحدود الموضوعية : تحاول الدراسة عبر الاستبانة المطروحة التعرف على درجة رضا الزائرين عن الخدمات التي تقدم لهم في المدينة المنورة بداية من إجراءات الدخول حتى إنهاء إجراءات الخروج بعد انتهاء الزيارة . وتقييم هذه الخدمات من قبل المتلقين لها في الواقع الميداني .

ب- الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة على الزائرين لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجاج في موسم حج ١٤٢٦هـ وذلك خلال العشرين يوماً الأخيرة من شهر ذي الحجة من العام نفسه .

ج-الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة على الزوار في داخل المنطقة المركزية بالمدينة المنورة عند مساكنهم أو في ساحات الحرم وفي الأسواق والشوارع القريبة من الحرم.

مصطلحات الدراسة :

مفهوم الرضا :

في اللغة: جاء في القاموس المحيط: «رضي عنه وعليه يرضا رضوانا ... ومرضاة ضد سخط، وأرضاه أعطاه ما يرضيه، واسترضاه طلب رضاه»[١].

وفي الاصطلاح: يعرّف رضا العميل بأنه موقف فعال ينتج عن تقييم جميع نواحي العلاقة بين مقدم الخدمة حيال ناتج الخدمة وما بها من خصائص ومدى جودتها وما بها من سلبيات وغير ذلك[٢].

١) الفيروزابادي. ج ع. ص ٣٣٥

٢) الهواري. ٢٠٠١م. ص ٣٤٤

حيث يمثل رضا العملاء المحور الأساسي لإدارة الجودة لذا فإن المفتاح الرئيسي لبرنامج إدارة الجودة هو تركيزه على المستهلك فعلى مقدمي الخدمات السعي وبشكل مستمر لتحقيق رضا العملاء .

ويقصد برضا العميل والزائر : رد الفعل الايجابي أو الاقتناع النفسي والعقلي بفاعلية الخدمة المقدمة له من المنتج لهذه السلعة سواء من ناحية الجودة أو الوفرة أو الخصائص .

ونعني بجودة الخدمة : أنها في أبسط مفاهيمها مطابقتها للمواصفات التي يرضى عنها الزائر أو متلقي الخدمة . وكذلك للمواصفات العالمية التي يصنعها منتجو هذه السلع في العالم المتقدم .

ويقصد بالزائرين : من قدموا للمدينة المنورة لزيارة مسجد رسول الله ﷺ والصلاة فيه في موسم الحج لعام ١٤٢٦هـ خاصة .

الإطار النظري

سوف يتم التطرق في الإطار النظري إلى عدد من المفاهيم والتي لها علاقة بالدراسة من أهمها مفهومان هما :

أولاً: مفهوم الجودة الشاملة وأهدافها ووسائل تحسينها

ماهية الجودة: تُعد إدارة الجودة الشاملة من أكثر المفاهيم الفكرية والفلسفية الرائدة التي استحوذت على الاهتمام الواسع من قبل المتخصصين والباحثين والإداريين والأكاديميين الذين يعنون بتطوير وتحسين الأداء الإنتاجي والخدمي في مختلف المنظمات. ويُعزى النجاح الكبير في الصناعات اليابانية إلى تطبيقات إدارة الجودة الشاملة التي تُعرف أحياناً بضبط الجودة على مستوى الشركة ككل[1].

و تتمثل مفاتيح الجودة في تقديم الخدمة للعملاء بموجب مواصفات ومعايير محددة ويتطلب ذلك تفاعلاً مع العملاء وجهاً لوجه مع التطلع إلى الطرق والوسائل التي تجعل العميل يشعر بالخصوصية في حصوله على الخدمة وذلك من خلال التصرفات الطيبة أثناء تقديم الخدمة، والاهتمام بالتفاصيل المرافقة للخدمة وتعديل مستواها بالاستفادة من المؤشرات المستقاة من ردود أفعال العملاء[2].

وهكذا تكون الجودة بإدخال البهجة في نفس العميل وتحقيق راحته عند الاستفادة منها بما يفوق توقعاته من المؤسسة وهذا يعني ضرورة الإصغاء له والإبداع في خدمته وتحقيق التفاعل معه، فهي تهتم بارتياح العميل من الخدمة وما يحيط بها وجعلها أسهل منالاً وأكثر تناسقاً وخصوصية، فالجودة تقوم على الآثار والعلاقات الطيبة والثقة المتبادلة، فالتركيز هنا على العملية التي يتم فيها إرضاء العميل[3].

٢،١) العزاوي. ٢٠٠٥م. ص ٣٩

٣) كوشي. ١٤٢٢هـ ص ٤٦

ويتطلب تطبيق الجودة الشاملة التزاماً كاملاً من جميع الأفراد في المؤسسة والسعي لإيجاد بيئة مناسبة يسعى فيها جميع العاملين إلى تحسين الجودة باستمرار من خلال التعرف على احتياجات المجتمع والعمل على إشباعها، ورفع كفاءة الأداء للوصول بالمؤسسة إلى ثقافة تنظيمية تشجع على رفع الكفاءة والتحسين المستمر في جودة الخدمات والمنتجات المقدمة[1].

تعريف الجودة: عرّف ديمنج الجودة بأنها (ترجمة الاحتياجات المستقبلية للعملاء إلى خصائص قابلة للقياس، حيث يتم تصميم المنتج وتقديمه، لكسب رضا العميل وبقيمة تناسبه)[2].

وتعرف إدارة الجودة الشاملة: بأنها فلسفة إدارة الشركة للوصول إلى إرضاء العميل من خلال برنامج شامل من الأدوات والتقنيات والتدريب[3].

كما تعرف الجودة الشاملة على أنها (فلسفة ومجموعة من المبادئ والإرشادات معاً والتي تمثل الركائز الأساسية للتطور المستمر للمنظمة أو المنشأة، كذلك هي تسخير موارد الشركة بهدف تطوير جميع العمليات في المنظمة حتى تفوق احتياجات المستهلك الحالية والمستقبلية) وتجمع إدارة الجودة الشاملة بين الطرق التقليدية في الإدارة، والجهود التطويرية المتوفرة، والأدوات التقنية بطريقة منظمة[4].

مفهوم الجودة في الفكر الإسلامي: حث الإسلام علي إتقان العمل وعدم الغش فيه وأبان أن المسلم محاسب علي كل عمل يعمله وأن الدين المعاملة فإذا حسن دين الإنسان حسنت معاملاته قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا

---

١) كوشي، ١٤٢٢هـ ص ٤٦
٢) البقمي، ١٤٢٥هـ. ص ٧٤
٣) الجويبر، ١٤٢٥هـ. ص ٣٦
٤) الحركان، د . ت، ص ٢

كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1]، ويقول الرسول ﷺ: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه»[2]. والإتقان هذا هو الوصول به إلى أرقى مراتب الجودة والمطابقة للمواصفات المطلوبة.

أهداف الجودة: هناك نوعان من أهداف الجودة كما ذكر[3]:

النوع الأول: أهداف تخدم ضبط الجودة وهي التي تتعلق بالمعايير التي ترغب المنظمة في المحافظة عليها وهي تصاغ على مستوى المنظمة ككل وذلك باستخدام متطلبات تتعلق بصفات مميزة مثل الأمان ورضا الزبائن .

النوع الثاني: أهداف تحسين الجودة وهي غالباً ما تنحصر في الحد من الأخطاء والفاقد وتطوير منتجات جديدة ترضي الزبائن بفاعلية أكبر.

وسائل تحسين جودة المنتجات و الخدمات المقدمة للعميل:

لكي يتم تحسين جودة المنتجات والخدمات لابد من استخدام عدد من الوسائل التي تحسن الجودة من أهمها ما يلي :

أ) تقليل الوقت المستغرق بين طلب الخدمة وتقديمها بالفعل للعملاء .

ب) إعادة تصميم نظم العمل في المؤسسة لتفادي المتغيرات التي تؤدي إلى الأخطاء .

جـ) تبسيط عملية خدمة العميل وتبسيط الإجراءات لتقليل الخطوات غير الضرورية.

د) خلق المناخ المناسب الذي يمكن من خلاله التحسين المتواصل للخدمة المقدمة .

هـ) ضمان وجود موظفين في المؤسسة يتفاعلون مع العملاء بعلاقات طيبة[4].

---

1) سورة التوبة آية (١٠٥)

2) البيهقي. ١٩٩٣م. ص ١٢١

3) المحياوي. ٢٠٠٦م. ص ٢٨

4) درويش. د.ت. ص ٢

مصادر تحسين الجودة :

يتطلب تحسين الجودة عدداً من المصادر من أهمها ما يلي :

١) عمليات البحث والتطوير : اكتشاف طرق جديدة أو مختلفة للمنتجات والمعدات وطرق التصنيع.

٢) المنافسون : حيث يمكن الاستفادة من المنافسين والوصول إلى نفس النتائج مع المحافظة على حقوقهم.

٣) المستهلك : يعتبر المستهلك مصدر عالي القيمة لأفكار تحسين الجودة وذلك عن طريق الاقتراحات أو الانتقادات والملاحظات.

٤) العاملون : المشاركة لإعطاء الاقتراحات في التصميم وطريقة التصنيع للمنتجات.

٥) الإدارة : إن الإدارة هي المفتاح الرئيس في عمليات تحسين الجودة فالإدارة هي التي تحدد مدى الاحتياج لتحسين الجودة والمصادر المستخدمة والتي تحتاجها والطرق والأساليب لإنجاز وتحقيق هذا الهدف[١].

ثانيا: ماهية الخدمات ودورة حياتها وقياس جودتها:

ماهية الخدمات:

تُعد إدارة الخدمات من المجالات الأساسية لعلم الإدارة، فهي مسئولة عن تحويل مدخلات المنظمة إلى مخرجات، ففي مطلع السبعينات من القرن الماضي، اتضح أن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إدارة العمليات هي تحقيق الكفاءة والفاعلية ورضا الزبون، فإدارة العمليات ملائمة لتطبيقها في عمليات الخدمة مع الأخذ في الاعتبار خصائص الخدمة .

وأصبح مفهوم إدارة العمليات بعد دراسة (ثودر) والمعروفة (بأسلوب خط الإنتاج في الخدمة) والتي أجريت على مطعم ماكدونالد للأكلات السريعة،

---

١) مرغم. ٢٠٠٥م. ص ٢

والتي أثبت فيها أن تطبيق مبادئ إدارة الإنتاج في عمليات الخدمة يساهم في زيادة عملية التنافس بين منظمات صناعة الخدمة[1].

مفهوم الخدمة :

إن مفهوم الخدمة غير واضح قياساً لمفاهيم التصنيع المتخصصة، على الرغم من تداول مصطلح الخدمة منذ فترة ليست قصيرة، فالخدمة غير ملموسة قياساً إلى السلع الملموسة، والخدمة تعني أنها بعض الأشياء التي تنتج وتستهلك بشكل متزامن، وعلى الرغم من إنتاج واستهلاك الخدمة في نفس الوقت لكن يمكن بعد الحصول عليها، الشعور بنتائجها أو تأثيرها فيما بعد ويعرفها (فوس وزملائه ونورمان) (أنها عبارة عن تفاعل اجتماعي بين مجهز الخدمة والزبون، يهدف هذا التفاعل إلى تحقيق الكفاءة لكليهما)[2].

أما الخدمات السياحية فتعرّف بأنها (مجموعة من الأعمال التي تؤمن للسياح الراحة والتسهيلات عند شراء واستهلاك الخدمات والبضائع السياحية خلال وقت سفرهم أو خلال إقامتهم في المرافق السياحية بعيداً عن سكنهم الأصلي)[3].

مفهوم جودة الخدمة :

أي تقديم الخدمة للمستهلك بشكل جيد وخال من العيب والنقص، وجاء في القاموس المحيط : «الجيد ضد الرديء» .. «وجاء يجود جودة صار جيدا» وعليه فجودة الخدمة تعني تقديمها بشكل ممتاز[4].

وعرّف[5] بقول (كروزبي) الخدمة بأنها التطابق مع المواصفات، وقول (قرونروز) بان هناك فرق بين مفهوم الجودة الفنية والتي تعني ماذا تقدم، والجودة

---

١) المحياوي، ٢٠٠٦م، ص ٥١
٢) المحياوي، ٢٠٠٦، ص ٥٢
٣) السكر، ١٩٩٥م، ص ٩
٤) الفيروزابادي، د. ن .. ص ٢٨٥
٥) مذكور، د. ت. ص ١٨٥

الوظيفية والتي تعني كيف تقدم أو تسلم الخدمة، ويضيف (لاينين) مفهومين آخرين للجودة هما: جودة العمليات، وهذه يحكم عليها المستهلك أثناء الخدمة، وجودة الخدمات والتي يحكم عليها المستهلك بعد حدوث الخدمة .

دورة حياة الخدمة:

لكل خدمة من الخدمات دورة تمر بها وتتكون دورة حياة الخدمة من نفس المراحل الأربعة لدورة حياة السلعة وهي التقديم، النمو، النضوج، الانحدار[1] .

قياس جودة الخدمات من منظور الزبائن:

تقاس الجودة بثلاثة مقاييس أو بأحدها وهي كما يلي :

- مقياس عدد الشكاوي .
- مقياس الرضا .
- مقياس الفجوة وهو الفرق بين توقع الزبائن لمستوى الخدمة وإدراكهم للمستوى الفعلي لها[2].

بعض المعايير المعتمدة لقياس الجودة في منظمات الخدمة :

هنا نقدم بعض المعايير المعتمدة لقياس الجودة في بعض المجالات الخدمية والتي ذكرها[3] كما في جدول رقم (١) :

١) المحياوي، ص ٧٨
٢) المحياوي، ص ٩٨
٣) المحياوي، ٢٠٠٦م، ص ٦١

جدول رقم (١) المعايير المعتمدة في بعض الخدمات

المنظمة	معيار القياس
البريـــــد	دقة فرز الرسائل سرعة إيصال الرسائل .
الفنـــــدق	درجة نظافة الفندق، أنواع الخدمات المقدمة للزبون، سرعة الاستجابة في تهيئة طلبات الزبون، الاهتمام بدخول وخروج الزبون .
المستـــشفى	عدد العمليات الناجحة إلى المجموع الكلي للعمليات، دقة التشخيص، ودقة التحليل المختبري .
النقـــــل	الوقت المستغرق للرحلة، أنواع الخدمات المقدمة أثناء الرحلة، التأخر عن الموعد المحدد ، درجة أمان وسيلة النقل، عدد المسافرين في الرحلة .
التـــأمين	دقة تسجيل الحوادث ومعرفة أسبابها ، دقة تقدير الضرر، عدد التعويضات التي تم دفعها بالمقارنة مع التي لم تدفع .
المـــصرف	دقة تحرير الشيكات، عدد الأخطاء الحاصلة في عمليات التسجيل والترحيل والتبويب، دقة احتساب الفوائد ، أنواع الخدمات المقدمة.
الجامعـــة	عدد الطلبة إلى الأساتذة، عدد البحوث المنجزة إلى المخططة، عدد الطلبة الراسبين إلى الناجحين .

الخلاصة :

تعنى الجودة الشاملة للخدمة تقديمها للعميل بشكل جيد وخالٍ من العيب، وكسب رضاه وإدخال البهجة في نفسه بكونها تفوق توقعاته، وإصغاء المؤسسات الخدمية للعميل والإبداع في خدمته وتحقيق التفاعل معه، والعمل بشكل مستمر ودءوب على تحسين وتطوير جودة الخدمات، وجعلها أسهل منالاً وأكثر تناسقاً وخصوصية.

خدمات الزوار في المدينة المنورة

أهم الخدمات المقدمة لزوار المدينة المنورة:

قد تم تقسيم الخدمات المقدمة لزوار مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مجموعات تحتوي كل منها على عدد من الخدمات التي يحتاج إليها الزائر ويمكن تصنيفها تحت مسمى واحد وهذه المجموعات يمكن تعريفها على النحو التالي:

* الخدمات في المسجد النبوي الشريف:

هي جميع الخدمات التي تقدم في المسجد النبوي من أداء الصلوات والدروس العلمية والإرشاد والتوعية وأداء نسك الزيارة والنظافة وتنظيم الحشود وغير ذلك.

* خدمات النقل والتنقل:

هي تلك الخدمات التي تعني بوسائل المواصلات والانتقال من مكان إلى آخر.

* خدمات المرافق والخدمات السياحية:

هي تلك الخدمات التي تعنى بالمرافق العامة والساحات والطرق والحدائق والنهضة العمرانية إعدادها وصيانتها ونظافتها.

* الخدمات التوعوية والإعلامية:

هي تلك الخدمات المرتبطة بالحصول على المعلومات عن أداء العبادات والمناسك والخدمات التي يتحاج إليها الزائر ومعلومات عن الأنظمة الإدارية والجغرافية والسياحية.

* الخدمات الصحية:

هي تلك الخدمات التي تهتم بصحة وسلامة المواطنين والزوار والمحافظة عليها ومعالجة الأمراض.

* خدمات مؤسسة الأدلاء:

هي تلك الخدمات المتعلقة بالعناية بتيسير شئون زوار مسجد رسول الله ﷺ القادمون من خارج المملكة والإشراف على أعمالهم وشئونهم من إجراءات وترتيبات وقوانين وتنظيمات .

* الخدمات التجارية :

هي تلك الخدمات التي تعنى بالنشاط التجاري وحركة البيع والشراء وتوفير المواد الاستهلاكية والغذائية والهدايا وغيرها .

* خدمات الوصول إلى المدينة المنورة :

هي خدمات الاستقبال عند الوصول إلى المدينة المنورة وإجراءات الجوازات ثم التوجيه إلى مقر السكن .

* خدمات الإسكان:

هي تلك الخدمات التي تعنى بتوفير وتنظيم وتهيئة المساكن للزوار .

* الخدمات الغذائية:

هي تلك الخدمات التي تعنى بتوفير الأطعمة والأغذية والمشروبات والفواكه بالمطاعم والمطابخ ومحلات بيع الأغذية وغيرها .

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

١) دراسة تقويم خدمات المؤسسات الأهلية التجريبية للطوافة من وجهة نظر الحجاج[1] شملت عينة الدراسة ٨٢٦٠ حاجاً يمثلون ٣٤ جنسية تابعة لمؤسسات الطوافة .

وقد أظهرت الدراسة بأن هناك حاجة لمتابعة عملية إسكان الحجاج بالمشاعر وإلزام كافة المكاتب الفرعية بضرورة تهيئة مكان ومساحة مناسبة لكل حاج في المشاعر .

يوصي البحث أن توضع شروط ومواصفات دقيقة للسكن وأن تحدد متابعة ذلك من قبل الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الصحة والدفاع المدني ووزارة الحج .

٢) دراسة تقويم الخدمات التشغيلية للنقل الجماعي في مكة المكرمة أثناء المواسم[2] وقد تم اختيار العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك عام ١٤١١هـ لإجراء البحث، وقد تناول هذا البحث الجانبين اللذين يقوم النقل الجماعي بخدمتهما في تلك الفترة وهما ركاب مواقف حجز السيارات الصغيرة وركاب شوارع مكة المكرمة.

وقد تبين أن بعض الشوارع تعاني إما من طول فترة الانتظار أو ارتفاع نسبة الازدحام المزدحمة، ومن دراسة أشكال التحميل للخطوط لوحظ انخفاض التحميل على هذه الخطوط في غير أوقات الذروة مما يشجع شركة النقل على استخدام حافلات صغيرة في هذه الأوقات.

لذلك أوصت الدراسة بأن تقوم شركة النقل الجماعي بتدعيم مواقف الحجز والشوارع بعدد أكبر من الحافلات كي تصل إلى خدمة مقبولة وأن تقوم باستخدام حافلات صغيرة على الخطوط في غير أوقات الذروة في الأيام العادية لتستطيع أن تقوم بخدمة الراكب بصورة أفضل حيث أن ذلك سيقلل من وقت الانتظار .

١) مبارك وآخرون. ١٤٠٧هـ
٢) برهمين والبدوي. ١٤١١هـ

٣) دراسة تقويم بعض جوانب التفاعل الاجتماعي بين الحجاج ومقدمي الخدمة لهم من وجهة نظر الحجاج[١] وتهدف الدراسة إلى تحديد سمات التفاعل الاجتماعي بين مقدمي بعض الخدمات وتأثيره على نوعية الخدمات المقدمة للحجاج.

وكانت عينة الدراسة الفعلية ١٠٠٦ حاجاً وأظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لتعاملات المسئولين والعاملين بالمطار هو ٢٫٨٩، أما تعاملات سائقي المركبات مع الحجاج فإن المتوسط الحسابي له ٢٫٧٩، في حين أن المتوسط الحسابي لتعاملات مسئولي مكاتب الخدمة الميدانية للطوافة بمكة المكرمة هو ٢٫٧٥، أما تعاملات الباعة مع الحجاج فإن متوسطه الحسابي كان ٢٫٧٨، وأما تفاعلات أعضاء مكاتب الأدلاء بالمدينة المنورة فإن المتوسط الحسابي له ٢٫٩٨، وأخيراً أظهرت النتائج أن سمات التفاعل الاجتماعي بين رجال الأمن والحجاج كان متوسطه الحسابي ٢٫٨٥، وهذا يدل أن سمات التفاعل الاجتماعي السابق ذكرها كلها إيجابية لأن متوسطاتها زادت عن ٢٫٥ وهو المعتبر المتوسط الحسابي المثالي.

وقد أوصت الدراسة بإعداد نظام لتقويم أداء مقدمي الخدمات العامة وأن تكون لهم سمات أخلاقية كالابتسامة وإتقان العمل والقدرة على التحدث بلغات طالبي الخدمة وغير ذلك.

٤) دراسة بناء مقياس لتقويم خدمات الحج بصالة الحجاج في مطار الملك عبد العزيز بجدة[٢].

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المقياس المناسب لأداء الخدمة بناء على الإمكانات المتاحة في المرافق وكفاءة مقدميها من منسوبي الجهات العاملة.

وقد وصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

رضا عدد كبير من الحجاج عن التحسن الملموس والمطرد في الخدمات المقدمة لهم في صالة الحجاج في حج هذا العام عن الأعوام السابقة، وظهر ازدياد

---

١) مبارك وبرهمين. ١٤١٩هـ

٢) سحاب وآخرون. ١٤٢١هـ

متوسط الزمن بين اكتمال حمولة الحافلة بالحجاج وتحركها إلى مكة المكرمة أو المدينة المنورة، وقد يكون مرجع هذا إلى الإرشاد الديني أو عدم كفاءة أجهزة وموظفي مؤسسات الطوافة والنقابة العامة للسيارات، وسجلت الدراسة بقاء الحجاج فترة طويلة بمنطقة البلازا (الخيام) في مبنى الحجاج بعد وصولهم إليها من مقر سكنهم حتى موعد إقلاع طائراتهم بلغت أكثر من ١٢ ساعة وقد يعود ذلك لعدم التزام العديد من شركات الطيران بمواعيد رحلاتهم وغير ذلك .

٥) دراسة تنظيم خدمات المعتمرين والزوار من وجهة نظر المعتمرين ومقدمي الخدمات[1] وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم نظام العمرة الجديد واستقراء إيجابياته وسلبياته من وجهة نظر المعتمر ومقدم الخدمة .

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها حيال رأيهم وتقييمهم لمستوى المرافق والخدمات التي استفادوا منها ولمسوها أثناء إقامتهم في مكة المكرمة أو المدينة المنورة حيث حظيت الخدمات المقدمة من قبل شركات العمرة ما بين ممتاز وجيد جداً بنسبة ٧٤٪، وأن الوعود في بلد المعتمر عن خدمات العمرة تحققت بشكل ممتاز أو جيد جداً بنسبة ٧١٪، بينما رأى ٦٥٪ أن الإرشاد السياحي للمناطق التاريخية ممتاز أو جيد جداً، في حين كانت نسب الخدمات الأخرى ٥٠٪ - أكثر من ٦٠٪ ما عدا خدمتي تنوع الأطعمة وجدواها وأسعار السلع في الأسواق قد اندرجت تحت ٥٠٪ .

وقد أوصت الدراسة بإجراء دراسة دقيقة وتفصيلية لجميع المرافق والخدمات.

٦) دراسة قياس مستوى جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات لحجاج الداخل وأثرها على رضا الحجاج (- ، ١٤٢٤هـ) .

تهدف الدراسة إلى قياس مستوى جودة الخدمات وأثرها على رضا الحجاج وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن متوسط الخدمة المقدمة يوم

---

١) الكحلوت، ١٤٢٢هـ

عرفة حصلت على أعلى متوسط ٣٫٧٣ ومستوى الخدمة يوم التروية جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط ٣٫٦٨ وكانت المرتبة الثالثة من نصيب مستوى الخدمات في مزدلفة بمتوسط ٣٫٥٤ وأخيراً الخدمات التي تقدم للحجاج أثناء المغادرة بمتوسط ٣ وكان مستوى رضا الحجاج عن جودة الخدمة يتراوح من مقبول إلى الرضا .

مما سبق يتضح أن الدراسات العربية اعتمدت في قياسها للجودة على رضا العميل سواء كان حاجاً أو معتمراً ، فأظهرت الدراسة الأولى عدم مناسبة الإسكان بالمشاعر المقدسة ، وبينت الدراسة الثانية أن بعض الشوارع تعاني في التنقل من طول فترة الانتظار ، أما الدراسات الثالثة والرابعة والخامسة فأظهرت رضا الحجاج عن الجودة ، في حين أن الدراسة السادسة كان مستوى الجودة يتراوح ما بين مقبول وراضي .

ثانيا: الدراسات الأجنبية

١) دراسة Parasuraman et. al., 1988 والتي استخدمت وطورت نموذجاً لقياس جودة الخدمة ، وأكدت على أن الخطوة الأولى لتطوير مستوى جودة الخدمة تتمثل في وجود معايير لقياس هذه الجودة بالتركيز على توقعات العملاء ، وأكدت أيضاً على أن الحفاظ على مستوى عالٍ من الجودة يتطلب وجود عنصر بشري تتوافر لديه القدرة والرغبة معاً في الأداء بالمستوى المطلوب .

٢) الدراسة التي قام بها(Warden and Wile, 2002) : لدراسة مدى قابلية أبعاد مقياس الفجوة للتطبيق في مجال خدمة الـ website وذلك من خلال مسح ميداني بين طلاب جامعتين هما :

(Erasmus University Rotterdam, The Netherlands and Northeastern University, Boston, USA) .

وقد تم تحليل نتائج المسح الميداني فيما يتعلق بأبعاد الجودة الخمسة التي يتضمنها مقياس الفجوة SERVQUAL ، وأظهرت الدراسة أن هذه الأبعاد بذاتها قابلة للتطبيق في مجال الأعمال الإلكترونية E-Business بالرغم من ضرورة تحديد هذه الأبعاد في إطار بيئة هذه الأعمال .

ومما سبق يتضح أنه يمكن قياس الجودة بالتركيز على توقعات العملاء لمستوى الجودة وإدراكهم الفعلي ومقياس الفجوة بين التوقعات والإدراك وأنها قابلة إلى التطبيق .

إجراءات الدراسة

سوف يتم هنا تناول منهج الدراسة، ومجتمعها ، وعينة الدراسة والأداة المستخدمة في التطبيق الميداني ، وكذلك الأساليب الإحصائية لحساب صدق وثبات أداة الدراسة، وكذلك حساب القيم الإحصائية كنتائج إحصائية .

منهج الدراسة

لقد أُستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي وهو المنهج الملائم لهذه الدراسة والذي عرّفه[1] بأنه الذي يقوم بوصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها .

ويقول عنه[2] هو ما يقوم بوصف ما هو كائن وتقييمه، ويحدد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع ويهتم بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة، كما أنه يتسم بالقدرة على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً والتعبير عنها تعبيراً كيفياً وكمياً .

وقد قام الباحث في هذه الدراسة بجمع البيانات عن الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة وتحديد أنواعها ووسائل تقديمها من خلال السجلات الرسمية للمحلات والجهات التي تعطي رخص وتصاريح المحلات وذلك لمعرفة أنواع الخدمات التي تقدم للزائرين، وكذلك جمع بيانات عن هذه الخدمات عن طريق استبانات وزعت على زوار المدينة المنورة لمعرفة مدى رضاهم عن الخدمة من حيث مستواها ومستوى أداء مقدميها وسرعة تأديتها .

---

١) العساف. ١٤٢١هـ. ص ١٩١

٢) عبد الحميد. ١٣٩٨هـ. ص ١٣٦

مجتمع وعينة الدراسة

تحدَّد مجتمع الدراسة في كافة الزوار الذين قدموا إلى المدينة المنورة في موسم حج ١٤٢٦هـ.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية من معظم الجنسيات التي قدمت للزيارة ومن مختلف الجهات التي يسكنون فيها في المدينة المنورة وتم محاوله أخذ أراء مختلف الجنسيات وبلغ عدد مفردات هذه العينة في حدود الوقت والإمكانيات المتاحة للبحث (١٣٠٣) مفردة، وقد بلغت الاستمارات المستلمة الصالحة للتحليل (١١٠٨) بنسبة ٨٥٪.

أدوات الدراسة

أُستخدمت الاستبانة التي قام بإعدادها الباحث لجمع المعلومات عن مستوى الرضا عن الخدمات المختلفة التي تقدم للزائرين حيث شملت هذه الاستبانة عند تصميمها مجموعة من الخدمات الأساسية التي ينبغي تقديمها للزائر عند وصوله المدينة المنورة، بداية من مراكز التفتيش عند دخولها إلى فراغهم من الزيارة ومغادرتها بسلامة الله، وتحدد – من ثم – فاعلية هذه الخدمات أو جدوى وفاعلية أداءها على الوجه الذي يرضى هذا الزائر .

والاستبانة تتكون من جزئين :

الجزء الأول: يتعلق بالمعلومات الأساسية الأولية عن الزائر للمدينة المنورة .

أما الجزء الثاني: فهو يتعلق بالخدمات التي يحصل عليها الزائر خلال إقامته في المدينة المنورة ويتم تحديد رضاه عن توافر هذه الخدمات ونوعيتها وسرعة الحصول عليها وحسن تعامل مقدميها ومعرفتهم واقتدارهم على أدائها وذلك عن الخدمات التالية: الخدمات في المسجد النبوي الشريف، والخدمات التجارية، وخدمات المرافق والأماكن السياحية، وخدمات التوعية، وخدمات النقل، وخدمات التغذية، وخدمات إنهاء الدخول بالمدينة المنورة، وخدمات السكن، وخدمات

مؤسسة الأدلاء، وقد استخدمت طريقة المقابلة الشخصية لجمع البيانات وذلك لتأمين قيمة عالية من الاستجابة .

أساليب التحليل الإحصائي :

في إطار طبيعة البحث وأهدافه فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة التالية:

١) الإحصاءات الوصفية مثل التكرارات والنسب والمتوسطات .

٢) الإحصاءات التحليلية المثلة في تحليل التباين لتوضيح ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى للعمر، المستوى التعليمي، وعدد مرات الزيارة .

وقد تم أيضاً تطبيق اختبار ألفا كرونباخ لتحديد قيمة معامل الثبات لعينة الدراسة.

صدق الاستبانة:

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة، قام الباحث بأخذ هذه الاستبانة أو جزء منها من استبانات مشابهة في الموضوع وقد طبقت سابقاً وظهرت واقعيتها، كما قام بعرض هذه الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوي الخبرات العلمية والإدارية، وقد استفاد الباحث من أراء المحكمين وملاحظاتهم بحذف بعض العبارات أو تعديلها أو إضافة عبارات أخرى وبعد ذلك ظهرت الاستبانة في صورتها النهائية المناسبة بإذن الله .

ثبات الاستبانه:

استخدم الباحث في حساب ثبات أداة الدراسة طريقة التناسق الداخلي بتطبيق اختبار (الفاكرونباخ) Alpha Cronbach، وهذه الطريقة تعتمد على مدى ارتباط كل وحدة أو بند مع الأداة ككل، وقد تم حساب معامل الثبات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بالحاسب الآلي حيث بلغت قيمة معامل (ألفا كرونباخ) للبيانات ما بين ٨٧ر٠ –٦١ر٠ وقد بلغ المتوسط العام

لمعامل الثبات ٧١٪ في المحاور العشرة وهي ذات قيمة عالية للدلالة على ثبات فهم المستقصى منهم بنود الاستبانة بصفة عامة ويوضح الجدول التالي رقم (٢) قيم معامل الثبات في جميع محاور الدراسة وكذلك المتوسط العام لمعامل الثبات.

جدول رقم (٢) قيم معامل الثبات لعينة الدراسة الاستطلاعية

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول	٥	٨٧ر٠
المحور الثاني	١٢	٥٦ر٠
المحور الثالث	٧	٦٠ر٠
المحور الرابع	٣	٦٤ر٠
المحور الخامس	٧	٨١ر٠
المحور السادس	١١	٦١ر٠
المحور السابع	٤	٧١ر٠
المحور الثامن	١٠	٦٨ر٠
المحور التاسع	٥	٨٣ر٠
المحور العاشر	٣	٨٣ر٠
المجموع العام	٦٨	٧١ر٠

يوضح الجدول السابق أن محاور الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات عالية حيث بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) (٨٧ر٠، ٥٦ر٠، ٦٠ر٠، ٦٤ر٠، ٨١ر٠، ٦١ر٠، ٧١ر٠، ٦٨ر٠، ٨٣ر٠، ٨٣ر٠) للمحاور الأول، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس، السادس، السابع، الثامن، التاسع والعاشر على التوالي، وبلغ معامل الثبات العام للأداة (٧١ر٠) وذلك يدل على أن أداة الدراسة (٦٨) فقرة تتمتع بقيمة ثبات عالية.

الدراسة التحليلية

تضمنت الاستبانة التي تحدثنا عنها سابقا (١١٠٨) استبانة بها معلومات عن زوار المدينة المنورة في عام ١٤٢٦هـ ، وكانت إجابتهم في جزئين هما :

الجزء الأول من الاستبانة : ويتناول هذا الجزء المعلومات الأولية للزوار وهي كما يلي:

(١) أعمار الزوار:

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب فئات العمر

الفئة	العدد	النسبة ٪
٣٠ سنة فأقل	١٠٤	٩٫٣٩٪
(٣١- ٤٠) سنة	٢٨٩	٢٦٫٠٨٪
(٤١- ٥٠) سنة	٣٢٧	٢٩٫٥١٪
(٥١- ٦٠) سنة	٢٣٥	٢١٫٢١٪
(٦١- ٧٠) سنة	١٠٨	٩٫٧٥٪
(٧١- ٨٠) سنة	٤٢	٣٫٧٩٪
أكبر من ٨٠ سنة	٣	٠٫٢٧٪
المجموع	١١٠٨	١٠٠٪

(٢) جنسية الزوار:

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب جنسية الزائر

جنسية الزائر	العدد	النسبة ٪	جنسية الزائر	العدد	النسبة ٪
السعودية	٦٧	٦٫٠٥	الفلبين	١	٠٫٠٩
الإمارات	١٣	١٫١٧	ماليزيا	٢٤	٢٫١٧
الكويت	١	٠٫٠٩	بريطانيا	٢٦	٢٫٣٥
الأردن	٢	٠٫١٨	أمريكا	١٣	١٫١٧
سوريا	٦٥	٥٫٨٧	روسيا	٢	٠٫١٨
العراق	٢٩	٢٫٦٢	نيبال	١٤	١٫٢٦
فلسطين	٧	٠٫٦٣	أرتيريا	٥	٠٫٤٥
لبنان	٢٤	٢٫١٧	طاجيكستان	١٦	١٫٤٤
اليمن	٧	٠٫٦٣	أذربيجان	٤	٠٫٣٦
تونس	٦	٠٫٥٤	قرغيزستان	٩	٠٫٨١
الجزائر	١٢١	١٠٫٩٢	إيران	٥٠	٤٫٥١
السودان	٢٣	٢٫٠٨	باكستان	٦٩	٦٫٢٣
الصومال	٢٥	٢٫٢٦	الهند	٧٠	٦٫٣٢
ليبيا	٣٣	٢٫٩٨	بنجلاديش	٢٦	٢٫٣٥
مصر	١٢٤	١١٫١٩	تايلاند	٩	٠٫٨١
المغرب	٧٦	٦٫٨٦	تركيا	٣٨	٠٫٤٣
أفغانستان	٤٦	٤٫١٥	سريلانكا	١	٠٫٠٩
أندونيسيا	٦٢	٥٫٦٠			
المجموع				١١٠٨	١٠٠

(٣) المستوى التعليمي للزائرين :

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب المستوى التعليمي للزائرين

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
أمي (لا يقرأ ولا يكتب)	١٦٨	١٥٫١٦
يقرأ ويكتب ولكن بدون مؤهلات علمية معينة	٢٠٠	١٨٫٠٥
الشهادة الابتدائية	٨٢	٧٫٤٠
الشهادة المتوسطة	١٣٩	١٢٫٥٥
الشهادة الثانوية	٢٤٢	٢١٫٨٤
شهادة البكالوريوس	١٥٧	١٤٫١٧
دراسات عليا	١٢٠	١٠٫٨٣
المجموع	١١٠٨	١٠٠

(٤) عدد مرات الزيارة:

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب عدد مرات الزيارة

عدد مرات الزيارة	العدد	النسبة
أول مرة	٣٧٢	٣٣ر٥٧
من (١) إلى (٥) مرات	٢٠٠	١٨ر٠٥
أكثر من (٦) مرات	١٧	١ر٥٣
لم يحدد	٥١٩	٤٦ر٨٤
المجموع	١١٠٨	١٠٠

(٥) وسيلة النقل:

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب وسيلة النقل

وسيلة النقل	العدد	النسبة
جوي	٩٩٥	٨٩ر٨٠
بحري	١١٣	١٠ر٢٠
المجموع	١١٠٨	١٠٠

(٦) المصاحبون للزائر:

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب المصاحبون للزائر

المصاحبون للزائر	العدد	النسبة
بمفردهم	١٤٤	١٣
مع أسرهم	٤٤١	٣٩٫٨٠
مع مجموعات	٥١٦	٤٦٫٥٧
أخرى	٧	٠٫٦
المجموع	١١٠٨	١٠٠

الجزء الثاني من الاستبانة:

ويتناول هذا الجزء عرض ومناقشة النتائج التي أسفرت عنها الدراسة وقد تم عرض ومناقشة النتائج حسب ما تنص عليه أسئلة الدراسة حيال معرفة رضا الزوار عن الخدمات المقدمة لهم بالمدينة المنورة، حيث يقاس الرضا بمقياس ليكرت ويتكون من خمسة رتب وذلك كما في جدول رقم (٩):

جدول رقم (٩)

الرتب	درجة الرضا	قيمة المتوسط الحسابي
١	أبداً	من ١ إلى أقل من ٨٠ر١
٢	غير راض	من ٨٠ر١ إلى أقل من ٦٠ر٢
٣	إلى حد ما	من ٦٠ر٢ إلى أقل من ٤٠ر٣
٤	راضي	من ٤٠ر٣ إلى أقل من ٢٠ر٤
٥	راضي جدا	من ٢٠ر٤ إلى ٥

وقد أظهرت النتائج ما يلي:

(٧) بالنسبة لخدمات إنهاء إجراءات الوصول إلى المدينة المنورة:

جدول رقم (١٠)

الترتيب	العبارة	راضي جدا	راضي	إلى حد ما	غير راضي	أبداً	المتوسط
		٪	٪	٪	٪	٪	
١	إنهاء اجراءات الجوازات لدخول المدينة المنورة	٥٤	٢٨.٥	١٠.٤	٦.٧	٠,٥	٤.٢٩
٢	إنهاء اجراءات التفتيش عند دخول المدينة المنورة	٥٣,١	٢٦.٤	١٤,٢	٦.٠	٤.٠	٤.٢٦
٣	سرعة التوجيه للسكن في المدينة المنورة	٤٨.٦	٢٢.٦	١٥,١	١٣,٠	٠,٨	٤.٠٥
٤	معرفة وقدرة مقدمي الخدمة بتأديتها	٤٥,٥	٢٤,٣	١٦,٣		١,٤	٠,٤.٠٠
٥	سرعة تقديم الخدمة	٤٦,٨	٢١,٣	١٤,٧		١,٧	٣,٩٦
المتوسط العام							٤.١١

يوضح الجدول رقم (١٠) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات إنهاء الوصول إلى المدينة المنورة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٢٩ر٤) إلى (٩٦ر٣)، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن خدمات إنهاء إجراءات الوصول للمدينة المنورة حسب الترتيب التالي :

١- إنهاء إجراءات الجوازات لدخول المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢٩ر٤).

٢- إنهاء إجراءات التفتيش عند دخول المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢٦ر٤).

وأن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن خدمات إنهاء إجراءات الوصول للمدينة المنورة حسب الترتيب التالي :

١- سرعة التوجه للسكن في المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٠٥ر٤).

٢- معرفة وقدرة مقدمي الخدمة بتأديتها حيث بلغ المتوسط الحسابي (٠٠ر٤).

٣- سرعة تقديم الخدمة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٩٦ر٣).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن مستوى خدمات إنهاء الوصول إلى المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (١١ر٤) .

(٨) بالنسبة للخدمات المقدمة في المسجد النبوي:

جدول رقم (١١)

ترتيبها	العبارة	راضي جدا	راضي	إلى حد ما	غير راضي	أبدا	المتوسط
		٪	٪	٪	٪	٪	
١	النظافة بالمسجد النبوي	٩١,٠	٦,٧	١,٨	٠,٥	–	٤,٨٨
٢	توافر مياه زمزم بالحرم	٨٨,٣	٨,٧	٢,٧	٠,٣	٠,١	٤,٨٥
٣	توافر الحمامات وأماكن الوضوء بالحرم	٨٧,٢	٩,٦	٢,٣	٠,٦	٠,٢	٤,٨٣
٤	سعة وتنظيم أماكن الصلاة في المسجد النبوي الشريف	٨٤,٥	١٢.٧	١٠٨	٠.٩	٠,١	٤,٨١
٥	سعة أبواب ومداخل وممرات المسجد النبوي	٨٥.٣	١١.٠	٢.٨	٠.٧	٠.١	٤.٨١
٦	توافر السلالم الكهربائية والدرج بالحرم	٧٩.٩	١٣.١	٥.١	١.٩	–	٤.٧١
٧	تعامل مقدمي الخدمة بالحرم	٧٩.٢	١٤.٧	٤.٠	١.٨	٠,٣	٠.٤٧١
٨	توافر الخدمات الصحية بالحرم	٧٨.٦	١٤.٩	٥,١	١.٠	٠,٥	٤,٧٠
٩	توافر الأمن والسلامة من المخاطر بالحرم	٧٩.٠	١٥.٢	٤.٧	٠.٩	٠.٣	٤.٦٩
١٠	توافر الدروس والوعظ والإرشاد بالحرم	٧٧.٨	١٢.٣	٥.٧	٣.٧	٠.٥	٤.٦٣
١١	توافر الارشاد واللوحات الإرشادية بالحرم	٧٧.٨	٩.٧	٦.٠	٤.٨	١.٦	٤.٥٧
١٢	تنظيم اداء زيارة الحجرة الشريفة (قبر المصطفى)	٧٢.٦	١٢.٦	٦.٩	٧.٢	٠.٦	٤.٤٩
١٣	الاستعلامات وخدمات المفقودات بالحرم	٦٦.١	١١.٩	١٠.٥	٧.٩	٣.٧	٤.٢٩
المتوسط العام							٤.٦٩

يوضح الجدول رقم (١١) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الخدمات المقدمة في المسجد النبوي ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤ر٨٨) إلى (٤ر٢٩) ، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جدا) عن كل من الخدمات المقدمة في المسجد النبوي وذلك حسب الترتيب التالي للخدمات:

١- النظافة في المسجد النبوي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٨٨) .

٢- توافر مياه زمزم بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٨٥).

٣- توافر الحمامات وأماكن الوضوء بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٨٣).

٤- سعة وتنظيم الصلاة في المسجد النبوي الشريف حيث بلغ المتوسط (٤ر٨١).

٥- سعة أبواب ومداخل وممرات المسجد النبوي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٨١).

٦- توافر السلالم الكهربية والدرج بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٧١).

٧- تعامل مقدمي الخدمة بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٧١).

٨- توافر الخدمات الصحية بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٧٠).

٩- توافر الأمن والسلامة من المخاطر بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٦٩).

١٠- توافر الدروس والوعظ والإرشاد بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٦٣).

١١- توافر الإرشاد واللوحات الإرشادية بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٥٧).

١٢- تنظيم أداء زيارة الحجرة الشريفة (قبر المصطفى) حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٤٩).

١٣- الاستعلامات وخدمات المفقودات بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٢٩).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن مستوى الخدمات المقدمة في المسجد النبوي حيث بلغ المتوسط العام (٤ر٦٩).

(٩) بالنسبة للخدمات في السكن :

جدول رقم (١٢)

ترتيبها	العبارة	راضي جدا	راضي	إلى حد ما	غير راضى	أبدا	المتوسط
		٪	٪	٪	٪	٪	
١	قرب السكن من المسجد النبوي الشريف .	٥٥,١	٢٠,٨	١٤.٤	٨.٦	١,٢	٤.٢٠
٢	التكييف في السكن	٥٠,٥	٢٧.٧	١٣,١	٧,٦	١,٢	٤.١٩
٣	نظافة السكن	٤٨.٦	٢٨.٢	١٤.٩	٧.١	١,٢	٤.١٦
٤	نوع وأسلوب مقدمي الخدمة في السكن	٤٥.٧	٢٨.٢	١٧.٢	٧.٦	١.٣	٤.٠٩
٥	الخدمات والمرافق بالسكن	٤٣,٧	٢٧,٨	١٧,٠	١٠.١	١,٤	٤,٠٢
٦	مياه الشرب والوضوء في السكن	٤٥,٤	٢٥.٨	١٥,٤	١١.٩	١,٤	٤.٠٢
٧	تنظيم وترتيب أمور التسكين	٤٣.٢	٢٨.٥	١٥,١	١١.٥	١.٧	٤.٠٠
المتوسط العام							٤.١٠

يوضح الجدول رقم (١٢) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الخدمات المقدمة في السكن بالمدينة المنورة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤ر٢٠) إلى (٤ر٠٠) ، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن الخدمات المقدمة في السكن والمتمثلة في : قرب السكن من المسجد النبوي الشريف حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٢٠).

وأن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن الخدمات المقدمة لهم في السكن حسب الترتيب التالي:

١- التكييف في السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (١٩ر٤).
٢- نظافة السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (١٦ر٤).
٣- نوع وأسلوب مقدمي الخدمة في السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (٠٩ر٤).
٤- الخدمات والمرافق في السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (٠٢ر٤).
٥- مياه الشرب والوضوء في السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (٠٢ر٤).
٦- تنظيم وترتيب أمور السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (٠٠ر٤).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن مستوى الخدمات المقدمة في السكن بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (١٠ر٤).

(١٠) بالنسبة لخدمات التغذية :

جدول رقم (١٢)

توزيع أفراد العينة حسب درجة رضاهم حول خدمات التغذية المقدمة لهم

ترتيبها	العبارة	راضي جدا %	راضي %	إلى حد ما %	غير راضي %	أبدا %	المتوسط
١	أسلوب مقدمي التغذية	٤٨,٢	٢٨,٥	١٨,٠	٥,١	٠,٢	٤,١٩
٢	التغذية ومناسبتها	٤٩.٤	٢٤.٥	٢٠.٦	٥.١	٠.٤	٤.١٨
٣	أوقات تقديم التغذية	٤٩.٨	٢٥.٥	١٦.٢	٧.٩	٠,٥	٣,٩٨
المتوسط العام							٤,١٢

يوضح الجدول رقم (١٣) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات التغذية المقدمة لهم بالمدينة المنورة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (١٩ر٤) إلى (٩٨ر٣)، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن خدمات التغذية حسب الترتيب التالي:

١- أسلوب مقدمي التغذية حيث بلغ المتوسط الحسابي (١٩ر٤).

٢- التغذية ومناسبتها حيث بلغ المتوسط الحسابي (١٨ر٤).

٣- أوقات تقديم التغذية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٠٩ر٤).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن مستوى خدمات التغذية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (١٢ر٤).

(١١) بالنسبة للخدمات التجارية:

جدول رقم (١٤)

ترتيبها	العبارة	راضي جدا	راضي	إلى حد ما	غير راضي	أبدا	المتوسط
		٪	٪	٪	٪	٪	
١	توفر المحلات التجارية	٧٢.١	٢٠.٣	٦.٥	١.٠	٠.١	٤.٦٣
٢	توفر الهدايا في الأسواق	٧١.٧	٢٠.٦	٦.٧	١.٠	٠.١	٤.٦٣
٣	سهولة الوصول إلى الأسواق والمحلات التجارية	٦٩.٣	٢٢.٥	٦.٩	١.١	٠.٣	٤.٥٩
٤	توفر المواد الغذائية	٦٨.٩	٢٢.٧	٦.٥	١.٤	٠.٥	٤.٥٨
٥	توفر البنوك ومحلات الصرافة وآلات الصرف	٦٣.٨	٢٥.٥	٩.١	١.٢	٠.٤	٤.٥١
٦	توفر الهاتف والاتصالات الدولية	٥٨.٠	٢٧.٥	١١.٦	٢.٣	٠.٥	٤.٤٠
٧	توفر الخدمات البريدية	٥٦.٨	٢٣.٤	١٤.٨	٣.٩	١.١	٤.٣١
المتوسط العام							٤.٥٢

يوضح الجدول رقم (١٤) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الخدمات التجارية المقدمة لهم بالمدينة المنورة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٦٣ر٤) إلى (٣١ر٤)، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جدا) عن الخدمات التجارية حسب الترتيب التالي:

١- توفر المحلات التجارية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٦٣ر٤).

٢- توفر الهدايا في الأسواق حيث بلغ المتوسط الحسابي (٦٣ر٤).

٣- سهولة الوصول إلى الأسواق والمحلات التجارية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٥٩ر٤).

٤- توفر المواد الغذائية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٥٨ر٤).

٥- توفر البنوك ومحلات الصرافة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٥١ر٤).

٦- توفر الهاتف والاتصالات الدولية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٠ر٤).

٧- توفر الخدمات البريدية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣١ر٤).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن مستوى الخدمات التجارية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٥٢ر٤).

(١٢) بالنسبة لخدمات التوعية :

جدول رقم (١٥)

ترتيبها	العبارة	راضي جدا	راضي	إلى حد ما	غير راضى	أبدا	المتوسط
		٪	٪	٪	٪	٪	
١	الإرشاد والفتوى حيال نسك الزيارة	٦٥,١	٢١,٤	١٠,٦	٢,٤	٠,٥	٤,٤٤
٢	الإفتاء والإجابة على التساؤلات الدينية	٥٦,٨	٣٠,١	١٠,٥	٢,٤	٠,٢	٤,٤١
٣	التوعية والإرشاد بأمور الأمن والسلامة	٦١,٧	١٩,٩	١٤,٦	٣,٦	٠,٣	٤,٣٩
٤	التوعية والإرشاد بالأنظمة الأمنية والإدارية	٦٠,١	٢٣,٣	١٢,٥	٣,٤	٠,٨	٤,٣٨
٥	التوعية والإرشاد بالأمور الصحية والاسعافية	٦٠,٩	٢٠,٥	١٣,٩	٤,٢	٠,٥	٤,٣٧
٦	التوعية والإرشاد بأماكن الأسواق والبنوك والمطاعم	٥٥,٧	٢١,٨	١٧,٩	٤,٢	٠,٤	٤,٢٨
٧	التوعية والإرشاد بأمور المرافق والخدمات العامة	٥٢,٢	٢٦,٦	١٧,٦	٣,٦	-	٤,٢٧
٨	التوعية بشكل عام	٤٨,٧	٣١,٩	١٦,٣	٣,٠	٠,٢	٤,٢٦
٩	التوعية والإرشاد بالأماكن التاريخية والآثار	٥١,٥	٢٥,٠	١٧,٢	٥,٥	٠,٨	٤,٢١
١٠	التوعية والإرشاد بأمور المفقودات والنشل	٥٥,٩	١٥,٠	١٦,٣	٨,٢	٤,٦	٤,٠٩
١١	التوعية والإرشاد بأمور الطقس وجغرافية المنطقة بالمدينة المنورة	٣٩,٢	١٦,٥	٢٢,٧	١٧,٦	٤,٠	٣,٦٩
المتوسط العام							٤,٤٢

يوضح الجدول رقم (١٥) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات التوعية المقدمة لهم بالمدينة المنورة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤٤ر٤) إلى (٦٩ر٣) ، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جدا) عن خدمات التوعية حسب الترتيب التالي :

١- الإرشاد والفتوى حيال نسك الزيارة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٤ر٤).
٢- الإفتاء والإجابة على التساؤلات الدينية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤١ر٤).
٣- التوعية والإرشاد بأمور الدين والسلامة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣٩ر٤).
٤- التوعية والإرشاد بالأنظمة الأمنية والإدارية بلغ متوسطها الحسابي (٣٨ر٤).
٥- التوعية والإرشاد بالأمور الصحية والإسعافية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣٧ر٤).
٦- التوعية والإرشاد بأماكن الأسواق والبنوك والمطاعم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢٨ر٤).
٧- التوعية والإرشاد بأمور المرافق والخدمات العامة الصرف حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢٧ر٤) .
٨- التوعية بشكل عام حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢٦ر٤).
٩- التوعية والإرشاد بالأماكن التاريخية والآثار حيث بلغ المتوسط (٢١ر٤).

كما دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن خدمات التوعية المقدمة لهم بالمدينة حسب الترتيب التالي :

١- التوعية والإرشاد بأمور المفقودات والنشل حيث بلغ المتوسط الحسابي (٠٩ر٤).

٢- التوعية والإرشاد بأمور الطقس وجغرافية المنطقة بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٦٩ر٣).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن مستوى خدمات التوعية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤٢ر٤).

(١٣) بالنسبة لخدمات مؤسسة الأدلاء:

جدول رقم (١٦)

ترتيبها	العبارة	راضي جدا %	راضي %	إلى حد ما %	غير راضي %	أبدا %	المتوسط
١	استقبالكم من قبل مندوبي مؤسسة الادلاء بالمدينة المنورة	٥٠.٩	٢٣.٣	١٧.٧	٧.٩	٠.٢	٤.١٧
٢	نوعية وأسلوب مقدمي الخدمة بمؤسسة الأدلاء	٥٠.٢	٢٠.٨	١٨.٨	٨.٣	١.٠	٤.١٣
٣	قيام مؤسسة الإدلاء بالإشراف على خدماتكم	٤٩.٩	٢٠.٧	١٩.٩	٨.٢	١.٤	٤.١٠
٤	توفيرهم مرشدين لأداء النسك	٥٠.٣	١٧.٩	١٦.٥	١٠.١	٥.١	٣.٩٨
المتوسط العام							٤.١٠

يوضح الجدول رقم (١٦) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات مؤسسة الأدلاء بالمدينة المنورة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (١٣ر٤) إلى (٩٨ر٣)، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن خدمات مؤسسة الأدلاء بالمدينة المنورة حسب الترتيب التالي:

١- استقبالكم من قبل مندوبي مؤسسة الإدلاء بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط الحسابي (١٧ر٤).
٢- نوعية وأسلوب مقدمي الخدمة بمؤسسة الأدلاء حيث بلغ المتوسط الحسابي (١٣ر٤).
٣- قيام مؤسسة الأدلاء بالإشراف على خدماتكم حيث بلغ المتوسط الحسابي (١٠ر٤).
٤- توفير مرشدين لأداء النسك حيث بلغ المتوسط الحسابي (٩٨ر٣).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن مستوى خدمات مؤسسة الأدلاء بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (١٠ر٤) .

(١٤) بالنسبة لخدمات المرافق والأماكن الأثرية :

جدول رقم (١٧)

ترتيبها	العبارة	راضي جدا %	راضي %	إلى حد ما %	غير راضي %	أبدا %	المتوسط
١	النظافة العامة في الطرق والأسواق	٧١,٨	٢٠,٩	٦,٣	٠,٨	٠,١	٤,٦٤
٢	توفر المرافق " الحمامات، وأماكن الوضوء، والساحات	٧٠,٧	١٩,٩	٧,٧	١,٣	٠,٥	٤,٥٩
٣	توفر الفنادق والخدمات الفندقية	٦٩,١	٢٢,٠	٦,٩	١,٥	٠,٥	٤,٥٨
٤	توفر الخدمات عند الأماكن الأثرية	٦٢,٥	٢٣,٨	١٢,٠	١,٦	–	٤,٤٧
٥	الوصول للأماكن الأثرية	٥٨,٧	٢٨,٦	١١,٠	١,٥	٠,٢	٤,٤٤
٦	توفر الخدمات السياحية مثل الحجز، والاستقبال وغيرها	٥٨,٨	٢٧,٠	١٠,٦	٢,٦	١,٠	٤,٤٠
٧	نوعية وأسلوب مقدمي الخدمات السياحية في الأماكن العامة	٥٤,١	٢٢,٦	١٧,١	٤,٩	١,٣	٤,٢٣
٨	اللوحات الإرشادية والإرشاد إلى مواقع الأماكن الأثرية	٥٠,٣	٢٩,٢	١٠,٦	٧,٣	٢,٦	٤,١٧
٩	توفر الخدمات عند الأماكن الأثرية	٦٤,٨	١٩,٩	١١,٦	٣,٥	٠,٢	٤,٠٠
١٠	توفر المنشآت الترفيهية	٤٩,٩	١٨,١	١٧,١	٩,٨	٥,٠	٣,٩٨
المتوسط العام							٤,٤٤

يوضح الجدول رقم (١٧) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات المرافق والأماكن الأثرية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤ر٦٤) إلى (٣ر٩٨)، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جدا) عن خدمات المرافق والأماكن الأثرية وذلك حسب الترتيب التالي للخدمات:

١- النظافة العامة في الطرق والأسواق حيث بلغ المتوسط الحسابي (٦٤ر٤) .
٢- توافر المرافق (الحمامات وأماكن الوضوء والساحات) حيث بلغ المتوسط الحسابي (٥٩ر٤) .
٣- توافر الفنادق والخدمات الفندقية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٥٨ر٤) .
٤- توفر الخدمات عند الأماكن الأثرية حيث بلغ المتوسط (٤٧ر٤) .
٥- الوصول للأماكن الأثرية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٤ر٤) .
٦- توفر الخدمات السياحية مثل الحجز والاستقبال وغيرها حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٠ر٤) .
٧- نوعية وأسلوب مقدمي الخدمات السياحية في الأماكن العامة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢٣ر٤) .

كما دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن خدمات المرافق والأماكن الأثرية وذلك حسب الترتيب التالي للخدمات :

١- توفر الخدمات عند الأماكن الأثرية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٠٠ر٤) .
٢- توفر المنشآت الترفيهية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٩٨ر٣) .

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن مستوى خدمات المرافق والأماكن الأثرية حيث بلغ المتوسط العام (٤٤ر٤) .

(١٥) بالنسبة لخدمات النقل :

جدول رقم (١٨)

ترتيبها	العبارة	راضي جدا %	راضي %	إلى حد ما %	غير راضى %	أبداً %	المتوسط
١	الطرق للمركبات والمشاة	٦١,١	٢٣,٩	١٣,٢	١,٢	٠,٦	٤,٤٤
٢	سرعة وسهولة التنقل	٥٧,٦	٢٦,٣	١٣,٠	٢,٤	٠,٧	٤,٣٨
٣	نوع أسلوب مقدمي خدمة النقل	٥٥,٦	٢٧,١	١٣,٧	٢,٦	٠,٥	٤,٣٦
٤	توفر وسائل النقل داخل المدينة المنورة	٥٦,٢	٢٥,٥	١٥,٥	٢,٠	٠,٧	٤,٣٥
٥	وسائل النقل من حيث الراحه والتكييف	٥٦,١	٢٦,٦	١٣,٨	٣,٠	٠,٥	٤,٣٥
المتوسط العام							٤,٣٨

يوضح الجدول رقم (١٨) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات النقل بالمدينة المنورة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤٤ر٤) إلى (٣٥ر٣) ، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جدا) عن خدمات النقل وذلك حسب الترتيب التالي للخدمات:

١- الطرق للمركبات والمشاة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٤ر٤) .

٢- سرعة وسهولة التنقل حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣٨ر٤) .

٣- نوع أسلوب مقدمي خدمة النقل حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣٦ر٤) .

٤- توفر وسائل النقل داخل المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط (٣٥ر٤) .

٥- وسائل النقل من حيث الراحة والتكييف حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣٥ر٤).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن مستوى خدمات النقل بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٣٨ر٤) .

(١٦) بالنسبة للخدمات الصحية :

جدول رقم (١٩)

ترتيبها	العبارة	راضي جدا	راضي	إلى حد ما	غير راضي	أبدا	المتوسط
		٪	٪	٪	٪	٪	
١	الخدمات العلاجية و الصحية	٦٨.٨	٢٣.٦	٦.٦	٠.٨	٠.٣	٤.٦٠
٢	اسلوب و أداء مقدمي الخدمات الصحية	٦٩.٥	٢٢.٣	٦.٩	١.٢	٠.٢	٤,٦٠
٣	الخدمات الإسعافية والتوصيل إلى المستشفيات	٦٨.٦	٢٢,٩	٧,٣	٠,٩	٠,٣	٤,٥٩
المتوسط العام							٤,٦٠

يوضح الجدول رقم (١٩) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الخدمات الصحية بالمدينة المنورة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٦٠ر٤) إلى (٥٩ر٤) ، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جدا) عن الخدمات الصحية المقدمة بالمدينة المنورة وذلك حسب الترتيب التالي للخدمات :

١- الخدمات العلاجية والصحية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٦٠ر٤) .

٢- أسلوب وأداء مقدمي الخدمات الصحية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٦٠ر٤).

٣- الخدمات الإسعافية والتوصيل إلى المستشفيات حيث بلغ المتوسط الحسابي (٥٩ر٤).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن مستوى الخدمات الصحية بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٦٠ر٤) .

وللإجابة عن السؤال الحادي عشر الذي نصه : «هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بالنسبة لمستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار في المدينة المنورة تعزى إلى : العمر ، المستوى التعليمي ، عدد مرات الزيارة؟»

(١٧) أثر العمر:

جدول رقم (٢٠)

نتيجة تحليل التباين لأثر العمر على وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار	بين المجموعات	٦٥,٠	٦	٣٢,٥	١,٦٠	غير دالة
	داخل المجموعات	٥٥٧٠,٨	١١٠١	٢٠,٢٦		
	المجموع	٥٦٣٥,٨	١١٠٧			

فيما يتعلق بأثر العمر على وجهات نظر أفراد عينة الدراسة فإن الجدول رقم (٢٠) يوضح مجموع ومتوسط المربعات ودرجات الحرية وقيمة (ف) ومستوى الدلالة ، حيث يوضح الجدول أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (٦٠ر١) وهي أقل من القيمة الجدولية، وهي دالة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تعزى للعمر

(١٨) أثر المستوى التعليمي :

جدول رقم (٢١)

نتيجة تحليل التباين لأثر المستوى التعليمي

حول مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار	بين المجموعات	٥٥,٣١	٦	٢٧,٦٦	١,٦٣	غير دالة
	داخل المجموعات	٥٥٨٠,٤٩	١١٠١	٢٠,٢٩		
	المجموع	٥٦٣٥,٨	١١٠٧			

فيما يتعلق بأثر المستوى التعليمي على وجهات نظر أفراد عينة الدراسة فإن الجدول رقم (٢١) يوضح مجموع ومتوسط المربعات ودرجات الحرية وقيمة (ف) ومستوى الدلالة ، حيث يوضح الجدول أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (٦٣ر١) وهي أقل من القيمة الجدولية ، وهي دالة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تعزى للمستوى التعليمي .

(١٩) أثر عدد مرات الزيارة :

جدول رقم (٢٢)

نتيجة تحليل التباين لأثر عدد مرات الزيارة

حول مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار	بين المجموعات	١٣٠,٩	٢	٤٣,٦٣	٢,٠٨	غير دالة
	داخل المجموعات	٥٥٠٤,٩	١١٠٥	٢٠,٠٩		
	المجموع	٥٦٣٥,٨	١١٠٧			

فيما يتعلق بأثر عدد مرات الزيارة على وجهات نظر أفراد عينة الدراسة فإن الجدول رقم (٢٢) يوضح مجموع ومتوسط المربعات ودرجات الحرية وقيمة (ف) ومستوى الدلالة، حيث يوضح الجدول أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (٢ر٠٨) وهي أقل من القيمة الجدولية، وهي دالة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تعزى لعدد مرات الزيارة للمدينة المنورة .

عرض النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة التطبيقية في الواقع الميداني إلى عدد من النتائج أهمها:

١) إن غالبية الزوار أعمارهم ما بين (٤١-٥٠) سنة حيث كانت نسبتهم ٤ر٢٩٪، ثم مَنْ أعمارهم ما بين (٣١-٤٠) سنة حيث كانوا بنسبة ٢٦٪ أي أن مَنْ أعمارهم ما بين (٣١-٥٠) سنة تجاوز عددهم نصف أعداد الزوار .

وأن غالبية الزوار للمدينة المنورة في هذا الموسم كان لأول مرة حيث بلغت نسبتهم ٦ر٣٣٪ .

وإن جنسيات عينة الدراسة قد شملت معظم جنسيات الدول الإسلامية بنسب لا بأس بها وأكثر الحجاج مستواهم العلمي ثانوي حيث بلغت نسبتهم ٢٢٪، ثم يقرأ ويكتب نسبتهم ١٨٪، ثم المستوى الجامعي بنسبة ١٤٪ ثم المستوى المتوسط بنسبة ١٢٪ وهكذا، أما وسيلة النقل فقد احتل النقل الجوي المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتها ٨٩٪ وقد كان قدوم الحجاج مع مجموعات بالمرتبة الأولى حيث كانت نسبتهم ٤٦٪ ثم من هم مع أسرهم ثم من أتوا أفراداً .

٢) ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن عدد (٦) من الخدمات التي شملتها أداة الدراسة وهي الخدمات التالية :

١- عن مستوى الخدمات المقدمة في المسجد النبوي حيث بلغ المتوسط العام (٦٩ر٤).

٢- عن مستوى الخدمات الصحية بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٦٠ر٤).

٣- عن مستوى الخدمات التجارية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٥٢ر٤).

٤- عن مستوى خدمات المرافق والأماكن الأثرية حيث بلغ المتوسط العام (٤٤ر٤).

٥- عن مستوى خدمات التوعية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤٢ر٤).

٦- عن مستوى خدمات النقل بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٣٨ر٤).

أما الخدمات الأخرى فأظهرت التحليلات أن أفراد عينة الدراسة (راضون فقط) عن عدد (٤) من الخدمات التي شملتها الدراسة وهي الخدمات التالية:

١- عن مستوى خدمات التغذية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (١٢ر٤).

٢- عن مستوى خدمات إنهاء الوصول إلى المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (١١ر٤).

٣- عن مستوى الخدمات المقدمة في السكن بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (١٠ر٤).

٤- عن مستوى خدمات مؤسسة الأدلاء بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (١٠ر٤).

مما سبق يستنتج الباحث أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن مستوى ست خدمات وهي الخدمات في المسجد النبوي والخدمات التجارية وخدمات المرافق والأماكن الأثرية والسياحية وخدمات التوعية وخدمات النقل (وراضون فقط) عن مستوى أربع خدمات هي خدمات التغذية وخدمات السكن وخدمات إنهاء الوصول إلى المدينة وخدمات مؤسسة الأدلاء وذلك حيال تقديم الخدمات لهم بالمدينة المنورة من لحظة الوصول وأثناء الإقامة، وحتى لحظة المغادرة، حيث بلغ المتوسط العام لأي نوع من الخدمات (٣٥ر٤) وهو مستوى راضٍ جداً للخدمات سالفة الذكر.

وأخيراً أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة بالنسبة لمستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار في المدينة المنورة تعزى إلى

العمر – المستوى التعليمي – عدد مرات الزيارة حيث بلغت قيمة ف أقل من القيمة الجدولية.

توصيات الدراسة:

١) على الرغم من أن النتائج المتعلقة بمدى رضاء الزائرين توحي بتمتعهم بدرجة رضاء مرتفعة بما يعكس مستوى عالٍ من جودة الخدمات المقدمة لهم إلا أن ذلك لا يعني عدم الحاجة إلى مجهود إضافي ومستمر لتأمين جودة عالية من هذه الخدمات. فالواقع أن المسئولية عن الجودة مسئولية مستمرة ومتجددة نظراً لعدم ثبات المتغيرات التي تؤثر في مستواها . فأعداد الزوار تتزايد من موسم إلى آخر مع التغير والتنوع في خصائصهم الديموغرافية والثقافية والاقتصادية ... الخ، وبالتالي فإن مستوي الرضا عن الخدمات التي تقدم لهم (وتبعاً مستوى جودة هذه الخدمات) قد يختلف من وقت لآخر . ومن ثم فإن تخطيط ورقابة هذه الخدمات أمر مطلوب لتأمين جودتها والمحافظة على هذه الجودة من جانب المنظمات المسئولة عن تقديمها بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة.

٢) من المسلم به أن العنصر البشري له أهمية خاصة في مجال الأعمال الخدمية وعلى ذلك فيجب إعطاؤه اهتمام خاص لتأهيل وإعداد الكوادر البشرية المسئولة عن تقديم خدمات الزوار فنياً وسلوكياً من خلال إستراتجية شاملة يراعى فيها تغطية الجانب المهني للعمل بالإضافة إلى المقومات السلوكية والأخلاقيات المهنية ، ولهذه الأخيرة أهمية خاصة إذا علمنا أن مستوى جودة الخدمة يعتمد أساسا على الضمير المهني الأخلاقي لمقدم الخدمة.

و بصدد هذه الإستراتيجية المشار إليها، فإن مسئولية تنفيذها تقع على كاهل أطراف عديدة لكل منها دور فيها من جانب أو آخر . وأهم هذه الأطراف ما يلي:

أولاً: جامعة أم القرى:

إن ما تقوم به جامعة أم القرى (ممثلة في معهد خادم الحرمين الشريفين

لأبحاث الحج) من دور بحثي ونشاط علمي ملموس لتطوير وتحسين أداء خدمات الحج والعمرة والزيارة بعبر عن اهتمام كبير من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين برعاية الحجاج والمعتمرين والزوار وتقديم أعلى مستوى ممكن من الخدمات لهم . ودعماً لهذا الاتجاه يوصي الباحث بأن تنظر الجامعة في أمر إنشاء تخصص أكاديمي لـ (إدارة أعمال الحج والعمرة) لتأهيل بعض خريجيها على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا للعمل في هذا المجال. ولا شك أن هناك من العوامل والأسباب وأيضاً المقومات التي ترشح جامعة أم القرى لأن تكون متميزة في هذا المجال ويدعوها لأن تأخذ بيد المبادرة فيه.

ثانياً: المؤسسات التدريبية:

تستطيع المؤسسات التدريبية أيضاً أن تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً ومكملاً لدور جامعة أم القرى في مجال إعداد وتأهيل الكوادر البشرية المرشحة للعمل أو العاملة فعلاً في مجال تقديم خدمات الحج والعمرة والزيارة من خلال تطوير المهارات والخبرات والسلوكيات اللازمة للعمل في هذا المجال.

وعلى هذه المؤسسات (خصوصاً في منطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة) أن تكون واعية ومدركة لأهمية وكيفية تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية الداعمة والمكملة للبرامج التعليمية والبحثية التي سوف تقدمها جامعة أم القرى فيما يتعلق بمجال إدارة أعمال الحج والعمرة بما يساهم في تفعيل التكوين الأكاديمي والمهني والسلوكي للمرشحين أو العاملين فعلاً في هذا المجال، وهذا يقتضي ضرورة الربط والتنسيق المستمر بين هذه المؤسسات وجامعة أم القرى في هذا الصدد .

ثالثاً: المؤسسات العاملة في مجال أعمال الحج والعمرة والزيارة:

يقع على هذه المؤسسات دور كبير وهام في الموضوع، ومن أهم ما ينبغي أن تقوم به في هذا الخصوص هو العمل على بناء (ثقافة الجودة) المبنية على التوجه التسويقي (أي التي تركز على رضا العملاء) والمدعومة بالقيم الإسلامية ذات الصلة بالجودة، لدى جميع العاملين فيها، ويجب أن يتم ذلك عن طريق الإدارة العليا لهذه

المؤسسات، فالخطوة الأولى لتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة الملتزمة بالتوجه التسويقي تأتي عن طريق التأييد القوي والالتزام الصادق من جانب الإدارة العليا وقيادات المؤسسة، وبدون هذا التأييد والالتزام الرسمي وتدفق إدارة الجودة الشاملة الملتزمة بهذا التوجه من أعلى إلى أسفل، فلن تنجح كل الجهود المبذولة في هذا الصدد على الإطلاق، وسوف يصبح مفهوم الجودة الشاملة مجرد برنامج يتوقع له الفشل.

٣) فيما يتعلق بتخصص (إدارة أعمال الحج والعمرة) يوصي الباحث أيضاً بضرورة العمل على بناء قنوات اتصال فعالة ومستمرة بين جامعة أم القرى والمؤسسات التدريبية المعنية من جانب، وبين المؤسسات العاملة في مجال أعمال الحج والعمرة والزيارة (المستفيدة من المخرجات التعليمية والبحثية والتدريبية) من جانب آخر، وذلك بشأن التعامل مع المشاكل الإدارية والفنية لدى هذه المؤسسات العاملة، ووضع وتنفيذ إستراتيجياتها وخططها .

وحيث أن جامعة أم القرى وكذلك المؤسسات التدريبية المعنية تعد في موقع من يقدم (المنتج) المطلوب للمؤسسات العاملة في مجال أعمال الحج والعمرة والزيارة فينبغي أن تأتي المبادرة من جانبها فيما يتعلق ببناء جسور الاتصال، وذلك كما تقترح المفاهيم الحديثة للتسويق بأن على مقدم (المنتج) أن يقوم بتعريف المستهلكين أو المستفيدين بوجوده وطرق وشروط الحصول عليه، وبدون ذلك فلن تتم عملية (تبادل المنفعة) بين الطرفين .

و بخصوص أسلوب الربط وتحقيق التعاون بين الجانبين، فإنه يقترح أن تقوم العلاقة بينهما على أساس أن يتحمل كل طرف المسئولية الملائمة له حيث تتحمل جامعة أم القرى والمؤسسات التدريبية مسئولياتها في التعليم والبحث وتقديم الاستشارات والبرامج التدريبية اللازمة على أن تتحمل المؤسسات العاملة في مجال أعمال الحج والعمرة والزيارة مسئولية تمويل البحوث والاستشارات والبرامج التدريبية، وهذا هو الأسلوب الملائم لظروف وطبيعة أطراف العلاقة .

٤) وضع نظام يحدد علاقات السلطة والمسئولية بين الجهات المتعددة (الحكومية وغيرها) المتداخلة في تقديم الخدمة سواء بالتخطيط أم بالتنفيذ أم بالرقابة، وتحقيق التنسيق والتكامل والتعاون بين هذه الأجهزة .

وينصح بالاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة في التنظيم والإدارة لتقديم المعاونة في وضع هذا النظام . فبدون تحقيق التنسيق والتكامل بين هذه الأجهزة فسوف تكون كل جهود الجودة في مهب الريح . ولدعم عملية التنسيق ينبغي تطوير (نظام معلومات جودة) فعال يوفي بمطالب هذا التنسيق والتكامل .

٥) ينبغي توسيع مفهوم العملاء ليشمل كلاً من العملاء الداخليين (العاملين في المؤسسة) بالإضافة إلى العملاء الخارجيين أي المستفيدين من الخدمات. وبناء على ذلك ينبغي تطوير المعايير الملائمة لقياس جودة الخدمة المقدمة بما يوفي بمصالح العملاء الداخليين والخارجيين بالإضافة إلى مصالح أصحاب حقوق الملكية (ملاك المؤسسات العاملة)، وبحيث تكون هذه المعايير وأهدافها واضحة لكل من العاملين كما هي واضحة بالنسبة لمن يستخدمها في قياس مستوى جودة الخدمة المقدمة . وأن تكون هذه المعايير أيضاً عنصراً أساسياً في قياس إنتاجية العامين وتقييم أدائهم.

٦) حيث أن مستوى الأداء يتحقق من خلال القدرة على العمل والرغبة في هذا العمل، فإن الأمر يستلزم وضع خطة عادلة لتحفيز العاملين مادياً ومعنوياً بما يرفع من مستوى رغبتهم في العمل وبالتالي يرتفع بمستوى أدائهم كمياً وكيفياً . وتبدو أهمية هذا الموضوع بصفة خاصة إذا علمنا أن العاملين يمثلون العملاء (الجمهور) الداخليين للمؤسسة من ناحية، ونظراً الصعوبة قياس جودة أداء الخدمة من ناحية أخرى .

٧) تناول البحث الحالي تقييم مستوى جودة الخدمات للزائرين بشكل عام من خلال قياس مستوى رضا الزائرين عنها، وقد وصل إلى مؤشرات ونتائج عامة في هذا الصدد على سبيل الإجمال .

ولاستكمال الفائدة، فإن الباحث يوصي بمواصلة تطبيق نفس المنهج بشكل أكثر عمقاً وتفصيلاً من خلال دراسة الخدمات بشكل تفصيلي على مستوى كل خدمة بدءا بالخدمات التي أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى رضا الزائرين عنها كان أقل بما يعكس مستوى أقل من الجودة .

هذا وبالله التوفيق،،،

المراجع والمصادر

١) القرآن الكريم.

٢) الجويبر، عبد الرحمن، إبراهيم – إدارة الجودة الشاملة – مطابع الرشيد – ١٤٢٥هـ، المدينة المنورة .

٣) البقمي، عبد الله، راجح – مبادئ الإدارة والتوجيه نحو إدارة الأعمال الحكومية – ١٤٢٥هـ، الرياض .

٤) الحركان، إبراهيم، محمد – المعوقات الأساسية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، جامعة الملك سعود، الرياض .

٥) المحياوي، قاسم نايف – إدارة الجودة في الخدمات – عمان، إدارة الشروق، ٢٠٠٦م.

٦) درويش، مروان – دور الجودة الشاملة في قطاع الخدمات، جامعة القدس المفتوحة – فلسطين، ص ٢ بدون تاريخ.

٧) مرغم. عبد الحفيظ الهاشمي – مفاهيم في الجودة الشاملة، مؤتمر الجودة، ٢٠٠٥م، الجمعية الليبية للجودة – مركز البحوث والدراسات التقنية – ليبيا .

٨) السكر، مروان – الخدمات السياحية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع – عمان، ١٩٩٥م.

٩) الفيروز أبادي، مجد الدين – القاموس المحيط، الجزء الرابع، فصل الراء باب الياء، دار المعرفة، بيروت، د ت.

١٠) مدكور، فوزي، شعبان – قياس جودة خدمات النقل المدركة من وجهة نظر المستخدمين، مجلة الإدارة والمحاسبة والتأمين، العدد ٦٠، عام ٢٠٠٣م، القاهرة.

١١) العساف، صالح، حمد – المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

١٢) عبد الحميد، حامد، كاظم – منهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة، ط٢، دار النهضة العربية، ١٣٩٨هـ.

١٣) السيد، فؤاد، البهي – علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، ط ٥، القاهرة، دار المعارف ١٩٨٦م.

١٤) مبارك، عبد الحكيم، موسى، وآخر – تقويم بعض جوانب التفاعل الاجتماعي بين الحجاج ومقدمي الخدمة لهم من وجهة.
١٥) العزاوي، محمد، عبد الوهاب – إدارة الجودة الشاملة، اليازوري، عمان، ٢٠٠٥م.
١٦) كوشي، هيو، ترجمة الأحمدي، طلال – إدارة الجودة الشاملة، الرياض، مركز البحوث بمعهد الإدارة، ١٤٢٢هـ .
١٧) الكجلوت، جمال، رشيد – تنظيم خدمات المعتمرين والزوار من وجهة نظر المعتمرين ومقدمي الخدمات، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
١٨) سحاب، سالم، أحمد – دراسة بناء مقياس لتقويم خدمات الحج بصالة الحجاج في مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
١٩) مبارك، عبد الحكيم، موسى، وآخر – تقويم خدمات المؤسسات الأهلية التجريبية للطوافة من وجهة نظر الحجاج، جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
٢٠) برهمين، سامي، والبدوي، أحمد – تقويم الخدمات التشغيلية للنقل الجماعي في مكة المكرمة أثناء المواسم، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
٢١) برهمين، سامي، وآخر – قياس مستوى جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات لحجاج الداخل وأثرها على رضا الحاج، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
٢٢) مبارك، عبد الحكيم، وبرهمين، سامي – تقويم بعض جوانب التفاعل الاجتماعي بين الحجاج ومقدمي الخدمة لهم من وجهة نظر الحاج، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
٢٣) الهواري، مبروك، رضا العميل محدداته وأهميته والممارسات اللازمة لتحقيقه بالتطبيق على الخدمات المصرفية بمدينة الأحساء، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني سويف، العدد الأول، مارس ٢٠٠١م، القاهرة.

٢٤) البيهقي، أحمد ، حسين، الجامع لشعب الإيمان، العزيزية، حيدر أباد ، ١٩٩٢م .

25) Parasuraman. A. et. al. 1988. op cit.

26) Warden J. & Wiele T. A Study on the Applicability of SERVQUAL Dimensions for web Sites, E-mail: vaniwaarden@few.eur.nl. 2000. pp. 1 - 27.

جامعة أم القرى

معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج

الورقة الأولى

استبانة تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

رقم الاستبانة : ...... رقم الطالب : ......

١ - العمر : ( ) سنة

٢ - الجنسية :

٣ - الجنس : ١. ذكر ٢. انثى

٤ - المؤهل التعليمي : ١. امي ٢. يقرا ويكتب ٣. ابتدائي ٤. متوسط ٥. ثانوي ٦. بكالوريوس ٧. دبلوم عالي ٨. ماجستير ٩. دكتوراة

٥ - عدد مرات الزيارة السابقة ( ) مرة

٦ - وسيلة النقل التي قدمت عليها الى المملكة ١. جوا ٢. بحرا ٣. برا

٧ - مكان الدخول الى المملكة

٨ - المصاحبون للزائر : ١ لوحدي ٢ مع اسرتي ٣. مع مجموعة

الرجاء وضع علامة (✓) امام ما يناسبه من تقدير في الدرجات المقابلة :

مدى رضاك عن :	١. راضي جدا	٢. راضي	٣. الى حد ما	٤. غير راض	٥. ابدا
٩ انهاء اجراءات الجوازات لدخول المدينة المنورة					
١٠ انهاء اجراءات التفتيش عند دخول المدينة المنورة					
١١ استقبالكم من قبل مندوبي موسسة الادلاء بالمدينة المنورة					
١٢ سرعة التوجيه للسكن في المدينة المنورة					
١٣ معرفة وقدرة مقدمي الخدمة بناديتها					
١٤ سرعة تقديم الخدمة					
١٥ سعة وتنظيم اماكن الصلاة في المسجد النبوي الشريف					
١٦ تنظيم اداء زيارة الحجرة الشريفة (قبر المصطفى)					
١٧ - سعة ابواب ومداخل وممرات المسجد النبوي					
١٨ - توافر السلالم الكهربائية والدرج بالحرم					
١٩ - توافر الارشاد واللوحات الارشادية بالحرم					
٢٠ توافر الدروس والوعظ والارشاد بالحرم					
٢١ - الاستعلامات وخدمات المفقودات بالحرم					
٢٢ - توافر مياه زمزم بالحرم					
٢٣ توافر الحمامات واماكن الوضوء بالحرم					
٢٤ - توافر الامن والسلامة من المخاطر بالحرم					
٢٥ - توافر الخدمات الصحية بالحرم					
٢٦ - النظافة بالمسجد النبوي					
٢٧ - تعامل مقدمي الخدمة بالحرم					
٢٨ - قرب السكن من المسجد النبوي الشريف					
٢٩ - نظافة السكن					
٣٠ - التكييف في السكن					
٣١ - مياه الشرب والوضوء في السكن					
٣٢ - الخدمات والمرافق بالسكن					
٣٣ - تنظيم وترتيب أمور التسكين					
٣٤ نوع واسلوب مقدمي الخدمة في السكن					
٣٥ - توفر وسائل النقل داخل المدينة المنورة					
٣٦ - وسائل النقل من حيث الراحة والتكييف					
٣٧ - سرعة وسهولة التنقل					
٣٨ - الطرق للمركبات والمشاة					
٣٩ نوع اسلوب مقدمي خدمة النقل					
٤٠ الوصول للاماكن الاثرية					
٤١ توفر الخدمات عند الاماكن الاثرية					
٤٢ الارشاد والفتوى حيال سنن الزيارة					

جامعة أم القرى معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج	الورقة الثانية	استبانة تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

الرجاء وضع علامة (✓) امام ما يناسبه من تقدير في الدرجات المقابلة :

مدى رضاك عن	١. موافق جدا	٢. موافق	٣. الى حد ما	٤. غير موافق	٥. ابدا
٤٣- اللوحات الارشادية و الإرشاد الى مواقع الاماكن					
٤٤- الافتاء و الاجابة على التساؤلات الدينية					
٤٥- التوعية والارشاد بامور المرافق والخدمات العامة					
٤٦- التوعية والارشاد بأماكن الاسواق والبنوك و المطاعم					
٤٧- التوعية والارشاد بالاماكن التاريخية والآثار					
٤٨- التوعية والارشاد بامور الطقس وجغرافية المنطقة بالمدينة المنورة					
٤٩- التوعية والارشاد بالامور الصحية والاسعافية					
٥٠- التوعية والارشاد بامور الامن والسلامة					
٥١- التوعية والارشاد بأمور المفقودات والتنقل					
٥٢- التوعية والارشاد بالانظمة الامنية والادارية					
٥٣- التوعية بشكل عام					
٥٤- التغذية ومناسبتها					
٥٥- اسلوب مقدمي التغذية					
٥٦- اوقات تقديم التغذية					
٥٧- الخدمات الاسعافية والتوصيل الى المستشفيات					
٥٨- الخدمات العلاجية والصحية					
٥٩- اسلوب واداء مقدمي الخدمات الصحية					
٦٠- توفر المحلات التجارية					
٦١- سهولة الوصول الى الاسواق والمحلات التجارية					
٦٢- توفر البنوك ومحلات الصرافة والآت الصرف					
٦٣- توفر الخدمات البريدية					
٦٤- توفر الهاتف والاتصالات الدولية					
٦٥- توفر المواد الغذائية					
٦٦- توفر الهدايا في الاسواق					
٦٧- توفر الفنادق والخدمات الفندقية					
٦٨- توفر الخدمات السياحية مثل الحجز . والاستقبال . .					
٦٩- النظافة العامة في الطرق و الاسواق					
٧٠- توفر المرافق الحمامات . واماكن الوضوء . والساحات					
٧١- توفر المنتزهات الترفيهية					
٧٢- نوعية واسلوب مقدمي الخدمات التجارية والسياحية في الاماكن العامة					
٧٣- قيام موسسة الادلاء بالاشراف على خدماتكم					
٧٤- توفيرهم مرشدين لاداء النسك					
٧٥- نوعية واسلوب مقدمي الخدمة بموسسة الادلاء					
٧٦- توفر الخدمات عند الاماكن الاثرية					

أذكر الصعوبات التي واجهتكم اثناء تادية الزيارة

الصعوبات	الاسباب	المقترحات لعلاجها
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....

العوامل الفردية والتنظيمية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين

(دراسة تطبيقية على قطاع البترول)

دكتور / محمد عبد المحسن الشعراوي(*)

ملخص البحث

تناول هذا البحث العوامل الفردية والتنظيمية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين في قطاع البترول بجمهورية مصر العربية . واستهدف قياس مدى توافر هذه العوامل لدى العاملين وتحديد مدى تأثير عدد من الخصائص الديموغرافية لهم على مستوى إبداعهم. ولقياس ذلك تم بناء ثلاثة فروض للبحث يتناول الفرض الأول مدى توافر القدرات الفردية اللازمة للإبداع، ويتناول الفرض الثاني مدى توافر العوامل التنظيمية. أما الفرض الثالث فيتناول أثر الخصائص الديموغرافية للعاملين (وهي السن والنوع والمستوي التعليمي والمستوي التنظيمي) على مستوي إبداعهم ، ولاختبار مدى صحة أو عدم صحة هذه الفروض تم تصميم قائمة استقصاء وتم تجربتها واختبارها بمقياس كرونباخ الفا وتأكد صلاحيتها واعتماديتها، وبعد ذلك تم جمع البيانات الميدانية بالمقابلة الشخصية ومعالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية التي تتوافق مع طبيعة بيانات البحث وأغراضه وهي اختبار كا٢ واختبار ت للعينة الواحدة لاختبار معنوية الفروق، وبعد تحليل البيانات الميدانية تم استخلاص نتائج البحث ومن أهمها أن القدرات والمهارات الفردية الإبداعية تتوافر لدى العاملين بدرجة تميل إلى الارتفاع، وأن العوامل التنظيمية تتوافر بدرجة متوسطة. وأن هناك علاقة بين فئات سن العاملين ومستوى إبداعهم حيث إن العاملين الأكبر سنا أكثر إبداعا من غيرهم، كما أن هناك علاقة بين مستوى المؤهل العلمي للعاملين ومستوى إبداعهم حيث إن العاملين الأعلى تعليما أكثر إبداعا من غيرهم، وهناك علاقة بين المستوى الإداري الذي ينتمي إليه العاملون ومستوى ابداعهم حيث إن العاملين الأعلى مستوى إداريا أكثر ابداعا من غيرهم. وبناء على هذه النتائج قدم الباحث في نهاية البحث عددا من التوصيات التي تتعلق بتنمية واستغلال المهارات والطاقات الإبداعية لدى العاملين بقطاع البترول .

(*) كلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر

القسم الأول : مقدمة البحث

يقول جون هارتلي[1] إن الإبداع هو الذي سيقود التغيير الاجتماعي والاقتصادي خلال القرن القادم. ولقد أصبح اليوم مصطلحي (الإبداع) و (الابتكار) من المصطلحات الرنانة في مجال إدارة الأعمال ، لذلك تبرز الآن أهمية ودور الإبداع والابتكار في القطاع الصناعي وفي تنمية تنافسية الصناعات الحديثة ، ولكن يجب الإشارة إلي أن الإبداع والابتكار لا يقتصر على القطاع الصناعي فقط ولا ينحصر في مجال معين أو علم معين وإنما ينتشر في كل المجالات وكل العلوم وكل مناحي الحياة ، حيث تعتبر أي لمسة جمال نراها أو نشعر بها في حياتنا اليومية عملا إبداعياً. وإذا كان الإبداع والابتكار ضرورة ملحة للأفراد والمنظمات فإنه يعتبر متغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة كالمتغيرات الفردية والمتغيرات الإدارية والتنظيمية والمتغيرات البيئية الخارجية.

(١) مشكلة البحث :

بصفة عامة يتأثر ابداع وابتكار الأفراد أو المنظمات بكثير من العوامل والمتغيرات التي يمكن وضعها في ثلاثة محاور أساسية هي :

أ) **المحور الأول** : العوامل والمتغيرات المتعلقة بالفرد ذاته وتتمثل في القدرات والمهارات الفردية وما يرتبط بها من خصائص ومواصفات في الفرد المبدع من أهمها قدرته على التوصل إلي أكبر عدد ممكن من الأفكار ، وقدرته على التوصل إلى أفكار تتصف بالجدة والأصالة والانفراد ، وقدرته على الإحساس والشعور بالمشكلات التي تحدث من حوله ، وقدرته على الاتصال الفعال والتواصل مع كل من الرؤساء والمرؤسين والزملاء ، وقدرته على المثابرة والإصرار وقبول التحدي .

ب) **المحور الثاني** : العوامل والمتغيرات المتعلقة بالجهة التي يعمل بها الفرد ومن أهمها العوامل والمتغيرات الإدارية والتنظيمية مثل : الأنماط الإدارية السائدة في الجهة

ومدى تشجيعها للإبداع والابتكار . مدى دعم الإدارة العليا بالجهة للإبداع والابتكار ، درجات الحرية المتاحة للعاملين في كيفية أدائهم لعملهم ، مدى إتاحة الجهة للموارد والتسهيلات وجميع الإمكانيات المادية اللازمة للإبداع ، مدى فعالية نظم التحفيز والمكافأة والتقدير للعاملين ، مدى عدالة نظم تقييم الأداء المطبقة بالجهة ، مدى تشجيع الجهة لبناء وتدعيم فرق العمل الجماعية بها .

ج) **المحور الثالث** : القوى البيئية الخارجية التي لها تأثيراتها الفعالة على عملية الإبداع والابتكار مثل قوى البيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية والبيئة السياسية والبيئة التكنولوجية والبيئة القانونية وغيرها من القوى البيئية التي تعتبر كثيرة ومتنوعة ومتشابكة ومن الصعوبة حصرها وتحديد تأثيراتها لأنها قوى خارجية لا تقع تحت سيطرة المنظمات .

من أجل ذلك يركز هذا البحث على المحور الأول والثاني ، وبناء عليه تنحصر مشكلة البحث في قياس مدى توافر القدرات والمهارات الفردية والعوامل التنظيمية اللازمة لإبداع وابتكار العاملين بقطاع البترول وبالتالي فإن تساؤلات البحث هي على النحو التالي :

بالنسبة للعوامل الفردية :

١- ما هي القدرات والمهارات الفردية اللازمة لإبداع وابتكار العاملين ؟

٢- إلى أي مدى تتوافر الطلاقة في التفكير لدي عينة البحث ؟

٣- إلى أي مدى تتوافر أصالة التفكير لدي عينة البحث ؟

٤- إلى أي مدى يتوافر الإحساس بمشكلات العمل ؟

٥- إلى أي مدي تتسم عينة البحث بالمرونة في العمل والتعامل ؟

٦- إلى أي مدى يجري العاملون اتصالات فعالة وحقيقية في العمل ؟

٧- ما مدى توافر القدرة على الإصرار والمثابرة وقوة التحمل لدي العاملين ؟

٨- هل هناك علاقة بين العوامل الديموغرافية للعاملين ومستوي إبداعهم ؟ ما هو شكل هذه العلاقة ؟

بالنسبة للعوامل التنظيمية :

٩- ما هي العوامل التنظيمية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين ؟

١٠-إلي أي مدى تدعم الإدارة العليا الإبداع والابتكار ؟

١١-ما مدى تشجيع رؤساء العمل والمشرفين مرؤسيهم على الإبداع والابتكار ؟

١٢-ما مدي تشجيع نظم تقييم الأداء المطبقة العاملين على الإبداع والابتكار ؟

١٣-ما مدى توافر الحرية لدى العاملين في كيفية أدائهم لأعمالهم ؟

١٤-ما مدى توافر الموارد والمستلزمات اللازمة لقيام العاملين بأعمالهم على أكمل وجه ؟

(٢) أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في العديد من النقاط منها ما يلي :

أ) تنبع أهمية البحث من الأهمية التي استحوذت عليها عملية الإبداع والابتكار في عالم اليوم . فقد أصبحت ضرورة ملحة لكل المنظمات لدرجة أنه من الأقوال المأثورة اليوم "إما الابتكار أو الاندثار" Innovate or Evaporate [٢]. أي أن من المتوقع أن المنظمات التي لا تهتم بالإبداع والابتكار تكون مهددة بالاندثار .

ب) من الناحية التطبيقية تعتبر استراتيجيات الإبداع والابتكار من أهم الاستراتيجيات التي يجب إتباعها لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين أمام المنظمات. ومن أهم هذه التحديات ازدياد حدة المنافسة بين هذه المنظمات لذلك يقول جون هارتلي "إن الإبداع هو مصدر الميزة التنافسية اليوم" [٣].

ج) من الناحية الأكاديمية يعتبر هذا البحث ذا أهمية لأن هناك حاجة لمزيد من الدراسات والبحوث المصرية في مجال الإبداع والابتكار نظراً لوجود نقص ملحوظ لهذه النوعية من الأبحاث .

(٣) أهداف البحث :

يهدف البحث إلي ما يلي :

أ) الكشف عن العوامل الفردية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين بقطاع البترول .

ب) قياس مدى توافر القدرات والمهارات الإبداعية لدى العاملين بقطاع البترول .

ج) قياس مدى توافر العوامل التنظيمية اللازمة لإبداع وابتكار العاملين بقطاع البترول .

د) قياس أثر عدد من الخصائص الديموغرافية للعاملين على إبداعهم .

(٤) فروض البحث :

تم تطوير عدد من الفروض التي تسعي الدراسة إلي اختبار مدى صحتها أو عدم صحتها وهي:

الفرض الأول :

تتوافر لدى العاملين بقطاع البترول القدرات الفردية الإبداعية بدرجة تميل إلي الارتفاع.

الفرض الثاني

تتوافر العوامل التنظيمية اللازمة لإبداع العاملين بقطاع البترول بدرجة تميل إلي الارتفاع .

الفرض الثالث :

يتأثر إبداع العاملين بقطاع البترول بعدد من الخصائص الديموغرافية والتنظيمية لهم حيث إن:

أ) يؤثر سن العاملين على مستوي إبداعهم حيث تميل فئات العمر الأكبر إلي أن يكونوا أكثر إبداعاً من غيرهم .

ب) يؤثر نوع العاملين على مستوي إبداعهم حيث يميل الذكور إلي أن تكونوا أكثر إبداعاً من الإناث .

ج) يؤثر مستوي تعليم العاملين على مستوي إبداعهم حيث يميل من ينتمون إلي مستوي تعليمي أعلي إلي أن يكونوا أكثر إبداعاً من غيرهم .

د) يؤثر المستوي التنظيمي للعاملين على مستوى إبداعهم حيث يميل من ينتمون إلى مستوي تنظيمي أعلي إلي أن يكونوا أكثر إبداعا من غيرهم .

(٥) أسلوب البحث :

أ) أنواع البيانات ومصادرها :

اعتمد البحث على نوعين من البيانات هما :

١) بيانات ثانوية : وهي البيانات التي حصل عليها الباحث من خلال مراجعة المراجع العربية والأجنبية التي تناولت عملية الإبداع والابتكار من ناحية المفاهيم والأنواع والمراحل والمعوقات والعوامل المؤثرة عليها. كذلك تمت مراجعة عدد من المراجع المتخصصة في التحليل الإحصائي لاختيار الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل بيانات البحث.

٢) بيانات أولية : وهي البيانات المتعلقة بالجوانب التالية :

- مدي توافر القدرات والمهارات اللازمة لإبداع وابتكار العاملين موضع البحث .
- مدي توافر العوامل الإدارية والتنظيمية المشجعة والمهينة لإبداع وابتكار العاملين موضع البحث .
- عدد من الخصائص الديموغرافية والتنظيمية للعاملين موضع البحث .

ب) مجتمع البحث والعينة :

يتكون مجتمع البحث من العاملين بقطاع البترول في مصر ويشمل عدد ضخم من الشركات يصل إلي ١٢٠ (مائة وعشرين) شركة تعمل في مجالات البحث والتنقيب والإنتاج والتكرير والنقل والتسويق للمنتجات البترولية والغار الطبيعي. بعض هذه الشركات يطلق عليها شركات مصرية وطنية لأنها تأسست برأس مال مصري ، والبعض الآخر منها تأسس برأس مال مشترك مصري أجنبي مثل شركة بترول بلاعيم رأس مالها ٥١ % مصري و٤٩% إيطالي. ونظرا لقيود الوقت والجهد والتكلفة اختار الباحث عينة عشوائية مكونة من ٣٣٠ مفردة من العاملين في ثلاث شركات من قطاع البترول المصري هي : شركة التعاون

للبترول وشركة القاهرة لتكرير البترول وشركة بترول بلاعيم ، استنادا إلى أن الشركات الثلاث تجمع بين أنشطة بترولية مختلفة هي أنشطة الإنتاج والتسويق والتكرير ، كما أنها تجمع بين الشركات الوطنية وشركات الاستثمار المشترك ... وقد تم توزيع عدد مفردات العينة على الشركات الثلاث وفقاً لعدد العاملين في كل شركة كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (١)

توزيع عينة البحث على الشركات المختارة

اسم الشركة	نشاط الشركة	رأس مال الشركة	عدد العاملين	النسبة المئوية	عدد مفردات العينة
شركة بترول بلاعيم	إنتاج الزيت والغاز الطبيعي	مصر إيطالي	٣٩٠٠	%٣٢,٦	١٠٧
شركة التعاون للبترول	تسويق الموارد البترولية	مصري	٤٧٦٤	%٣٩,٧	١٣١
شركة القاهرة لتكرير البترول	تكرير خام البترول	مصري	٣٣١٥	%٢٧,٧	٩٢
الإجمالي			١١٩٧٩	%١٠٠	٣٣٠

وقد تم جمع البيانات الأولية للبحث من خلال عينة من العاملين بالشركات موضع البحث ، ولذلك باستخدام قائمة استقصاء أعدها الباحث لهذا الفرض ، وذلك على النحو المبين بالأقسام التالية.

ج) قائمة الاستقصاء وأسلوب جمع البيانات الأولية :

قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء تتكون من ٨٣ (ثلاث وثمانين) عبارة تقيس القدرات والمهارات الفردية والعوامل التنظيمية المؤثرة على إبداع عينة البحث من خلال الجوانب التالية :

١- العبارات من رقم ١ حتى رقم ٧ تقيس طلاقة التفكير لدى عينة البحث .

٢- العبارات من رقم ٨ حتى رقم ١٣ تقيس الجدة وأصالة التفكير لدى عينة البحث .

٣- العبارات من رقم ١٤ حتى رقم ٢١ تقيس الإحساس بمشكلات العمل .

٤- العبارات من رقم ٢٢ حتى رقم ٢٩ تقيس المرونة في التفكير والتعامل .

٥- العبارات من رقم ٣٠ حتى رقم ٤٢ تقيس الإصرار والمثابرة على الإنجاز .

٦- العبارات من رقم ٤٣ حتى رقم ٥٠ تقيس تشجيع الرئيس المباشر على إبداع المرؤوسين .

٧- العبارات من رقم ٥١ حتى رقم ٦١ تقيس الجوانب المتعلقة بالأعمال وطريقة أدائها ومساحة الإبداع فيها لدى عينة البحث .

٨- العبارات من رقم ٦٢ حتى رقم ٧١ تقيس دعم الإدارة العليا لعينة البحث على الإبداع والابتكار .

٩- العبارات من رقم ٧٢ حتى رقم ٧٦ تقيس مدى توفر الموارد والمستلزمات اللازمة للعمل لدى عينة البحث .

١٠- العبارات من رقم ٧٧ حتى رقم ٨٣ تقيس مدى بناء ودعم فرق العمل الجماعية.

واستخدم الباحث مقياس من نوع ليكرت المكون من خمس نقاط ، وطلب من المستقصي منه أن يحدد درجة حدوث ما جاء بكل عبارة والتي تراوحت بين حدوثها بصفة دائمة وعدم حدوثها على الإطلاق. وقام الباحث باختبار pretesting للقائمة قبل تعميم استخدامها بعرضها على عينة صغيرة من العاملين بقطاع البترول (٢٠ مفردة) للتأكد من صلاحيتها للاستخدام. ونتيجة لذلك أجرى الباحث العديد من التعديلات المتعلقة بصياغة بعض العبارات بالقائمة. كما قام الباحث بإجراء اختبار الثبات (الاعتمادية) Reliability للقائمة باستخدام مقياس كرونباخ Cronbac's Alpha [٤] للتحقق من ثبات او اعتمادية القائمة ، وللتعرف على الاتساق الداخلي لمقاييس البحث. وتوصل الباحث إلي النتائج التالية :

جدول رقم (٢)

تقييم اعتمادية ودرجة الثبات الداخلي لقائمة الاستقصاء باستخدام كرونباخ ألفا

المقاييس	عدد العبارات	أرقام العبارات	قيمة ألفا Alpha
طلاقة التفكير	٧	١-٧	٠,٦٧
أصالة التفكير	٦	٨-١٣	٠,٧٣
الإحساس بالمشكلات	٨	١٤-٢١	٠,٧٢
المرونة	٨	٢٢-٢٩	٠,٧٩
الاتصال الفعال	٦	٣٠-٣٥	٠,٨٤
الإصرار والمثابر	٧	٣٦-٤٢	٠,٧٦
القدرات الفردية	٤٢		٠,٩٣
تشجيع الرئيس المباشر	٨	٤٣-٥٠	٠,٩١
الأعمال وطريقة الأداء	١١	٥١-٦١	٠,٨٦
دعم الإدارة العليا	١٠	٦٢-٧١	٠,٩١
الموارد والمستلزمات اللازمة	٥	٧٢-٧٦	٠.٨٨
بناء ودعم فرق العمل	٧	٧٧-٨٣	٠.٩١
العوامل التنظيمية	٤١		٠.٩٧
القدرات الفردية والعوامل التنظيمية معا	٨٣		٠,٩٧

من بيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن قيمة ألفا Alpha بالنسبة لجميع العبارات بالقائمة تراوحت بين ٠,٦٧ ، ٠,٩١ وهي نتيجة تشير إلى أن جميع المقاييس التي استخدمها الباحث تتسم بدرجة عالية من الثبات ، حيث أن المستوي المقبول بالنسبة للدراسات في العلوم الاجتماعية هو ٠,٦٥ [٥].

د) جمع ومراجعة البيانات الميدانية

بعد تجربة القائمة ، والتأكد من صلاحيتها للاستخدام قام الباحث بمساعدة عدد من الباحثين من المعيدين والمدرسين المساعدين بكلية التجارة جامعة الأزهر بجمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية مع المستقصي منهم. وأسفرت عملية جمع البيانات على الحصول على عدد ٣٣٠ قائمة تمت مراجعتها للتأكد من تعبئتها، ثم استبعاد ١٠ قوائم لعدم صلاحيتها

بسبب اختيار المستقصي منه أكثر من إجابة للعبارة الواحدة في عدد من العبارات بالقائمة ، وبسبب ترك المستقصي منه عبارات دون إجابة ، وبذلك أصبح عدد القوائم الصالحة للاستخدام ٣٢٠ قائمة، وهي تمثل نسبة ٩٧% من القوائم التي تم جمعها .

هـ) أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات البحث :

بعد مراجعة القوائم ، قام الباحث بإدخال بياناتها للحاسب الآلي الشخصي وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS تم تبويب وتحليل البيانات بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية :

١) مقياس كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لاختبار الاعتمادية Reliability لقائمة الاستقصاء ولتحديد الاتساق الداخلي لها.

٢) المتوسطات المرجحة : حيث تم حساب متوسط مرجح لمدى توافر العوامل الفردية والتنظيمية اللازمة للابداع وابتكار العاملين .

٣) التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري .

٤) اختبارات T. test للعينة الواحدة لاختبار معنوية الفروق المتعلقة بدرجات توافر القدرات الفرية والفروق المتعلقة بدرجات توافر العوامل التنظيمية اللازمة لإبداع العاملين حتى يمكن اختبار مدى صحة أو عدم صحة الفرض الأول والفرض الثاني للبحث .

٥) اختبار كا^2 Chi Square test وذلك لاختبار معنوية الفروق بين مستويات القدرات الفردية ومستويات العوامل التنظيمية اللازمة لإبداع العاملين وبين الخصائص الديموغرافية لهم . وذلك لتحديد ما إذا كان لهذه الخصائص تأثير على قدراتهم الفردية والعوامل التنظيمية أم ليس لها تأثير حتى يمكن اختبار مدى صحة أو عدم صحة الفرض الثالث للبحث .

القسم الثاني : الإطار النظري للبحث

مقدمة :

في ظل المتغيرات العالمية الحديثة أصبحت منظمات الأعمال تكافح من أجل تحقيق الازدهار على الرغم من أن البيئات التي تعيش فيها تتسم بالاضطراب والتنافسية ، وأصبح الخيار أمامها صعب في ضرورة اللجوء إلي الإبداع والابتكار لأنه يدعم قوتها في تميزها عن المنظمات الأخرى .

ومما زاد من أهمية الإبداع والابتكار لمنظمات الأعمال التحديات التي تواجهها في العصر الحديث من أهمها ازدياد حدة المنافسة بين المنظمات ، وكبر حجم منظمات الأعمال ، وارتفاع توقعات المستهلكين . وكبر حجم العمالة وتنوعها وازدياد طموح العاملين .

إن أسلوب الإدارة التقليدية الذي لا يشجع على الابداع والابتكار أصبح غير ممكن في الوقت الحالي لما لهذا الأسلوب من آثار سلبية على الأفراد وعلى المنظمة حيث يحول الأفراد إلي بيروقراطيين غير قادرين على التطوير والتغيير المطلوب .

أولاً : تعريف الإبداع والابتكار :

إن تعريف الإبداع ليس بالأمر السهل فقد أشار **Taylor** في عام ١٩٨٨م في تقرير غير منشور قدم إلي شركة **Dow Chemical Company** إلي وجود عدد يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ تعريف مختلف للابداع [٦] ، ومن المتوقع الآن بعد مرور حوالي ٢٠ سنة أن يكون هذا العدد قد تضاعف وبصفة عامة يعتبر الشخص مبدعاً إذا أظهر قدرات معينة أو حقق إنجازات معينة. أي أن الإبداع هنا يعتمد على سمات الشخصية **Personality Traits** [٧].

ويعرف Kao [^٨] الإبداع في المنظمات على أنه عملية إنسانية تقود الوصول إلي نتائج جديدة ومفيدة في مشاكل تواجهها المنظمة ، أو إشباع حاجات لديها ، أو التوصل لفهم واضح للأمور بها .

وفي تعريف آخر للإبداع : إنه يعني الوصول إلي أفكار جديدة ومفيدة متصلة بحل مشكلات معينة ، أو تجميع وإعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة [٩].

وقد تعرض جون هارتلي [١٠] لمعني الإبداع فقال إنه يعني امتلاك فكرة جديدة ، وللفكرة الجديدة أربعة معايير هي : أن تكون شخصية وأصلية وذات معني ونافعة .

وعن التفرقة بين كلمة إبداع Creativity وكلمة ابتكار Innovation لاحظ الباحث أن بعض الباحثين [١١] يرى عدم وجود فروق جوهرية بينهما لأن الكلمتين تفيدان نفس المعني . بينما البعض الآخر [١٢] وضع فروقاً في استخدام الكلمتين بأن الإبداع يكون في الأنشطة والعمليات العقلية الداخلية التي تقود الإنسان إلي الوصول لأفكار جديدة بينما الابتكار يكون في استخدام الإنسان فكرة معينة وتطبيقها في الواقع العملي .

وفي هذا الإطار يعرف أحد علماء التسويق [١٣] الابتكار في إطار حديثه عن الابتكار التسويقي بأنه الاستغلال الناجح لأفكار جديدة " ويضيف بأن الابتكار التسويقي لا يختلف في جوهره عن الابتكار عموماً أو الابتكار في مجالات أخري بخلاف التسويق . وأنه يمكن إدخال الابتكار كنظام Discipline ويمكن تعلمه ويمكن ممارسته .

من العرض السابق لمعني الإبداع والابتكار يتضح أنهما يتعلقان بالأفكار الجديدة والمفيدة في العمل التي يمكن أن تساهم في حل المشاكل القائمة أو مواجهة المشاكل المتوقع حدوثها. وفي هذا البحث سوف يستخدم الباحث كلمة الإبداع وكلمة الابتكار ليشيرا إلي ذات

المعنى دون أي تفرقة بينهما ، فهما يشيران إلي تنمية وتطوير الأفكار الجديدة في العمل والتطبيق الفعلي لها في الواقع العملي .

ثانيا: أنواع الإبداع:

يمكن تقسيم الإبداع عدة تقسيمات حسب الأساس المستخدم، فطبقا لمستوى الإبداع ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي[١٤]:

١- **الإبداع على المستوى الفردي**: يكون لدى العامل الفرد ذاته القدرات والمهارات الإبداعية التي سوف نتناولها فيما بعد ومن خلالها يقوم الفرد بتطوير العمل المنوط به.

٢- **الإبداع على مستوى الجماعات**: تكون هناك جماعات محددة في العمل تتعاون فيما بينها لتطبيق الأفكار الجديدة التي يتوصلون إليها، ولإجراء التحسين المستمر في العمل، ومن هذه الجماعات الجماعة الفنية في قسم الإنتاج وجماعات البحوث والتطوير.

٣- **الإبداع على مستوى المنظمات**: فهناك منظمات متميزة في مستوى أدائها وعملها وغالبا ما يكون عمل هذه المنظمات نموذجي ومثالي للمنظمات الأخرى لأنها رائدة الإبداع والابتكار في مجال عملها.

ويرى الباحث أن هذه الأنواع الثلاثة مرتبطة ببعضها البعض فالإبداع على مستوى المنظمة يكون من خلال الإبداع الفردي والجماعي فيها.

وثمة تقسيم آخر للإبداع يتم بناءً على المجال الذي فيه الإبداع فيكون هناك نوعين هما :

١- **الإبداع الفني**: الذي يتعلق بالمنتج سواء أكان سلعة أو خدمة بتكنولوجيا الإنتاج وبجميع الأنشطة الفنية في المنظمة.

٢- **الإبداع الإداري**: ويتعلق بالهيكل التنظيمي وبعناصر العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة.

أما " تيلور" فقد قسّم الإبداع إلى الأنواع التالية[١٥]:

١- **الإبداع التعبيري Expressive Creativity** وتكون فيه الأصالة والكفاءة على قدر قليل من الأهمية.

٢- **الإبداع الإنتاجي Productive Creativity** وهو الذي يرتبط بتطوير آلة أو منتج.

٣- **الإبداع الاختراعي Inventive Creativity** ويتعلق بتقديم أساليب جديدة.

٤- **الإبداع الابتكاري Innovative Creativity** ويشير إلى التطوير المستمر للأفكار وينجم عنه اكتساب مهارات جديدة.

٥- **إبداع الانبثاق Emergence Creativity** وهو نادر الحدوث لما يتطلبه من وضع أفكار وافتراضات جديدة كل الجدة.

من العرض السابق لأنواع الإبداع يتضح أن التقسيمات المختلفة قامت على أساس النظر الى الابداع من زوايا مختلفة، وان كل الأنواع مكملة لبعضها، كما أن هذا البحث يركز على دراسة العوامل الفردية والتنظيمية المؤثرة على ابداع الأفراد العاملين سواء أكان هذا الإبداع فنيا أم إداريا . وسواء أكان إبداعا تعبيريا أو إنتاجيا أو اختراعا . أى العوامل المؤثرة على ابداع الفرد بصفة عامة.

ثالثا: تفسير الإبداع والابتكار:

قام عدد من الباحثين بتفسير عملية الإبداع والابتكار وطرح أفكار أصبحت فيما بعد وجهات نظر أو نظريات تعرف بأسمائهم. من اهم هذه التفسيرات ما يلى[١٦]:

١- **تفسير March & Simon** (١٩٥٨) : قاما بتفسير الإبداع من خلال معالجة المشكلات التي تعترض المنظمات، إذ تواجه بعض المنظمات فجوة بين ما تقوم به وما يجب أن تقوم به، فتحاول من خلال عملية البحث خلق بدائل، فعملية الإبداع تمر بعدة مراحل تبدأ بتحديد فجوة الأداء وتنتهي بالإبداع، وفي هذا الإطار يتم تحديد الأسباب الحقيقية

لوجود الفجوة الأدائية فقد تكون أسباب خارجية كالتغيرات في الطلب أو في البيئة الخارجية، وقد تكون أسباب من داخل المنظمة.

٢- تفسير Burns & Stalker (١٩٦١): كانا أول من أكدا على أن التراكيب والهياكل التنظيمية المختلفة لها تأثيراتها الفعالة على الإبداع والابتكار، فمن خلال ما توصلا إليه من أن الهياكل الأكثر ملاءمة هي التي تسهم في تشجيع الإبداع في المنظمات، وذلك من خلال النمط الآلي الذي يلائم بيئة العمل المستقرة والنمط العضوي الذي يلائم البيئات سريعة التغيير، كما أن النمط العضوي الذي يقوم على مشاركة أعضاء التنظيم في اتخاذ القرارات يسهل عملية جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها.

٣- تفسير Wilson (١٩٦٦): فسر عملية الإبداع من خلال ثلاثة مراحل لإدخال تغييرات في المنظمة هي: إدراك التغيير، اقتراح التغيير، وتبني التغيير وتطبيقه، أي أن الإبداع يبدأ بالشعور والوعي أو الحاجة للتغيير المطلوب ثم توليد مقترحات إحداث التغيير وتطبيقها. وافترض Wilson ان نسبة الإبداع في هذه المراحل الثلاث متباينة بسبب عدة عوامل منها التعقيد في المهام (البيروقراطية) وتنوع نظام الحفظ ، وأوضح Wilson أن الحوافز لها تأثير إيجابي لتوليد الاقتراحات وتزيد من مساهمة أغلب أعضاء المنظمة، وبالتالي فإن نظام التحفيز العادل يشجع على إبداع العاملين.

٤- تفسير Harvey and Mill (١٩٧٠): لقد استفادا مما قدمه الباحثون السابقون فانصب تركيزهما على فهم الإبداع من خلال مدى استخدام الأنظمة للحلول الروتينية والإبداعية لما يعرف (بالحالة والحلول) . فقد وصفا أنواع المشكلات التي تواجهها المنظمات وأنواع الحلول التي قد تطبقها من خلال إدراك القضية (المشكلة) عن طريق ما تحتاجه من فعل لمجابهتها أو بلورتها (أي كيفية استجابة المنظمة). أو البحث بهدف تقدير أي الأفعال المحتملة التي قد تتخذها المنظمة أو اختيار الحل

(انتقاء البديل الأمثل) أو إعادة التعريف بمعنى استلام معلومات ذات تغذية عكسية حول الحل الأنسب، إذ تسعى المنظمة إلى وضع حلول روتينية لمعالجة حالات أو مشكلات تم التصدي لها سابقا (الخبرات السابقة) وتسعى لاستحضار حلول إبداعية لم يتم استخدامها من قبل لمعالجة المشكلات غير الروتينية. كما تناولا العوامل التي تؤثر في الحلول الإبداعية مثل: حجم المنظمة، عمرها، درجة المنافسة، درجة التغير التكنولوجي، درجة الرسمية في الاتصالات، فكلما زادت مثل هذه الضغوطات يتطلب الأمر أسلوباً أكثر إبداعا لمواجهتها.

٥- تفسير Hage and Aiken (١٩٧٠): يعتبر هذا التفسير أكثر التفسيرات شمولا، لأنه تناول المراحل المختلفة لعملية الإبداع فضلا عن العوامل المؤثرة فيه، وفسر الإبداع بأنه تغيير حاصل في برامج المنظمة يتمثل في إضافة خدمات جديدة أو تطوير وتحسين خدمات قائمة . أما عن مراحل الإبداع فقد حددها في ثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة التقييم أي تقييم النظام وتحديد مدى تحقيقه لأهدافه. والمرحلة الثانية مرحلة الإعداد أي الحصول على المهارات الوظيفية المطلوبة والدعم المالي، والمرحلة الثالثة هي مرحلة التطبيق أي البدء بإتمام الإبداع والاستعداد لمواجهة أي مقاومة من المحتمل ظهورها. وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على الإبداع فقد ركز على العوامل التنظيمية كالمركزية والرسمية والكفاءة والرضا عن العمل.

٦- تفسير Zaltman and Others (١٩٧٣): تنظر هذه النظرية للإبداع كعملية تتكون من مرحلتين رئيسيتين هما: مرحلة البدء ومرحلة التطبيق وكل مرحلة منهما تتكون من مراحل فرعية، واعتبروا أن الإبداع عملية جماعية وليست فردية، وتوسعوا في تفسير المشاكل التنظيمية على الإبداع بالمنظمة، وأضافوا متغيرات أخرى تؤثر على الإبداع بالمنظمات مثل العلاقات الشخصية وأسلوب إدارة الصراع.

جدول رقم (٩)
أثر (المؤهل العلمي) على مستوي الإبداع

مستوى الإبداع	مؤهل متوسط		مؤهل عال		دراسات عليا	
	تكرار	نسبة ٪	تكرار	نسبة ٪	تكرار	نسبة٪
مستوى إبداع منخفض	٢٤	٣٣,٣	٢٥	١٥,٦	١٢	١٣,٦
مستوى إبداع مرتفع	٤٨	٦٦,٧	١٣٥	٨٤,٤	٧٦	٨٦,٤
إجمالي	٧٢	%١٠٠	١٦٠	%١٠٠	٨٨	%١٠٠

من بيانات الجدول رقم (٩) يلاحظ أن النسبة المئوية لمستوى الإبداع المرتفع تزيد مع الزيادة في مستوى المؤهل ففي المؤهل المتوسط بلغت ٦٦,٧ ثم ارتفعت في المؤهل العالي لتصل ٨٤,٤% ثم واصلت الزيادة في مؤهل الدراسات العليا لتصل إلى ٨٦,٤%، وعكس الحال في النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض حيث تنخفض كلما ارتفع مستوى المؤهل. مما يشير إلى وجود تأثير لمستوى المؤهل العلمي على مستوى إبداع العاملين حيث إن من ينتمون إلى مستوى تعليمي أعلى أكثر ابداعا من غيرهم.

وتؤيد هذه النتيجة قيمة كا٢ المبينة بالجدول رقم (٦) الخاصة بعلاقة المستوى التعليمي للعاملين بمستوى إبداعهم والتي تفيد أن الفروق جوهرية وذات دلالة معنوية مما يؤكد صحة الجزء الثالث من الفرض الثالث للبحث.

٤ـ أثر المستوى التنظيمي للعاملين على مستوى إبداعهم :

تظهر بيانات الجدول رقم (٦) مدى تأثير المستوى التنظيمي للعاملين على مستوى إبداعهم كما هو موضح فيما يلي:

أ) على مستوى الإدارة الاشرافية تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ٧.٨% و لمستوى الإبداع المرتفع ٢١.٦%. حيث يزيد المستوى الثاني عن المستوى الأول بمقدار ١٧٦%.

ب) على مستوى الإدارة الوسطى تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ١٠.٦% ولمستوى الإبداع المرتفع ٤٧.٥%، أي يزيد المستوى الثاني عن المستوى الأول بمقدار ٧٤٠%.

ج) على مستوى الإدارة العليا تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ١,٦% ولمستوى الإبداع المرتفع ١٥,٩% حيث يزيد المستوى الثاني عن المستوى الأول بمقدار ٩٢٠%.

وبمقارنة الزيادة في النسب المئوية لمستوى الإبداع المرتفع عن النسب المئوية لمستوى الإبداع المنخفض يلاحظ وجود زيادة مضطردة كلما زاد المستوى التنظيمي للعاملين، ويمكن وضع البيانات المتعلقة بأثر المستوى التنظيمي للعاملين على مستوى إبداعهم في شكل آخر بالجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

أثر المستوى التنظيمي على مستوى إبداع العاملين

مستوى الإبداع	إدارة إشرافية		إدارة وسطى		إدارة عليا	
	تكرار	نسبة ٪	تكرار	نسبة٪	تكرار	نسبة٪
مستوى إبداع منخفض	٢٥	%٢٦,٦	١٨	%١٠,٦	٥	٨,٩
مستوى إبداع مرتفع	٦٩	%٧٣,٤	١٥٢	%٨٩,٤	٥١	٩١,١
إجمالي	٩٤	%١٠٠	١٧٠	%١٠٠	٥٦	%١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (١٠) أن النسبة المئوية لمستوى الإبداع المرتفع تزيد مع الزيادة في المستوى الإداري ففي مستوى الإدارة الإشرافية بلغت ٧٣,٤% ثم زادت في الإدارة الوسطى إلى ٨٩.٤% ثم زادت في الإدارة العليا إلى ٩١.١%، وبالعكس في مستوى الإبداع المنخفض حيث تنخفض نسبته مع ارتفاع المستوى الإداري. وهذا يدل على التأثير الفعال للمستوى الإداري على مستوى إبداع العاملين فالأفراد الذين ينتمون إلى مستوى إداري أعلى أكثر إبداعا من غيرهم.

وتؤكد هذه النتيجة قيمة كا٢ المبينة بالجدول رقم (٦) الخاصة بالمستويات الإدارية الثلاثة وعلاقاتها بمستويات إبداع العاملين، والتي تعني أن الفروق معنوية ولا ترجع لعوامل الصدفة مما يثبت صحة الجزء الرابع من الفصل الثالث للبحث.

وفي ختام عرض الباحث لنتائج الدراسة الميدانية واختبارات فروض البحث يعرض الجدول رقم (١١) ملخص للفروض ونتائج اختبار مدى صحتها أو عدم صحتها فيما يلي:

جدول رقم (١١)
ملخص نتائج اختبارات الفروض

الفـــــــروض	النتيجة
الفرض الأول: تتوافر لدى العاملين بقطاع البترول القدرات الفردية للإبداع بدرجة تميل إلى الارتفاع.	ثبت صحته
الفرض الثاني: تتوافر العوامل التنظيمية اللازمة لإبداع العاملين بقطاع البترول بدرجة تميل إلى الارتفاع .	لم تثبت صحته إلا في عامل بناء ودعم فرق العلم .
الفرض الثالث: يتأثر إبداع العاملين بقطاع البترول بعدد من الخصائص الديموغرافية لهم. وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:	ثبت صحته
أ) يؤثر سن العاملين على مستوى إبداعهم حيث يميل فئات السن الأكبر إلى أن يكونوا أكثر إبداعا من غيرهم.	لم تثبت صحته
ب) يؤثر نوع العاملين على مستوى إبداعهم حيث يميل الذكور إلى أن تكون أكثر إبداعا من الإناث.	ثبت صحته
ج) يؤثر مستوى تعليم العاملين على مستوى ابداعهم حيث يميل من ينتمون إلى مستوى تعليمي أعلى إلى أن يكونوا أكثر ابداعا من غيرهم.	ثبت صحته
د) يؤثر المستوى التنظيمي للعاملين على مستوى إبداعهم حيث يميل من ينتمون إلى مستوى اداري أعلى إلى أن يكونوا أكثر ابداعا من غيرهم.	

القسم الرابع

نتائج وتوصيات البحث

فيما يلي أهم نتائج البحث وتوصيات الباحث

١- أظهرت بيانات الدراسة الميدانية أن المهارات الفردية اللازمة للإبداع متوفرة لدى العاملين بقطاع البترول بدرجة تميل إلى الارتفاع وأن هناك اختلاف في درجة توفر كل مهارة، لذلك تم ترتيبها طبقاً لهذه الدرجات حيث حصلت مهارة الاتصال الفعال على المركز الأول لأنها حصلت على أكبر قيمة متوسط وهي (٤,٠٧) بينما حصلت مهارة طلاقة التفكير على المركز الأخير لأنها حصلت على أقل قيمة متوسط هي (٣,٥٢). مما يشير لوجود حاجة إلى حد ما لتنمية مهارة طلاقة التفكير لدى العاملين بقطاع البترول.

لذا يوصى الباحث بقيام المديرين والمشرفين بشركات البترول بالعمل عل تنمية مهارة طلاقة التفكير لدى المرؤوسين بزيادة قدرتهم على التوصل إلى أكبر عدد ممكن من الأفكار المتعلقة بالعمل ومشكلاته وذلك قد يكون عن طريق عقد دورات تدريبية تهدف إلى تنمية هذه المهارة لديهم وكذلك عن طريق تشجيعهم ومكافآتهم على تقديم أفكار جديدة.

٢- تبين من الدراسة الميدانية أن العوامل التنظيمية اللازمة للإبداع متوفرة لدى العاملين بقطاع البترول بدرجة متوسطه فيما عدا عامل بناء ودعم فرق العمل الذي حصل على درجة تميل إلى أن تكون عالية . فكل عامل من العوامل التنظيمية حصل على درجة تم على أساسها ترتيب هذه العوامل فكان في المركز الأول بناء ودعم فرق العمل (٣,٦)، وفي المركز الأخير دعم الإدارة العليا (٢,٩٦) مما يشير إلي ضرورة زيادة دعم واهتمام الإدارة العليا بالعاملين من أجل تنمية وتفعيل عملية الابداع والابتكار لديهم .

لذا يوصي الباحث بقيام الإدارة العليا في الشركات العاملة بقطاع البترول بدعم وتشجيع وتحفيز العاملين على الإبداع والابتكار في مجال العمل بكافة الصور و الطرق والوسائل المادية والمعنوية كما يوصي الباحث بضرورة قيام الإدارة بتوفير كافة الإمكانيات والمطالب والموارد والمستلزمات اللازمة للعمل ولإبداع العاملين.

٣- أوضحت بيانات الدراسة الميدانية العلاقة بين خاصية السن للعاملين ومستوى إبداعهم وخلصت إلى نتيجة أن العاملين الأكبر سنا أكثر إبداعا عن غيرهم. لذا يوصي الباحث بضرورة أن يقوم المسئولون في شركات البترول بتوظيف الطاقات الإبداعية لدى العاملين في كافة الأعمار وبخاصة العاملون الأكبر سنا واستثمار الخبرات المتراكمة لديهم.

٤- لم تثبت صحة العلاقة بين خاصية النوع للعاملين بقطاع البترول ومستوى إبداعهم، لذا يوصي الباحث أن يقوم المسئولون فى الشركات البترولية بإتاحة الفرص الإبداعية أمام العاملين وتنمية مهاراتهم الإبداعية سواء كانوا من الذكور أم من الإناث وكذلك استغلال وتوظيف الطاقات الإبداعية لدي كل منهما على حد سواء .

٥- أظهرت نتائج الدراسة العلاقة بين خاصية المؤهل العلمي للعاملين ومستوى إبداعهم وخلصت إلى أن العاملين الذين ينتمون إلى مستوى تعليمي أعلى أكثر إبداعا من غيرهم، ومن أجل رفع مستوى الإبداع لدى العاملين بقطاع البترول يوصي الباحث بما يلي:

أ) قيام المسئولين بالشركات العاملة فى قطاع البترول بمساعدة العاملين فيها على رفع مستوى تأهيلهم العلمي، فحملة المؤهلات المتوسطة يتم تشجيعهم للحصول على مؤهلات أعلى وحملة المؤهلات العليا يتم دفعهم للحصول على مؤهلات أعلي بالتقدم للدراسات العليا (دبلوم عال – ماجستير – دكتوراه) .

ب) قيام المديرين والمشرفين في شركات البترول باكتشاف المهارات الابداعية لدى العاملين الأعلى مستوى تعليمي واستثمارها لصالح العمل والعاملين.

٦- كشفت الدراسة عن العلاقة بين المستوى الإداري للعاملين بقطاع البترول ومستوى إبداعهم وخلصت إلى أن العاملين الذين ينتمون إلى مستوى إداري أعلى أكثر ابداعا من غيرهم، لذا يوصي الباحث أن تقوم الإدارة العليا بالشركات العاملة في قطاع البترول بزيادة الاهتمام بالمستويات الإدارية الأقل (كالإدارة الإشرافية) وذلك من أجل تنمية مهارات الإبداع والابتكار وتهيئة البيئة التنظيمية لهم لتشجيعهم على ممارسة التفكير الابتكاري في مجالات العمل.

الهوامش

١- جون هارتلي ، الصناعات الابداعية ، الجزء الأول ، عالم المعرفة ، الكويت ، ابريل ٢٠٠٧م ، ص٧ .

٢- د. نعيم حافظ أبو جمعة ، التسويق الابتكاري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٣م ، ص ٣.

٣- جون هارتلي، مرجع سبق ذكره ، ص ٧، نقلا عن:

Florida, R., The Rise of the creative class, Basic books, New Yourk, 2002, p.5.

٤- Lwis R. Ikon, "Rating scale and check lists : Evaluating Behavior, personality and attitudes" (New Yourk, Jonwily & Sons Inc. 1996) P.82.

٥- Ibid, P.20 .

٦- نيجل كينج و نيل أندرسون، إدارة أنشطة الابتكار والتغيير دليل انتقادي للمنظمات، (دار المريخ،م الرياض. ٢٠٠٤م) ص ٤٠.

٧- المرجع السابق، ص ٤١.

٨- Kao, Managing Creativity, (Prentice Hall, Englewood cliffs, N.J. 1991) P.14.

٩- رعد الصرن، إدارة الإبداع والابتكار. (دار الرضا، دمشق، ٢٠٠١م) ص ٢٨.

١٠- جون هارتلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

١١- Mohamed Mostafa, Factors affecting organistaional creativity and innovativeness in Egyptian business organizations: an empirical inverstigation, Journal of Management Development Vol. 24 No 1, 2005.

١٢- Koontz, Donnell, and Weihrich, Management, (7^{th} ed., McGra-Hill, Tokuo, 1980,)

١٣- د. نعيم حافظ أبو جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ .

١٤- محمود الفياض، أثر النمط القيادي على الإبداع الإداري للشركات الصناعي المساهمة العامة الاردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥، ص ٥٤ – ٥٥.

١٥- رندة الزهري، الإبداع الإداري في ظل البيروقراطية، عالم الفكر المجلد ٣٠، العدد ٣، ٢٠٠٢م، ص ٥٨.

١٦- أكثم الصرايرة، العلاقة بين الثقافة التنظيمية والإبداع الإداري في شركتي البوتاس والفوسفات، مؤتة، المجلد ١٨، العدد ٤. ٢٠٠٣م، ص ٢٠٣ – ٢٠٥.

١٧- راجع في ذلك:

أ) د. بكري طه عطيه، مقدمة في التسويق الوصفي والتحليلي، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٨٣ ص ٤٢٩ – ٤٣٢ .

ب) د. أحمد إبراهيم غنيم، أساسيات إدارة التسويق الحديث، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، ١٩٩٥م، ص ٤٢٣ – ٤٢٤.

١٨- د. نعيم حافظ ابو جمعة، مرجع سبق ذكره. ص ٥٤ – ٥٦.

١٩- راجع في ذلك:

ا) د. نعيم حافظ ابو جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤ – ٨٨.

ب) نيجل كنج ونيل أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

٢٠- رندة الزهري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩.

ملحق البحث

(قائمة الاستقصاء)

سيادة المدير المحترم /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد بحث عن العوامل المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين ، ولإنجاز هذا البحث تم تصميم قائمة الاستقصاء المرفقة ، الرجا من سيادتكم التكرم بقراءة كل عبارة من العبارات التي تحتوي عليها القائمة بتأني ودقة وإمعان واختيار الإجابة التي تناسبكم بوضع علامة (√) على الرقم المقابل للإجابة المناسبة .

والباحث إذ يشكر لكم مقدماً حسن تعاونكم يؤكد لكم أن إجاباتكم والبيانات الشخصية لكم ستكون سريةً ومحل ثقة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

مع خالص شكري وعظيم تقديري لمساهمتكم القيمة ؛؛

الباحث

د/ محمد عبد المحسن الشعراوي

قائمة الاستبيان

فيما يلي أسئلة وعبارات تقيس مدي معرفتك بمفهوم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقه في العمل ، يرجى اختيار الإجابة التي تناسبك بوضع علامة (√) أمامها :

أولاً : الأسئلة :

١- هل سبق لك أي معرفة علمية بالإدارة ؟

(١) نعم. (٢) لا.

٢- إذا كانت الإجابة على السؤال رقم (١) نعم ، ما هي مصادر معرفتك بالإدارة؟

(١) دراسة أكاديمية (كليه – معهد) (٢) دورة تدريبية.

(٣) إطلاع ذاتي. (٤) أخري .... اذكرها من فضلك.

ثانياً : العبارات التي تقيس درجة معرفتك بإدارة الجودة الشاملة :

العبـــــــــــــــــــــارة	بدرجة عاليه جدا	بدرجة عاليه	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضه	بدرجه منخفضه جدا
٣- أعرف معني ومضمون الإدارة .	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٤- أعرف معني ومضمون "الجودة".	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٥- يمكنني تحديد المقصود بإدارة الجودة الشاملة .	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٦- ملم بالمبادئ التي قامت عليها إدارة الجودة الشاملة .	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٧- أدرك أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة .	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٨- أعلم الأهداف التي تسعي إدارة الجودة الشاملة لتحقيقها .	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٩- أعرف نتائج تطبيق إدارة الجودة الشاملة .	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
١٠- أستطيع التفرقة بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة .	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
١١- أحدد عناصر البيئة المطلوبة لإدارة الجودة الشاملة .	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

ثالثا : العبارات التي تقيس مدي تطبيق إدارة الجودة الشاملة :

العبـــــــــــــــــــارة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	لا
١٢- أخصص جزء من وقتي في وضع خطط لتحسين العمل .	٥	٤	٣	٢	١
١٣- أشرك المرؤوسين في وضع خطط لتحسين العمل .	٥	٤	٣	٢	١
١٤- أبلغ جميع العاملين معي بخطط تحسين العمل .	٥	٤	٣	٢	١
١٥- أتابع مدي تنفيذ خطط التحسين في العمل .	٥	٤	٣	٢	١
١٦- أطلب من المرؤوسين إدخال التحسين في العمل .	٥	٤	٣	٢	١
١٧- أكون فريق لتحسين العمل .	٥	٤	٣	٢	١
١٨- أشجع الأفكار المتعلقة بتحسين العمل .	٥	٤	٣	٢	١
١٩- أطبق الأفكار الجديدة في تحسين العمل .	٥	٤	٣	٢	١
٢٠- الأجهزة والتسهيلات اللازمة لتحسين العمل متوفرة .	٥	٤	٣	٢	١
٢١- لا أتحرك فقط عندما يكون هناك مشاكل .	٥	٤	٣	٢	١
٢٢- أمنع حدوث الأخطاء بدل من اكتشافها بعد وقوعها .	٥	٤	٣	٢	١
٢٣- لا أشغل نفسي كثيرا بالمشاكل الروتينية .	٥	٤	٣	٢	١
٢٤- واجبات ومهام كل مرؤوس محددة بدقة .	٥	٤	٣	٢	١
٢٥- أشرك المرؤوسين معي وبفاعلية في شتي نواحي التغيير .	٥	٤	٣	٢	١
٢٦- أنفذ الاقتراحات البناءة من المرؤوسين .	٥	٤	٣	٢	١
٢٧- أشجع المرؤوسين على تحمل المخاطرة .	٥	٤	٣	٢	١
٢٨- أفوض المرؤوسين وأعطيهم بعض صلاحياتي .	٥	٤	٣	٢	١
٢٩- أعطي المرؤوس فرصة التعلم من الفشل مثل التعلم من النجاح	٥	٤	٣	٢	١
٣٠- الاتصالات بين الرؤساء والمرؤوسين فعالة وحقيقة .	٥	٤	٣	٢	١
٣١- تعقد اجتماعات دورية بين الرؤساء والمرؤوسين لعرض النتائج وتبادل المعلومات.	٥	٤	٣	٢	١
٣٢- أساليب الاتصالات بين الرؤساء والمرؤوسين متنوعة .	٥	٤	٣	٢	١
٣٣- الأعمال تتم من خلال فرق عمل جماعية .	٥	٤	٣	٢	١
٣٤- المهام المشتركة لفرق العمل تكون محددة بشكل واضح ومفهوم	٥	٤	٣	٢	١
٣٥- أتصل وأعرف كافة أفراد فريق العمل بالمهام المشتركة .	٥	٤	٣	٢	١

العبـــــــــــــــــــارة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	لا
٣٦- الفاعلية لجميع فريق العمل اعظم من مجموع الفاعلية الفردية لكل أفراد الفريق.	⑤	④	③	②	①
٣٧- أقوم بتحديد الاحتياجات التدريبية لكل فرد تحت رئاستي .	⑤	④	③	②	①
٣٨- استخدم وأوظف مهارات وقدرات المرؤوسين إلي حدها الأقصى.	⑤	④	③	②	①
٣٩- كل مرؤوس له فرصة لدورة تدريبية مرة على الأقل كل عام .	⑤	④	③	②	①
٤٠- أشجع المرؤوسين لمواصلة تعليمهم وتطويرهم الذاتي .	⑤	④	③	②	①
٤١- تصميم برامج تدريب العاملين لرفع مستوي تقديم الخدمات للجمهور .	⑤	④	③	②	①
٤٢- تعقد لقاءات مع جمهور المواطنين لاكتشاف أي أخطاء .	⑤	④	③	②	①
٤٣- توضع خطط لكسب ثقة جمهور المواطنين .	⑤	④	③	②	①
٤٤- تنتشر بالوحدة صناديق لتلقي شكاوي المواطنين .	⑤	④	③	②	①
٤٥- أركز اهتمامي على المرؤوسين المتعاملين مع الجمهور وجها لوجه.	⑤	④	③	②	①

رابعا : البيانات الشخصية :

الاسم : .... (ذكر الاسم اختياري)

٤٦- النوع : (١) ذكر. (٢) انثي.

٤٧- المؤهل :

(١) متوسط. (٢) فوق المتوسط. (٣) جامعي. (٤) أعلي من الجامعي.

٤٨- الدرجة الوظيفية :

(١) الثالثة. (٢) الثانية. (٣) الأولي. (٤) مدير عام. (٥) وكيل وزارة.

٤٩- مدة الخدمة :

(١) أقل من ٥ سنوات. (٢) من ٥ لأقل من ١٠ سنوات. (٣) من ١٠ لأقل من ١٥ سنة.
(٤) من ١٥ لأقل من ٢٠ سنة. (٥) من ٢٠ لأقل من ٢٥ سنة. (٦) من ٢٥ لأقل من ٣٠ سنة.
(٧) ٣٠ سنة فأكثر.

ثانياً: ملخص الرسالة

عرض رسالة ماجستير:

البيع الإلكتروني للسلع المقلدة عبر شبكة الإنترنت
دراسة مقارنة

للباحث/ جمال زكي إسماعيل الجريدلي (*)

عرض الباحث/ علي أحمد شيخون (**)

أهمية الموضوع

عقد البيع هو أكثر العقود تداولا بين الناس على صعيد المعاملات التقليدية، وبعد انتشار استخدام الإنترنت في التجارة الإلكترونية في عصرنا الحالي أصبح عقد البيع عبر الإنترنت يحتل مكانة بارزة بين عقود التجارة الإلكترونية ، فانتشر بيع السلع والمنتجات على اختلاف أنواعها عن طريق الإنترنت .

وقد أثار البيع الإلكتروني عبر الإنترنت العديد من المشكلات التي يجب التصدي لها ، ومن هذه المشكلات مشكلة بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، حيث انتهز الكثير من البائعين فرصة البعد بين البائع ، والمشتري، نتيجة لعالمية ظاهرة الإنترنت ، فعرضوا على المشترين من خلال الإنترنت سلعا مقلدة على أنها أصلية مستخدمين في ذلك وسائل خداع كثيرة أتاحتها لهم التقنيات الحديثة ، ونظرا لأن البائع غالبا ما يكون محترفا ، والمشتري غير محترف ، فإن البائع كثيرا ما ينجح في إقناع المشتري تحت تأثير الغش ، والخداع بشراء السلعة المقلدة ، ثم يفاجأ المشتري بعد تسلمه السلعة أنها ليست أصلية .

وقد شمل بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت سلعا كثيرة مثل قطع غيار الأجهزة الإلكترونية من حاسب آلي ، أو غيره ، كما شمل المواد الغذائية ، والأدوية، ومستحضرات التجميل ، والعطور ، وبرامج الحاسب الآلي ، وغيرها .

(*) نال بها الباحث درجة الماجستير من كلية الشريعة و القانون جامعة الأزهر.

(**) باحث مساعد بالمركز.

ولاشك أن بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت يضر بالمشتري الذي يرتبط بعقد مع البائع ، كما يضر بأفراد آخرين لا تربطهم علاقة عقدية مع البائع مثل منتجي السلعة الأصلية ، وبائعيها ، وأصحاب الحقوق المعنوية عليها .

فما هي الوسائل القانونية التي يمكن اتخاذها لمواجهة هذه المشكلة ، وما موقف الفقه الإسلامي منها ؟

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كيفية مواجهة ظاهرة بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، وكيفية حماية جمهور المستهلكين ، وهم الطرف الأضعف من الغش الذي يلجأ إليه التجار المحترفون عبر الإنترنت ، بالإضافة إلى حماية كل من يصيبه ضرر من جراء بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت .

وفي الموضوع أراد الباحث الآتي :

١ – تسليط الضوء على مشكلة بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، والتنبيه إلى خطورتها ،ووجوب التصدي لها .

٢ – بيان وسائل الحماية القانونية المدنية التي يمكن اتخاذها لمواجهة مشكلة بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت .

٣ – بيان عظمة ، ومرونة قواعد الفقه الإسلامي ، وصلاحيتها للتطبيق في كل زمان ، ومكان على بيع السلع المقلدة ، وعلى غيره من المستجدات .

٤ – استنتاج أهم الصعوبات التي تعترض تطبيق وسائل الحماية المدنية ، وكيفية مواجهة هذه الصعوبات .

خطة البحث

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة .

الفصل الأول : تحديد مفهوم البيوع الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت

المبحث الأول : تحديد مفهوم البيوع الإلكترونية ومدى مشروعيتها

المبحث الثاني : صور البيوع الإلكترونية

نتائج البحث

يمكن أن نستخلص فيما يلي أهم النتائج ، والتوصيات التى توصل إليها البحث ، والمتمثلة فى الآتي :

١ – أن الفارق الجوهري بين البيع الإلكتروني ، والبيع التقليدي يتمثل فى الوسيلة التى يتم بها العقد فقط ، وهي فى العقود الإلكترونية أي وسيلة كهربائية ، أو مغناطيسية ، أو كهرومغناطيسية تستخدم فى إتمام العقود ، وتنفيذها ، أو أي وسيلة أخرى تضم إمكانيات مماثلة لتلك الوسائل .

٢ – اتفاق الفقه الإسلامي مع الفقه القانوني فى ضرورة توافر الرضا ، والمحل والسبب بشروطها المعروفة فى البيع الإلكتروني عبر الإنترنت .

٣ – ضرورة مراعاة بعض القواعد الخاصة بالإيجاب الإلكتروني حماية للمستهلك باعتباره الطرف الضعيف ، ومن هذه القواعد التزام المهني (البائع) بإعلام المشتري بكل ما يتعلق بالعقد المراد جملة، وتفصيلاً ، وتبصيره بكل ما يتعلق بالمبيع ، والثمن ، وشروط العقد . والحق فى العدول عنه .... الخ .

كما أنه لا مجال للقول بوجود قبول ضمني فى عقد البيع عبر الإنترنت نظرا للطبيعة الخاصة للعقود الإلكترونية .

٤ – اختلاف كل من الفقهين الإسلامي ، والقانوني فى تحديد زمان ، ومكان انعقاد البيع عبر الإنترنت ، ففي حين ذهب الفقه القانوني المصري إلى أنه ينعقد فى الزمان ، والمكان اللذين يعلم فيهما الموجب بالقبول مع افتراض علم الموجب بالقبول فى المكان ، والزمان اللذين وصل إليه فيهما هذا القبول ، فقد ذهب الفقه الإسلامي إلى أن البيع عبر الإنترنت ينعقد فى الزمان ، والمكان اللذين يصدر فيهما القبول ممن وجه إليه الإيجاب .

٥ – تتعدد صور البيوع الإلكترونية وفقا لاعتبارات تتعلق بالمتعاقدين ، وأيضا بالوسيلة المستخدمة فى إبرامها ، ويقر الفقه الإسلامي كل هذه الصور باعتبارها وسائل تؤدي إلى مقاصد مشروعة .

٦ – للإنترنت إيجابيات ، وسلبيات كثيرة لم تنظمها الكثير من التشريعات العربية بينما نظمها الفقه الإسلامي من خلال قواعده الكلية الصالحة للتطبيق فى كل زمان ، ومكان .

٧ – لتقليد السلع عبر الإنترنت صور كثيرة اتفق الفقهين الإسلامي ، والقانوني على اعتبارها تدليسا ، كما اتفقا أيضا على اعتبار بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت تدليسا .

٨ – يترتب على بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت قيام ثلاثة أنواع من المسئولية المدنية :

النوع الأول : مسئولية بائع السلع المقلدة عن التدليس الواقع منه أثناء التعاقد ، وقد توصلنا إلى أن هذه المسئولية تقصيرية تقوم على الخطأ الشخصي .

النوع الثاني : المسئولية العقدية لبائع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، وبينا أن أركان هذه المسئولية متوافرة ، وقائمة بين البائع ، والمشتري للسلعة المقلدة .

النوع الثالث : مسئولية تقصيرية تنشأ بين البائع للسلعة المقلدة ، وكل من أصابه ضرر بسبب بيعه للسلعة المقلدة طالما لا توجد رابطة عقدية بينهما .

٩ - يترتب على قيام مسئولية بائع السلع المقلدة عن التدليس أنه يجوز للمشتري المطالبة ببطلان العقد مع التعويض عن الضرر الذي أصابه ، ويجوز له الاقتصار على التعويض فقط ، هذا فى الفقه القانوني ، أما فى الفقه الإسلامي ، فيخير المشتري بين فسخ البيع ، واسترداد الثمن وبين إمضاء البيع وإمساك المبيع فقط عملا بخيار التدليس .

١٠ - اختلاف نظام المسئولية العقدية فى الفقه القانوني عن ضمان العقد فى الفقه الإسلامي من حيث الأثر المترتب على قيامهما ، فبينما يجيز الفقه القانوني للمشتري الحق فى المطالبة بتعويض عن الأضرار التى أصابته نتيجة عدم تنفيذ البائع لالتزامه بتسليم مبيع مطابق كما فى بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، فإن الفقه الإسلامي يخير المشتري بين فسخ البيع ، واسترداد الثمن ، وبين إمضاء البيع ، وإمساك المبيع ، وقد أجاز الشافعية ، والحنابلة عند إمساكه المبيع أن يرجع على البائع بما نقص من الثمن بسبب فوات الوصف عملا بخيار فوات الوصف .

١١ - يتفق الفقه القانوني فى وجوب التعويض عن الضرر المادي ، والأدبي المترتب على قيام المسئولية التقصيرية لبائع السلع المقلدة عبر الإنترنت مع ما ذهب إليه الصاحبان من الحنفية ، والزيدية ، وبعض علماء عصرنا الذين قالوا بوجوب التعويض عن الضرر بنوعية ، وينطبق ذلك على تعويض الضرر الناتج عن بيع السلع المقلدة ، وغيره .

١٢ - اختلاف كل من الفقهين الإسلامي ، والقانوني فى الأساس الأول لقيام المسئولية التقصيرية ، فبينما هو فى الفقه القانوني الخطأ ، فهو فى الفقه الإسلامي التعدي ، وترتب على ذلك اختلافهما فى تضمين الصغير غير المميز ، والمجنون عند إتلافهما لمال الغير ، فلم يضمنهما القانون لعدم تصور نسبة الخطأ

إليهما ، بينما ضمنهما الفقه الإسلامي لأن كلا منهما ضامن بماله للضرر الواقع منه على مال غيره نتيجة تعديه .

١٣ – اتفاق الفقهين معا فى تقرير مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة ، وكذا فى تقرير المسئولية عن التقصير فى حراسة الأشياء الخطرة ، وينطبق ذلك على بائع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، وعلى غيره .

١٤ – يترتب على قيام مسئولية بائع السلع المقلدة عبر الإنترنت على النحو السابق إمكانية تطبيق نوعين من الجزاءات يتمثل الأول منهما فى الجزاء الإجرائي الوقتي الذي يتخذ صورة الإجراءات الوقتية ، بينما يتمثل الثاني فى الجزاء الموضوعي الذي يتخذ صورة التعويض عن الضرر .

١٥ – أن هناك صعوبات تعوق فاعلية الجزاء المدني السابق إلا أن هناك وسائل عديدة لمواجهة هذه الصعوبات منها الاتفاق بين البائع ، والمشتري على حرية الإثبات بينهما تجنبا لصعوبة الإثبات . والاتفاق بينهما على القانون الواجب التطبيق ، والمحكمة المختصة ، تجنبا للصعوبات المتعلقة بتحديدهما نتيجة لعالمية الإنترنت ، وتدخل عناصر عديدة من دول مختلفة فى العقود التى تبرم عبره ، ومن هذه الوسائل أيضا أهمية مد نطاق تطبيق النصوص المتعلقة بجريمة النصب لتشمل بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، وكذا إمكانية الاستعانة بعقوبة التعزير لبائع السلع المقلدة ، وهي عقوبة معروفه فى الفقه الإسلامي ، والأهم من ذلك كله أهمية تضافر الجهود الدولية لعقد معاهدة دولية لوضع ضوابط تفصيلية لكل ما يتعلق بالإنترنت ، واستخداماته ، ومواجهة المشكلات الناشئة عن استخدامه ، ومن بينها مشكلة بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت، مع إلزام كافة الدول الأخذ بهذه الضوابط ، ووضع آلية تنفيذية للإشراف على تنفيذ هذه المعاهدة ، لتوحيد القواعد القانونية ، والجهة المختصة بكل نزاع ينشأ نتيجة استخدام الإنترنت ، وذلك حتى يتحقق التناسب بين الضوابط التي تحكم الإنترنت، وبين عالمية هذه الظاهرة.

المحتويات

طبع بمطبعة مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر

☎ : ٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/٦٧٨١


Bibliotheca Alexandrina
0798617